وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور – الجلفة –
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية

–دراسة ميدانية بولايتي الجلفة و الاغواط–

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه L.M.D في علم الاجتماع التربوي

إعداد الطالب:
نور الدين بوعبدلي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور
ميلود بكـاي

السنة الجامعية 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة و السلام على رسوله الكريم

قال رسول الله: " من صنع لكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له

حتى ترو أنكم كا فأتموه"

و قال " لا يشكر الله من لم يشكر الناس"

-رواه أحمد-

الحمد لله الذي هدانا لهذا ،ووفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع الذي نأمل أن

يكون إضافة بهدف الإفادة و الاستفادة

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الكرام و على رأسهم

الأستاذ الدكتور المشرف ميلود بكاي

كما نشكر جميع الأساتذة و المعلمين الذين أشرفوا على تعليمنا طيلة أطوار الدراسة

،وكل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو من بعيد .

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من يجب طاعتهما ،

أمي العزيزة وأبي العزيز و إلى جميع أفراد أسرتي

كما أهديه الى زوجتي وبناتي ريهام وأميرة ورنيم وأولادي

محمد يونس ويوسف عبد الرحمان

والى جميع الأصدقاء الأوفياء

بوعبدلي نور الدين

فهرس المحتويات

مقدمة :

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : مدخل منهجي عام

أسباب اختيار
الموضوع.....05

أهداف البحث.....07

أهمية الدراسة.....08

صعوبات الدراسة.....09

الإشكالية 11

الفرضيات 15

تحديد المفاهيم 16

الدراسات السابقة 33

المقاربة النظرية 38

الفصل الثاني : العولمـــــــة

تمهيد.....42

1-1 : مفهوم العولمة 43
1-1-1- : التعريف اللغوي.....43
1-1-2- : التعريف الإصطلاحي 44
1-1-3- : تعريف العولمة من منظور اجتماعي 45

1-1-4- : تعريف العولمة من منظور ثقافي.....46
1-1-5- : تعريف العولمة من منظور اقتصادي.....47
1-1-6-: تعريف العولمة من منظور سياسي.....48
1-2 العولمة والمسارات التاريخية 48
1-3 العولمة الأبعاد والتجليات 56
1-3-1 : العولمة الإقتصادية وأبعادها 57
1-3-2 : العولمة السياسية وأبعادها 60
1-3-3 : العولمة الاجتماعية وابعادها 63
1-3-4 :العولمة الثقافية وابعادها.....6
1-4 الاتجاهات المفسرة للعولمة 68
1-4-1 : المشككون 69
1-4-2: المتعولمون 72
1-4-3 : التحوليون 74
1-5 آثار العولمة على العالم العربي 75
1-5-1 : الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي 77
1-5-2 : الآثار االسياسية للعولمة على العالم العربي.....80
1-5-3 : الآثار االثقافية للعولمة على العالم العربي.....83
1-5-4 : الآثار االاجتماعية للعولمة على العالم العربي.....85
خلاصة الفصل 87
الفصل الثالث : القيـــــــــــــــــم
تمهيد 89
1-1 ماهية القيم –سؤال القيم وحفريات في المفهوم -.....90

1-1-1 : تعريف القيم 90

1-2 علاقة القيم ببعض المفاهيم الأخرى 96

1-2-1 : القيم والمعايير..... 96

1-2-2 :القيم والاتجاهات 97

1-2-3: القيم والسلوك 100

1-2-4 : القيم والحاجات 101

1-2-5: القيم والعادات 102

1-3 : مكونات القيم ووظائفها 104

1-3-1: مكونات القيم 104

1-3-2 : وظائف القيم 105

1-4 : خصائص القيم وأهمية دراستها 112

1-4-1: خصائص القيم 112

1-4-2 : أهمية دراسات القيم 115

1-5 : تصنيف القيم 118

1-6 : نسق القيم وعولمة القيم 128

1-6-1: نسق القيم 128

1-6-2 : عولمة القيم 132

خلاصة الفصل 135

الفصل الرابع الأسرة والتنشئة والاجتماعية

تمهيد 137

مفهوم الأسرة 138

1-1-1 تعريف الأسرة 138

1-2 :الوظائف الإجتماعية والعوامل المؤثرة فيها 141

1-2-1: الوظائف الاجتماعية للأسرة 141

1-2-2 : العوامل المؤثرة في وظائف الأسرة 151

1-3 : أشكال الأسرة 155

1-3-1 :الأسرة النووية 155

1-2-3 :الأسرة الممتدة.....156

1-2-4 :الأسرة المركبة 157

1-4: الأسرة بين تحديات العولمة ومتطلبات نقل القيم 158

1-4-1 :دور الأسرة في مواجهة التغير الإجتماعي 158

1-4-2:الأسرة ومتطلبات نقل القيم.....160

1-5 :مفهوم التنشئة الاجتماعية 162

1-5-1 :الدلالة اللغوية 162

1-5-1 :المدلول الاصطلاحي 163

1-6 :أهداف التنشئة الاجتماعية وخصائصها 165

1-6-1 :أهداف التنشئة الاجتماعية.....165

1-6-2 :خصائص التنشئة الاجتماعية 167

1-7 : مراحل التنشئة الاجتماعية واهم العوائق المؤثرة فيها 169
1-7-1 :مراحل التنشئة الاجتماعية.....169
1-6-2 : اهم العوائق المؤثرة فيها.....173
1-8 : مؤسسات التنشئة الاجتماعية 174
1-8-1 :الأسرة 174
1-8-2 :المدرسة 176
1-8-3 :جماعة الرفاق 178
1-8-4 :المؤسسات الدينية 180
1-8-5 : وسائل الإعلام والاتصال 181
خلاصة الفصل 184
الفصل الخامس : الضبــط الاجتمـــاعي
تمهيد 186
الضبط الاجتماعي النشأة والمفهوم 187
1-1-1 :مفهوم الضبط الاجتماعي 187
1-1-2 :نشأة وتطور فكرة الضبط الاجتماعي 191
1-1-3 :أهمية وأهداف الضبط الاجتماعي 196
1-2 :نظريات الضبط الاجتماعي 200
1-2-1 :النظريات الكلاسيكية للضبط الاجتماعي 200
1-2-2 :النظريات الحديثة للضبط الاجتماعي 202
1-2-3 :النظريات المعاصرة للضبط الاجتماعي 207
1-3 :آليات الضبط الاجتماعي 214

1-3-1 :آليات الضبط الاجتماعي الرسمية 214
1-3-2 :آليات الضبط الاجتماعي الغير الرسمية.....216
1-4 :الأسرة وآليات الضبط الاجتماعي 225
1-4-1 :الأسرة والضبط الاجتماعي 225
1-4-2 :الأسرة وأسلوب الثواب 228
1-4-3 :الأسرة وأسلوب العقاب.....230
1-5 :الضبط الاجتماعي بين الاسلام والعولمة.....233
1-5-1 :الإسلام والضبط الاجتماعي 233
1-5-2 :الضبط الاجتماعي والعولمة 240

خلاصة الفصل 243

الباب الثاني : الدراسة الميدانية

تمهيد 245

الفصل السادس : المنهجية المتبعة في الدراسة 246

1-1 :مجال الدراسة 246
1-1-1 :مجال الدراسة 247
1-1-2 :المجال الزمني وأداة الدراسة 252
1-2 :المناهج المستخدمة في الدراسة 254
1-3 :مجتمع البحث 255
1-4 :عينة الدراسة 255
1-5 :المعالجة الإحصائية 256

الفصل السابع : تحليل البيانات والنتائج

1-1 تحليل البيانات العامة 258
1-2 تحليل بيانات الفرضية الاولى 267

3-1 :تحليل بيانات الفرضيةالثانية 341
4-1 :تحليل بيانات الفرضية الثالثة 416
5-1 :نتائج الفرضيات 424
1-5-1 :نتائج الفرضية الاولى 424
2-5-1 :نتائج الفرضية الثانية.....426
3-5-1 :نتائج الفرضية الثالثة 429
6-1 :الاستنتاج العام 431
الخاتمة 434
المراجع 438
الملاحق

فهرس الجـــــــــــداول:

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	يوضح العلاقة بين السن والجنس لدى أفراد العينة	258
02	يوضح مدة الزواج لدى أفراد العينة.	260
03	يوضح مستوى الزوج لدى أفراد العينة.	261
04	يوضح مستوى الزوجة لدى أفراد العينة.	263
05	يوضح العلاقة بين شكل الأسرة ونوعية السكن لدى أفراد العينة.	265
06	يوضح علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والإجتماعية بتلبية جميع طلبات الأبناء .	266
07	علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والإجتماعية بتربية الأبناء على أسلوب الحرية .	270
08	علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية باعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا مع أبنائي.	274
09	علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء.	278
10	علاقة الإستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة بتلبية جميع طلبات الأبناء	282
11	علاقة الاستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة مع تربية الأبناء على أسلوب الحرية.	285
12	علاقة الاستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة بإعتماد	289

	أسلوب المجاملة كتعبير على الرضا مع الأبناء.	
13	علاقة الإستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء يحتذون به.	292
14	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم بتلبية جميع طلبات الأبناء.	296
15	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم بتربية الأبناء على أسلوب الحرية	299
16	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم بإعتماد أسلوب المجاملة كتعبير على الرضا مع الأبناء.	302
17	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء يحتذون به	306
18	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي بتلبية جميع طلبات الأبناء.	311
19	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي بتربية الأبناء على أسلوب الحرية.	315
20	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي بإعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا مع الأبناء .	319
21	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي بجعل السيرة الذاتية نمودجا للأبناء يحتذون به .	323
22	علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة بتلبية جميع طلبات الابناء	327
23	علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة بتربية الأبناء على أسلوب الحرية .	331

24	علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة بإعتماد أسلوب المجاملة كتعبيرعلى الرضا مع الأبناء .	333
25	علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة بجعل السيرة الذاتية نمودجا للأبناء يحتذون به .	337
26	علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بعدم المبالاة بأخطاء الأبناء .	341
27	علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بطرد الأبناء إذا لم يلتزمون بالأوامر .	345
28	علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بتأديب الأبناء بالضرب إذا لم يلتزمون بالأوامر	349
29	علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بالتقليل من فرص التنفيس والترفيه في تعديل السلوك .	353
30	علاقة الإستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح بعدم اللامبالاة بأخطاء الأبناء .	357
31	علاقة الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الالتزام بالأوامر .	361
32	علاقة الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح بتأديب الأبناء بالضرب إذا لم يلتزمون بالأوامر .	365
33	علاقة الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح بالتقليل من فرص التنفيس والترفيه في تعديل السلوك للأبناء .	369
34	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية بعدم اللامبالاة بأخطاء الأبناء .	373
35	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الإلتزام بالأوامر	377
36	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية بالتأديب بالضرب في حالة عدم الالتزام بالأوامر من طرف الأبناء .	381
37	علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية في التقليل من	385

	فرص التنفيس والترفيه في تعديل السلوك للأبناء	
38	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج بلامبالاة بأخطاء الأبناء	389
39	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الالتزام بالأوامر	393
40	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج بتأديب الأبناء بالضرب في حالة عدم الالتزام بالأوامر	397
41	علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج في التقليل من فرص التنفيس والترفيه في تعديل سلوك الأبناء .	401
42	علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية بعدم اللامبالاة في حالة أخطأ أحد الأبناء	404
43	علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الالتزام بالأوامر	407
44	علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية بتأديب الأبناء بالضرب في حالة عدم الالتزام بالأوامر	410
45	علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية في التقليل من فرص التنفيس والترفيه لتديل سلوك الأبناء	413
46	يوضح اختبار ت لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى الى متغير الجنس	416
47	يوضح اختبار" ت لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى الى متغير شكل الأسرة نووية وممتدة.	418
48	يوضح اختبار تحليل التباين لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى الى متغير المستوى التعليمي للزوجة.	420
49	يوضح اختبار تحليل التباين لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوج	422

مـقدمــة :

إن أكثر ما يؤثر في سلوك الفرد تلك القيم التي يكتسبها و يتشرب معالمها في أحضان أسرته ، حيث ترتسم معالمها في شخصية الفرد منذ مراحل نشأته الأولى ؛ و تكمن أهمية التفاعل بين النظامين الأسري و القيمي فيما يحيطه هذا الأخير من امتداد في حياة الفرد ، إذ يرافقه و يؤثر في سلوكاته على امتداد مراحل متقدمة من حياته . و يظهر على الفرد تأثره بالأنماط الثقافية المحلية جلية ، فتنعكس على شخصيته الفردية منها و الاجتماعية ، لتتحول من أدوات لتفعيل وجدانية الفرد إلى أدوات تعمل إما على ضبط سلوكه وفق أهداف المجتمع وغاياته أو جعل إمكانية تأثره بكل ما هو خارجي أمر في المتناول أو في غاية السهولة .

و نظرا لما يحيط موضوع الضبط الاجتماعي من أهمية كونه الأداة في تنظيم المجتمع ، و الأساس في بناء تماسك اجتماعي قوي ، ذلك أنه الآلية التي تسمح بتقويم سلوك الفرد وفق متطلبات مجتمعه ، ليصبح المرجع الشرعي لتحديد سلامة السلوك الإنساني من عدمه ؛ فالحياة الاجتماعية و كما هو معروف لا تقوم إلا على أساس التناغم و الانسجام القائم بين أعضائها ، و الذي لا يتأتى إلا إذا خضع الأفراد فيها إلى نظم تحدد سلوكاتهم وفق منهج سليم يضمن سلامة العيش ضمنها و استمراريتها .

و انطلاقا من أن العتبة في عملية النشأة الاجتماعية تجد بدايتها في الأسرة ، على اعتبارها المسؤول الأول في تحقيق معالم التنظيم الاجتماعي من خلال تنميط سلوك الفرد وفق ما يوائم حاجات المجتمع ، فكان من الطبيعي أن تصقل أبناءها على طبيعتها ، و تنمي فيهم خصائصها التي تعتبر امتدادا لطبيعة المجتمع و خصائصه ؛ هذه المهمة التي أضحت في وقتنا المعاصر من الصعوبة بما كان ، نظرا لما عرفه العالم من بث فكري لازم موجة العولمة التي اكتسحت المجتمعات و لزمت مؤسساته ، حيث أسدلت الظاهرة العولمية بظلالها على كل جزئيات المجتمع و كلياته ، بما في ذلك الفرد و الأسرة

و بين مؤيد و معارض ، أردنا من خلال هذه الدراسة البحث في عولمة القيم و انعكاساتها على معالم الأسرة الجزائرية ، للوقوف على صلابة أو مرونة جهازها الضبطي في محاولة للتعرف على التوجه الأسري بين التأثر تأثر الواعي أو المتتبع ، و قصد الوقوف على ما جاءت به العولمة من مفاهيم و قيم أصبحت الأساس في عالمنا المعاصر ، تستهدف الأصل و تروج للدخيل ضمن شعارات الحرية في كل شيء .

و عليه و لتضمين المفاهيم السابقة حوت الدراسة بابين ؛ تضمن الأول الجانب النظري الذي قسم بدوره إلى خمس فصول ، و اشتمل الثاني الدراسة الميدانية والتي اشتملت على فصلين

تضمن الباب الأول من الدراسة فصولا خمس كما سبق ذكره ؛ شمل الفصل الأول أسباب اختيار الموضوع و أهدافه ، إشكالية البحث و التعريج على أهم الفرضيات التي تضمنها ، ثم استعراض أهم المفاهيم الأساسية التي قامت عليها الدراسة ، مع التطرق إلى أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث و التأسيس للمقاربة النظرية لها لنختم الفصل بأهم الصعوبات التي اعترضت الباحث عند قيامه ببحثه .

و تطرقنا في الفصل الثاني إلى مفهوم العولمة و مساراتها التاريخية ، أبعادها و تجلياتها ، فالاتجاهات المفسرة لها ، لنختم بالتعرف على آثار العولمة على العالم العربي

و في الفصل الثالث انصب اهتمامنا على دراسة القيم من حيث تعريفها و إبراز علاقة هذا المفهوم بالمفاهيم الأخرى القريبة منه ، ثم أوضحنا مكونات القيم ووظائفها ثم خصائصها و أهمية دراستها ، و بعد ذكر تصنيفاتها المختلفة ، كما تناولنا في آخر الفصل نسق القيم و عولمتها .

في الفصل الرابع من الدراسة وجهنا الاهتمام نحو التنشئة الاجتماعية ، فقمنا بالبحث في التعريفات المختلفة لها ، و إبراز وظائفها الاجتماعية و العوامل المؤثرة فيها ، ثم بينا

أشكالها ، و موقعها ضمن تحديات العولمة و متطلبات نقل القيم ، لنعرج إلى مفهوم التنشئة الاجتماعية ، أهدافها و خصائصها فمراحلها ، ثم أهم العوائق المؤثرة فيها و مؤسساتها .

و أخيرا و ضمن الفصل الخامس تطرقنا إلى مفهوم الضبط الاجتماعي ، من خلال توضيح فكرة نشأة المفهوم و تطوره ، ثم أوضحنا أهمية الضبط و أهدافه و أهم النظريات التي تضمنته بالدراسة و التحليل ، و تدارسنا آلياته الرسمية و غير الرسمية ، لنختم بالتعرف على مفهوميه الضبط الاجتماعي بين الإسلام و العولمة .

أما الباب الثاني و الخاص بالدراسة الميدانية فتضمن فصلين الفصل الأول تطرقنا من خلاله إلى بيان الإجراءات المنهجية للدراسة وفيه تناولنا مجال الدراسة وعينة البحث والمنهج المتبع وأدوات جمع البيانات أما الفصل الثاني ففيه تم عرض نتائج الدراسة من خلال تحليل البيانات العامة للدراسة وبيانات الفرضية الأولى ومناقشتها و تحليل بيانات الفرضية الأولى والثانية والثالثة ومناقشتهما ثم قمنا من خلال هذا الفصل كذلك بعرض تلخيص نتائج الفرضيات والدراسة و من ثم عرض التوصيات والمقترحات من خلال خاتمة الدراسة .

الباب الأول

الاطار النظري للدراسة

الفصل الأول

مدخل منهجي عام

أسباب اختيار الموضوع :

إنه لمن المنطقي أن يتأسس البحث العلمي على أسباب تبرر وجوده ، و تحكم أصوله فتكون بمثابة الدافع العلمي الذي يحرك فضول الباحث تجاه تحقيق الهدف ، و عليه يمكن تلخيص هذه الأسباب بعد تصنيفها إلى ذاتي و موضوعي كما يلي :

أ / الأسباب الذاتية :

– التوجه بالشعور والإحساس العميق نحو ما يعانيه الشباب من مشكلات وما اكتسبه من قيم لا تتجانس وطبيعة التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية من جهة ، ومع السياق العام للتوجهات المجتمعية الناتجة عن الولاءات والمرجعيات من جهة أخرى ، ثم ما تتعرض له الثقافة المحلية من اختبارات وهزات تعكسها الممارسة اليومية على مستوى قاعات المحاكم حيث أن ملاحظتي اليومية الممارسة بحكم الوصف الذي أتحلى به أمام المحاكم في سلك المحاماة جعلت فضولي يتوجه نحو التغيير القائم على مستوى سلوك وتصرفات بعض الشباب خاصة وأن هذا الأمر تجسد من خلال توسع و انتشار بعض الجرائم التي لم يكن يعرفها المجتمع الجزائري من قبل لاسيما تلك المتعلقة بضرب الأصول ، هذا النوع من القضايا أوجد لديّ فضول الباحث الاجتماعي و أوعز في ذاتي التوغل في ثنايا هذه الظاهرة التي أصبحت تتوغل بجذورها ليتصاعد تواترها على مستوى العديد من الأسر الجزائرية .

– تأسيسا على مبدأ الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الفرد في الوسط المجتمعي الواحد يجعلني أتوجه بوصف الأب نحو الاهتمام بواقع التنشئة الأسرية وأساليب الضبط الاجتماعي ومدى فعاليتهما في الحفاظ على القيم لدى الأفراد ، خاصة في ظل التغيّرات السريعة وما أفرزته من ثورة معلوماتية وتكنولوجية استدرجت الكثير من أجل التحرّر و الانفتاح .

– إحساسنا العميق بخطورة الظروف الراهنة وما ترتبت عليه من آثار خطيرة على منظومة القيم.

– أنّ الأسرة الجزائرية وفي كثير من الأحيان أصبحت غير قادرة على ضبط سلوكات الأفراد نظرا لما أفرزته العولمة من قيم مكتسبة لاسيما تلك المتعلقة بالحرية (حرية التصور والتصرف والممارسة.....الخ).

ب / الأسباب الموضوعية :

– الاهتمام بموضوع العولمة وتنوع وسائلها وما أحدثته من تغييرات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي وتداعيات هذه التغيرات على المستوى القيمي .

– ما أفرزته العولمة من مفاهيم و اتجاهات وقيم جديدة لم تكن معروفة على مستوى المجتمع الجزائري .

– الحاجة العلمية إلى هذا النوع من البحوث على مستوى الدراسات العليا و ما تقدمه من طرح جديد يتناول إفرازات العولمة على مستوى القيم وتأثير هذه الأخيرة على أساليب الضبط داخل الأسرة الجزائرية .

– إن التخصص العلمي – علم الاجتماع التربوي – يجعلنا نهتم بموضوع التنشئة الأسرية على اعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر أهم مؤسسة اجتماعية تعمل على ضبط سلوكات أفرادها اعتمادا على آلياتها الخاصة .

– محاولة الوقوف على مدى التأثر الذي يصيب أساليب الضبط الاجتماعي نتيجة القيم المكتسبة من خلال حركة التغيير التي لم تستثن أي نظام اجتماعي.

– إن الجدل الذي بدأ يظهر لدى الدارسين لعلم الاجتماع فيما يتعلق بالهوية و البعد الثقافي – المكنون الكلي للمجتمع – أو التنشئة الاجتماعية يجعلنا نميل بالبحث و التحري في مضمون كل اتجاه و القصد في فهم أسباب الاختلاف ، ذلك أن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على مدى التأثير والتأثر الذي تلقي به العولمة على أساليب الضبط المرتبطة بالتنشئة الأسرية و مدى فعاليتها .

– توسيع دائرة البحوث الأكاديمية في مجال علم الاجتماع والدراسات الخاصة بتأثر أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة .

أهداف البحث :

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أوجه التأثير والتقاطع في العلاقة بين العولمة وأساليب الضبط الأسرية ، على أنه تتفرع عن هذا الهدف الأساسي أهداف فرعية هي على النحو التالي:

– التعرف على مدى تأثير القيم المعولمة على أساليب الضبط داخل الأسرة الجزائرية .

– الكشف عن الأساليب التي فقدت أهميتها وفاعليتها داخل الأسرة الجزائرية نتيجة آلية التغيير وتلك التي مازالت تحتفظ بها.

– معرفة مدى ملائمة عملية التنشئة الأسرية وأساليب الضبط مع ما يعيشه العالم من تغييرات ومع ما تحمله العولمة من إفرازات نتيجة تنوع وسائلها وأساليبها.

– الوقوف على مدى استجابة أساليب الضبط لمتطلبات العصر و خصوصية الجيل الجديد.

– الوقوف على تمثلات العولمة على مستوى القيم وواقع الأسرة الجزائرية.

– محاولة معرفة الآثار التي تحدثها العولمة على المستوى الوظيفي للأسرة .

– التعرف على الانعكاسات التي تصيب بها يد العولمة المنظومة القيمية داخل الأسرة من خلال مدى التأثير في أساليب الضبط.

كما أن الدراسة تهدف إلى الوقوف على مدى الاستجابة للقيم المعولمة من قبل الأسرة الجزائرية ومن ثم إثبات مدى التمسك بالقيم المحلية ، و التعرف على مظاهر وتأثيرات العولمة القيمية .

أهمية الدراسة :

جاءت هذه الدراسة لتؤسس للتماسك الأسري والتذكير بأهمية وظيفتها المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتي تمارسها اعتمادا على أساليب الضبط الاجتماعي ، و نظرا لتأثير العولمة من خلال أبعادها المختلفة لاسيما تلك التي تطال النظام القيمي أو مجموع القيم الأسرية والمجتمعية على هذه المؤسسة خاصة وأنها تريد إنتاج قيم عالمية ومعولمة مشتركة لا تقف عند حدود الخصوصية و بات من الضروري البحث عن كيفية التأقلم الشرعي بين العالمية و الخصوصية القيمية.

تكمن كذلك أهمية الدراسة في الوقوف على حدود التماس والتقاطع بين تأثيرات العولمة وأثرها على أساليب الضبط الأسرية و على مجمل الآليات التي يمكن الوقوف عندها لغرض المحافظة على دور الأسرة في حدود التأثير والتأثر بين المتغيرين الأساسين للدراسة: عولمة القيم وأساليب الضبط ، ثم تقديم هذا الطرح في سياقه السوسيولوجي .

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معطيات واقعية تؤسس لدراسات مستقبلية في ضوء النتائج المتوصل إليها.

صعوبات الدراسة:

المتفق عليه أن أي دراسة علمية جادة و هادفة لا تخلو من أي صعوبات سواء من خلال الجانب النظري أو من خلال الجانب التطبيقي وتتمثل الصعوبات في العناصر التالية :

أ / الصعوبات النظرية(المتعلقة بالجانب النظري) :

– صعوبة مقاربة الظاهرة من الناحية السوسيولوجية خاصة وأن كل الدراسات المتعلقة بالظاهرة اهتمت في أغلبها بالجانب الاقتصادي ومن ثم استحضار الرؤية السوسيولوجية في كم من الدراسات الاقتصادية والسياسية شكل أول صعوبة لهذه الدراسة .

– إن العولمة بوصفها ظاهرة أصبحت تتجلى في كل ركن من أركان المجتمع إلا أن وصف العالمية فيها مستحضرا في المجتمع المحلي يجعل من الصعوبة بما كان في تحقيق الفصل في الظاهرة بين الخصوصية فيها و العالمية ، وعلى اعتبارها متغيرا أساسيا في الدراسة أوجد ذلك صعوبة في التناول والإسقاط خاصة على أساليب الضبط الأسرية.

– التغير المستمر والاستجابة السريعة من قبل الشباب لكل وافد من الغرب أحال دون المساحة السوسيولوجية خاصة تلك التي ترتبط بالمفاهيم و السلوكات و الرؤى التي تتشكل عبر هذه الحركة لدى الأسر الجزائرية .

– قلة المراجع والدراسات والبحوث الأكاديمية التي تتقاطع مع موضوع الدراسة وتهئ لك الزخم المعرفي الذي تتشكل من خلاله المرجعية والتأصيل المعرفي .

– البحث والدراسة يفرضان الابتعاد عن الذاتية والأحكام المسبقة والتحلي بالعقلية والتعاطي الموضوعي و السوسيولوجي ولكن و باعتبارك رب أسرة فإنك تجد نفسك في قلب الدراسة من خلال كونك باحثا ومادة للبحث في الوقت ذاته .

ب / الصعوبات الميدانية (الصعوبات المتعلقة بالجانب الميداني) :

– أول الصعوبات الميدانية تجسدت في صعوبة التواصل مع الأسرة المبحوثة ، حيث أبدت العديد من الأسر مقاومة اتجاه التفاعل مع الموضوع .

- صعوبة استرجاع جميع الاستمارات مما جعلنا نقدم على طبع وتوزيع استمارات أخرى ، حيث قمنا بتوزيع 400 استمارة ولم نسترجع إلا 215 استمارة مما جعل المعاملة الإحصائية تكون على هذا العدد .
- قلة المراجع المنصبة على الاهتمام بهذا الموضوع ، وإن وجدت فهي لا تغطي فصول الدراسة وأبوابها .
- انعدام الدراسات السابقة الشاملة لمتغيري الدراسة معا ، و ما وقع بين أيدينا من دراسات لا ينصب إلا على متغير واحد منها .
- أردنا أن نعزز الدراسة بإحصائيات وأرقام حول بعض الجرائم على مستوى المحاكم إلا أنه تم رفض إمدادنا بهذه الأرقام إلا بعد الموافقة من طرف الوزارة الوصية والتي لم تبد أي اهتمام و لم تتخذ أي موقف تجاه الطلب .

الإشكالية:

على اعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأساسية لكل وجود مجتمعي فإنه وعبر ديناميته تتأثر بأي تغير أو تحوّل أو تحد قد يصيب هذا الأخير ، ذلك أنه إذا نظرنا إلى المجتمع كنظام كلي ، نجد أنه يتكون من مجموعة نظم تتفاعل فيما بينها فتؤثر فيه وتتأثر به كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام القيمي ... وبداهة النظام الأسري.

إن هذا التفاعل بين الأنظمة المكوّنة للمجتمع سواء كان تفاعلا داخليا أو خارجيا فإنه حتما يلقي بظلاله وبنتائجه على الأسرة لأنها الوحدة الأساسية للنظام المجتمعي من جهة ولأنها مؤسسة تتأثر بالظواهر الاجتماعية المختلفة من جهة أخرى .

و من التحديات التي تعيشها الأنظمة الاجتماعية على اختلاف طبيعتها أو تركيبها أو درجة ترابطها ، تلك المفاهيم والرؤى والأفكار الوافدة عبر أنظمة الاتصال المتنوعة والتي أصبحت تتسلل إلى قدسية الأسرة بدون استئذان وتفرض نفسها متخذة من الثورة المعلوماتية مبررا لها ، ومن تنوعها وسيلة لذلك حتى شكلت لنفسها فضاء افتراضيا استأثرت بأبعاده المعرفية و القيمية و استغرقت من خلاله كل خصوصية قد يتمتع بها المجتمع . وفي هذا الصدد يقول عبدالله الغذّامي " ... فنحن في زمن تغوّلت فيه التكنولوجيا حتى تجاوزت السياسة والقانون ، ولم يعد المعنى المجازي لعلاقة المرء مع مزرعته المحصّنة بحدودها وبحاميها الرمزي وهو معنى صار قديما ومجرد ذكرى ، وذلك إثر ظهور علامات المعنى السلبي للمفاهيم حيث صارت فردانية أكثر منها مجتمعية ..."[1].

إن هذا العابر و الذي أصطلح عليه بالعولمة أو الكونية ، وبغض النظر عن المسميات الأخرى التي اتخذت للتعبير عنه ، فإن تداعياتها طالت كل النظم المشكلة للمجتمع بما فيها النظام القيمي الذي لم يكن للحظة في منأى عن تجلّيات العولمة.

إن مؤسسة الأسرة وبالرغم مما تحمله من خصوصية تشكلت عبر مرجعياتها فإنها اليوم في تحد مكشوف مع الوافد والعابر لما اتخذه هذا الأخير من أشكال له تمر دائما عبر

[1] عبد الله الغذامي: **الليبيرالية الجديدة** ،ط 2 ،المركز الثقافي العربي ، المغرب ، 2013 ،ص 134.

التسويق الثقافي من خلال التبادل الفكري والرمزي الذي اختزل كل الأبعاد الجغرافية والثقافية والاجتماعية ، مما نتج عنه ثورة لدى الشباب – ثورة ثقافية – تولد لديه من خلالها شغف الحرية الشخصية فرفضت معه كل أشكال الوصاية والتوجيه المجتمعي . هذا الوضع الذي أدى في عمومه إلى الرغبة في الاستقلال والتغيير الحرّ مع عدم المبالاة بأي تدخل أو توجيه من أي نوع كان سواء من الأسرة أو المدرسة أو أي مؤسسة كانت .

إن الأسرة الجزائرية ليست بمعزل عن هذه التفاعلات التي تشكّلت عبر صورة التثاقف و التجاذبات الثقافية بل إنها في قلب هذا التحدّي على اعتبار أن دورها يكمن أساسا في تنشئة الفرد وفق مقوّمات وأساسيات تنسجم مع النظام المجتمعي بأبعاده المختلفة الثقافية والتربوية والاجتماعية والحيلولة دون التفتّت والضياع .

كما أن الأسرة الجزائرية باتت تتعامل مع أفق معولم تتداخل من خلاله فكرة صراع القيم وصدام الحضارات والتحدي المطروح في ظل هذه التمثّلات العولمية التي أصبحت متجسدة في سلوكات وممارسات الشباب و مدى فعالية الوسائل والأساليب التي تمتلكها الأسرة والتي تستعين بها أثناء عملية التنشئة خاصة المرتبطة بحضور الأولياء ونقصد بهذا أسلوب الثواب أو العقاب على اعتبار أنهما حاجة لا يمكن الاستغناء عنها ، ذلك أن أي نظام اجتماعي لا يمكنه أن يحقق وجوده ، و لا أن يضمن استمراره وأداءه لوظائفه إلا بوجود ضوابط اجتماعية تساعد على هذه الوظيفة ، خاصة و أن العولمة وما اختصت به من فضاءات افتراضية فرضت نفسها جنبا إلى جنب مع الأسرة والمدرسة والمسجد ... فإنها عملت على تهجير الأفراد من داخل أسرهم – العالم الافتراضي تجاوز الحضور المادي و أصبح منتسبوه يتحركون ضمن فضاء غير مرئي و بذوات مختلفة ومتناقضة في غالبها ألغيت معها سياقات الحضور ونقصد بهذا حضور الزمان والمكان – مما نتج عنه حالة من استشعار الفرد بخلل الواقع مما يدفع به إلى الانتقال إلى المتخيّل – أي المفترض –

رفضا لهذا الواقع متجاهلا قيمه وثقافته المحلية ، متماشيا ومتماهيا مع العولمة في الملبس والمأكل والتعامل وسائر أحوال الحياة.

هذا الموقف الذي قد يفرز حالة من فقدان المعايير يحل من خلاله الرفض والجمود محل الأحكام والأعراف والتقاليد ومختلف الضوابط الاجتماعية لتشكّل تهديدا للنظام الاجتماعي القائم – التقليدي – ويتحلل الفرد من الأسرة وينسحب منها وتختفي مع هذا الانسحاب كل سبل التشارك والتحاور والاندماج والتفاهم والتشاور والتناصح والتجانس والمكانات والأدوار ... ليعيش الفرد – بعد اكتسابه القيم المعولمة – في حالة من الصراع و العزلة تنتهي به إلى حالة من الاغتراب عن الواقع يستغرقه الشعور بالدونية لواقعه و يرفض من خلالها كل أشكال التدخل الرسمي أو غير الرسمي لتتبلور الهوة الجيلية و تزداد من خلالها المسافة المعرفية وهنا تصبح المعالجة إما أن تنساق الأسرة إلى رغبة الاحتضان بهدف البحث عن أساليب تتكيف مع هذه الحالة لتجنب الفقدان أو التخلي الكلي وتحاول من خلال هذا التوجه ضبط توتر التغير القيمي على النحو الذي يضمن للأسرة مركزها و دورها ووظيفتها وتسلم لمقتضيات الشعار أنا معولم أنا موجود وهذا كله لغرض التكيف والتكامل المنشود أو أن تدخل في صراع مع المكتسب الجديد بأساليبها المألوفة وقد تفتقد من خلال ذلك التوازن المفترض في وظيفتها مع الأخذ بعين الاعتبار بأن في هذه المرحلة أصبح الفرد متشبعا بمبدأ الحرية الذي تعدّدت صوره لتشمل مجالات مختلفة من الحياة كحرية الرأي والتعبير وحرية التملك والحرية الشخصية وحرية السلوك والتصرف والممارسة ... ومن هنا تتجلى مدى فعالية الأساليب التي تمتلكها الأسرة نحو إعادة التقويم والضبط بغرض إحداث التوازن المطلوب للاستقرار والاستمرار والانسجام وتثبيت أصالة القيم بعيدا عن التشكيك وبعيدا عن الانهزامية والانبهار بالوافد لأن خلاف ذلك يؤدي إلى التنازلات كما أسلفنا .

إن الأسرة ومن خلال دورها المنوط بالتنشئة تستحضر التجانس والتوافق والخصوصية والأصالة و لها في ذلك أساليبها الضابطة سواء الرسمية أو غير الرسمية لاسيما تلك المتعلقة بأساليب الثواب أو العقاب ،هذان الأسلوبان هما المرافقان للأسرة في عملية التربية والتنشئة إلا أن العولمة – عولمة القيم – تلغي هذه الحدود سواء الحدود المفاهيمية أو مساحات استعمال هذين الأسلوبين بل أنها تريد أن تحرر الفرد من أي أسلوب وأي رقابة وتعتمد النمطية و النّمذجة و الهيمنة و إلغاء الخصوصية لانتشال الفرد من واقعية عالمه إلى واقع ثقافة المعلومة والصورة التي تفقد فعالية أساليب الضبط الأسرية .

وعليه و اعتبارا لما سبق يمكن اعتماد التساؤلات التالية :

التساؤل العام :

– في ظل اكتساب الأسرة الجزائرية للقيم المعولمة ، كيف تتمظهر آليات الضبط الاجتماعي من خلال منظومة الثواب والعقاب ؟

التساؤلات الفرعية :

وقد ترجم هذا التساؤل العام إلى التساؤلات الفرعية التالية :

– هل يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأكثر اكتسابا للقيم المعولمة ؟

– هل يمارس العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأقل اكتسابا للقيم المعولمة ؟

– هل توجد فروق في درجة تغيّر أساليب الضبط الاجتماعي لدى الأسر الجزائرية نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغّير المستوى التعليمي ؟

الفرضيـــــــــات :

الفرضية الأساسية :

– في ظل اكتساب الأسرة الجزائرية للقيم المعولمة ، تتمظهر آليات الضبط الاجتماعي من خلال منظومة الثواب والعقاب.

الفرضيات الجزئية :

* **الفرضية الأولى :** يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأكثر اكتسابا للقيم المعولمة.

* **الفرضية الثانية :** يمارس العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأقل اكتسابا للقيم المعولمة.

* **الفرضية الثالثة :** توجد فروق في درجة تغيّر أساليب الضبط الاجتماعي لدى الأسر الجزائرية نتاج عملية الاكتساب تعزى إلى متغّيرات (الجنس و المستوى التعليمي وشكل الأسرة).

تحديد المفاهيم الإجرائية :

يسمح تحديد المفاهيم بتبديد الغموض والشكوك وضبط موضوع البحث[1] كما أنه يساعد الباحث على تحقيق المسعى المقصود من خلال وضعه أمام المعنى الصحيح للمصطلحات ولهذا يؤكـــــد موريس أنجـــرس [1]" أن المفاهيم ما هي في الواقع إلا تصورات ذهنية لمجموعة متنوعة من الظواهر التي نريد ملاحظتها " . وبهذا المعنى فإن تحديد المفاهيم ليس ترفا فكريا بل هو ضرورة منهجية تقتضيها أهداف البحث.

- العولمة :

إن تقديم تعريف جامع حول العولمة فيه من الصعوبة بما كان لأن معرّفيها أحيانا ينطلقون من تخصصهم أو ميولاتهم المعرفية والبحثية أو من أيديولوجياتهم ، فمفهوم العولمة وفق المؤشرات الاقتصادية هو تعريف يقارب النظرة أو الرؤية الاقتصادية للاقتصاديين ، والساسة يقدمون مفهوما للعولمة وفق القراءات السياسية ، وهكذا .... ولعله ومن خلال البحث عن المفاهيم المتداولة للعولمة فإن الباحثين يشتركون في عدم إمكانية تقديم تعريف جامع للعولمة لأن مصطلحها يكتنفه الغموض و التشويش من جهة ولأنها مازالت في طور التشكل ولم تكشف بكل وضوح عن مضامينها وأبعادها المعقدة والمركبة من جهة أخرى . ولعل من التضمينات المنهجية – إن صح المصطلح – لتقديم مفهوم للعولمة هو أنه يمكن من خلال ما نعيشه اليوم وما أنتجه علم الاجتماع من إمكانية تفسير الظواهر الاجتماعية بمؤشرات – كيفية وكمية – ليست بالضرورة اجتماعية على خلاف ما ذهب إليه دوركايم حينما أقر ووقف على تفسير الاجتماع بالاجتماع وقدم هذه القاعدة ضمن سياقات تأسيس علم الاجتماع ، ومن هذا المنطلق نقدم محاولات لتعاريف نسقية للعولمة بمؤشرات مختلفة :

[1] موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، د ط ، دار القصبة ، الجزائر2013 ، ص159.

العولمة كلمة عربية تقابلها بالفرنسية مصطلح mondialisation و بالإنجليزية globalization ، هذه المصطلحات ومن خلال إدراك المعنى فإنها تحاكي مفهوم الكونية والكوكبية والشمولية وقد تتسع دائرتها من خلال ذلك لتشمل العالم.

– **التعريف اللغوي** : عولمَ يعولم ، عولمةً ، فهو معولِم ، والمفعول معولَم . وعَوْلَمَ الشَّيْءَ : أَعْطاهُ طابَعاً عالَمِيّاً .

و عولمة مصدر للفعل عولم وتعرف لغويا على أنها حرِّيَّة انتقال المعلومات وتدفُّق رؤوس الأموال والسِّلع والتِّكنولوجيا والأفكار والمنتجات الإعلاميّة والثَّقافيّة والبشر أنفسهم بين جميع المجتمعات الإنسانيّة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية واحدة صغيرة .[1]

– **التعريف الاصطلاحي** :

فحسب صندوق النقد الدولي في تقريره المنشور في ماي 1997 فإنه عرف العولمة على أنها " التواكل الاقتصادي والمتنامي لمجموعة بلدان العالم المدفوع بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات ورؤوس الأموال مع الانتشار المتسارع والشامل للتكنولوجيا ".

بينما يقول أنتوني غيدنز:" يستخدم علماء الاجتماع (مصطلح العولمة) على تلك العمليات التي تضفي الزخم والكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة والمتداخلة. وقد غدت العولمة ظاهرة اجتماعية بالغة الاتساع وعظيمة الأثر في منطوياتها و تداعياتها والعولمة لا تقتصر على تطور وتنامي الشبكات والنظم الاجتماعية و الاقتصادية بمنأى عن اهتمامنا المباشر ، إنها في الوقت نفسه ظاهرة محلية تؤثر فينا في حياتنا اليومية "[2].

[1] معجم المعاني الجامع ، النسخة الالكترونية .
[2] أنتوني غيدنز: **علم الاجتماع** ،ط 1 ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ،2005 ،ص 116.

ويعرَّفها شوقي جلال بقوله : " نقصد بالعولمة النزوع الثقافي الذي يبدو في ظاهره جديدا ويسميه البعض العالمي الجديد " .[1]

ثم عرّفها جان ارتش ولت : " العولمة عملية تتطلب نوعا من زوال المسافات و الحدود في العلاقات الاجتماعية ، فوحدة المكان تلعب دورا متزايدا في العلاقات الاجتماعية بين البشر في العالم " .[2]

و تم تعريفها من قبل مالكوم ووترز" العولمة عملية اجتماعية تنحسر فيها قيود الحدود الجغرافية أو السياسية في تقرير الترتيبات السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، و أن الناس يدركون بازدياد أن هذه القيود آخذة بالانحسار" .[3]

و عرفتها سعاد جبر " العولمة باختصار شديد (مركزة العالم في حضارة واحدة) أي إعادة إنتاج العالم وفقا لثقافة واحدة هي ثقافة الجهة صاحبة المشروع وهي تعرف بأنها تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفا واحدا ، وظهور لحالة إنسانية عالمية واحدة" .[4]

و يذهب الدكتور ماجد الزيود بالقول إلى أن بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات القيمية والسلوكية بحرية كاملة على الصعيد العالمي وبأقل قدر من التدخل من قبل الدول[5].

وعرَّفها جون تومنيلسون : " إن العولمة تشير إلى تلك الشبكة سريعة التطور ومتزايدة الكثافة دوما من الترابطات interconnections والعلاقات المتبادلة interdependences التي تميز الحياة الاجتماعية الحديثة "[6].

ويرى الجابري أن العولمة تعني في معناها اللغوي تعميم الشيئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله " . كما يرى أن العولمة المقصودة اليوم هي نظم أو نسق ذو أبعاد ، تتجاوز دائرة

[1] شوقي جلال : **العولمة الهوية و المسار** ، ط 1 ، الدار المصرية اللبنانية ، 2007 ، ص 88.
[2] نعيم إبراهيم ظافر:**إدارة العولمة و أنواعها** ،ط1 ، عالم الكتب الحديث، 2010،ص 17.
[3] نعيم إبراهيم ظافر:**المرجع السابق** ،ص 17.
[4] سعاد جبر :**القيم العالمية و أثرها في السلوك الإنساني** ، ط1 ، عالم الكتب الحديث ، 2008 ، ص 42.
[5] السيد ياسين و آخرون:**العرب و العولمة**،ط1 ، مركز الدراسات ، بيروت ، 1999، ص21.
[6] جون تومنيلسون : العولمة و الثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان و المكان ،ط1 ،عالم المعرفة ، الكويت، 2008 ، ص10.

الاقتصاد ، والعولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك ، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات و الاتصال .....الخ كما يشمل أيضا السياسة والفكر والأيديولوجيا . [1]

كما يرى محمد عمر الحاجي أن العولمة هي نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع غير المحدود ، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسة القائمة في العالم [2].

- **التعريف الإجرائي للعولمة** : " هي ظاهرة تسير نحو تجاوز الحدود وإلغاء الرقابة تسعى إلى النمذجة وتنميط العالم وفق ثقافة واحدة وذلك عن طريق وسائط لنقل المعرفة وعن طريق التسويق الثقافي الذي يلغي الخصوصية و البعد الرمزي " .

وبهذا المعنى فإن العولمة تسعى إلى التأثير في كل مجالات الحياة الاقتصادية منها أو السياسية أو التربوية أو الثقافية .

- **القيم** :

إن للقيم مضمونا قديما ومتجذرا وجد مع الإنسان ، فهي من المفاهيم التي ارتبطت بكل ما هو مهم و بكل ما هو متغير ، لأن أي تغيير لابد أن ينسجم مع المقتضى القيمي للمجتمع من جهة وأن يتماشى مع البناء والنسق القيمي لكل مجتمع من جهة أخرى .

- **التعريف اللغوي** : القيم بشد الياء مصدر بمعنى الاستقامة ، والقيم مصدر كالصغر والكبر ويقال رمح قويم أي مستقيم : أي المستقيم الذي لا زيغ فيه ولا ميل عن الحق[3].

و القيم جمع قيمة و هي الفضائل الدِّينيّة والخُلقيّة والاجتماعيّة التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنسانيّ .

- **التعريف الاصطلاحي** :

عرف قاموس علم الاجتماع القيم بأنها "مواضيع object " تتعلق بها النفس وتشعر بالحاجة إليها[1].

---

[1] أحمد محمد الدغشي ، بحث مقدم الى مؤتمر العلوم التربوية والنفسية ، كلية العلوم التربوية ، جامعة اليرموك ، الأردن)
[2] محمد عمر الحاجي : **العولمة أم الشريعة الإسلامية** ، ط2 ، دار المكتبي ، دمشق ، 2002 ، ص 18.
[3] ابن منظور : **لسان العرب** ، ط5 ، دار صادر ، بيروت ، 1988،ص503

وتعرف القيم من وجهة نظر بارسونز بأنها : " مرجعية اجتماعية مشتركة ، محددة اجتماعيا وثقافيا ، وأنها تتضمن مقارنة بين البدائل المتاحة أمام الفاعل في المواقف الاجتماعية " . وبهذا المعنى فإن بارسونز أكد على أهمية الجاني الثقافي في التوجهات القيمية ومن ثم فإن وظائفها تتباين في النسق الاجتماعي حسب أدوارها .[2]

ويعرف شفيق رضوان القيم فيقول : " هي ذلك العدد القليل من المثل العليا الأساسية التي يمكن أن تعيننا على تفسير السلوك العقلي للإنسان ومن الصور التقليدية للقيم المرتبطة عموما بالديمقراطية كمثل أعلى : احترام الفرد ، الإيمان بذكاء الإنسان والتكافؤ في الفرص والمعاملة "[3].

و يقول j.v.folsom : "سوف ننظر إلى القيمة على أنها نمط أو موقف أو جانب من السلوك الإنساني أو مجتمع أو ثقافة أو بيئة طبيعية أو العلاقات المتبادلة التي تمارس من شخص أو أكثر كما لو كانت غاية في حد ذاتها ، إنها شيء يحاول الناس حمايته والاستزادة منه ، والحصول عليه ويشعرون بالسعادة ظاهريا عندما ينجحون في ذلك "[4].

وعرفها توماس و زنانيكي (tomas et zananicki) في مقابل المفهوم السيكولوجي للاتجاهات : " القيمة أي شيء له محتوى من السهل الوصول إليه ، وله معنى لأعضاء الجماعة الاجتماعية ، والقيمة الاجتماعية هي مدلول له محتوى إمبريقي من السهل الوصول إليه بالنسبة لأعضاء الجماعة وله معنى ليصبح من أجله موضوعا للنشاط ".[5]

ويعرفها ضياء زاهر بأنها : "مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية ينتشر بها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات ، ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولا من جماعة معينة ، حتى تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية أو اتجاهاته أو اهتماماته" [6] .

---

[1] نخبة من الأساتذة :**المرجع في المصطلحات الاجتماعية** ، د ط ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 506،1985.
[2] سيد جاب الله السيد ، 1999 ، ص 117 .
[3] شفيق رضوان : **علم النفس الاجتماعي** ، ط1،م ج د للنشر ، بيروت ، 152،1966.
[4] محمد أحمد محمد بيومي : **علم اجتماع القيم** ، د ط ، دار المعرفة الجامعية ،مصر ، د س، ص ص 107- 108.
[5] محمد أحمد محمد بيومي : **المرجع السابق** ، ص 109.
[6] ضياء زاهر الدين:**القيم في العملية التربوية** ، د ط ،مؤسسة الخليج العربي سلسلة معالم تربوية، القاهرة ،1991 ، ص 53.

وقد ذهب smith وآخرون أن القيم تطلق على ما هو جدير باهتمام الفرد لاعتبارات مادية أو معنوية أو اجتماعية أو دينية أو جمالية [1].

ويعرف ليبت (Lippit) القيمة على أنها : "معيار الحكم يستخدمه الفرد أو الجماعة من بين عدة بدائل في مواقف تتطلب قرارا وسلوكا معينا "[2].

وعرفها لطفي بركات بأنها : " مجموعة القوانين والمقاييس التي تنبثق من جماعة ما وتكون بمثابة موجهات للحكم على الأعمال والممارسات المادية والمعنوية وتكون لها القوة والتأثير على الجماعة بما لها من صفة الضرورية والإلزام والعمومية وأي خروج عليها أو انحراف يصبح بمثابة خروج عن أهداف الجماعة ومثلها العليا "[3] .

- **التعريف الإجرائي للقيم** : " هي الرغبة المحمولة والشخصية في اختيار السلوكات والاتجاهات والاهتمامات ، التي يستحسنها الفرد ويشعر واقعيا بالحاجة إليها ماديا ومعنويا ، وتؤسس لبناء مواقف وممارسات تقبلها جماعة اجتماعية معينة ، وتنسجم مع تحقيق أهدافها وغاياتها ".

- **اكتساب القيم :**

- **التعريف الاصطلاحي :**

إن اكتساب القيم وعلى الرغم من ندرته ، يجعل الاهتمام به يؤخذ في مقدمة المحاولات حيث لاحظنا عدم تعمق الدراسات الأكاديمية في المعطى ، إلا أنه ومن خلال تتبع سياق اكتساب القيم فإن الباحثين في السيكولوجيا الحديثة حاولوا مقاربة مفهوم اكتساب القيم ، فعرف (N Resher) عملية اكتساب القيم بأنها : " العملية التي يتبنى الفرد من خلالها مجموعة معينة من القيم مقابل التخلي عن قيم أخرى ، أو التغير الذي يتضمن إعادة توزيع الفرد لقيمه سواء على المستوى الفردي أو الجماعي "[4].

---

[1] **carification phi de latakappa** . 1994 . p679 smith and sertanien values

2 عيسى محمد رفيق:توضيح القيم ،ط1 ، ج1، المجلة التربوية ، العدد 3 ، 1995 ص.43 .

[3] عبدالله زاهي الرشدان :**التربية والتنشئة الاجتماعية** ،ط1 ، دار وائل للنشر ،د س ، ص93 .

[4] **Resher N Introduction to value theory.new jersey**. 1969.p 111

ويرى فرانز أدلر أنه إذا أردنا أن نعرف القيم فعلينا أن نعرفها بمعنى السلوك ومن خلال هذا المعنى فإن محدد اكتساب القيم هو السلوك الذي يقوم به الفرد ، كما يذهب فرانز إلى أن الجماعات والمجتمع والثقافة تكون أساسا لاكتساب القيم[1] .

و يذهب محمد أحمد بيومي إلى القول : " ويحاول كل جيل أن يلقن ويعلم الأطفال الاعتقادات المتوارثة وأن تكون أفكارهم وأفعالهم وسلوكهم طبقا لما اصطلحت عليه الجماعة وتؤكده التقاليد ، وهكذا فإن كل جماعة تحاول أن تحقق نظاما اجتماعيا يحقق تنظيما للسلوك الإنساني "[2].

ويرى (روكيتش) أنه مع امتداد عمر الفرد يزداد حجم وعدد القيم التي يتبناها وهذه القيم تختلف من مجتمع إلى آخر فهي نتاج ثقافي اجتماعي[3] .

وترى سعاد جبر سعيد بأن عملية اكتساب القيم هي العملية التي يتبنى الفرد من خلالها مجموعة من القيم مقابل التخلي عن قيم أخرى ، والقيم التي يتبناها الفرد يحدث لها نوع من التداخل والانتظام في بناء نسق القيم[4] .

– **التعريف الإجرائي لمفهوم اكتساب القيم :** " هي تفاعل وتواصل الفرد مع مكونات البيئة الاجتماعية فيكتسب من خلاله قيما جديدة تنتظم في النسق القيمي أو التنازل والتخلي عن قيم معينة " .

– **عولمة القيم :**

– **التعريف الاصطلاحي :**

يذهب الأستاذ مصطفى حجازي حول تمثله لهذا المفهوم بالقول : " إننا حقا بصدد ثقافة الصورة المرئية ذات القدرات التأثيرية غير المسبوقة في تشكيل الإدراك والاتجاهات و

---

[1] كمال التابعي : **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم** ،د ط ' دار المعارف ،مصر ، 1985،ص301

[2] محمد أحمد محمد بيومي ، **مرجع سابق** ، ص 14.

[3] فؤاد حيدر :**علم النفس الاجتماعي دراسات نظرية تطبيقية** ، ط1 ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1994، ص98.

[4] سعاد جبر سعيد ، **مرجع سابق** ، ص20.

السلوكات والقيم ، إننا نشهد كما هو معلوم تحولات متزايدة في مرجعيات صناعة الرؤى والقيم والتوجهات من المؤسسات التقليدية (الأسرة ،المدرسة،البيئة المحلية) إلى المؤسسات الإعلامية الفضائية "[1].

كما يؤكد الأستاذ بالقول : " لقد فقدت المرجعيات ونظم القيم والضبط والعلاقات من فاعليتها ، أو هي بصدد التعرض لمزيد من الوهن يكفي مثلا على ذلك تحول المرجعيات القيمية والسلوكية في حالة الشباب ، من الأسرة والمدرسة التقليدية إلى القنوات الفضائية وبرامجها "[2].

ويرى الأستاذ وطفة وعبد الغفور أن ظاهرة العولمة ليست حدثا عارضا ولا تتعلق بالمشهد المفاجئ للإنسانية بل يتعلق بالتحول العميق في القيم ، وعلى محاولات الإنسان المعاصر إلى اكتشاف هذا العالم المتسارع ومدى تأثيره في النسيج الاجتماعي و القيمي للمجتمع "[3].

ويذهب ماجد الزيود في هذا المفهوم إلى القول : " وفي ظل الأهداف التي أصبحت واضحة للعيان من فرض قيم العولمة بمفاهيمها العالمية على نموذج القيم ، وهذه الأهداف تم تحديدها كالآتي : إزالة القيم المحلية وطمس الهوية الوطنية للشعوب ، وفرض الثقافة الغربية بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان ...."[4].

وهذا ما أكده عويدات عبدالله حيث يقول : " لقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغيير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة "[5].

---

[1] مصطفى حجازي :**علم النفس والعولمة رؤى مستقبلية في التربية والتنمية** ،ط2 ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،بيروت ،2007، ص64.

[2] مصطفى حجازي ، **المرجع السابق**،69.

[3] ماجد الزيود: **الشباب والقيم في عالم متغير** ، ط 2 ،دار الشروق للنشر والإشهار ، عمان ،2011 ،ص95.

[4] ماجد الزيود ، **المرجع السابق** ، 94.

[5] **المرجع نفسه**، ص97.

– **التعريف الإجرائي لعولمة القيم :** " هو استغراق العولمة من خلال أساليبها القيم الخاصة ومحاولة إنتاج وفرز قيما جديدة تتوافق مع نموذجها وأهدافها سواء المعلنة أو الخفية " .

– **الثقافــة :**

– **التعريف اللغوي :** الثقافة لغة هي العلوم والمعارفُ والفنون التي يُطلب الحذق فيها .

– **التعريف الاصطلاحي :**

يرى مالك بن نبي في هذا السياق أن كلمة ثقافة التي من حظها أن تختار لهذا المعنى لم تكتسب بعد قوة التحديد الضرورية لتصبح علما على مفهوم معين . وهذا هو ما يفسر لنا أنها بحاجة دائما إلى كلمة أجنبية ، تقرن بها لتحديد ما يراد منها في الكتب التي تتصدى إلى هذا الموضوع ، أو بعبارة أخرى إنها كلمة لا تزال في اللغة العربية تحتاج إلى عكاز أجنبي مثل كلمة Culture كي تنتشر "[1]. و يشير مالك بن نبي أن ابن خلدون وباعتباره مؤسسا لعلم الاجتماع لم يستعمل أو يشير إلى هذه الكلمة "[2].

و قد عرف إدوارد تايلر مصطلح الثقافة من خلال كتابه الثقافة البدائية بالقول : "إن الثقافة أو الحضارة ، هي ذلك المركّب الكلّي الذي يشتمل على : المعارف ، والمعتقدات والفنون والآداب ، والأخلاق والقوانين والأعراف ، والقدرات وكذلك على جميع الاستعدادات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان ، بصفته عضوا في مجتمع معيّن "[3].

وعرفها سيغموند فرويد – طبيب وعالم نفساني نمساوي – " إن مصطلح الحضارة أو الثقافة يشير إلى جملة الصنائع والتنظيمات التي يبعدنا تأسيسها عن الحالة الحيوانية التي كان أسلافنا الأوائل يعيشون عليها ، والتي تفيد في تحقيق هدفين : حماية الإنسان من الطبيعة ، وتنظيم العلاقات الاجتماعية "[4].

---

[1] مالك بن نبي : **مشكلة الثقافة** ، ترجمة عبد الصبور شاهين ،ط1 ،دار الوعي، الجزائر، 2013 ، ص 25.

[2] مالك بن نبي ، المرجع السابق ،ص 24.

[3] عبد الرزاق الداوي : **في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات** ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، 2013 ، ص 22.

[4] عبد الرزاق الداوي ، المرجع السابق ، ص 26.

وعرفها رالف لنتون بأنها : " كلّ تتداخل أجزاؤه تداخلا وثيقا ومن الممكن التعرف فيه على شكل بنائي معين ، أي التعرف على عناصر مختلفة وهي التي تكون الكل "[1] .

وعرفها كلباتريك بأنها : " كل ما صنعته يد الإنسان وعقله من أشياء ومظاهر في البيئة الاجتماعية ، أي كل ما اخترعه الإنسان أو اكتشفه وكان له دور في العملية الاجتماعية"[2].

وقد عرفّته منظمة اليونسكو من خلال كتابها (الأنماط الثقافية والتغيير التكنولوجي) الذي نشرته عام 1953 بإشراف مارغريت ميد : " الثقافة هي ذلك الكل المنظم المتكامل ، الذي تستخدمه جماعة من الناس وتنقله إلى أبنائهم عبر المشاركة في الأعراف والتقاليد والذين سيصبحون أعضاء في مجتمعهم . وهي لا تشمل الثقافة والعلوم والأديان والفلسفات فقط بل الجهاز التكنولوجي ، والطرق السياسية وحتى العادات اليومية "[3].

– **التعريف الإجرائي للثقافة** : " هي تلك المكتسبات التي تميّز الفرد والناتجة عن تفاعله مع واقعه الاجتماعي وتشكل له معالم الهوية الثقافية " .

– **الاستلاب** :

– **التعريف اللغوي** : الاستلاب المصدر من الفعل استلب ، فنقول استلب ماله إذا أخذه منه قهرا و اختلسه ، و استلبه حقه إذا سلبه إياه . و اِسْتَلَبَتْهُ أفكار الغرب بمعنى خضع لتأثيرها و كان عاجزا عن السيطرة على نفسه .[4]

– **التعريف الاصطلاحي** :

لقد تعددت مفاهيم الاستلاب الثقافي و هو مفهوم يقتضي البحث في حفريات ظهوره وتشكله .

---

[1] نعيم حبيب جعنيني : **علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق** ،ط1 ، دار وائل للنشر، عمان ، 2009 ، ص138.

[2] نعيم حبيب جعنيني ، **المرجع السابق** ، ص 139.

[3] توما جورج خوري : **المناهج التربوية** ،ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،1983 ، ص ص 16-17

[4] معجم المعاني الجامع ، النسخة الالكترونية .

يرى ريمون بودون وآخرون من خلال كتاب المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترجمة الدكتور سليم حداد أن كلمة الاستلاب تقابلها في اللاتينية Alientio وتأخذ التفسير القانوني (انتقال أو بيع مال أو حق) ، وتفسير بسيكولوجي (الضعف الفكري العام) وتفسير علم الاجتماع انحلال الرابطة بين الفرد والآخرين .

كما يرى بودون أن التاريخ الحديث لمفهوم الاستلاب يبدأ دون شك مع روسو " من المؤكد أن هذه البنود –أي بنود العقد الاجتماعي – تختزل كلها في واحدة ، وهي الارتهان الكامل لكل مشترك مع كامل حقوقه للجماعة بكاملها ، وبما أن الارتهان يتم دون تحفظ ، والاتحاد يكون كذلك كاملا إلى أقصى حد و لا يعود لأي مشترك حق للمطالبة بشيء "[1].

ويرى كارل ماركس في كتاب مخطوطات 1883–1884 أن الاستلاب هو اللاأنسنة التي تنجم عن الرأسمالية إذ يقول " المجتمع الرأسمالي يسلب العامل نتاج عمله ، وهو يضعه في حالة تنافس مع هؤلاء الذين له معهم مصالح مشتركة ، وبالتالي يسلبه من أقرانه .... إنه العمل المستلب : يسلب الإنسان جسده بالذات ، وكذلك الطبيعة الخارجية ، وحياته العقلية ، وحياته الإنسانية "[2].

– **التعريف الإجرائي للاستلاب** : " هو انتقال الفرد من واقعه الاجتماعي بكل مدلولاته إلى الواقع الذي أثّر فيه وتأثر به نتيجة لعدم رسوخ العلاقة القائمة بينه وبين الجماعة " .

– **المثاقـــفة :(Acculturation)**

– **التعريف اللغوي** : الفعل ثاقف ، و المصدر مثاقفة و ثقاف ، و جاء المصطلح في قاموس المعاني بمعنى اقتباس جماعة من ثقافة واحدة أو فرد من ثقافة جماعة أخرى أو فرد

[1] ريمون بودون وآخرون : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، ترجمة الدكتور سليم حداد ،د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د س ، ص 30

[2] ر، بودون وآخرون ، المرجع نفسه ، ص30.

آخر ، أو قيام فرد أو جماعة بمواءمة نفسه أو نفسها مع الأنماط الاجتماعيَّة أو السلوكيَّة والقيم والتقاليد السائدة في مجتمع آخر ، و تساعد الترجمة و المثاقفة على معرفة الآخر.[1]

- **التعريف الاصطلاحي :**

إن المثاقفة هي عملية دائمة ومستمرة نتيجة الاتصال الحادث بين المجتمعات ومن ثم فإن المصطلح ومن خلال مدلوله يشير إلى تلاقي وتقاطع الثقافات . وفي هذا الصدد ذهب عبد الرزاق الداوي إلى القول : " إن هذا المصطلح يوحي من خلال مضمونه إلى ذلك التبادل الثقافي المتواصل بين مختلف ثقافات العالم ، وهذا المصطلح ينتمي الآن إلى الجهاز المفاهيمي لعلم الاجتماع و الأنثروبولوجيا الثقافية "[2].

ويرى الأستاذ عبد الرزاق الداوي أن هذا المصطلح أضحى اليوم مفهوما جوّالا ينتقل بين كثير من الفروع المعرفية العلمية والأدبية[3]. كما يذهب إلى أن المثقافة "هي بمنزلة رد فعل كيان ثقافي معّين تجاه تأثيرات وضغوط ثقافية تأتيه من خارجه وتمارس عليه مباشرة أو عن طريق غير مباشر ، علانية أو بكيفية خفية وتدريجية "[4].

ويعرفها هيرو سكوفيتش بأنها : " تلك الظواهر التي تنجم عندما يحدث اتصال مباشر ومستمر بين جماعات من الأفراد ذوي ثقافات مختلفة مع حدوث تغيّر في الأنماط الثقافية لإحدى الثقافتين أو لهما معا "[5].

- **التعريف الإجرائي للمثاقفة** : " هو عملية تفاعلية تقوم دون شرط وتتأسس على الاتصال المباشر أو غير المباشر ، تكتسب من خلالها الجماعة أو الفرد خصائص ثقافة أخرى " .

- **الضبط الاجتماعي :**

---

[1] معجم المعاني الجامع ، النسخة الالكترونية .

[2] ر، بودون وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص 36.

[3] ر، بودون وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص 36.

[4] ر، بودون وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص36.

[5] دلال إستيتية ملحس : **التغير الاجتماعي و الثقافي** ،ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2004 ، ص256.

– **التعريف اللغوي** : الضبط هو المصدر من الفعل ضبط ، و يأتي على معان مختلفة : فنقول ضبَط لسانَه : حفظه بالحَزْم حفظًا بليغًا . و ضَبَطَ عَمَلَهُ : أَتْقَنَهُ و أَحْكَمَهُ . ضَبَطَ سَاعَتَهُ : طَابَقَهَا مَعَ الوَقْتِ الْجَارِي . ضَبَطَ الْمُعَلِّمُ النَّصَّ : صَحَّحَهُ وَشَكَّلَهُ بِالْحَرَكَاتِ ضَبَطُوا اللِّصَّ : أَلْقَوْا عَلَيْهِ القَبْضَ ... إلى غير ذلك من المفاهيم و لعل المفهوم المقصود بالدراسة هو ذلك الذي يعبر عن الالتزام بالنظام والانضباط . [1]

– **التعريف الاصطلاحي** :

تتعدد مفاهيم الضبط الاجتماعي انطلاقا من ظروف الزمان والمكان وطبيعة المجتمع وظروف نشأته و مدارج تغيّره ومن ثم فلا يمكن أن نحكم أو نقرر بأن هذه القاعدة أو تلك الوسيلة ضابطة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الضبط الاجتماعي لا غنى عنه لأنه تتأسس من خلاله سلطة المجتمع التي تسعى إلى صياغة وبناء التوافق و الانسجام الاجتماعي .

تطرق إليه إميل دوركايم بالقول على أنه : " أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعد عاملا ضابطا ، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته وليس مفروضا عليه من الخارج ، إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل "[2] .

وعرفه إدوارد روس عالم الاجتماع الأمريكي في كتابه الضبط الاجتماعي بأنه : " سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة "[3].

وعرفه لاندس P.H. Landis بأنه : " سلسلة من العمليات الاجتماعية التي يمكن بواسطتها جعل الفرد مسؤولا أمام الجماعة ، والتي بواسطتها أيضا يقام التنظيم الاجتماعي

[1] معجم المعاني الجامع ، النسخة الالكترونية .

[2] الأستاذة آمال عبد الحميد و آخرون : **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي** ،ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2010 ، ص45.

[3] الأستاذة آمال عبد الحميد و آخرون ،المرجع السابق ، ص44.

ويحافظ عليه ويمكن الوصول إلى نظام أحسن للمجتمع ، لأن المجتمع المنظم والشخصية المتماسكة لا يمكن بناؤها إلا على قيم غير مشكوك فيها "[1].

و تم تعريف المصطلح من قبل جورج جورفتش George Gurvitch بأنه : "

مجموعة النماذج الثقافية والرموز الجمعية والمعاني الروحية المشتركة والقيم و الأفكار والمثل وكذلك الأعمال والعمليات المتصلة بها مباشرة والتي بها يستطيع المجتمع و الجماعة وكل فرد أن يقضي على الصراع والضيق الحادثين في داخله عن طريق اتزان مؤقت وأن يتخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار فعالة "[2] .

و عرفه لومي LOMY بالقول : " هو مجموعة من الحيل النفسية التي تستهدف الضبط السيكولوجي والذي يمكن وصفه بأنه منهج رمزي إنساني ، في مقابل استخدام منهج القوة الفيزيقية "[3].

و لابد من الإشارة بأن الضبط الاجتماعي تناوله العلامة ابن خلدون في مقدمته من خلال قوله : " إن الاجتماع البشري ضروري ولابد لهم من الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه فهم إما أن يستندوا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها .." .

– **التعريف الإجرائي للمصطلح** : " الضبط الاجتماعي هو مجموعة من الاتجاهات والوسائل والعمليات التنظيمية التي يقوم بها المجتمع تؤدي إلى امتثال الفرد لمعايير النظام الاجتماعي بهدف تحقيق التماسك والتوافق والأهداف العامة للجماعة " .

كما أن الدراسة الحالية تقتصر على أسلوبين من أساليب الضبط الاجتماعي وهما أسلوب الثواب وأسلوب العقاب

---

[1] ناصر ثابت : **دراسات في علم الاجتماع التربوي** ،ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،الكويت ،1996 ، ص 270.

[2] ناصر ثابت : **المرجع السابق**، ص 270.

[3] حسان هشام :**مدخل إلى علم الاجتماع التربوي** ، دار النقطة ، الجزائر ،ط1، 2008 ، ص177.

مفهوم أسلوب الثواب " كل ما يمكن أن يؤدي إلى الشعور بالرضا و الارتياح سواء كان ذلك بالتشجيع اللفظي أو التعبير العاطفي أو العطاء المادي ، مثل تقديم الهدايا أو الاستجابة للرغبات و الاحتياجات الخاصة من النواحي الفسيولوجية أو النواحي النفسية والثواب بمختلف أنواعه يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس "[1] .

مفهوم اسلوب العقاب : " كل ما يؤدي إلى الشعور بعدم الرضا وعدم الارتياح مثل التأنيب والزجر والقسوة في المعاملة والعقاب البدني ؛ و كذلك إظهار علامات السخط والحرمان من ميزة معينة أو الوقوف بوجه تنفيذ رغبة قوية ، أو إظهار علامات التعبير العاطفي في النواحي السلبية كعلامات الغضب والنفور والكراهية " [2] .

- التنشئة الاجتماعية :

- **التعريف اللغوي** : تنْشِئة : المصدر من الفعل نشّأَ . فنقول : نشَّأ الصَّبيَّ بمعنى ربَّاه وهذّبه وعلَّمه . و تأتي التنشئة الاجتماعية بمعنى التربية الاجتماعية و هي تحويل النَّشاط الفرديّ من الأغراض الشَّخصيَّة إلى الأهداف العامّة .[3]

- التعريف الاصطلاحي :

إن التنشئة الاجتماعية هي عملية لاكتساب التراث الثقافي والاجتماعي من خلال التفاعل الدائم والمستمر بين الفرد ومحيطه .و يرى أنتوني غيدنز أن التنشئة الاجتماعية هي الوسط الأول والقناة الأساسية التي يجري فيها نقل الثقافة و انتقالها على مدى الأجيال "[4].

وعرف بارسونز التنشئة الاجتماعية بأنها : " عبارة عن عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد ، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي عملية مستمرة لانهاية لها "[5].

وعرفها عباس أحمد بأنها " البناء التدريجي للشخصية الثقافية والاجتماعية للإنسان"[1].

---

[1] محمد خليفة بركات : **علم النفس التربوي في الأسرة** ،دار القلم ، الكويت ، 1977 ، ط1 ، ص172

[2] محمد خليفة بركات : **مرجع سابق ،** ص172

[3] معجم المعاني الجامع ، النسخة الالكترونية .

[4] أنتوني غيدنز ، **مرجع سابق** ، ص87.

[5] صالح محمد علي أتو جادو : **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ،ط1، دار المسيرة ، عمان ، 1998 ، ص 18.

ويرى الأستاذ أحمد فاوبار أن أول من استعمل مصطلح التنشئة الاجتماعية هو دوركايم لأنه استعمل في كتاباته مفهوم التربية و البيداغوجيا خاصة من خلال كتابه التربية و السوسيولوجيا..... ومن خلاله عرف دوركايم التربية – بمعنى التنشئة– على أنها : " الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال الصغيرة التي لم تصبح بعد ناضجة للحياة الاجتماعية ، وموضوعها إثارة وتنمية عدد من الاستعدادات الجسدية ، والفكرية والأخلاقية عند الطفل والتي يتطلبها المجتمع السياسي في مجمله والوسط الخاص الذي يوجه إليه "[2].

و يعرفها الدكتور حسّان هشام على أنها : " ظاهرة اجتماعية فحيثما يوجد الفرد في حالة تفاعل مع غيره من أفراد مجتمعه تنبثق التربية ظاهرة محددة لأنماط التعامل والضوابط التي تشكل طبيعة العلاقات الاجتماعية وتزود الأفراد بالأنماط والقوالب الفكرية والسلوكية " . ومن ثم ومن خلال هذا التعريف فقد جمعت كل السياقات التي تتقاطع مع عملية التنشئة الاجتماعية[3].

وقد عرفها مصباح عامر : " هي عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه ، وتوريثه إياه توريثا متعمدا : بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه ، وتدريبه على طريق التفكير السائدة فيه ، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه "[4] .

ويعرف سيكورد وباكمان التنشئة الاجتماعية بأنها : " عملية تفاعل يتم بواسطتها تعديل سلوك الفرد ، بحيث يتماشى مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها "[5] .

---

[1] ناصر ثابت ، **مرجع سابق** ، ص 126.

[2] محمد فاوبار :**المدرسة والمجتمع وإشكالية لا تكافؤ الحظوظ** ،ط1، مطبعة النجاح الجديد ، الجزائر ، د س ، ص ص19–20.

[3] حسان هشام، **مرجع سابق**،ص101.

[4] عامر مصباح : **التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**،ط1، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2011 ، ص 27.

[5] عمار مصباح ، **المرجع السابق** ، ص 30.

- **التعريف الإجرائي :** " عملية تفاعل – اجتماعي – مستمرة ومتواصلة تقوم على نقل قيم المجتمع للفرد بهدف تشكيل السلوك الاجتماعي الذي يحقق التوازن وينسجم ويتوافق مع أهداف المجتمع " .

- **التنشئة الأسرية :**

- **التعريف الاصطلاحي :**

تعتبر التنشئة الأسرية من أهم مراحل التنشئة و لا يمكن أن تحل محلها أي مرحلة أخرى أو جماعة باعتبارها مرحلة السبق في عملية التكوين من جهة و باعتبار العلاقة العضوية القائمة على التوافق النفسي والتبعية من جهة أخرى .

وترى سناء الخولي أن الأسرة ليست أساس وجود المجتمع وحسب بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية [1] .

و يرى معن خليل العمر أن التنشئة الأسرية تتم بالأسلوب الشفوي والتعبير اللفظي المباشر وجها لوجه ولا تتم حسب نظريات ومناهج علمية يتم تعلمها في المدارس والمعاهد ، ويكون الأبوان البيولوجيان– المنتجان– هما أول الناس في أداء هذه المسؤولية المجتمعية ونقل ثقافتهم الاجتماعية للمنشأ عبر الإشارات والعبارات والمعنى واللغة "[2].

- **التعريف الإجرائي للتنشئة الأسرية :** "هي عملية التفاعل المباشرة بين الفرد وأسرته تهدف إلى حمايته من الانحراف من خلال تربيته وتكوينه على القيم المقبولة اجتماعيا للاندماج في المجتمع والقيام بالدور المنوط به " .

[1] سناء الخولي :**الزواج والعلاقات الأسرية** ، ط1 ،بيروت ،دار النهضة العربية ،1983 ، ص49.

[2] معن خليل العمر : **التنشئة الاجتماعية** ، ط1،دار الشروق للنشر ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 132

الدراسات السابقة :

– الدراسة الأولى : دراسة (فاطمة علوي السيد سعيد السيد محمد) العولمة وتأثيرها على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية .

هي دراسة أجريت على عينة من طلبة جامعة البحرين وكان ذلك خلال سنة 2009 إذ حاولت الباحثة من خلال دراستها التعرف على تأثير العولمة على التنشئة الاجتماعية وقد شملت الدراسة التساؤلات التالية :

– ما هي التحديات الاجتماعية الناجمة عن العولمة والتي تواجه الأسرة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية ؟

– ما هي التحديات الثقافية الناجمة عن العولمة والتي تواجه الأسرة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية ؟

– ما هي التحديات الاقتصادية الناجمة عن العولمة والتي تواجه الأسرة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية ؟

– ما هي التحديات الإعلامية الناجمة عن العولمة والتي تواجه الأسرة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية ؟

و قد اقتصرت الباحثة في دراستها هذه على التساؤلات فلم تطرح فرضيات للدراسة وإنما اكتفت بالتساؤلات السابق ذكرها معتمدة منهج المسح الاجتماعي الشامل ، وكانت عينتها 45 طالبا من جامعة البحرين بمختلف التخصصات وقامت الدراسة على 62 سؤالا تم صياغتها في استمارة احتوت 06 محاور .

وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى النتائج التالية :

– أن التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة العربية أثناء عملية التنشئة اعتمادا على وجهة نظر مفردات العينة هي ازدياد حالات التفكك الأسري بمختلف أنواعه من الطلاق إلى الهجر إلى الشقاق الدائم .

– أما التحديات الثقافية فكانت تتمحور حول استيعاب العولمة للثقافة الوطنية وأما التحديات الإعلامية فعبّرت عنها من خلال التسويق المعبر عنه في الإعلانات الغربية التي أثرت على فكر الأطفال هذا الأمر بدوره ألقى بظلاله على التحديات الاقتصادية على الأسرة من خلال زيادة المتطلبات ، ثم أن أسئلة الخدمة الاجتماعية كلها دلت على أنه يجب على المدرسة أن تقوم بدورها في تعميق وترسيخ الثقافة العربية وتعزيز الهوية

– **الدراسة الثانية : دراسة (ماجد الزيود)[1] : الصراع القيمي لدى الشباب الجامعي في الأردن في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة ، الأردن ، 2006 ، دراسة أكاديمية .**

اتسمت هذه الدراسة بمحاولة التعرف على مساحة وأبعاد الصراع على مستوى القيم لدى الشباب الجامعي ومدى تأثير التغيرات العالمية المعاصرة و ارتكزت هذه الدراسة على إشكالية تمحورت حول التساؤلات التالية :

– ما درجة الصراع القيمي في المجال الاجتماعي ، الثقافي ، الفكري ، الاقتصادي و السياسي لدى الشباب الجامعي في ظل التغيرات العالمية المعاصرة ؟

– ما مدى اختلاف الصراع القيمي ودرجته بالنظر إلى التخصص والجنس ومكان الإقامة والجامعة لدى الشباب الجامعي بالأردن ؟

– ما درجة إسهام البيئة في الصراع القيمي على المستوى الاجتماعي ، الثقافي الفكري الاقتصادي والسياسي لدى الشباب الجامعي في الأردن ؟

– كيف تساهم البيئة الجامعية في الصراع القيمي لدى الشباب وهل تختلف باختلاف التخصص والجنس والإقامة الجامعية ؟

وقد اختار الباحث ولغرض تحقيق أهداف البحث عينة بحث تحتوي على 1600 طالب وطالبة المزاولين للفصل الدراسي الثاني من العام 2004/2003 .

وقد توصل الباحث من خلال بحثه إلى النتائج التالية :

– وجود صراع قيمي بصفة حادة لدى الشباب وأن درجة حدته تتفاوت من مجال إلى آخر من مجالات الدراسة الأربعة والذي بلغ أوجه في المجال الاجتماعي ويليه المجال الثقافي الفكري ثم المجال الاقتصادي ثم المجال السياسي .

كما أن النتائج أظهرت أن الكليات الإنسانية ، والطلبة المقيمين في المدن ، والذكور يعانون أكثر من غيرهم من الصراع القيمي .

– وأظهرت النتائج أيضا أن البيئة الجامعية هي مجتمع الطلبة وفيها تتكون شخصياتهم و اتجاهاتهم وقيمهم وأنها ليست خارج إطار الصراعات الاجتماعية أو القيمية ، وإنما هي إحدى أدواته الفاعلة باعتبارها وسيلة الأمة في بناء الإنسان ومن ثم لابد عليها أن تقوم بدورها في بناء منظومة القيم لدى الشباب لتمكنه من مواكبة التغيرات السريعة .

الدراسة الثالثة : دراسة للباحث حسن علي حسن (1985) بعنوان المفارقة القيمية والتغير الاجتماعي

شكلت الدراسة إطار سعى من خلاله الباحث إلى التعرف على مجمل الاختلالات التي يمكن حدوثها والتي تمس منظومة القيم وذلك من خلال مجموع التغيرات الاجتماعية التي يمكن أن تصادف المجتمع المصري وهذه الدراسة أطلق عليها الباحث المفارقة القيمية وانطلق البحث من فرضيتين :

الفرضية الأولى تركزت على التعبير اللفظي عن انتشار قيم معينة التي تتسم بمستوى إلزامي مرتفع رغم اختلافها مع السلوك .

الفرضية الثانية :اختلاف بعض القيم من حيث مستوى شيوعها ومستوى إلزامها

من نتائج هذه الدراسة أنّ القيم الأكثر شيوعا هي :

الالتزام والتدين ، حب الأسرة ، الولاء ، طاعة أولي الأمر ، الكرم

كما أن الدراسة من نتائجها أن القيم متوسطة الشيوع هي : الاحترام ، التسامح ، تحمل المسؤولية

أما القيم المنخفضة الشيوع هي : المنطقية في معالجة الأمور الصدق في القول والفعل والعدالة الاجتماعية ، وحرية التعبير السياسي

كما كشفت الدراسة ان القيم الملزمة هي القيم الأكثر شيوعا [1].

تقييم الدراسات السابقة :

اهتمت كل الدراسات بموضوعات وقضايا مهمة خاصة وأنها اتفقت في أغلبها واختارت الأسرة كمجال للدراسة وتم ربطها إمّا بالقيم أو بالعولمة ، وذلك أن الدراسات التي تناولت الأسرة كان بحثها متناولا للقيم الأسرية التي مصدرها التنشئة الاجتماعية وأنّها عالجت هذا الموضوع في ظل مقاربة التغير الاجتماعي

في حين أن بعض الدراسات تناولت العولمة وتأثيرها على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وهذا موضوع يتقاطع مع موضوعنا مع الاختلاف في المحددات السوسيوليوجية إلا أنها اتفقت معها في البعد الاجتماعي.

وتقاطع الدراسات في مجالاتها حول الأسرة مرده إلى كون هذه المؤسسة :

أول مؤسسة ناقلة ومكسبة للقيم .

أول مؤسسة يولد ويتعرف عليها الفرد منذ الوهلة الأولى

لما تكتسبه هذه المؤسسة من أدوار ووظائف في المجتمع وباعتبارها خزان المجتمع فضلا على أنها المؤسسة الاجتماعية المعنية بعملية التنشئة الاجتماعية وهي المتأثر الأول بأي تغيّر اجتماعي الذي يطرأ على المجتمع ومؤسساته

كما أن دراستنا تقاطعت مع الدراسة التي من منظور الصراع القيمي والتي تناولت الصراع القيمي لدى الشباب الجامعي في الأردن في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة ذلك أن التشابه هو التأثر بالوافد أو التغير العالمي ومدى الاستجابة له فصراع القيم هو أحد مبررات التغير الاجتماعي

1 حسن علي حسن :**المفارقة القيمية والتغير الإجتماعي الإسلامي** ، دراسة إستكشافية تحليلية لواقع المجتمع المصري المسلم المعاصر ، مصر 1985 ،ص55-70

ولعل الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة أنها لم تتناول عولمة القيم ولم تتناول الأسرة من حيث العلاقة والوظيفة لذا كانت دراساتنا ترتكز أساسا على الصراع القيمي أي بين القيم الوافدة والأصيلة ومدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه ذلك على وظيفية الأولياء من حيث التربية والضبط .

المقاربة النظرية :

إنّ من أهم الخطوات التي يؤسس عليها البحث العلمي هي المقاربة السوسيولوجية التي يعتمد عليها الباحث في التحليل والمقاربة والبناء للموضوع والتي تكسبه الطابع العلمي إذ تمثل المقاربة النظرية الآلية المنهجية التي من خلالها يتمكن الباحث من ضبط اشكالياته ضبطا متماسكا وصياغة فرضياته .

ومن ثم فالنظرية هي الإطار العام الذي يمكن من خلاله تفسير جملة الفروض العلمية المطروحة وقولبتها في سياق علمي .

أما بالنسبة لدراستنا فقد اعتمدنا على مقاربتين نظريتين لهما صلة بالموضوع هما البنائية الوظيفية و التغيّر الاجتماعي

1/ البنائية الوظيفية :

اعتمدنا على نظرية البنائية الوظيفية كون دراستنا تنصب على دور الأسرة ووظيفتها في التنشئة التي تعتبر أساس وظيفة الأسرة خاصة وأن هذه الوظيفة لم تعد الأسرة تستأثر بغالبيتها وإنما أصبح يشاركها فيها مجموعة من المؤسسات الاجتماعية الأخرى ومن ثم فالبنائية الوظيفية تتناول وظيفة الجزء في إطار الكل وأن أي نسق من خلال البنائية الوظيفية لايقوم بوظيفته المنوطة به فإن هذا الأمر يحدث حالة عدم التوازن الذي يشمل كل المستويات سواء الأدوار أو المعايير أو المكانات "فالبناء يتكون من مجموعة أنظمة مترابطة بعضها ببعض بنائيا ووظيفيا ، ويتكون النظام من مجموعة من أنماط ولكل نظام نسق أو نمط أو حاجات اجتماعية تعكس وظائفه ومن خلالها تحدد تكامله وتكافله الاجتماعي[1]

وهذه النظرية يمكن تطبيقها على دراستنا خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم التالية :

1- الوظيفة الاجتماعية ويقصد بها " ذلك الدور الذي يسهم به الجزء في الكل [2]"

1 "معن خليل عمر : **نقد الفكر الإجتماعي المعاصر ،دراسة تحليلية ونقدية** ،ط2 ،دار الآفاق الجديدة ،بيروت ،1991 ، ص152

2 احمد محمد هلالي : **عولمة التعليم الجامعي** ،ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ،2012 ،ص114

2- البناء الاجتماعي :ويقصد به مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية فثمة مجموعة أجزاء مرتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي [1]

3- النسق الاجتماعي : والذي يكون نسقا متوازنا غير متصارع ويكون مترابطا غير منفصل الأجزاء ومحددا بمعنى أنه يمكن تحديد مكونات النسق وتمييزها عن العناصر الخارجية عنها .

4- التوازن الاجتماعي : والذي يعني حالة التساوي في إشباع الحاجات الاجتماعية بين الأنظمة الإجتماعية وأنساقها وأنماطها وعدم الاختلال في هذا الإشباع لصالح نظام أو نسق معين دون الآخرين "

5- نظام القيم والتقاليد : ويعني مجموعة أنماط سلوكية متوارثة تعكس ميراث الأفراد الاجتماعي وأسلوب تفكيرهم[2]

وهذا ما تسعى الدراسة إلى تحليله وفهمه في ضوء التفاعلات والتغيرات التي بدأت تعرفها المجتمعات و ذلك أن القيم وما تتعرض له من محاولات لإعادة صياغتها وفق النموذج المعولم هي قاسم مشترك بين مختلف المؤسسات الاجتماعية وأن عدم فهم العلاقة بين القيم ووظيفة الأسرة في المحافظة على أصالتها قد يعيق عملية التكامل الذي يؤثر على البناء الإجتماعي وينتهي به الى حالة ال(لاتوازن) ففي دراستنا نحاول معرفة مدى تغير أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية في ظل عولمة قيمية تستغرق كل عملية اجتماعية

1 عامر مصباح :**علم الإجتماع الرواد والنظريات** ،ط1 دار الأمة للطباعة والنشر ،الجزائر ،2005 ، ص126

2 معن خليل عمر : **نقد الفكر الإجتماعي المعاصر ،دراسة تحليلية ونقدية** ،ط2 ،دار الآفاق الجديدة ،بيروت ،1991 ، ص154

ثانيا : نظرية التغير الاجتماعي

إنّ دراسة التغير في إطار علم الاجتماع لايمكن أن يتناول كموضوع مستقل بل لابد وأن يكون مرتبطا بظاهرة معينة أو نظام معين أو مواقف معينة وفي هذا السياق فإن نظرية التغير الاجتماعي تعتبر المقاربة السليمة لإسقاطها على دراستنا خاصة فيما يتعلق بالتغير القيمي الذي تشهده المجتمعات العالمية والعربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة .

فالتغير شمل الأسر الجزائرية في حلها وترحالها وسائر أحوالها فعلى سبيل المثال التغير الذي حدث على مستوى العلاقات الأسرية فكانت العلاقات في القديم تمتاز بالتوافق والدفء والانسجام وأنه ولنتيجة التغير أصبحت في غالب الأحيان تتسم بالجفاء والتباعد فيما بينها وهذا الموقف أثر فيه التلفزيون ووسائل الإتصال فتجد الأفراد داخل الأسرة الواحدة لايتواصلون فيما بينهم إلا في مواقف محدودة وهذا نتيجة لانشغال كل واحد بإشباع ميوله من المشاهدة أو استخدام الأنترنت كما أن وسائل الإعلام بدأت تؤثر في المنظومة القيمية لبعض الأسر هذا الوضع طال تأثيره إلى وظيفة الأسرة وموقعها في النظام الاجتماعي .

و عليه فقد اعتمدنا في دراستنا على نظرية التغير الاجتماعي التي تستطيع أن تقدم قراءة علمية وسليمة لما تعرفة القيم بكل أنواعها من تغيّر

لقد عرفت الأسرة الجزائرية نظما وأساليب تقليدية سواء على مستوى القيم أو على مستوى وسائل الضبط أو على مستوى الوظائف والتطبيع الاجتماعي واستمر هذا النظام إلى غاية نهاية القرن العشرين أين ظهر مفهوم العولمة التي تأسست على مسعى النمذجة أين بدأ هذا النظام يتراجع تدريجيا ويفقد وقعه لدى بعض الأسر وبدا هذا الأمر واضحا حتى بالعين المجردة وبالملاحظة .

ولعل دراستنا خاصة فيما يتعلق بعولمة القيم التي تعزى إلى مجموعة من الأسباب والتي أنتجت مجموعة من الممارسات والسلوكات وجعلت من أفراد بعض الأسر يتبنّون سلوكيات وممارسات قد تتنافى أخلاقيا مع موروثهم الثقافي ومع قيمهم الأصيلة ومعاييرهم .

الفصـــل الثـــاني

العولمـــة

تمهيد :

إن محاولـة تفسير أي ظـاهرة ، يقتضـي تتبـع أثرهـا مـن خـلال التعـرف علـى مراحلهـا التاريخيـة وتشكيل إطـار معرفـي ومفاهيمي لهـا ، حتـى نستطيع تفكيك هذه الظـاهرة والوقوف على عوامل تكوينها والتعرف على النتائج التي تفرزها . ولعلّ من الظواهر التي امتحن من خلالها العقل العربي هي ظاهرة العولمة التي لم تكن معروفة أكثر من ربع قرن والتي ظهرت منذ نشوئها مخترقة متجاوزة لكل الحدود والمساحات .

إن ظـاهرة العولمـة تعتبر من الظواهر الفريدة إن لم تكن الوحيدة التي تتقاطع فيها شتى العلوم والتخصّصّات من أجل فهمها وتحديد أبعادها وإدراك مجالاتها والتنبؤ بنتائجها .

ولعل من الرهانات التي يعيشها العقل العربي هي الوصول إلى فهم هذه الظاهرة وأفق تـداعياتها دون الانـزلاق وراء الأحكـام والمواقـف المسـبقة – المؤسسـة علـى المنطلقـات الأيديولوجيـة أو الانتمـاءات المختلفـة – أو أن يتـأثر بفعل التجاذبـات الفكريـة بـل يجـب أن يسعى إلى تقديم تفسير وتحليل أكاديمي وعلمي لهذه الظاهرة بغرض الوقوف على التأثيرات التـي يمكـن أن تطـال وتمتد إلـى مستوى النظم والأنسـاق ممـا يـؤثر فـي وظائفهـا ومـن ثـم تتأسس لنا محددات ومرتكزات تساعدنا على فهم و استيعاب الظاهرة ونتائجها .

هذا الأمر أفضى بنا إلى الوقوف على الإطار النظري للدراسة من خلال التعرف على مفهوم العولمة والسياقات التاريخية والمظاهر والأبعاد ومختلف الاتجاهات المفسرة لها .

1-1 مفهوم العولمة :

1-1-1- التعريف اللغوي :

تعتبر العولمة من المصطلحات التي لا تجد لها أصلا أو ارتباطا في اللغة العربية ، كما لا يوجد لها بهذه التركيبة و الصيغة موضعا في كلام العرب فما هي إلا ترجمة حرفية للمصطلح الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم فالعولمة " هي إحدى مشتقات الفعل _علم _ عالم_ يعالم _ عولمة _ على وزن فوعلة ويقال فوعل الشيء ، أي جعل له فاعلية وتأثيرا والعولمة لغة هي من المصادر القياسية في اللغة العربية ".

وهناك من يرى أن العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل ، والعولمة بهذا الاشتقاق تعني جعل الشيء عالميا وبهذا المعنى "إسباغ العالمية على موضوع فعل العولمة"[1] الذي هو مصطلح من أصل إنجليزي Globalization . والعولمة هي ترجمة للمصطلح Mondialisation و ترجم هذا المصطلح إلى اللغة الفرنسية ليعبر عنه بمعنى جعل الشيء عالميا أو على المستوى العالمي وفق هذا المصطلح أو بمعنى تعميم الشيء وجعله شاملا وفق مفهوم أصل المصطلح .

و قد عرفها في هذا السياق عبد الرحمان خليفة بأنها : " هي اشتقاق من العالم ومن العالمية لكي تصل بعد ذلك إلى العولمة "[2] .

كما يذكر بأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة اعتمد وأجاز استعمال مصطلح العولمة بمعنى جعل الشيء عالميا أي أن العولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية ، وبخاصة جعل نطاق الشيء كما جاء في معجم العالم الجديد WEBSTER .

وبهذا المعنى وبالنظر إلى المعنى اللغوي فإن العولمة كما عبر عليه الدكتور محمد الجابري هي نقل المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة.[1]

---

[1] عبد القادر تومي : **الأسس الفلسفية للعولمة الإقتصادية** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ط1 ،ص10.

[2] عثامنية لخميسي: **عولمة التجريم والعقاب** ، دار هومة للطباعة ، الجزائر ، ط2008 ، ص 67 .

ويقول الأستاذ نعيم إبراهيم الظاهر حول مفهوم العولمة للغوي أن العولمة تعني عولمة على وزن قولبة واللفظ مشتق من العالم ، والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر.

ومن ثم وجب القول أن العولمة ووفق مفهوم المصطلح قد استمدت وجودها وتوسعها كمصطلح شاع استعماله في شتى العلوم والمجالات خاصة في العلوم الاجتماعية ، إلى العالم الذي أفضى إلى اختزال الشعوب في صورة واحدة . وفي هذا الصدد يتعزز مفهوم المصطلح من خلال إضفاء صفة العالمية على الشيء من حيث الحدود و التطبيق .

2-1-1 : التعريف الاصطلاحي :

لعل المتفق عليه أن مصطلح العولمة من المصطلحات الحديثة والتي ترجمت من أصلها الإنجليزي كما سبق ذكره وأن إرهاصاته ارتبطت بصورة واضحة من خلال البيروستريكا للرئيس السابق للإتحاد السوفياتي – ميخائيل غوربتشوف – حين أعلن عن مجموع الإصلاحات في شتى المجالات خاصة حينما تكلم عن الحكومة العالمية ، ومن ذلك استدل العلماء بأن هذا الأمر يعد آخر مرحلة من مراحل الثنائية القطبية ، وإعلان عن السيطرة والهيمنة للمشروع الأمريكي – مرحلة أمركة العالم – ومن هذا بدأ يتشكل السياق المفاهيمي للعولمة و انطلقت المحاولات في تفسيرها وتعريفها . هذا المصطلح الذي تراوحت مفاهيمه بين التوجه الإيديولوجي و الانتماء الفكري وبين مجال التخصص أو الميول المعرفية والبحثية . و من أولى المفاهيم التي ظهرت لتعريف العولمة هي تلك المرتبطة بمجال المبادلات التجارية والمالية العالمية ، حيث اعتبر أصحاب هذا التوجه بأن العولمة هي إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية أمام تنقل حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال على الأقل هذا كان من وجهة نظر الاقتصاديين الذين اعتبروها التحكم في سيادة رأس المال وأفردوا لها مصطلح الرّسملة انطلاقا من العلاقة العضوية التي لا تكاد تنفك أو تنفصل بين العولمة والرأسمالية ، وفي هذا السياق ذهب هانس في كتابه فخ العولمة إلى أن " العولمة

[1] عابد الجابري: **قضايا في الفكر المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط5 ، ص 136.

هي انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد"[1].

والواضح أن المفاهيم المتداولة للعولمة مستقاة بشكل أو بآخر من الأدبيات الأمريكية أو على الأقل التأثر بالنظرة والتعاطي الأمريكي لها ومن ثم إذا أردنا أن نحدد مفهوما ذي دلالة سوسيولوجية للعولمة فلابد أن نتخلص من التأثير الغربي لهذا المفهوم ، على أن هذا لا يمنع من وجود محاولات جريئة للتعريف بمفهوم العولمة نذكر منها تعريف محمد عمارة : " العولمة هي اجتياح الحضارة الغربية ممثلة في النموذج الأمريكي للحضارات الأخرى "[2].

ويرى برهان غليون أن العولمة هي ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عمليات انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة ، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة . و هذا المفهوم يشير صاحبه إلى أن العولمة هي مرحلة – تخطوها الإنسانية – من مراحل التغير الاجتماعي يتأثر بالتبادل الرمزي والمادي ، لتتسم تلك النقلة بكثير من التعقيد والتداخل والاعتماد على التكنولوجيا والتقنية المعقدة .[3]

1-1-3 تعريف العولمة من منظور اجتماعي :

إن أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن العولمة لابد من دراستها من حيث سعيها إلى التأثير على سلوكيات الأفراد وأنماط حياتهم وشكل تفكيرهم و الهزات الاجتماعية التي أحدثتها أو التي من الممكن أن تحدثها ، هذا الأمر جعل البعض يرفعون محاولات تقوم نحو تأسيس علم اجتماع العولمة كما ذهب إلى ذلك ساسكياساسن في كتابه الصادر في 2010 عن المركز القومي للترجمة إذ يقول مبررا مؤلفه في علم اجتماع العولمة : " كما يساهم ذلك

---

[1] صلاح بن ردود بن حامد الحارثي: **دور التربية إسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة** ، مكتبة السوادي ، ص 23.

[2] محمد عمارة ، **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية** ، 1999 ، ص 14.

[3] برهان غليون : **العولمة وأثرها في الوطن العربي**، دار الثقافة ، ط1 ، 2009 ، ص36.

أيضا في إضافة منظور سوسيولوجي طالما كان الهدف هو الوقوف على الأنماط المتباينة من العلاقات الاجتماعية "[1].

ومن خلال هذا يتضح أن العولمة من الناحية السوسيولوجية ترتكز على ما يعرف بثقافة الحضارة الواحدة أو المركزية الثقافية للحضارة الغربية التي تسوّقها العولمة من خلال وسائلها ووسائطها ، أي أنها تسعى إلى حضارة جديدة مغرية ومؤثرة في سلوكات الناس وتفكيرهم وأنماط حياتهم . كما ذهب بعض المفكرين إلى القول بأن العولمة تقوم على ثنائية أفكر عالميا وأعمل وطنيا وأننا نرى بأنها تقوم على فكرة الحضور أي أن العولمة معيار الحضور: " أنا معولم أنا حاضر" ، ونقصد بالحضور هنا حضور الزمان وحضور المكان فحضور الزمان يقوم على الانخراط في منظومة القيم المعولمة وحضور المكان هو تمثّلات حضور الزمان .

وبهذا نرى بأن العولمة مفهوم قائم على نقل الإنسان من كينونته الذاتية والبيئية الداخلية والخصوصية الثقافية إلى الكينونة العالمية على كل المستويات خاصة مستوى التنميط و النمذجة التي تسعى الإرادة العولمية إلى إحداثها داخل المجتمعات .

1-1-4 تعريف العولمة من منظور ثقافي:

تعتبر الثقافة هي الوعاء الذي يضبط ويشكل هوية وشخصية الأمة وتحفظ لها مقوماتها و استمرارها ومن ثم فّإن العولمة الثقافية تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الأمريكية أي أنها تقدم النمط الأمريكي كنموذج للعالم ومن ثم فإن الخطورة تكمن من خلال هذا المنحى في سعيها لتجريد المجتمعات من خصوصيتها ومن حضارتها و ارتباطاتها التاريخية دون أن تكشف على جوانبها الشمولية .

ومن ثم فإن العولمة الثقافية تقوم على إلغاء الهوية والتعددية الثقافية وتعمل على نقل المجتمعات من حالة التمايز الثقافي الطبيعي إلى حالة النمط الثقافي المفروض الذي يؤثر

[1] ساسكيان ساسن ، ترجمة على عبد الرزاق جلبي :**علم اجتماع العولمة** ، المركز القومي للترجمة ، ط1 ، ص18.

بدوره على شروط التثاقف النفسي أو الحضاري ، ولعل من بين مستدرجات العولمة الثقافية هو الارتفاع غير المسبوق في خطابات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بل بات من الواضح أن العولمة الثقافية تستميل العقل الثقافي العربي من خلال هذا الخطاب والذي تمرر من خلاله إلغاء كل الخصوصيات و الاستثناءات والتنوعات الثقافية لتقرير النمط الثقافي المفروض .

وبهذا الصدد يقول الأستاذ هاني إدريس : " إن الكونية الثقافية التي يدعو لها الغرب ، هي تلك التي لا تقفز بالشعوب إلى ممارسة دور متكافئ في حدود هذه الثقافة ، وإنما ستجد تلك الشعوب بالنتيجة نفسها تابعة أكثر لمركزية الغرب ، لأنه روح تلك الثقافة الكونية ".[1]

1-1-5 تعريف العولمة من منظور اقتصادي :

إن العولمة الاقتصادية تهدف إلى إقرار عالم بلا حدود اقتصادية تتحرر من خلاله حركة التبادل التجاري الحر ، وفتح أسواق جديدة وتراجع القيود على التجارة الخارجية من خلال الآليات المعروفة سواء المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال صندوق النقد الدولي أو غيرها من المؤسسات المالية أو الاقتصادية العالمية كما أنها تعمل على تفعيل دور المؤسسات المالية في تقديم منظومات وتصاميم من أجل إصلاح الاقتصاد في الدول النامية.

و من ثم وحسب علماء الاقتصاد فإن العولمة الاقتصادية هي " اندماج اقتصاد عالمي يمكن متابعته من خلال تحرير التجارة والمال ، والاستثمار للوصول إلى اقتصاد مفتوح "[2] ، في حين أن البعض يختصر العولمة الاقتصادية في عولمة العرض والطلب .

---

[1] هاني إدريس : **العرب والغرب أي علاقة أي رهان** ، ط1 ، دار الإتحاد ، بيروت .، 1998 ، ص 158.

[2] صالح فيلالي : **العولمة انتصار للغموض "سلسلة أعمال ملتقيات العولمة والهوية الثقافية "** ، مخبر علم الاتصال للبحث والترجمة ، قسنطينة ، 2010 ، ص05.

1-1-6 تعريف العولمة من منظور سياسي :

إن العولمـة أو ظـاهرة العولمـة أخضـعت بعـض المفـاهيم السياسـية إلـى كثيـر مـن المراجعات وإعادة الصياغة أو التعريف ذلك أن مفهوم السيادة كان ولازال نسبيا وأن مفهوم الدولة الوطنية وفق مقتضيات "نظام وست فاليا " تلاشى أمام انفلات سلطة الضبط والتحكم فـي القرارات السيادية و انتشـار عوامل وأسباب التدخل . وفـي هذا السياق اعتبرت اللجنـة المشكلة من طرف هيئة الأمم المتحدة لدراسة حكم الكوكب والذي جاء في تقريرها الصادر فـي 1995 م بعنوان "مجاورتنا الكوكبية " بأن العولمة هي : " التدخل الواضح فـي أمور الاقتصـاد والاجتمـاع والسياسـة والثقافـة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أوانتماء إلى وطن محدد أوإلى دولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية "[1].

الجـدير بالـذكر أن أي محاولـة لتقريـر مفهـوم للعولمـة سـوف تصـطدم بمجموعـة مـن العوائق المرتبطة بجملة من الآراء المتناقضة والمتضاربة حولها وأن المتفق عليه من خلال المفاهيم السابقة هو أن العولمة مرتبطة بشكل واضح بالحداثة وبما عرفه العالم من ثورة علمية ومعلوماتية تتجاوز الإرادة والحدود .

1 -2- العولمة والمسارات التاريخية :

قد لا تتكّشف الصورة بوضوح عندما نأتي إلى التحكم في السياق الزماني للعولمة وقد لا تتشارك الرؤى والبحوث في الوقوف على تحديد تاريخ مضبوط لها ، فالبعض يرى أنه من الخطأ ربط وحصر ظهور الظاهرة بظهور مصطلحها والخوض في حداثة الحقبة وللحظيتها دون التفتيش عن أطناب الماضي ومحاولة فهم هذه الظاهرة من خلال السياقات الزمانية وأن من المهم الرجوع إلى الإرث الإنساني والتاريخ الحضاري للبحث في أغواره و مسك ما يقودنا إلى الإرهاصات الأولية لتشكل هذه الظاهرة .

[1] أيوب دخل الله: **التربية ومشكلات المجتمع في عصر العولمة** ، دار الخلدونية للنشر ، ط1 ، ص98.

أولا : هناك من يرى أن العولمة نوعان عولمة قديمة وعولمة حديثة فصلت بينهما الحرب الباردة ، فالعولمة القديمة كما يبينها الأستاذ معن خليل العمر : " كانت هناك عولمة حدثت قبل الحرب العالمية الأولى عندما كانت بريطانيا العظمى القوة العالمية المسيطرة حينئذ تستثمر استثمارات ضخمة في الأسواق الناهضة وكانت القطط السمان في إنجلترا وأوروبا وأمريكا تسعد غالبا بالأزمات المالية التي تندلع بسبب شيء حدث في السكك الحديدية في الأرجنتين ... " [1] . وفي نفس السياق يضيف الكاتب إلى أن عوامل ظهور العولمة القديمة متعددة ومتنوعة وذلك من خلال قوله : " إضافة إلى اختراع السفينة البخارية والتلغراف والسكك الحديدية وآخرها التليفون جميعها ساعدت على تقليص حجم العالم (من المقاس الكبير) إلى(المقاس الصغير) "[1].

والعولمة الجديدة حسب نفس الكاتب بدأت مع انهيار سور برلين عام 1989 وفيها تحررت أسواق العالم الحديثة وتراجعت السياسة لفائدة الاقتصاد وأن هاتين المرحلتين فصلت بينهما الحرب الباردة التي استمرت من سنة 1945 إلى 1989 أي أكثر من أربعة وأربعين سنة .

و لكن هذا الطرح قد لا يوافقه الكثير فمثلا وحسب مؤلفي كتاب " قياس العولمة " وعلى رأسهم أكسيل دريهير يرى بأن هناك تراكمات عولمية غير مؤثرة عبر ديناميكية التاريخ أدت إلى تشكل هذه العولمة الحالية بدأت من الإمبراطورية الرومانية التي تشكلت من خلالها العولمة الأولى مرورا بالاكتشافات الجغرافية وصناعة السفن الكبيرة و انتهاء إلى الربط بين أوروبا وأمريكا الذي تشكل من خلاله فضاء شاسع تملؤه التبادلات التجارية والصناعية والثقافية لينتهي الحال بتشكل وظهور العولمة الحالية التي تميزت بسرعة التواصل والانتشار فكانت أكثر فاعلية من غيرها لتضفي على نفسها صفة العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

---

[1] معن خليل العمر: **قضايا اجتماعية معاصرة** ، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية ، 2001 ، ط1 ، ص96/95 .

ثانيا : وهناك من يرى بأن العولمة مرت عبر مجموعة من المراحل ابتداء من تشكل حركة الرأسمالية التجارية والتي كانت تقوم على التبادل بين المنتوجات الأوربية والمواد الخام مما نتج عنه فتح العديد من الأسواق العالمية إلى مرحلة الثورة الصناعية وظهور الآلة التي زادت من حجم الإنتاج ليزداد من خلاله العرض والطلب مرورا بظهور منظمة الأمم المتحدة والتي بدأت تتشكل من خلالها الاتفاقات الدولية والمنظمات الدولية التابعة لها إلى غاية ظهور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وذلك من أجل السيطرة والتحكم في دواليب الاقتصاد والسياسة من خلال التدخل في سلطة القرار ومن ثم إيجاد العلاقة التبعية بين دول المركز ودول المحيط . ومن مؤيدي هذا الاتجاه الدكتور حسن حنفي الذي يصرح بالقول : " العولمة قديمة قدم التاريخ ، لأن كل حضارة من الحضارات كانت تسعى إلى أن تتصدر عصرها لتقود العالم ، وهذا ما قامت به حضارات آسيا الأولى في الصين والهند وفارس وما بين النهرين وكنعان ومصر القديمة وكذلك فعلت الحضارة العربية الإسلامية عندما كانت مركز العالم ومصدر العلم فيه ، وقام بذلك مجموع الغرب مرة أخرى على يد اليونان والرومان ، ثم الغرب الحديث في إطار ما يسمى بالاكتشافات الجغرافية بعد فشل الحروب الصليبية "[1].

كما يرى الأستاذ محمد عابد الجابري أن العولمة التي يجري الحديث عنها الآن هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة والفكر وهي تشير إلى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه على بلدان العالم أجمع[2].

ثالثا : ولعل الكثير من المتتبعين والعلماء يميلون إلى رؤية المفكر **رولاند روبيرتون** أستاذ علم الاجتماع **بجامعة بتسبرج** والذي يرى بأن العولمة تعود نشأتها إلى بداية القرن الخامس عشر عندما تطورت المفاهيم المرتبطة بالدولة القومية والموطن والإنسانية ، فمسار

[1] بن شريط عبد الرحمان : **الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة** ، دار كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 ، ط1 ، ص92/93.

[2] بن شريط عبد الرحمان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

تطور العولمة بالنسبة له أخذ شكله بالموازاة مع التطور في مفهوم الدولة القومية لأن هذه الدول عنده تعتبر أحد المظاهر الأساسية للعولمة لأنها شرط من شروط تجانس العالم ، و يتضح هذا الأمر من خلال دراسته تخطيط الوضع الكوني : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي وذلك من خلال تعقب حركة التاريخ الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن واستطاع أن يقدم خمس مراحل لتشكل ظاهرة العولمة الحالية :

- **المرحلة الأولى وهي المرحلة الجنينية :**

وقد بدأت هذه المرحلة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر وشهدت هذه المرحلة ازدهارا في مفهوم الدولة القومية ونمو المجتمعات القومية وتراجع القيود التي كانت سائدة في العصور الوسطى وازدهار الأفكار المتعلقة بالفرد والإنسانية و تطور الجغرافية من خلال الاكتشافات ، حيث بدأ ما يعرف بالجغرافيا الحديثة .

- **المرحلة الثانية وهي مرحلة النشوء :**

وامتدت هذه المرحلة من منتصف القرن الثامن عشر حتى سنة 1870 وبدأت من خلالها ازدهار فكرة تجانس الدول وتبلور المفاهيم المرتبطة بالعلاقات الدولية وظهور المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصال بين الدول ، كما تطور مفهوم قبول المجتمعات غير الأوروبية في الدول الأوروبية مما نتج عنه تراجع في مفهوم القومية مقابل العالمية.

- **المرحلة الثالثة مرحلة الانطلاق :**

واستمرت هذه المرحلة من عام 1870 إلى غاية عشرينيات القرن العشرين ومن خلالها بدأت جهود دولية نحو إعادة صياغة الأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها ، كما ظهرت من خلال هذه المرحلة مفاهيم أخرى تتعلق بالهوية الوطنية والفردية كما ازدادت وتسارعت وتنوعت أشكال الاتصال بين الدول وتشكلت من ثنايا هذه المرحلة عصبة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الأولى ، كما انتشرت من خلالها فكرة الرواية العالمية و

الألعاب الأولمبية وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي واعتماد التقويم العالمي الميلادي للزمن ، أي أن العالمية كانت في انتشار وتوسع سواء على مستوى الممارسة أو على المستوى المفاهيمي من خلال ظهور بعض المفاهيم الكونية " خط التطور الصحيح " و " المجتمع القومي المقبول " .

- المرحلة الرابعة مرحلة الصراع من أجل الهيمنة :

استمرت هذه المرحلة من العشرينيات من القرن العشرين إلى آخر الستينيات من نفس القرن وفيها اشتدت الحروب والخلافات الفكرية حول المصطلحات سواء تلك المتعلقة بالحداثة أو المصطلحات الناشئة والمتعلقة بالعولمة ، ومن خلال هذه المرحلة اشتد كذلك الاهتمام ببعض القضايا الكونية كحوادث الهولوكست وإلقاء القنبلة الذرية في هيروشيما و ناكازاكي سنة 1945 كما تطورت النقاشات الدائرة حول دور وصلاحيات الأمم المتحدة ودور المنظمات المنبثقة عنها و وبدأت تتشكل معالم ظهور القانون الدولي الإنساني كما تميزت هذه المرحلة بتزايد حدة الحرب الباردة .

- المرحلة الخامسة مرحلة عدم اليقين :

وبدأت هذه المرحلة من أواخر الستينيات من القرن العشرين وتميزت هذه المرحلة بتغيّر كثير من المفاهيم المرتبطة بالبيئة والمواطنة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني كما اتسمت بازدياد حجم المؤسسات الكونية واتساع حركاتها العالمية كما أنها عرفت أول هبوط على مستوى القمر ، كما شهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وتصاعد الوعي الكوني على المستوى الفردي وإحياء الثقافات الفرعية والعرقيات داخل المجتمع الواحد وظهور حركات الحقوق المدنية .

ورغم أن الكثير من المؤرخين وافقوا روبرتسون في قراءته لحركة التاريخ و استنتاج نموذج التسلسل التاريخي للعولمة ، إلا أن هناك من قدم قراءات أخرى حول السياق التاريخي لظهور العولمة .

رابعا : يرى بعض الباحثين أن ظهور العولمة بدأ سنة 1866 لما عرفه العالم من انتقال للأموال دون فرض الضرائب وما رافق ذلك من ظهور الخدمة الدولية للتلغراف وظهور الراديو ، ثم توالت الأحداث ليعرف العالم أول إطلاق للقمر الصناعي ، والبث حول العالم عبر الأنسجة البصرية وانتشار فيما بعد استخدام الوسائط المتعددة والمحمولة وخلال هذه المرحلة تشكلت العولمة بكل مقوماتها ووسائلها ، إلا أن هذا الرأي يربط العولمة بالتطور التكنولوجي و المعلوماتي الذي وإن ساعد في تسريع ظهور العولمة إلا أنه ليس السبب الرئيسي والوحيد ، وفي هذا السياق يقول الأستاذ سهيل حسين الفتلاوي : " ... ويربط هذا الرأي ظهور العولمة بالثورة العلمية والصناعية والتكنولوجية والحاسوب والانترنيت التي شهدها العالم . ونحن نعتقد أن التقدم العلمي والصناعي لا علاقة له بالعولمة ، فهذه الاختراعات تظهر في ظل حرية التجارة العالمية أو في ظل الجدار الحديدي في الاتحاد السوفياتي ، فالتقدم العلمي مرهون باختراع العلماء وما تجود به عبقريتهم " [1].

خامسا : يرى البعض أن ظهور العولمة كان منذ نهاية الخمسينات حينما انتعش الاقتصاد الأوروبي وازداد الحجم التجاري العالمي بين الدول بين سنتي 1950 و1970 والذي قفز بنسبة 4.9 بالمائة ، كما شهدت هذه المرحلة تدفق الاستثمارات الأجنبية بسبب إزالة القيود على المدفوعات الخارجية وأن هذه الأخيرة أسهمت في تحسين نسبة التجارة الدولية وهذا هو السبب الجوهري حسب أصحاب هذا الرأي في ظهور العولمة ، كما أن الاستثمارات المتزايدة عبر العالم تعد من أهم مرتكزات العولمة وأهم وسيلة من وسائلها ذلك أن الاستثمارات تدفع بأصحابها إلى الدخول إلى الدول الطالبة للاستثمار ومن ثم حمل ونقل القيم المرتبطة بالعولمة .

[1] سهيل حسين الفتلاوي :**العولمة وأثارها في الوطن العربي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2009 ، ط1 ، ص 25.

سادسا : يرى البعض أن العولمة ظاهرة نمت وترعرعت في أحضان النظام الرأسمالي لتتشكل معالمها من خلال ستينات القرن الحالي لتعلن عن توجهاتها خلال السبعينيات وتسارع ظهور ملامحها من خلال الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن ومن أهمها :

- وقف تحويل الدولار إلى ذهب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979 وذلك بعد انهيار نظام بريتون وودز .
- اندماج أسواق المال وعولمة النشاط الإنتاجي .
- تغيير اقتصاديات العالم وبنيته والتحكم في سياسات التنمية .
- تغيير مراكز القوى العالمية .

ولكن هذا التوجه ربط ظهور العولمة بمؤشرات اقتصادية في حين أن العولمة كظاهرة مركبة تقتضي رصد الأحداث والسياقات المختلفة سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية التي تمخضت عنها هذه الظاهرة .

و أخيرا يرى البعض أن " العولمة ظهرت في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين أي بظهور العولمة الاقتصادية ، إذ بدأت ملامح ومرجعيات وخصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين ويحدد البعض بداية التسعينات تاريخا لولادة العولمة ، بعد سقوط الإتحاد السوفياتي عام 1990 ، ويرجع البعض رصد العولمة وتأثيراتها في العالم العربي إلى التسعينيات ، إن النظام العالمي الجديد مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب وجهه للأمة الأمريكية بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي ، وفي معرض حديثه عن هذا القرار ، تحدث عن فكرة عصر جديد وحقبة للحرية وزمن للسلام لكل الشعوب وبعد ذلك بأقل من شهر أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحررا من الإرهاب "[1].

[1] سهيل حسن الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص31/30.

وفي الأخير ومن خلال استعراض أهم الآراء والاتجاهات التي تناولت تاريخ ظهور العولمة والتي اتسمت بالاختلاف والتناقض فإننا ومن خلال قراءة الاتجاهات المفسرة لتاريخ العولمة وظهورها فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن العولمة ظاهرة حديثة وجديدة ظهرت في نهاية القرن العشرين وتحديدا بعد سقوط جدار برلين وانهيار الإتحاد السوفياتي ولعل ما يدعم ذلك هو أن العقل الثقافي والفكري لم يبدأ بتناول ظاهرة العولمة تأسيسا وتأصيلا في مختلف الحقول والتخصصات إلا بعد هذا التاريخ والذي تلاه بمدة قليلة الاجتياح الأمريكي الأول للعراق والذي بمناسبته تم الإعلان عن النظام العالمي الجديد من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش ومن تلك اللحظة والعولمة تلقي بظلالها على كل المجالات وتزيد من حجم توسعها وعدد المنتسبين إلى ناديها حتى وصلت إلى ذروة من التوحش الثقافي والسياسي وخاضت مجموعة من الامتحانات كشفت عن وجهها المكفهر وفي هذا الصدد يقول عبدالله الغذامي : " ظلت الحال تسير على هذا المنوال حتى بلغت العولمة ذروتها القصوى الممكنة وكان ذلك في لحظتين ترسمان أقصى درجات التوحش الثقافي وهو توحش حصل وكأنه قسر قدري لا مفر منه ، ولم تتضح وحشيتها بكامل شروطها إلا بعد حدوثها بوقت "[1].

و يؤسس الكاتب مرحلتين من مراحل التوحش الثقافي والسياسي للعولمة الأولى من خلال قوله : " التوحش الأول : كان في جزيرة برتغالية بتاريخ 2003/03/16 حيث وقف جورج دبليو بوش رئيس العولمة الكونية حينها ، ويجر خلفه توني بلير و أثنار الإسباني ومعهم الرئيس البرتغالي وفيها ظهر وجه بوش متوترا ومكفهرا و تهديديا وأطلق جملته الشهيرة : على صدام حسين مغادرة العراق في خلال ثمان وأربعين ساعة وإلا الحرب "[2].

وعبر عن مرحلة التوحش الثقافي الثاني من خلال قوله : " وكان هذا في 2008/10/11 حين جرى إعلان انهيار بنك ليمان براذرز وهو الحدث الذي وصفه لاري

[1] عبدالله الغذّامي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15.

[2] عبدالله الغذّامي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 16 .

ماكدونالد وقد كشف الانهيار عن هشاشة البنية الاقتصادية ومدى عجزها عن مواجهة التحديات ".

و في الأحوال جميعها وعلى العموم ومهما كان تاريخ العولمة فإن هدفها واحد وهو استفراغ الحضارات والشعوب والأمم من خصوصياتهم وإعادة صياغتها وفق نموذج واحد ونمط لطالما قدم نفسه كنموذج حضاري مادي متوازن وهو النموذج الأمريكي ، والذي كشف عن نفسه من خلال الامتحانات التي خاضها في العالم بداية من العراق و أفغانستان انتهاء إلى حق الفيتو الممارس من طرفها على مستوى مجلس الأمن في كل قرار يمس أو يضر بمصالح الكيان الإسرائيلي .

1-3 العولمة الأبعاد والتجليات :

يتفق غالبية المفكرين أن العولمة تستهدف كافة مجالات وحقول الحياة لما تتمتع به من خاصية التعقيد التي تتداخل من خلالها كل جوانب الحياة سواء الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية بل وتتعدى ذلك لتشمل مجال البيئة – الاهتمام العالمي المشترك لثقب الآوزون – و من ثم فالثابت أن للعولمة تجليّات عدة في مجالات الحياة التي تشكل عصب العلاقات الدولية المعاصرة سواء من خلال الدول أو الأفراد ، وأهم هذه المجالات هي :

– المجال الاقتصادي : تحرير التجارة العالمية وإلغاء القيود وتحرير حركة رؤوس الأموال .

– المجال السياسي : تزايد خطابات الديمقراطية وحقوق الإنسان .

– المجال الثقافي : نشر وفرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة النمط الأمريكي شكلا وموضوعا .

– المجال الاجتماعي : نشر القيم الغربية باعتبارها قيما إنسانية عالمية .

– المجال الأمني والقانوني : عولمة التجريم والعقاب ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل .

– مجال الإعلام والاتصال .

1-3-1 – العولمة الاقتصادية وأبعادها :

تعرف العولمة الاقتصادية على أنها : " مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي ، وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي ، دون اعتبار للحدود السياسية للدول ، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي ، من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية افتتاح وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية وإنهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي ، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات "[1].

و من خلال المفهوم السابق يتضح بأن العولمة الاقتصادية هي الأكثر وضوحا وتحققا لأبعادها والأكثر اكتمالا إذ أنها عملية تسير نحو سيادة نظام اقتصادي واحد يستغرق جميع اقتصاديات بلدان العالم الأخرى ليشكل منظومة من العلاقات المتداخلة أساسها العامل الاقتصادي الذي يقوم على التبادل بين المنتجات على كل المستويات وزيادة التدفقات المالية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية ومن ثم يمكن أن نقف على أهم مظاهر وأبعاد العولمة الاقتصادية :

أ – اتساع نوادي العولمة أو الرأسمالية المعولمة حجما وعددا ونشاطا وتكتلا ومثال ذلك الكارتل النفطي ، ونواديا باريس ولندن ، ومنظمة الطاقة الدولية وكل هذه التكتلات من أجل الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد العالمي والتحكم في نبضه ومن وسائل ذلك :

[1] عبد القادر تومي : **مرجع سبق ذكره** ، ص 24.

– **البنـك الـدولي للإنشـاء والتعميـر** : " الـذي يعـد أحـد الوكـالات المتخصصـة فـي الأمـم المتحـدة التـي تعنـى بالتنميـة " [1] والـذي أنشـأ بموجـب اتفاقيـة " **بريتـون وودز** " بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة وتتـألف مـوارده مـن **الاقتـراض** الـذي بموجبـه يلجـأ البنـك إلـى أسـواق الـدول الأعضاء بشرط الحصول على موافقة الدولـة العضـو التـي يقترض من أسواقها كما أنـه ومن مـوارده **الفـائض** الـذي يتكـون كنتيجـة لمـا يحصـل عليـه مـن عمـولات وفوائـد أو عوائـد علـى موارده كما أن للبنك موارد أخرى .

– **منظمـة التجـارة العالميـة : هـي** منظمـة اقتصـادية عالميـة النشـاط ذات شخصـية قانونيـة مستقلة وتمـارس نشـاطها ضـمن الاقتصـاد العـالمي الجديـد كمـا أن الخبـراء فـي هـذا المجـال يصـنفونها مـن أخطـر المؤسسـات التـي سـاهمت فـي تحقيـق وفـرض العولمـة الاقتصـادية مـن خـلال جعل الأسواق انسيابية تتحرر من خلالها حركـة رؤوس الأمـوال والسـلع ممـا يتيح لهـا فرصـة جعل اقتصـاديات الدول المنغلقة إلى أسواق مفتوحة ، ووفقا للاتفاق لاسيما المادة 03 فإن مهامها هي الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجاريـة متعددة الأطراف التـي تنظم العلاقات التجاريـة ، متابعـة المفاوضـات المتعلقـة بتحريـر التجـارة الدوليـة ، متابعـة السياسـات الدوليـة ومدى انسـجامها مـع مـا هـو متفـق عليـه ، التعـاون مـع المنظمـات الدوليـة الأخـرى كصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

– **الاتفاقيـة العامـة للتعريفـات والتجـارة والتـي تعـرف اختصـارا باسـم " الجـات GATE** " : وأنشئت بموجـب الاتفاقيـة الدوليـة غايتهـا تحريـر التجـارة والسـلع بـين الأطـراف المتعاقدة مـن القيود الجمركية أي القيود التعريفية والقيود الكمية أي القيود غير التعريفية كما تنظم الاتفاقية السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة وتتيح تفاوضها التجاري في ظل مناخ يتسم بحرية التجارة ولم يزد عدد أطرافها عام 1947 على 23 دولة وتتابع الانضمام إليها فبلغ عدد دولها 117 في أوائل 1994 حينما استبدلت بها منظمة التجارة العالمية WTO.

– **صندوق النقد الدولي :** " وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويقع مقره في واشنطن العاصمة الأمريكية ". ومن وظائف وأهداف الصندوق هو العمل على حماية اقتصاديات العالم من خلال تشجيع أصحابها على انتهاج سياسة اقتصادية سليمة .

– **مجموعة الثمانية :** وتتكون هذه المجموعة من فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا انكلترا ، إيطاليا ، اليابان ، كندا ، الصين ويعتبر هذا النادي من أهم نوادي العولمة الاقتصادية إذ أنّه لا يكتفي بالجانب الاقتصادي وإنما يستعمل نفوذه وقوته في السيطرة على المجال السياسي في إطار التدخل في صناعة القرار .

– **الشركات المتعددة الجنسيات :** وهي النموذج الحي الذي يقدم نفسه لرأس المال العالمي مما جعلها تعد أهم مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية .

– **التكتلات والمنظمات الاقتصادية غير الحكومية :** ومثال ذلك تكتل **النافتا** .

كما نشير إلى أن هناك مجموعة من الوسائل والآليات التي تستعملها العولمة في إحداث الترتيب الذي تريده و تنفيذ مشاريعها ومخططاتها المتنوعة والتي شملت جميع الحقول والمجالات .

كما أنه من مظاهر العولمة الاقتصادية سيادة فلسفة التحرر الاقتصادي من خلال منح السوق دورا اقتصاديا مهما في إدارة شؤونه وفق مقتضيات العملية الاقتصادية القائمة ، و من مظاهر العولمة كذلك فرض نمط واحد ومعين للاستهلاك من خلال استعمال التسويق والدعاية الإعلامية ، كما أن زيادة معدلات نمو التجارة العالمية وتسارع عملياتها أدى إلى تزايد قوة الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع نطاق نشاطها ونتج عن ذلك ارتفاع في نسبة التبادل التجاري الحر بين الدول الذي أدى إلى تراجع في قدرة الحكومات الوطنية على السيطرة أو توجيه الأنشطة التجارية وانتقل بذلك النشاط التجاري والاقتصادي من الرقابة التقليدية إلى المتطلبات العالمية .

و من مظاهر وتجليات العولمة الخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي نتيجة توجه الدول إلى اقتصاد السوق أو السوق الحر هذا الأمر الذي زاد من سيطرة الشركات العالمية وأحكمت آليات العولمة سطوتها على الاقتصاد العالمي ، وتدل القراءات والإحصائيات على أن 350 شركة عملاقة استأثرت بنحو 40 بالمائة من التجارة العالمية خلال تسعينيات القرن الماضي وفي هذا السياق عبر **أنتوني غيدنز** [1]من خلال مؤلفه الشهير"**عالم منفلت** " وهو يتحدث عن إعادة تشكيل حياة المجتمعات من خلال النسق العولمي إلى سياسة النهب التي تتبناه هذه الشركات ، و الثابت من خلال ما سبق أن العولمة الاقتصادية هي المدخل الأساسي لتنميط وصقل باقي الدول في قالب النمط العولمي الذي تسعى عبر مختلف تجلياتها إلى تسويقه .

1-3-2 العولمة السياسية وأبعادها :

العولمة السياسية هي المرحلة التي تلي العولمة الاقتصادية ذلك أن السيطرة على الاقتصاد والتحكم في دواليبه يمكن الدول المسيطرة اقتصاديا من السيطرة سياسيا من خلال التأثير في صناعة القرار السياسي السيادي ولعل الممهد لهذا التوجه هو تلك العلاقة الارتباطية بين السياسة والاقتصاد فلا طالما يرسم الاقتصاد السياسة و يساهم في صياغة العلاقات الدولية .

ولعل العولمة السياسية تسعى إلى فضاء مفتوح يكون المجتمع فيه هو الناقل للتشريعات السياسية والقرارات بكل حرية ودون أي قيود وهذا كله أمام تراجع مفهوم الدولة القومية – أي تراجع مفهوم السيادة – وانسحابها أمام العولمة التي ألقت بتجلياتها على الحياة السياسية فزاد شغف المطالب وبدأت المجتمعات تتطلع إلى الاستجابة لها من خلال حمل السلطة على التزامها الدولي – المعاهدات الدولية – وهذا كله دفع بتراجع شديد إن لم نقل اختفاء

1 أنتوني غيدنز من أبرز علماء الاجتماع ومن أكثرهم تأثيرا عمل أستاذا لعلم الاجتماع في جامعة كامبريدج ومديرا لجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وأصدر في العقود الثلاث الماضية أكثر من خمسين مؤلفا مرجعيا في العلوم الاجتماعية.

للأنظمة الشمولية وفتح الطريق أمام الإصلاحات الديمقراطية التي تعتمد التعددية الحزبية كنموذج لممارسة الحياة السياسية وتوسيع دور منظمات المجتمع المدني " فمظاهر العولمة السياسية هي سياسية قبل أن تكون تقنية وذات أبعاد اقتصادية .... "[1].

كما أن هناك من قدم عرضا للعولمة السياسية من خلال القول " بالدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة الوطنية ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية "[2].

ولعله ومن خلال ما سبق يمكن أن نلخص مظاهر العولمة السياسية من خلال مايلي :

– تفعيل وتشديد القوانين الدولية على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة ، وتفعيل الرقابة من خلال إتاحة المجال أمام تحريك الدعوى الجنائية من قبل أشخاص ضد دولهم كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية .

– ظهور تكتلات تجارية عالمية نافست الدولة الوطنية وشاركتها بطريقة أو بأخرى في اتخاذ القرارات السياسية وأصبحت قوة عالمية فاعلة ومؤثرة سواء بالنسبة للحياة السياسية أو الاقتصادية ومثال ذلك السوق الأوروبية والمؤسسات المالية العالمية ، وتنوعت بذلك أساليب المراقبة على أعمال الحكومات بل أن الاهتمام بدأ يتجه لتشكيل المجتمع المدني العالمي .

– اختفاء الحدود السياسية الجغرافية أمام التقنية وانخراط المجتمعات في العالم الافتراضي الواحد أمام عجز الدولة الوطنية .

– تعدد مداخل إنهاء الأزمات وبؤر النزاع بين العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري حرب العراق و أفغانستان .

---

[1] ليا عادل: **الدولة الحديثة لمواجهة العولمة النيوليبرالية** ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ،2008 ، ص 209.

[2] سهيل حسن الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 187

– بروز فاعلين جدد على المسرح الدولي باتوا ينافسون الدولة الوطنية في تدبر وظائفها السياسية ومساراتها و خياراتها .

– ازدياد عدد وحجم نشاط المنظمات غير الحكومية .

– العمل على إضعاف وإفراغ كل المنظمات سواء الدولية أو الإقليمية التي لا توافق المخططات الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة على العالم مثل دول الأوبيك ومنظمة الدول الإفريقية والجامعة العربية ومنظمات الدول الإسلامية وفي المقابل تشجيع أبشع الديكتاتوريات التي تسير في فلك الغرب ، و ما خطاب المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي حول الفرق بين الديمقراطيات الناشئة والديمقراطيات الراسخة لخير دليل على ذلك .

– الوقوف ضد أي محاولة للتكتل من داخل الوطن العربي أو خارجه ورفض أي شكل من أشكال التحالفات إذا حملت معها عناوين تعارض أو ترفض الهيمنة الأمريكية .

و العولمة السياسية تكرست في الخطاب الشهير للرئيس غورباتشوف الذي كان من الزعماء الأوائل الذين طالبوا بصياغة رؤية جديدة للعالم " المطالبة بإقامة نظام دولي جديد يقوم على القيم الإنسانية العامة ، وليس على المواجهات والصراعات الأيديولوجية ، وإعطاء الأولوية للتحديات التي تواجه البشرية ، مثل مشكلات البيئة والتلوث وغيرها وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الدولي .... وتجنب استخدام القوة لفض المنازعات بين الدول ، وإحلال مبدأ توازن المصالح محل توازن القوى "[1].

وفي المقابل قال جورج بوش بعد انتهاء حرب الخليج : " إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية أو تخليا عن مصالحنا ، إنه ينم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا ..."[2] . ما يستنتج من الخطابين أن لا جديد بينهما بالنسبة للنظام العالمي الجديد إلا الاختلاف في الصيغ والدلالات مع وحدة المضمون والهدف والسؤال المطروح إلى متى

[1] يحي اليحياوي : **في العولمة والتكنولوجيا والثقافة** ، دار الطليعة ، بيروت ، 2001 ، ط1 ، ص 70.

[2] يحي اليحياوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص71 .

يدوم هذا الوضع وأي رهانات وتحديات سوف تكشف عنها العولمة مستقبلا خاصة في ظل تراجع النمو الاقتصادي وازدياد حجم الهوة بين الدول الغنية والفقيرة .

1-3-3 العولمة الاجتماعية وأبعادها :

لعل من المجالات الأكثر تأثرا بالعولمة هو المجال الاجتماعي لأنها تستهدف مظاهر الحياة الاجتماعية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي وأن تأثيرها يطال كل الأبنية والأنظمة الاجتماعية من خلال استغراق الفرد وانتزاعه من بيئته ومحيطه المحكوم بمرجعيات ووضعه ضمن عالم افتراضي وبمرجعيات جديدة تساهم في صياغة سلوكاته وممارساته ضمن هذا الإطار ليرتبط الفرد بهذا العالم متحللا من نزعته وانتمائه ويصبح شعاره أنا متعولم أنا موجود أي أن الصفة الاجتماعية لا تتقرر إلا من خلال التعولم ومن خلال هذا الوصف ينخرط الفرد في شبكة من العلاقات العالمية تؤسس للمجتمع العالمي ومن هنا تبدأ التجليات الاجتماعية المؤلمة للعولمة والتي نلخصها في النقاط التالية :

- إنّ العولمة تؤثر على الفكر والتفكير وتحاول صياغة العقل الاجتماعي لأنها ترى من خلالهما المحور السياسي لأي عملية تغيّر اجتماعي قد يحصل فضلا على أنها استعانت بدراسات نفسية واجتماعية تبين لها منحى ماكس فيبر في عملية التغيير الاجتماعي ومن ثم ركزت العولمة على إعادة بناء طريقة التفكير من خلال ما تسوقه من صناعات وإنجازات مستعملة الوسائط كوسيلة لها .

- إن العولمة ولارتباطها الوثيق بين مختلف مجالاتها فإن التطور التقني والتكنولوجي والتدفق المعرفي حوّل الفرد من كائن اجتماعي يتفاعل مع غيره إلى آلة فعزلت الإنسان عن واقعه وانتقلت به إلى حيث أرادت له أن يكون فتخلى بذلك عن وظيفته الاجتماعية والأخلاقية وأصبح رقما في معادلة الإنتاج والاستهلاك .

– استعمال العولمة لخطابات تستثير العقل و تستميله فيتبناها الفرد لتنتقل به من عالمه إلـى العـالم المعـولم ويتبنـى مـن خلالـه هـذه الخطابـات والقضـايا بعيـدا عـن الخصوصـية والتناسبية .

– ازدياد الوعي والاهتمام العالمي المشترك جعل القضايا المرتبطة بالهوية والانتماء تتلاشى أمامه وفرض الانخراط في الثقافة العالمية الواحدة والمصاغة وفق النمط الأمريكي ليجعل من الأخلاق مسألة ذاتية لا يمكن مواجهة الغير بها.

– كذلك من آثار العولمة ازدياد حجم الهوة بين طبقات المجتمع وبروز فكرة السيطرة البورجوازية في غالبية المجتمعات من خلال توظيف الرأسمال في المجال السياسي وساهم هذا الأمر في التفكيك الاجتماعي لغياب المعايير كالقيم المشتركة بين المجتمع الواحد مما يؤثر على الطبقة الفقيرة .

– تراجع الولاء القومي بتراجع الدولة الوطنية والسيادة الوطنية اللتين تشكلان أهم عنصر للتضامن والتماسك الاجتماعي والاستقرار ، ذلك أن العولمة ساهمت بصورة فعّالة في تغييب وإضعاف مفهوم الوطنية لحساب مفاهيم بديلة أكثر عولمية كالحداثية ، و الكونية ، والتحرر والثقافة الأمريكية ، وغذت من خلال بعض المفاهيم التطرف بكل أنواعه كما أنها راهنت على شباب همه الوحيد الانخراط في المجتمع الغربي من خلال الهجرة والتجنيس .

– استغلال بعض منظمات المجتمع المدني لتمرير مشاريع وخطابات هجينة على الثقافة المحلية بل وتتعارض معها أحيانا ومثال ذلك استغلال بعض المنظمات والجمعيات النسائية بعد تمويلها في مقابل رفع شعارات ومطالب تتعارض مع هوية المجتمع المحلي وعقيدته .

– نشر ثقافة الاستهلاك من خلال الدعاية والترويج والتسويق حتى تستطيع العولمة أن تؤسس لمنتوجاتها أسواقا ، كما أنها لم تستطع أن تصل إلى هذه المرحلة المتقدمة إلا من خلال دراسات نفسية و اجتماعية تعرفت من خلالها على ميولات الأفراد وما يستحسنونه .

– تعزيز القيم الفردية في مقابل القيم الجماعية المؤسسة على التعاون ومن ثم استطاعت أن تنتشل الفرد من واقعه المحكوم والمتشبع بمجموعة من القيم الجماعية والروحية وتحويله إلى فرد لا يؤمن إلا بالمصلحة الذاتية والشخصية .

وفي هذا السياق يقول حامد عمار : " بيد أن تطبيق آليات السوق في صورتها غير المرشدة قد أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة ، وزيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء ، و انخفاض القيمة الشرائية للأجور ..... وقد ترتب على ذلك ، سواء في الدول الصناعية أو النامية ، كثير من التخلخل الاجتماعي ، في صورة تطرف سياسي ، أوديني أو طائفي ، إلى شيوع الاتجار بالبشر وتعاطي المخدرات ، والى مختلف ظواهر العنف والجريمة والإرهاب وإلى إدمان الخمور والقمار والى مختلف ظواهر الاغتراب وما عرف بالهوس والتحرر الشبابي "[1].

ويرى سمير إبراهيم حسن أن انفتاح بنيات المجتمع التحتية على الغرب كان يستحضر ويستتبت دوما النماذج الغربية في الحياة الثقافية ، فأمريكا مثلا ، لا تصدر فقط سلعها الاقتصادية المادية ولكنها تصدر معها نمط حياتها و ثقافتها و أسلوب رؤيتها للعالم .

بل هي اليوم تفرض رؤاها السياسية بالتدخل العسكري والتوسع الكوني لمبيعات السلع والخدمات الاستهلاكية الغربية ، والتدفق الإعلامي المصاحب والمعزز له فهما يحدثان تغيرات أساسية في المحيط الثقافي ، إذ ينقلان ويخلقان مواقف وحاجات وقيما ومفاهيم و سلوكات تتوافق مع متطلبات الإنتاج السلعي "[2] . والجدير بالذكر أن العولمة لا تفرق بين المدن الكبيرة والمدن الصغيرة ولا تفرق بين الريف والمدينة ولا تفرق بين التراث التقليدي

[1] حامد عمار: **مواجهة العولمة في التعليم والثقافة** ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، 2008 ، ط2 ، ص 99/98 .

[2] سمير إبراهيم حسن: **الثقافة والمجتمع** ، دار الفكر ،دمشق ، سوريا ، 2007 ، ط1 ، ص 418 .

والإرث الإنساني ولا تفرق بين المشترك والمختلف أو بين الخاص والمتاح ذلك أن أي شخص لم يعد في منأى عن العولمة ولا يمكن أن يجد لنفسه مزرعة يتحصن فيها من تداعيات العولمة و توحشاتها خاصة لما لها من وسائل اتصال وتواصل مشكلة من الوسائط والفضائيات التي تبث على مدار الساعة من خلال الأقمار الصناعية المخصصة لها .

1-3-4 العولمة الثقافية وأبعادها :

إن واقع العولمة على المستوى الثقافي يحيلنا قبل كل شيء إلى أمرين اثنين هما الكفاءة والسرعة في انتقال الصورة والمعلومة وتبادل الأفكار والمواقف وذلك بفضل محركات البحث القوية والأقمار الصناعية المتطورة والمحطات الفضائية المتنوعة والمتعددة مما يؤكد بأن إنجازات الثورة التكنولوجية كانت ولازالت عاملا في انتشار ثقافة العولمة كما أنها عنصر ومكون أساسي للعولمة الثقافية .

إن هذا الانتشار الهائل للتقنية والتكنولوجية والذي أسس للعولمة الثقافية ترتب عنه تغيير قيمي ونوعي وعميق في قيم وعادات وسلوك غالبية المجتمعات والشعوب بل إنه تجاوز هذا الحد ليراهن على جعل ميول ورغبات وأذواق الشعوب تتشابه فيما بينها على المستوى العالمي خاصة في ظل الدور المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية وحرصها على انخراط الشعوب في ثقافة العولمة وأن أي رفض أو ممانعة يجعل صاحبه خارج السياق الكوني أو الكوكبي ليعيش حالة من العزلة والاغتراب ، ذلك أن الجهد مازال قائما نحو توحيد العالم في منظومة فكرية وثقافية و قيمية واحدة تستجيب دون مقاومة وبصفة طوعية وتلقائية لمتطلبات ثقافة العولمة ومن ثم يمكن أن نلخص أهم الأبعاد والتجليّات للعولمة الثقافية فيما يلي :

– إن العولمة الثقافية تسعى إلى إلغاء الخصوصية الثقافية وإلغاء حدودها ومميزاتها وإحلال مكانها ثقافة عالمية واحدة تكون على نمط ونموذج الثقافة الأمريكية مستخدمة التقنية والتكنولوجية " هكذا يسعى العالم الغربي إلى إيجاد ثقافة مسيطرة على الثقافات الأخرى وذلك

من خلال استخدام آليات التقنية المتطورة التي جلبت الاتصال بين الأمم والشعوب فهي تسعى إلى تعميم ثقافة استهلاك المنتج الغربي كالكوكاكولا والهامبرغر و البيتزا و الجنز والقبعة والتي من خلالها وخلال التقليد في الملبس والسلوك يجلب معه عادات وتقاليد ومفاهيم البلد المنشأ "[1] .

ويقول فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ " الكل سيأكل الهامبرغر و سيرقص الروك وسيقلد نمط الإنتاج أو الحياة الأمريكية ، هكذا ينظرون إلى ثقافتهم بأنها ثقافة عالمية يجب أن تصبح جزءا من حياة الناس "[1].

– إضافة إلى الهيمنة والتنميط الأمريكي فإن العولمة الثقافية لا تعترف بمبدأ التنوع الثقافي الذي يقوم على مراعاة واحترام الحقوق الثقافية للشعوب وأن هذه الحالة من الرفض التي أفرزتها العولمة الثقافية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الفكر الديمقراطي المسوّق إلينا من طرف الغرب الثقافي وللإشارة أن هذا المنحى من التهديد لم يطل دول العالم الثالث فقط بل أربك بعض الدول الأوروبية ففرنسا كانت من أوائل الدول السباقة التي نبهت الرأي العام العالمي إلى خطر الزحف الثقافي الأمريكي من خلال اقتراحها عام 1994 بمناسبة انعقاد المؤتمر التمهيدي لتأسيس منظمة التجارة العالمية المنعقد بمدينة مراكش فكرة " الاستثناء الثقافي "[2] كأول رد فعل أوروبي عن عملية التنميط الثقافي الأمريكي للعالم .

و يقول وزير الثقافة الفرنسي " إن الدول التي علمتنا قدرا كبيرا من الحرية ودعت الشعوب إلى الثورة على الطغيان لا تملك منهجا أخلاقيا سوى الربح "[3].

– من تجليات العولمة الثقافية إسقاطها لعناصر المقاومة الحضارية وفرض مناهجها واختياراتها ومرجعياتها القيمية من خلال استهداف العقول والضمائر بالإيحاء والإغراء واستمالتها عن طريق الخطابات المزدهرة والمعروفة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

[1] نعيم إبراهيم الظاهر ، **مرجع سق ذكره** ، ص206.

[2] عبد الرزاق الداوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص167 .

[3] نعيم إبراهيم الظاهر ، **مرجع سق ذكره** ، ص205

– إن العولمة لم تقف عند هذا الحد بل اخترقت العمق المجتمعي وأصبحت تمارس نوعا من التحكم والضبط لسلوك الأفراد والمجتمعات سواء من خلال صورها الجذابة أو من خلال صورها القسرية المتمثلة في فرض بعض الشروط المتعلقة بالتربية والثقافة أثناء مشاورات إعادة الجدولة للديون أو من خلال القبول بمنح قرض من البنك الدولي .

– إن العولمة الثقافية تستهدف إبعاد الثقافة التربوية الوطنية وإحلال محلها الثقافة التربوية العالمية وذلك من خلال فرض معاييرها وقيمها فيما يخص المؤسسات التربوية من خلال تمويل البرامج التربوية وتمويل تدريب المعلمين واختيار المناهج التدريسية وطرق التدريس كل هذا تمارسه العولمة الثقافية في شقها التربوي من خلال أقوى مؤسسة عالمية تربوية وهي اليونسكو والتي أصبحت نموذجا يلجأ إليه في إعادة النظر لأي منظومة تربوية التي يجب أن تتفق معاييرها مع معايير هذه المؤسسة " ولقد أدى هذا إلى الضغط على الأجهزة المحلية خاصة في دول العالم الثالث لتخفيض سيطرتها على مؤسسات التعليم والبدء بتطبيق أساليب إدارية جديدة في المؤسسات التربوية "[1].

إن العولمة الثقافية ومن خلال آلياتها المعروفة والمعرّفة سابقا – من خلال التطرق إلى العولمة الاقتصادية – تسعى إلى انتشال منظومة القيم الأصلية واستبدالها بقيمها مما يفرض حالة من الازدواجية الثقافية تتأسس من خلالها حالة التناقض الذي يؤدي إلى الصراع سواء على مستوى الفرد نفسه أو على مستوى المجتمع لينتهي هذا الصراع إلى حالة من حالات الاستقطاب المجتمعي ، الذي يفتقد معه الاستقرار المنشود في كل مجتمع يسعى إلى التحرر من براثن الغرب وتبعيته إلى الإبداع الحضاري وفق متطلبات الهوية والانتماء .

1-4 الاتجاهات المفسرة للعولمة :

إن من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يظهر مدى الاختلاف الذي عرفه العلماء والمفكرون لظاهرة العولمة بدءا من المفهوم إلى التطور التاريخي إلى الأبعاد والتجليات ولعل

[1] أيوب دخل الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 239 .

هذا الاختلاف مبرر من جهة لأنه راجع إلى الاختلاف في المنطلقات والمرجعيات الفكرية أو في الانتماءات الإيديولوجية أو في الاختلاف في الحقول والتخصصات المعرفية ، ومشروع من جهة أخرى لأن ظاهرة العولمة متعددة الأبعاد والجوانب وأن التعاطي مع أي بعد يؤسس لدراسة اجتماعية ويفتح لها مجالا للدراسة والتبوء ، مما يجعل الاختلاف في هذا السياق اختلاف تنوع وليس اختلاف تصادم لأنه يزيد من حجم المعلومات والمعطيات ، ويقدم مراحل وخطوات نوعية نحو تفسير ظاهرة العولمة .

ولعل هذا الأمر يؤسس بصورة منهجية وعلمية للاختلاف الذي عرفه المفكرون حول تفسير العولمة فمنهم من يقف منها موقف الرافض وغير القابل بها في ظل الهيمنة الأمريكية ، ومنهم من يقف موقف الوسط ينادي بالاستفادة قدر الإمكان مما تقدمه العولمة ومن الفرص التي تتيحها ، كما أن هناك من رحب وهلل للعولمة معتقدا أنها تحمل في طياتها الحلم الإنساني المشترك .

ولعلّ من السجالات والنقاشات الفكرية التي طرحت لغرض تحديد السياقات المفسرة لظاهرة العولمة هي ما قدمه " **أنتوني غيدنز** " في كتابه "**علم الاجتماع** "[1] والذي قدم من خلاله أهم مقاربة لتفسير العولمة والذي وقف على أن السجال تمخض ودار في ثلاث مدارس فكرية هي : المشككون ، المتعولمون ، التحوليون .

1 –4–1 المشككون :

يرى أصحاب هذا الرأي أن العولمة لقيت أكثر مما تستحقه وأن الجدل عن العولمة قد احتدم حول موضوع لا جديد فيه[2] . ومن جهة أخرى يرى أصحاب هذا الاتجاه أن

[1] كتاب علم الاجتماع يتناول فيه لمنظومة واسعة من القضايا المحورية المتعلقة بدراسة المجتمعات البرية الحديثة وما قبل الحديثة ويتميز بالجمع بين الشمول والتنوع مع الالتزام بالمنهج النقدي .

[2] أنتوني غيدنز :**علم الإجتماع** ، ترجمة فايز الصياغ ، ط4 ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2005 ، ص130.

المستويات الراهنة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل ليست جديدة ولا سابقة لها[1] ، كما يوافقون أصحاب هذا الرأي فكرة التقارب بين الدول خاصة على المستوى الاقتصادي إذ يرون أن التماس بين الدول قد غدا أكثر كثافة مما كان في الماضي ، غير أن الاقتصاد العالمي في نظرهم لم يبلغ درجة كافية من الاندماج والتكامل ليكون اقتصادا عالميا حقيقيا [2] و أن هذا الاتجاه يتبنى في عموم مواقفه تحليلا ذا بعد اقتصادي ويرون أن الاقتصاد العالمي الحالي ليس بعيدا ولا مختلفا عن سابقه من حيث الاندماج ، وأن ما يروج إليه رجال العولمة عن الاختلاف بين السابق والحاضر إنما هو قليل وضئيل بالنظر إلى واقع الحال .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاقتصاد العالمي يبقى على حالته مع اختلاف طفيف وغير مؤثر في ظل تنامي طابع الأقلمة على كل العمليات التجارية والاقتصادية والمالية في ظل ظهور التكتلات الإقليمية بأبعادها المختلفة سواء السياسية أو المالية أو الاقتصادية بل إنهم يعتقدون بأن ازدياد حجم ونوع التكتلات هو مؤشر على أن" الاقتصاد العالمي غدا أقل اندماجا وتكاملا مما كان عليه في السابق "[3] .

ويمكن أن نلخص أهم الآراء والمواقف لهذا الاتجاه في النقاط التالية :

– إن الاقتصاد العالمي الحالي هو نموذج من النماذج التي مر بها الاقتصاد العالمي عبر تطوره التاريخي انطلاقا من التقنية الصناعية إلى الثورة التكنولوجية – من الآلة إلى الشبكة – إلا أنه حاليا أكثر انفتاحا عما سبقه .

– إن الشركات المتعددة الجنسيات وإن كانت في حقيقتها ظاهرة واقعية وتفرض حالها إلا أن معظم نشاطاتها بموافقة الدول والحكومات الوطنية وأن الكثير من النشاطات التجارية تقوم بها مؤسسات وطنية وفق متطلبات وشروط ومعايير التجارة الدولية وأن القول بأن هناك

[1] أنتوني غيدنز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص130.

[2] أنتوني غيدنز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص130 .

3 أنتوني غيدنز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص.130.

تناميا وتزايدا في عدد ونشاط الشركات العالمية ما هو إلا من قبيل الترويج والدعاية التي تبقى بعيدة عن الواقع الذي يشير إلى عكس ذلك .

– إن رأس المال العالمي مصدره الحكومات الوطنية لأنها مصدر الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية ، وإن تدفق الاستثمار لا يكون إلا بموافقة هذه الحكومات كما أن مجالاته هي الأسواق التي تؤسسها الحكومات ولا يمكن الدخول إليها إلا بموافقتها . "

إن الحكومات ما زالت وستبقى الفاعل الرئيسي لأنها تتولى تنظيم النشاط الاقتصادي وتنسيقه فالحكومات على سبيل المثال هي قوة الدفع الرئيسية الكامنة وراء الاتفاقات التجارية وسياسات تحرير الاقتصاد "[1].

– إن التبادل التجاري العالمي اليوم أقل مقارنة مع سابقه وإن القوة المتحكمة والموجهة لحجم التبادلات هي الحكومات الوطنية التي زادت سيطرتها وقبضتها مستفيدة من التطورات والمتغيرات التي أحدثتها العولمة .

– إن الاقتصاد العالمي تقلّص نفوذه بعد صعود اقتصاد الصين وبعض دول آسيا وبعد سقوط الإتحاد السوفياتي مما أتاح خيارات للدول النامية وفك ذلك الارتباط المفروض عليها وتقلص من خلاله الدور المحوري للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية " فإن اقتصاد العالم في نظرهم ليس عالميا من ناحية نطاقه الجغرافي بل إنه يتركز في جيوب من الأنشطة المكثفة "[2].

ولكن ما يؤخذ على أصحاب هذا الاتجاه أنهم يقللون من أهمية التغيرات والتحولات التي شهدها ويشهدها العالم ، خاصة وأن الأسواق العالمية صارت تعمل وفق مقتضيات التقنية التكنولوجية وأصبح البيع والشراء إلكترونيا وكذلك الحال بالنسبة لأغلبية الأنشطة .

1 أنتوني غيدنز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص131.

[2] أنتوني غيدنز ، **مرجع سبق ذكره** ، 131.

1-4-2 المتعولمون :

يتجه أصحاب هذا الرأي إلى أن العولمة تجربة بشرية ثرية تقوم على نوع من التفاعل الإيجابي ليصل أثرها إلى أكبر عدد من الدول والأفراد ، وأنها لا تتعلق فقط بالجانب الاقتصادي بل تشمل جميع جوانب الحياة .

ويؤسس أصحاب هذا الرأي موقفهم على أن العولمة تفرض نظاما عالميا جديدا يكون فيه القرار للأسواق بدل الحكومات . " إن العولمة ستسفر عن قيام عالم لا حدود له عالم تكون فيه قوى السوق أكثر سطوة من سلطة الحكومات ".

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تشكل نظام اقتصادي عالمي جديد يفرز أوضاعا وتنظيما اجتماعيا جديدا تأثيره يحل محل الدولة القومية التي لا تكون قادرة على السيطرة على اقتصادها بسبب ازدياد حجم التجارة والتعاملات الدولية وهذا الأمر ينعكس على جميع المجالات والمواقف الأخرى مما يجعل سلطة القرار تتراجع . " يرى المتعولمون أن فجر عصر العولمة قد بزغ ، فيما أخذت أهمية الحكومات الوطنية وقدرتها على التأثير بالضمور والتناقض ".

عموما نجد أن المتعولمين أو أصحاب القبول المطلق يعرفون العولمة على أنها تقوم بتعريف مرحلة جديدة من تاريخ البشرية وهي المرحلة التي يكون من خلالها كل الأفراد والجماعات والدول خاضعين لأحكام السوق و قوانينه . ولكن بتتبع آثار هذه المدرسة فإنك تقف على أنها ليست متوحدة في طرحها بل إن هناك اتجاها يرفض الاتجاه القابل للهيمنة الأمريكية ، فالفرنسيون مثلا لا يقبلون بمطلق العولمة إذا كانت تقدم القيم الأمريكية وتعمل على ترسيخها ونشرها ، ولكن هذا الصوت بات خافتا بالنظر إلى معظم مفكري و مسؤولي العالم .

كما أن من المبررات التي يحملها أصحاب هذا الرأي أن كثيرا من العيوب والنقائص والسلبيات التي تنسب إلى العولمة هي في حقيقة الأمر موجودة في الواقع وأن العولمة كشفت عن هشاشة هذا الواقع ويمكن تلخيص أهم مرتكزات هذا الاتجاه في النقاط التالية :

– العولمة تعتبر مرحلة جديدة للبشرية .

– في ظل العولمة تتراجع سلطة الدولة القومية أمام الأسواق العالمية التي تتحكم في تسييرها الرأسمالية العالمية .

– العولمة تعتمد على التقنية في بسط سيطرتها واتخاذها كقوة دافعة لها .

– تزايد حجم ونوع وعدد الشركات العابرة للقارات والشركات المتعددة الجنسيات كاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية مما يفرض على المنظمات والشركات الوطنية أن تتجاوب مع هذا المقتضى .

– تسعى العولمة من خلال الرأسمالية العالمية إلى إعادة صياغة جغرافية جديدة قائمة على عالم بلا حدود .

– أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن آليات العولمة المتمثلة في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وكذا الإتحاد الأوروبي يجعلون الدولة الوطنية عاجزة أمامها .

عموما هذه المدرسة تبشر من خلال العولمة وآلياتها بزوال الدولة الوطنية وفقد حكوماتها لسلطة القرار .

1-4-3 : التحوليون :

أصحاب هذا المذهب يقفون موقف الوسط بين المدرستين حيث يرون أن العولمة هي القوة الفاعلة والأساسية لأي تغيير سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، بل إنها الأصل في أي تغيير لكن دون أن يمتد هذا التأثير إلى الأنماط التقليدية كالحدود التي لا يمكن اجتيازها أو الحكومات التي ما تزال تمتلك سلطة القرار سواء على مستوى أسواقها الداخلية أو أفرادها المكونين لمجتمعها .

ويـرى أصـحاب هـذا الـرأي أن هنـاك مسـتويات غيـر مسـبوقة مـن التفـاعلات الثقافيـة ساهمت في إحداثها الشبكات العالمية المتداخلة والمتزاحمة بالصورة والمعلومة مما جعل هذه العملية التفاعلية كثيفة ومتسعة ، غير مسيرة من جهة واحدة . " ولأن العولمة قد نتجت عن العديد من الشبكات العالمية المتداخلة ، فإنه لا يمكن اعتبارها مسيرة من جانب جهة واحدة معينـة مـن العـالم " [1] ، ومـن ثـم ووفـق نظـرتهم لا يمكـن القـول أن هـذه التـدفقات المتنوعـة والمختلفـة سـواء كانـت سياسـية أو تقنيـة أو عسـكرية أو ثقافيـة أو اقتصـادية قـد تشـكل سـياقا عالميـا واحـدا فـي ظـل وجـود نظـام عـالمي ، بـل إن العولمـة تعيـد صـياغة وتنظـيم العلاقـات البينيـة الإقليميـة محافظـة علـى الترابطـات الكونيـة مـن جهـة وعلـى سـلطتها الفاعلـة داخليـا وخارجيا من جهة ثانية . ويرى هؤلاء أننا لم نعد نعيش في عالم تتخذ الدول من نفسها مركزا له ، إذ تضطر الحكومات إلى تبني مواقف أكثر انفتاحا وفعالية تجاه مسألة الحكم في ظل شروط العولمة الأكثر تعقيدا .[2]

إن التحوّليّين أو العولمـة التحوليـة تجد أنـه وفـي خضـم عمليـات التغييـر الواسـعة التـي يشهدها العالم تحاول الدول أن تعيد ربط علاقاتها وأبنيتها داخليا أي أن أي تحول عالمي قد يفرض على الدول أو يؤثر فيها إلا ويلازمه تحول في سلطة الحكومات .

ويمكن أن نلخص أهم مرتكزات التحوليين فيما يلي[3]

– التحولات التي تدفع بها العولمة تؤسس لدرجة كبيرة وعميقة من الترابط بين الأبنية و تعزز سلطة القرار .

– أي تغيير تفرضـه العولمـة يصـاحبه إعادة صـياغة الدولـة علـى هذا النحـو ممـا يـوفر حالة من التكيف للدولة الوطنية أو الحكومات .

[1] أنتوني غيدنز ، **مرجع سابق** ، ص 133.

[2] أنتوني غيدنز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 133.

[3] أنتوني غيدنز ، **مرجع سابق** ، ص 134.

– الاحتفاظ بالمجال الجغرافي للدول إذ أن الحكومات تبقى صاحبة الأمر والشأن في مجالها الجغرافي وذات سلطة على أفرادها ومجتمعها .

– إن المنحى التاريخي الذي تسلكه العولمة يشكل مرحلة وسطية بين الاندماج الذي ينادي به المتعولمون والتجزئة التي تسعى الدول للحفاظ عليها .

وفي الأخير نلاحظ على هذه المدارس التنوع والاختلاف الذي يبرر موقفها إلا أنه ومن خلال الوقوف على هذه المبررات فإن كل مدرسة تجتمع مع عدة مدارس أخرى ، فالمتعولمون تجتمع أفكارهم مع الليبراليين الجدد المتشددين للعولمة ، والمحافظون تتقاطع أفكارهم مع المشككين .

إن هذه المدارس جاءت لتقدم تفسيرا لظاهرة العولمة وتعبر عن النقاشات التي دارت حولها وتحاول أن تقدم منطلقات لمواقفها إلا أن المتفق عليه أن هذه الظاهرة تلقي بتجلياتها وتأثيرها على حياة الأفراد والمجتمعات والدول والمؤسسات في شتى المجالات .

1-5 : آثار العولمة على العالم العربي :

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما كانت من قبل تهتم بالجانب الاقتصادي ومحاولة تعميم النمط الاستهلاكي بل إن آثارها تعدّت هذا الجانب لتستغرق جوانب الحياة كلها السياسية منها والثقافية والعسكرية ، أي أن العولمة قائمة على مبتغى إعادة تشكيل الحياة بما ينسجم مع أهدافها.

إن العولمة لها آثارها الإيجابية والسلبية كما أن العالم العربي يعد من أهم المناطق المعرضة لتأثيرات العولمة وإفرازاتها السلبية سواء الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية أو القيمية من خلال : " الانفتاح الاقتصادي المتزايد ، نمو الاعتماد الاقتصادي المتزايد ، نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي . ولا تقتصر ظاهرة الانفتاح الاقتصادي على التجارة والاستثمار والتدفقات المالية ، بل تتعدى ذلك إلى نقل

الخدمات و التقنية والمعلومات عبر الحدود القومية [1] . وتستعمل العولمة كما أشرنا سابقا وسائل عديدة في بسط هيمنتها ونفوذها كالشركات المتعددة الجنسيات نظرا لما تتمتع به من قدرات تقنية هائلة ، وما تتوفر عليه من رؤوس أموال ضخمة تستطيع من خلالهما السيطرة والتحكم على حكومات البلدان النامية .

كما أن العولمة لها أن تستعمل المنظمات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومن هذا فقد نجم عن نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية ، استمرار اختلال هياكلها الاقتصادية بسبب التوجهات الاستثمارية لهذه الشركات وفق ما يخدم مصالحها ، دون مراعاة مصالح الدول النامية المتمثلة في التركيز على قطاعات الإنتاج الدافعة للنمو ، خاصة الصناعات المتوسطة المعدنية والصناعات الرأسمالية ، التي تؤدي إلى تعميق وتكثيف علاقات الترابط بين القطاعات الاقتصادية الرامية إلى إحداث هياكل إنتاج متكاملة والتي تؤدي إلى خلق التنمية المنشودة في الآجال المتوسطة [2].

إن الهدف الذي تسعى إليه العولمة من خلال وسائلها هو جعل البلدان النامية فاقدة لسيطرتها سواء على المستوى الاقتصادي من خلال استدراك أوضاعه أو على المستويات الأخرى ، كما أن سياسة وبرامج وشروط صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية رتبّت آثارا سلبية على اقتصاديات البلدان النامية .

[1] محمد غربي : **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة** ، ابن النديم للنشر ، الجزائر ، ط1 ، 2014 ، ص 208.

[2] محمد غربي، **مرجع سابق** ، ص209

1-5-1 الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي :

إن صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومن خلال سياستهما الموجهة للبلدان النامية أو من خلال شروطهما قد ألحقت الكثير من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي نوجزها فيما يلي :

- تحرير السلع الواردة من المعايير النوعية والكمية ومن قيودها نتج عنه عدم القدرة على إحداث نمو حقيقي على مستوى الصادرات وذلك طبعا بعد الخفض التدريجي للرسوم الجمركية وهذا بدوره يساهم في ارتفاع المديونية الخارجية وهذا الوضع يعيق في تطوير الصناعات .

- الخصخصة تؤدي إلى التراجع والحد من دور الدولة في المجال الاقتصادي مما ينتج عنه كساد اقتصادي وظهور البطالة وهذا كله بسبب تداعيات الخصخصة التي لا تمكن القطاع الخاص من الحلول محل الدولة في تنشيط القطاعات الاقتصادية [1] .

- عدم القدرة بالنهوض باقتصاديات البلدان النامية بسبب حرص منظمات التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي على تحرير تجارة الدول النامية سواء على المستوى المالي أو المصرفي ويتأثر بذلك قطاع الخدمات .

إن هذه الصورة تؤسس لأهم التحليلات و الرؤى الإستراتيجية للعولمة كما أن هذا الواقع أدى إلى إحداث هذه الآثار مما جعل هذه التجليات تستغرق مختلف الأوضاع السياسية ، فإذا كان البعد الاقتصادي للعولمة قد ظهر من خلال العديد من الآليات التي تجاوزت حدود

[1] محمد غربي، **مرجع سابق** ، ص 210

القومية ، إلا أنه من المؤكد أن التفاعلات الاقتصادية كان لها تأثير عميق على الوضع الداخلي لكثير من دول العالم الثالث [1].

وفي هذا السياق هناك من يرى بأن العولمة انتقلت من مرحلة عولمة التبادل إلى عولمة الإنتاج والقرار الذي يمكن من خلاله تجاوز الحضور الجغرافي والسياسي للدولة الوطنية واختراقه والتدخل في شكل الإنتاج والاستهلاك ونمط الحياة وهذا ما يسمى " ما فوق الإطار الوطني " [2] .

إن مما لا يختلف فيه اثنان أن العالم العربي يعتمد في اقتصاده على التجارة الدولية من خلال تصدير البترول واستيراد الغذاء وتلعب في هذا المجال الشركات المتعددة الجنسيات دورا بالغا وكبيرا خاصة في منطقة الخليج بل إنها أصبحت تنافس سلطة الدولة مما جعل سيادة الدول مهددة . إن هذه الشركات أدت إلى ارتفاع البطالة في الدول العربية واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء .

و لقد اتضح جليا أن الهيمنة الكلية على الدول العربية اقتصاديا وسياسيا هي للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي هيمنت شركاتها على باقي الشركات ذلك أن الدراسات تشير إلى أنه يوجد ما بين 50 إلى 60 ألف شركة متعددة الجنسيات في العالم تسيطر على الأسواق الدولية ولعل الجدول التالي يبين أهم الدول التي تستثمر شركاتها في الخارج[3]:

[1] محمد غربي، **مرجع سابق** ، ص 211

[2] محمد غربي، **مرجع سابق** ، ص 211

[3] يول كير كبرايد : **العولمة الخارجية**، ترجمة رياض الأبرش، مكتبة العبيكان ،السعودية،2003 ،ط1 ،ص76

الدولة	عدد الشركات
الولايات المتحدة الأمريكية	27
اليابان	17
فرنسا	13
بريطانيا	11
المانيا	11
هولندا	05
كندا	03
السويد	03
إيطاليا	03
أخرى	07

وفي الأخير نقول إن من أخطر الآثار المترتبة عن العولمة الاقتصادية هي تغييب البعد الوطني كعامل مؤثر نتيجة اختراق الشركات المتعددة الجنسيات لوحدة الدول القومية ،

مما يؤدي إلى تحطيم الذات القومية وإضعاف قدرات الدول على مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه العولمة "[1] .

1-5-2 الآثار السياسية للعولمة على العالم العربي :

مما لاشك فيه أن المجال السياسي من أكثر المجالات اختراقا من قبل العولمة وذلك لارتباطه بالبعد الاقتصادي فمثلما تم توزيع اقتصاديات الدول العربية على مجموع الشركات المتعددة الجنسيات فإن هذا الأمر ينعكس على البعد السياسي بتوزيع السيادة فتتأثر الدولة ويتأثر النظام السياسي ولهذا قال دايفيد أتير أنه : " علينا أن نقف مع الدولة ضد الدولة "[2] . وهذا التعبير في الحقيقة هو تعبير عن واقع وصلت إليه الدولة القومية – كنموذج الدول العربية – في صراعها مع النظام السياسي المشكل لها وهذا كله في ظل التغيرات الدولية والعالمية الجديدة وخاصة بلوغ العولمة إلى الكونية .

إن العولمة لا تهدد الدولة الوطنية وحسب وإنما يمكن لها أن تبني كيانات حسب معايير العولمة وقوالبها لتنتهي بموجبها الدولة الوطنية ، فوسائل الاتصال العالمية والحرية التجارية وحركة الأموال العالمية كلها تعمل على هذا المنحى والسؤال هل يمكن للدول العربية أن تقاوم وتمانع أهداف العولمة بوسائلها وإمكاناتها المادية والبشرية ؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك من الرؤى والاتجاهات من يرى بأن العالم العربي وبالنظر إلى موقعه الهامشي وعدم وجوده كعنصر فاعل في المنظومة العالمية قد لا يتأثر كثيرا بالعولمة .

لقد تأكد بأن مواقف الدول العربية من خلال أنظمتها السياسية مرتبطة أساسا بمواقف وتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية ، وظهر ذلك واضحا من خلال حرب

[1] محمد غربي، **مرجع سابق** ، ص 211

[2] محمد غربي، **مرجع سابق** ، ص 211

الخليج و العراق و أفغانستان ، وعلى ما يحدث في اليمن وفي ليبيا الآن ، كما بدا واضحا كذلك من خلال المكيال بمكيالين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ مواقفها فتتخذ من الديمقراطية وحقوق الإنسان كمبررات للتدخل وتغض الطرف عن ذلك بالنسبة للأنظمة المتماشية معها وخير دليل على ذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع التجربة الديمقراطية في مصر .

ولعل الآثار الأساسية للعولمة هي فرض المواثيق والاتفاقيات على الدول قصد التحكم في القرارات السياسية أو السيادية واتخاذ من هذه المواثيق الحجة والمبرر للتدخل والأمثلة على ذلك لا تعد و لا تحصى .

وبهذا المعنى اتخذت العولمة سبلا وطرائق من أجل محاصرة القرار السياسي والتحكم فيه داخل الدولة الوطنية وذلك من خلال عناصر الإنتاج والاستهلاك الاقتصادي المعولمين ، " فكما أن مبدأ سيادة المستهلك أخذ في الانحسار تاركا مكانه لتعاظم أثر المنتجين في أنماط الاستهلاك وفي أذواق المستهلكين ، فإن سيادة الدولة الوطنية هي أيضا آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات "[1] .

إن العولمة قوضت أداء الدولة بطريقة تدعو إلى إعادة النظر في دورها ووظيفتها ليس كضابط سياسي وأمني واقتصادي من خطر الخارج عليها إنما كضابط إيقاع لضمان الانفتاح على الخارج ، بما يعود بالنفع الأكيد على المواطنين في الداخل "[2]

[1] نديم نجدي : **جدل الإستشراق والعولمة** ، دار الفرابي بيروت ،لبنان ، 2012 ، ط1 ، ص 88

[2] نديم نجدي، **مرجع سابق** ، ص 89

ومن خلال ما سبق يتضح أن آثار العولمة على الجانب السياسي تبدأ بتقويض الإرادة الوطنية من خلال التحكم في القرارات السيادية ومن خلال التحكم في الثروات الطبيعية .

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نقف على النقاط التالية :

- إن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود الجغرافية السياسية من خلال إلغاء الشخصية الوطنية .

- تجاوز المصالح والمنافع الوطنية إذا ما تعارضت وتناقضت مع مصالح ومنافع العولمة .

- فرض النموذج السياسي وهو النموذج الأمريكي الذي يقوم على فردانية المصلحة الأمريكية من خلال ترويج الشعارات الداعية إلى حقوق الإنسان والديمقراطية ومبدأ الحرية المطلقة مما خلق حالة عدم توازن داخل المجتمعات مما ترتب على هذا الوضع فوضى زادت من سوء الوضع خاصة في الدول النامية .

- تشكل استعمار جديد يتوارى وراء النظام الاقتصادي العالمي الذي يفرض على الدول الانخراط فيه رغم عدم الرغبة .

- زعزعة الأمن والاستقرار في الدول العربية والإسلامية لجهلها دائما تحت رحمة العولمة عسكريا وأمنيا و اقتصاديا وسياسيا .

- الحيلولة دون إعطاء مفاهيم واضحة لبعض المصطلحات التي تروجها العولمة ومنها مصطلح الإرهاب قصد استعماله في إرباك حركات التحرر.

1-5-3 الآثار الثقافية للعولمة على العالم العربي:

لاشك أن العولمة تتيح فرصا كثيرة للتفاعل بين أفراد الأمم وذلك بالنظر إلى توسع وسائط الإعلام وتزايد وصلات الانترنيت والتكنولوجيا العالمية والتضامن العالمي والمبادئ العالمية التي تدفع بالأفراد في شتى أنحاء العالم إلى التحادث ، هذا الأمر الذي يعبر عنه بالعولمة الثقافية التي تهدف إلى نشر ثقافة واحدة .

العولمة الثقافية في نهاية المطاف ما هي إلا نقل الثقافة الأمريكية بما تتضمنه من قيم ومفاهيم وممارسات و سلوكات ، أي أنها تسعى إلى تذويب الثقافات القومية أو الوطنية وإضفاء المكون الثقافي العالمي على المجتمعات الإنسانية ومن بينها المجتمعات العربية ومن وسائل ذلك تسويق النموذج الغربي وتقديمه كنموذج ثقافي عالمي .

ومن أهم الآثار الثقافية للعولمة التي تمس المجتمعات العربية المساس بالأمن الثقافي من خلال اعتماد تدفق أكبر قدر من الأفكار والقيم والمفاهيم والحرص على أن يكون هذا التدفق غير متوازن ويخدم أطروحة واحدة أو يخدم نموذجا واحدا وهو النموذج الغربي .

ولعل من أهم الأهداف التي تسعى إليها العولمة هي :

- إغراق الشعوب ذات التمسك بالهوية الثقافية بالمنتوج الغربي سواء كان هذا المنتوج فكرا أو قيما أو سينما أو مسرحا ، وفي هذا السياق " نجد سيطرة متزايدة لمنتجات الولايات المتحدة ، مع أن الهند تنتج أكبر عدد من الأفلام سنويا إلا أن هوليود تصل إلى كل سوق بحيث تحصل على أكثر من 50 % من إيراداتها من الخارج بعد أن كانت هذه النسبة 30% فقط في العالم سنة 1980 فقد كان نصيبها 70% من سوق الأفلام السينمائية في أوروبا عام 1996 بعد أن كان 56 % عام 1987 ، ونصيبها 83 %

من السوق في أمريكا اللاتينية و50 % من اليابان . وعلى العكس من ذلك نجد أن الأفلام الأجنبية نادرا ما تنجح نجاحا ضخما في الولايات المتحدة بحيث أن حصتها تقل عن 3 % من سوق الأفلام السينمائية هناك " [1] . ولعل هذا الهدف واضح من خلال تصريح ألبرت بفريدج عضو مجلس الشيوخ الأمريكي منذ مطلع القرن العشرين بقوله " إن هدفنا أمركة العالم كله "[2] .

- تهميش و إلغاء وتذويب الثقافات الوطنية واللغات القومية من خلال فرض لغة واحدة للتخاطب العالمي سواء من خلال المعاملات الاقتصادية أو من التحادث عبر وسائط التواصل والإعلام .

- إلغاء الارتباط بين الذاكرة و التاريخ والتراث والدين والحضور الثقافي وهذا لأن العلاقة الروحية بين الأمة العربية والإسلامية ودينها هي أحد أسباب وجودها .

- تغريب وسائل الإعلام العربية وإضفاء الطابع العولمي عليها وتزويده بالأفكار الهدامة والعارية لتعزيز الانسلاخ عن الروابط المشار إليها أعلاه .

- انتشال الفرد من واقعه الثقافي إلى ثقافة العولمة والخروج به من الآلية التشاركية إلى وهم الفردية.

ومهما يكن فإن مخاطر العولمة لا يجب أن تدفع بنا إلى اليأس و الانكسار بل ينبغي أن تكون منطلقا للتصدي لهذه المخاطر من خلال تأطير عملية التثاقف بواسطة نشر الوعي وإسهام كل المنظمات والمؤسسات وتفعيلها في هذا الشأن .

---

[1] -عبد الكريم غريب وآخرون :**التواصل و التثاقف** ،منشورات عالم التربية ، الدار البيضاء ، 2010 ،ط1 :ص137

[2] –عبد الكريم غريب وآخرون، **مرجع سابق** ، ص135

1-5-4 الآثار الاجتماعية للعولمة على العالم العربي :

– إن العولمة وما اتخذته من مبادئ كمبدأ " دعه يعمل اتركه يمر " التي تقتضي تحرير السوق العالمية من قبضة الدولة ومن ثم تحريرها من الضوابط الاجتماعية ، فيتم تشجيع التفاوت في الدخل والثروة مما أدى إلى ظهور الفوارق الطبقية ومنه زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي .

– إن البناء الاجتماعي يتعزز بالأبنية الأخرى في ظل كلية النظام الاجتماعي مما يتطلب الحفاظ على توازن جميع الأنساق ، وأن أي خلل في نسق ما ينعكس على الباقي طالما أن العولمة تنادي بالتحرر الاقتصادي والفكري .

– ولعل أهم هدف تسعى إليه العولمة هو إلغاء القيم والعادات الاجتماعية المحلية باعتبارها أحد معززات الروابط والضوابط الاجتماعية .

– إن سعي العولمة إلى تحرير الاقتصاد العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات زاد من حجم مشكلة الهجرة السكانية إذ أن التطور التكنولوجي وزيادة حجم الإنتاج زاد من طلب العمالة لتغطية زيادة حجم الإنتاج فالعولمة تفتح " الأبواب أمام الهجرة من الدول الأجنبية ، خاصة الآسيوية إلى المنطقة العربية في ظل تواجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم هؤلاء في مشاريعها ، حيث أصبح المهاجرون يشكلون تهديدا مستقبليا للأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول "[1].

– إن العولمة وما أحدثته من استقطاب اجتماعي داخل المجتمعات خلف حالة من اللا أمن زاد على إثرها حالة الاغتراب والأمراض النفسية بالنسبة للأفراد .

[1] -محمد غربي ، **مرجع سابق** ، ص222

– الانخراط في العالم الافتراضي ينتقل بالفرد من واقعه الاجتماعي إلى الواقع المتخيل وهذا يؤثر على التواصل والتفاعل داخل المجتمع .

– الحرية الفردية التي تنادي بها العولمة تلغي الروح الجماعية وتكرس مبدأ الفردية.

– تسعى العولمة إلى صياغة نظام اجتماعي موحد لكل العالم من خلال نظامها القيمي " فالعولمة التي تفرض نظاما موحدا للقيم ينطلق من المكونات الحضارية للثقافة الغربية تستعمل وسائل مختلفة في عملية اختراق المنظومات المختلفة للدول ، خاصة الضعيفة التي تتميز بعدم وجود بنية قوية لمواجهة تحديات العولمة " [1] .

– إن العولمة وفي ظل الأوضاع والعلاقات الاجتماعية المتردية داخل المجتمعات العربية تسعى إلى زيادة حجم الهوة بين المجتمع والسلطة حتى تستطيع أن تتحكم في قرارات وموارد الدولة من خلال استرضاء الأنظمة العربية للغرب ومحاولة استمالته في إقرار شرعيته مقابل التنازل عن حقوق سيادية وليس من المستغرب أن نرى دولا عربية تتبنى خيارات ليس طواعية بل مكرهة .

وفي الأخير نقول أن العولمة تستهدف العقول والضمائر و تستهوي النفوس لغاية واحدة وهي نمطية الفرد ثقافيا و قيميا واجتماعيا والخروج به من كياناته الوطنية وكينونته الروحية إلى ثقافة عالمية تحرر الفرد من كل الروابط .

[1] -محمد غربي ، **مرجع سابق** ، ص246

خلاصة الفصل :

لم تعد العولمة مجرد عارض ، فهي اليوم تتأسس وفق منظومة كاملة الأسس بما تحمله من قيم و أفكار و مفاهيم ، تحت شعار إلغاء الحدود و اختصار المسافات و تدعيم الحرية الشخصية للفرد .

و يهدف هذا الفصل إلى تعريف العولمة تعريفا لغويا و آخر اصطلاحيا شمل هذا الأخير المفاهيم الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية للمصطلح ، و التعرف على أهم المراحل التاريخية في سيرورتها التطورية ، من حيث إبراز أبعادها و تجلياتها على مختلف الأصعدة ، كما قمنا بتحليل الاتجاهات المفسرة للعولمة و نزع الستار عن آثارها المختلفة على العالم العربي بما يحمله من توجهات و خصائص تفرده عن غيره من المجتمعات ، تسعى إلى الارتقاء بالإنسان و تدعيم خصائصه الأخلاقية و الروحية و جعلها قيمة في حد ذاتها ، الشيء الذي أصبح مهددا في ظل اكتساح المظاهر العولمية بما تحمله من قيم و أفكار جديدة .

الفصـــل الثالـــث

القيـــم

تمهيد :

اعتبرت القيم ولا زالت على مدى استمرار حركة التاريخ والحياة إطارا مرجعيا يحكم ويضبط سلوك الأفراد والجماعات ويعمل على توجيه مواقفهم وتصرفاتهم و سلوكاتهم ، كما أن القيم تشكل صمام أمان للمجتمعات من خلال ضمان حفظ تجانس المجتمع وتماسكه وتحقيق الاستقرار ومن ثم الاستمرار ، ولعلّ من خلال هذه الدراسة و ما سبقها من دراسات هو نتيجة استشعار ما تتعرض له القيم أو المنظومة القيمية من محاولات متكررة لعولمته على كل المستويات من خلال تنميط الحياة الاجتماعية والثقافية للأفراد مما أثر في المجتمع ثقافيا ونفسيا واجتماعيا ، هذا الأمر جعل من الضروري الالتفات إلى هذه المنظومة والعمل على حمايتها كما أنه أصبح مطلوبا أن نؤسس لرؤية علمية وأكاديمية تؤهلنا إلى تحديد القيم التي يجب أن تعزز وتدعم وتطور أو التي يجب محاربتها وردعها أو التي يعاد صياغتها على النحو الذي يجمع بين الهوية والأصالة والحداثة .

1-1 : ماهية القيم – سؤال القيم وحفريات في المفهوم – :

1-1-1 : تعريف القيم :

– أولا : القيم في اللغة :

جاء في المعجم الوسيط أن قيمة الشيء هي قدره وقيمة المتاع هي ثمنه ويقال لفلان ما قيمه أي ماله ثبات ودوام على الأمر[1] .

كما أن القيمة في اللغة مشتقة من القيام وهي نقيض الجلوس والقيام معناه العزم لقوله تعالى : ((وأنّه لمّا قام عبد الله يدّعوه)) – سورة الجن الآية 19 – أي عزم . ويجئ القيام بمعنى المحافظة والإصلاح لقوله تعالى : ((الرجال قوامون على النساء)) – سورة النساء الآية 34 –.

ويجئ القيام بمعنى الوقوف والثبات وأما القوام فهو العدل وحسن الطول وحسن القامة ، والقيمة في اللغة واحدة القيم وهي ثمن الشيء بالتقويم .

وبناء على ما تقدم فإنّ القيمة لغة تعني العزم ، والمحافظة ، والإصلاح ، والثبات ، والاعتدال ، والاستقامة وحسن الطول[2] .

وقد جاء في معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية أن مفهوم القيمة يتشكل بالنظر إلى الاهتمام الذي نوليه إلى شيء ما أو الاعتبار الذي يكون لدينا عن شخص ما .

كما جاء في لسان العرب لابن منظور " أن القيام يأتي بمعنى المحافظة والملازمة ، كما يأتي بمعنى الثبات والاستقامة ، فيقال أقمت الشيء وقومته فقام بمعنى استقام ، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم "[3] .

---

[1] نورهان منير حسن فهمي: **القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية** ، دط ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ،1999 ، ص29.

[2] فواز بن فتح الله الرامني : **تعليم الاتجاهات والقيم في المجتمع المدرسي** ، ط1 ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية ، 2010 ، ص 30.

[3] ابن منظور : **لسان العرب** ، ج 12 ، د ط ، دار صادر ، بيروت ، د س ، ص ص 356-357.

كما أن قاموس علم الاجتماع اعتبر مصطلح القيمة مرادف لمصطلح المصلحة على أساس أن موضوعهما واحد مرتبط بكل ما يثير اهتمام الجماعة وما تعتبره مربحا لها أو مشبعا لحاجات اجتماعية[1] .

- ثانيا : القيم اصطلاحا :

تتعدد مفاهيم القيم وتعريفاتها حسب الأصول أو الفروع العلمية المتناولة لهذا الموضوع أو باختلاف المرجعيات المحددة له هذا الأمر الذي جعل مفهوم القيم يتلون بتلون تلك المجالات أو المرجعيات كما هو الأمر بالنسبة لمفهومها فلسفيا أو سوسيولوجيا أو سكيولوجيا .

تعريف القيم فلسفيا :

يذهب المعجم الفلسفي في تعريف القيمة إلى أنها صفة عينية كامنة في طبيعية الأقوال " في المعرفة " ، والأفعال في " الأخلاق " ، والأشياء " في الفنون " ومادامت كامنة في طبيعتها فهي ثابتة لا تتغير بتغير الظروف والملابسات[2] .

كما أن هناك من عرّف القيمة فلسفيا على أنها : " تلك الصفة التي يتصف بها موجودا ما – سواء كان شخصا أو شيئا – إذا كان الموجود بالفعل مرادا أو مرغوبا أو مقدّرا من إنسان أو جماعة معينة من الناس ، أي إذا ما كان معترفا به بوصفه هدفا لرغبة المرء الخاصة أو لرغبة أجنبية[3] .

أما أفلاطون فقد وحّد بين المعرفة و الفضيلة ، فالإنسان الذي يعرف هو الذي يسلك سلوكا فاضلا وأما الذي لا يعرف فإنه يقع في الخطأ لجهله بالخير .

---

[1] محمد الزلباني : **القيم الاجتماعية مدخل للدراسات الأنثربولوجية والاجتماعية** ، د ط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1973 ، ص8.

[2] **المعجم الفلسفي** ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص 151.

[3] محمد حمدي زقزوق : **مقدمة في علم الأخلاق** ،ط4 ، دار الفكر العربي ،القاهرة 1993 ، ص ص136-137.

أما كانط(Kant) فيرى أن العلم والجمال والأخلاق مصدرها العقل وليس للأشياء الحسية شكل خاص تفرضه على العقل دائما ، فتركيب العقل هو الذي يعطي للخبرات الحسية شكلها الخاص الذي ندركه[1] .

التعريف السيكولوجي للقيم :

تعرّف القيم نفسيا على أنها : " الأمور التي يعتبرها الفرد جيدة وذات أهمية ظاهرة في الحياة ، والتي ينسب إليها الإنسان وزنا معنويا ، وهي بهذا المعنى دلالة على الشخصية "[2].

عرّفها حمزة مختار بالقول : " أن القيمة عبارة عن مفهوم مجرد ضمني يعبر به الإنسان عن حكمه المفضل على سلوك معين ، أو حكمه المفضل في أمر من الأمور على ضوء المبادئ والمعايير التي يضعها المجتمع الذي يعيش فيه "[3] .

كما عرف ماهر محمود عمر القيم " بأنها مفهوم عقلي ينعكس في نظرة الإنسان العامة للأمور ، ناتجة عن اقتناعه المطلق بما يصدره من أحكام متعلقة بأفضلية سلوكيات معينة دون غيرها "[4] .

من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة للقيم يتضح لنا بأن هناك اختلافا في التعاطي مع مفهوم القيم مرده إلى المداخل أو التوظيف ، إلا أن هناك محددات وعناصر مشتركة بين هذه المفاهيم تقف عند حدود القيم في كونها اتجاهات واهتمامات وحاجات ورغبات ومعايير تعمل على تشكيل السلوك أو الأسلوب الذي يتصرف به الفرد تجاه مجتمعه. والجدير بالذكر في هذا المقام أن جل المناقشات التي طالت القيم قد تناولتها على مستوى التعريف والمضمون والوظيفة والتوظيف إلاّ أنها لم ترق إلى أن تكون محورا للنظرية السوسيولوجية ،

---

[1] منظومة الفيم الجامعية : **أحمد حسن القواسمة** ، ط1 ، عايد بن علي البلوي ، دار الصفا ، عمان ، 2015 ، ص ص28-29.

[2] عيسى الشماس : **دراسة تحليلية مقارنة للقيم التربوية في قصص الأطفال المترجمة في سورية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق1992 ، ص 86.

[3] ماهر محمود عمر : **سيكولوجية العلاقات الاجتماعية** ، د ط ، دار المعرفة ، الإسكندرية ،2008 ، ص 127.

[4] ماهر محمود عمر ، **المرجع السابق** ، ص 128

وفي هذا الصدد يقول أوين 0.Owen E. j : " إن النظرية الاجتماعية تفتقد اليوم المكانة بين علماء الاجتماع المتخصصين ، وإهمال القيم هو جزء من ذلك الإهمال الكبير للمسائل النظرية "[1].

أما كنعان فقد عرف القيم من خلال كتابه أدب الأطفال والقيم التربوية بأنها : " معيار للحكم " . كما عرفها ميلتون روكتش بكونها: " عبارة عن تصورات معرفية لحاجات الفرد والمجتمع ، وأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكنه تصميم مثل هذه التصورات " [2]

وعرفها سكوت على أنها : " مفهوم فردي لعلاقة مثالية والتي تستعمل لتقييم الحق والباطل أو الحسن أو السيئ في العلاقات الحالية التي يلاحظها أو يتأملها " [3].

تعريف القيم سوسيولوجيا :

إن الوقوف على المدلول السوسيولوجي للقيم يجب أن ينطلق من الأصول الاجتماعية والمعرفية والثقافية لها ، ومن ثم ومن خلال هذا المنظور لابد أن نتناول القيم كنوع من البيانات الاجتماعية التي تعبر عن التجانس والاتساق المفضي إلى الإجماع الاجتماعي و قد تعددت تناولات علماء الاجتماع في تعريفهم للقيم ؛ فتالكوت بارسونز يعرف القيمة من منطلق وظيفتها من خلال إعطاء أهمية بالغة للقيم المشتركة في الحفاظ على النظام الاجتماعي ، من خلال قوله بأنها : " عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا ، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف " . ويعرفها كذلك على أنها : " المعايير التي نحكم بها على كون الشيء مرغوبا فيه أو غير مرغوب فيه "[4].

---

[1] محمد أحمد محمد بيومي: **علم اجتماع القيم** ، د ط ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002 ، ص 152.

[2] بوفولة بوخميس : **انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي** ، ط 1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الجزائر ، 2013 ، ص 31 .

[3] بولوفة بوخميس ، **المرجع السابق** ، ص31 .

[4] ماجد الزيود: **الشباب والقيم في عالم متغير** ، ط2 ، دار الشروق ، عمان ، 2011 ، ص ص 22-23.

وعرفها شوارت بأنها : " عبارة عن مفاهيم أو تصورات للمرغوب تتعلق بضرب من ضروب السلوك أو غاية من الغايات ، وتسمو أو تعلو على المواقف النوعية ، ويمكن ترتيبها حسب أهميتها النسبية "[1] .

كما أن هناك من يرى بأن القيم من وجهة نظر العلوم الاجتماعية : " القيم والمعتقدات والمثاليات إنما هي عواطف ومشاعر يتمسك بها الفرد والجماعة ، والمظاهر القيمية تتواجد فعلا كحقيقة علمية ، فالقيم يمكن تمييزها وتحديدها ووصلها وتصنيفها ومقارنتها باستخدام طرق علمية ، ومن هذا المنظور بالتحديد يمكن النظر إلى المعلومات القيمية على أنها المعلومات الفعلية للعلوم الاجتماعية "[2].

و قد عرف حليم بركات القيم من حيث أنها : " المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس ، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم وتنظم علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم ، والمكان والزمان ، وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم أي تتصل بنوعية السلوك المفضل بمعنى الوجود وغايته "[3] .

وعرفها السمالوطي بأنها : " مجموعة الأفكار المشتركة وجدانيا ، تدور حول ما هو مرغوب فيه ، والتي يرتبط فيها أعضاء الجماعة وجدانيا بحكم تمثيلهم إياها بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية والتي تسهم في تنظيم السلوك "[4] .

و قد عرفها إميل دوركايم : " هي إحدى آليات الضبط الاجتماعي المستقلة عن ذوات الأفراد الخارجة عن تجسداتهم الفردية " [1].

---

[1] ماجد الزيود ، **مرجع سابق** ، 23.

[2] سعاد جبر سعيد : **القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني** ، ط1 ، عالم الكتاب الحديث ، عمان ، 2008 ، ص 19.

[3] بركات حليم :**المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص 329.

[4] ماجد الزيود ، **مرجع سابق** ، ص23.

كما عرفها روكيتش RoKeach على أنها : " معتقد أو اعتقاد يحظى بالدوام ويعبر عن تفضيل شخصي أو اجتماعي لغاية من الغايات للوجود بدلا من نمط سلوكي أو غاية أخرى مختلفة "[2] .

ويعرفها الينسون بأنها : " الأفكار التي تعبر عما هو جدير بالرغبة والاهتمام ومن ثم فإنها تمثل بالنسبة للفرد في الحياة اليومية عملا وحياة اجتماعية وخططا للمستقبل "[3] .

أما حسن الساعاتي فإنه عرف القيم بأنها : " الأفكار الاعتقادية المتعلقة بفائدة كل شيء في المجتمع ، وقد تكون الفائدة صحة جسمية ، أو توقدا في الذكاء ولذة ، أو بسطة في الرزق أو حسن سمعة أو غير ذلك من المنافع الشخصية ، فالقيمة إذن معتقد يتعلق بما هو جديد يملي على الفرد مجموعة من الاتجاهات والسلوكيات المجسمة لهذه القيمة "[4] . في حين يرى أنتوني غيدنز أنه من العناصر الجوهرية في جميع الثقافات منظومة الأفكار التي تحدد ما هو مهم ومحبّذ ومرغوب في المجتمع ، وهذه الأفكار المجردة أو القيم هي التي تضفي معنى محددا وتعطي مؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الاجتماعي[5].

وعرفها جيل فيريول ومن معه بالقول : " القيمة صفة أو سلوك اتفق على مثاليته فرديا أو جماعيا مما يجعل الأفراد أو الجماعات المتصفين أو الفاعلين بهذه القيمة مرغوب فيهم وموضع تقدير "[6] .

و مما سبق يتضح أن القيم تؤثر في سلوك الإنسان لما لها من أهمية بالغة وضرورية في تفسير هذا الأخير بل إنها تعتبر محددا رئيسيا لكونها المنعكس الشرطي في حاجات

---

[1] ماجد الزيود ، **مرجع سابق** ، ص23.

[2] نورهان منير حسن فهمي: **القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية** ، دط ، المكتب الجامعي الحديث ، عمان ، 1999 ، ص 32.

[3] نورهان منير : **مرجع سابق** ، 33.

[4] إيهاب عيسى المصري و طارق عبد الرؤوف محمد : **القيم التربوية والأخلاقية** ، ط1 ، مؤسسة طيبة ، القاهرة ، ط1 ، 2013 ، ص 12.

[5] أنتوني غيدنز: **مرجع سابق** ، ص82.

[6] بوفولة بوخميس : **مرجع سابق** ، ص31.

ورغبات وميول واهتمامات الأفراد ودوافعهم ؛ وبذلك فهي موجهات السلوك وضوابطه كما أنها تحمي البناء الاجتماعي من خلال الالتزام بها.

1-2 : علاقة القيم ببعض المفاهيم الأخرى :

1-2-1 : القيم والمعايير :

مما لاشك فيه ومنذ نشأة علم الاجتماع أن هذين المفهومين كانا مرتبطين ببعضهما وأنه في بداية الأمر كانا يعملان على أساس المفهوم الواحد وأنهما كانا متصلين وأن هناك من العلماء من حاول التفرقة بينهما من حيث المفهوم والمصطلح كسملر من خلال مؤلفه السلوك الجمعي ، الذي حاول من خلاله التفرقة بين المصطلحين من خلال المفهوم والتوظيف .

والجدير بالذكر أن وضوح المصطلح من حيث المفهوم يجعل عملية التوظيف صحيحة ومنتجة وتؤدي الغرض العلمي المنوط به ويخدم الاختصاص العلمي . ويرى بعض العلماء أن القيم مهمتها توجيه الفعل الاجتماعي أما المعايير فهي تعبير عن قواعد السلوك .

كما أن هناك من يرى بأن القيم هي تصورات عمّا هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية في حين أن المعايير هي تصورات حول نفس الشيء.[1]

أما بالنسبة لبارسونز فإن التمييز الذي أقامه بين القيم والمعايير يعتمد أساسا على خصوصية أو عمومية الممارسة ، فما يعد مرغوبا فيه من أعضاء المجتمع ويحدد على أساس مقولات خاصة أو نوعية يدخل ضمن نطاق القيم ، وما يحدد في ضوء مقولات خاصة أو نوعية يدخل ضمن فئة المعايير[2].

وفي هذا السياق هناك من يرى أن المعايير الاجتماعية تحدد ما هو صحيح و ما هو خاطئ وما هو جائز ، و ما هو غير جائز ، و ما هو مباح و ما هو عيب و باختصار

[1] نورهان منير: **مرجع سابق** ، ص95.

[2] نورهان منير: **مرجع سابق** ، ص95.

تحدد المعايير الاجتماعية كل ما يجب أن يكون وما يجب أن لا يكون في سلوك أفراد الجماعة[1] .

أما القيم حسب طلعت عيسى فهي تمارس سلطانها بصورة تطبع المجتمع – على اختلاف جماعاته – بسماته الخاصة فالقيمة تستمد فعاليتها من حالة الرضا والتبجيل التي يمارسها الأفراد والجماعات في تصرفاتهم اليومية[2].

و لعل الثابت من كل هذا أن المعايير تتعدد وتختلف وتتنوع من مجتمع إلى آخر كما أنها تتسم بالنسبية وفي غالب الأمر بالخصوصية وتعتبر وسيلة على اختلاف القيم التي تعتبر عامة وتتميز بالتفضيل بمعنى أن المعايير تشير إلى نمط السلوك أما القيم فتقدم النمط المرغوب وتختلف القيم عن المعايير فيما يلي[3]:

1- المعايير تشير إلى نمط سلوكي فقط بينما القيم تشير إلى نمط سلوكي مفضل.

2- المعيار خارجي بالنسبة للفرد بينما القيم شخصية و داخلية.

3- المعايير تحدد القواعد والالتزامات الاجتماعية بينما القيم تحدد التفضيلات الاجتماعية.

4- المعايير هي قواعد خصوصية للسلوك بينما القيم مستويات عمومية للتفضيل .

من خلال هذه المقارنة يتضح أن المعايير يفرزها الواقع الاجتماعي لتمثله أما القيم فتضبط هذا الواقع الذي لا يتغير بتغيرها .

1-2-2 : القيم والاتجاهات :

لقد تعزز الفرق بين القيم والاتجاهات في ظل الدراسات الحديثة ذلك أن هناك من كان يعتبر في السابق بأن مفهوم القيم على علاقة وثيقة بالاتجاهات وقد بات المفهومان وجهين لعملة واحدة ، بل أن روكيش ميلتون يعتبر من خلال مؤلفه بأن القيم حالات خاصة

[1] عبدالله الرشدان : **علم اجتماع التربية** ، ط1، دار الشروق ، عمان ، 2004 ، ص95.

[2] عبدالله الرشدان: **المرجع السابق** ، ص 154

[3] نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص96.

للاتجاهات الإنسانية[1] ، و يفرق البعض بين القيمة والاتجاه ، بأن القيمة غاية نهائية والاتجاه حالة وسيلية[2] .

وهناك من يرى بأن الفرق الأهم بين القيمة والاتجاه يتشكل في أن الاتجاه حالة عملية قد تنشأ من قيم الإنسان وقد تنشأ من دافع مادي محض كالإكراه بينما القيمة هي حالة نظرية نفسيّة عقلانية وروحية توجه الإنسان إلى وجهة معينة ، فالاتجاه حركة محتواها قد تكون القيم وقد تكون دافعا آخر [3].

وهناك من يرى أن القيمة لها مكون معرفي وآخر سلوكي ، والمظهر السلوكي يظهر عند ترجمة القيمة إلى سلوك يسلكه الفرد في مختلف جوانب حياته ، أما الجانب المعرفي فيتعلمه الفرد من خلال مواقف تعليمية وبعد تكوين عديد من الاتجاهات نحو أشياء ومواقف معينة ، فالقيمة تعتمد على مجموعة من الاتجاهات وذلك يوضح الارتباط بين القيم والاتجاهات[4] .

ويمكن تلخيص الفروق بين القيمة والاتجاه فيما يلي :

1-القيمة هي المكونة الأساسية للاتجاهات وتمثل منظومة من الاتجاهات .

2- الاتجاهات أكثر قابلية للتغيير من القيم بسبب الثبات النسبي للقيم .

3- قد تمثل القيمة الواحدة اتجاهات متعددة ، فقد تعني قيمة العمل التنافس أو التعاون فالقيمة باعتبارها محتوى قد لا تفرز اتجاها معينا بل قد تتقولب ضمن اتجاه يختلف من فرد إلى آخر حسب تفسيره للقيمة وحسب تحديده للمصداقية التي يجب أن تتجسد فيها القيمة[5].

---

[1] Milton Rokeach **, the nature of human values** ,the free press 1973,p 16

[2] سعاد جبر سعيد : **مرجع سابق** ، ص 23.

[3] سعاد جبر سعيد : **مرجع سابق** ، ص 23.

[4] نورهان منير حسن: **مرجع سابق** ، ص99.

[5] سعاد جبر سعيد: **مرجع سابق** ، ص23.

ومن ثم يتضح بأن مفهوم القيمة أعم و أشمل من مفهوم الاتجاه أي أن القيم تحدد أنماطا من الاتجاهات و أن نمطا واحدا قد يمتثل وينتظم لديه مجموعة من الاتجاهات ، أي أن القيم هي روح الاتجاه .

وقد تتباين الرؤية في الفرق بين القيم والاتجاه في كون أن القيمة ترتبط ارتباطا قويا بالثقافة السائدة أكثر مما يرتبط بها الاتجاه[1] .

وقد صاغ روكيش أهم الفروق بين القيم والاتجاهات على النحو التالي[2]:

1- بينما تعبر القيم عند معتقد وحيد فإن الاتجاهات تشير إلى تنظيم لعدد من المعتقدات تتركز جميعا حول موضوع معين أو موقف ما.

2-القيمة تتسامى على الموضوعات أو المواقف في حين أن الاتجاه يرتبط بموقف محدد أو موضوع معين .

3-القيمة هي مستوى Standard في حين الاتجاهات ليست مستويات للحكم .

4-يقل عدد القيم نسبيا و يزداد عدد الاتجاهات بطريقة يصعب حصرها نظرا لارتباطها بالمواقف والموضوعات العديدة .

5- القيم تحتل مكانة مركزية أكثر من الاتجاهات داخل التكوين الشخصي والنسق المعرفي للأفراد، ومن ثم فهي محددات للاتجاهات و للسلوك أيضا فالاتجاهات تعتمد على القيم الاجتماعية ، كما أن الاتجاهات وظائف للقيم .

6-القيم مفهوم أكثر دينامية من الاتجاهات نظرا لارتباطه بالدافعية .

وفي الأخير ومن خلال هذه المقاربة حول الفرق بين القيم والاتجاهات عند روكيش أو تلك التي قامت بها سعاد جبر ، المشترك القائم بينهما هو أن القيم تقدم مضامين الاتجاهات ، وتعتمد على مجموعها .

---

[1] ماهر محمود عمر : **مرجع سابق** ، ص163.

[2] نورهان منير حسن ، **مرجع سابق** ، ص ص 98-99.

1-2-3 : القيمة والسلوك :

هناك من يعتبر أن القيم هي القوة الدافعة للسلوك أو أنها من تثير السلوك وبهذا المعنى يلحق السلوك الفعلي بالقيمة وفي هذا الصدد يقول أدلر (Adler) أن القيم تساوي أو تكافئ السلوك الفعلي .

وهناك من يرى أن القيم قواعد عامة تحدد وتصنف السلوك المناسب في المواقف المختلفة وتفرق بين السلوك المقبول وبين السلوك غير المقبول .

كما توضح القيم والمعايير المبادئ والأفكار المقبولة والاتجاهات المشروعة للمجتمع ، ومن ثم توضحان الطرق والوسائل المختلفة التي يجب أن يسلكها الإنسان وصولا لتحقيق الأهداف"[1] .

في حين أن موريس يعرف القيم بأنها : " التوجه أو السلوك المفضل أو المرغوب من بين التوجهات المتاحة "[2].

كماّ أنه يصنف القيم إلى ثلاث فئات رئيسية وهي :

1-القيم العامة : ويعتمد في الكشف عنها من خلال المعيار التفضيلي .

2-القيم المتصورة : وتعتمد على الرموز في مجال السلوك التفضيلي أي أنها تقارب التصورات المثالية .

3-القيم الموضوعية : وهي تلك التي يمكن ضبطها من خلال خمسة عوامل هي :

- ضبط الذات – الاستمتاع بالعمل – الاكتفاء الذاتي – تقبل أفكار الآخرين وآرائهم – الاستمتاع بالحياة .

ومن ثم يتضح أن كثيرا من الأنماط السلوكية التي يصدرها الفرد وهو بصدد التعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة ، إنما تقف كدالة لما حددته الثقافة على أنه أسلوب

---

[1] نورهان منير حسن فهمي ، **مرجع سابق** ، ص 96.

[2] عبد اللطيف محمد خليفة : **ارتقاء القيم دراسة نفسية** ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1992 ، ص 53.

مرغوب فيه أكثر من أنها دالة لما يتمثله الأفراد من قيم يرونها جديرة باهتمامهم ، فالاستجابة التفضيلية لا تحدث من فراغ ولكنها في سياق اجتماعي معين ويجب فهم هذه الاستجابة في ضوء السياق الذي توجد فيه ، فالسلوك محصلة للتفاعل بين اتجاهين ، أحدهما نحو الموضوع والثاني نحو الموقف فالفعل ، و السلوك لايتحدد فقط بواسطة الاتجاهات أو القيم ، ولكن إلى جانب ذلك توجد الحاجات والظروف الموقفية ، ونتيجة لذلك حاول بعض الباحثين التعامل مع القيم من خلال كل من الاتجاهات والسلوك معا ، على أساس أن الاتجاهات والسلوك أو الفعل هي محصلة نهائية لتوجيهات القيم.[1]

وبهذا تصبح القيم لا معنى لها أو لا فائدة منها إذا لم تترجم إلى سلوك مرغوب فيه ومقبول يعكس مضمون وموضوع تلك القيم ، ومن ثم فالقيم تعتبر كمحددات لأنماط السلوك المقبولة والمرغوب فيها وكمرسّخات أو موّجهات لهذه السلوكات في مواقف الحياة المختلفة والمقبولة اجتماعيا .

4-2-1 : القيم والحاجات :

إن البعض يرى بأنه لا يمكن أن تكون القيمة إلا إذا كانت الحاجة إليها والتي من خلالها يقوم بإشباعها . وهناك من يرى بأن هناك تطابقا بين القيم والحاجات وهذا ما أشار إليه ماسلو Maslow والذي اعتبر أن مفهوم القيمة مكافئ ومرادف لمفهوم الحاجة[2] .

كما ذهب فرنش وكاهن إلى أن هناك تطابقا بين القيم والحاجات ويعتمدون في ذلك على تطابق وتشابه الخصائص من جهة وأن القيم ليست فقط اعتقادا حول ما ينبغي عمله ولكنها أيضا رغبة في الفعل [3] . و هناك من يرى أن الارتباط بين القيم والحاجات على هذا النحو يطمس الخط الفاصل بين الإنسان وسائر الحيوانات الأخرى ، فالإنسان هو الوحيد الذي يمكن القول بأنه يحتضن قيما معينة توجه سلوكه ، ذلك أن القيم هي التعبيرات

[1] عبد اللطيف محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص55 .

[2] نورهان منير حسن فهمي ، **مرجع سابق** ، ص99.

[3] نورهان منير حسن فهمي ، **مرجع سابق** ، ص100.

المعرفية للحاجات لا على المستوى الفردي فحسب وإنما على المستوى المجتمعي والنظامي ، والإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكنه عمل ذلك وهذا هو مبحث التفرقة بين القيم والحاجات وإلا لكان بإمكاننا أن نتحدث عن القيم لدى الحيوانات أيضا "[1].

وهناك من يقسم القيم إلى :

1-قيم أولية – أساسية – وتتجسد من خلال الحاجات البيولوجية .

2- قيم ثانوية وتختص بالجانب الأخلاقي والاجتماعي .

ويعزى هذا التقسيم في نظرهم إلى أن القيم تنشأ من وجود حاجات ترتبط بحاجات أخرى ، ترتبط في عمومها بوظائف القيم .

وفي المقابل هناك من يفرق بين القيم والحاجات ويرى أن القيم هي تمثلات لحاجة الفرد أو المجتمع ، بمعنى أن الحاجة إلى شيء ما يجعل الفرد يكتسب قيما من خلاله كحاجة الفرد إلى الغنى يجعله يكتسب القيم المادية .

1-2-5 : القيم والعادات :

تعرف العادة على أنها : " الممارسات التي تستلزمها الحياة الاجتماعية في مجتمع من المجتمعات إذ تتمثل في الأفعال والأعمال الضرورية التي تلتصق بمعاملات الناس مع بعضهم البعض ، والعادات في الواقع تعبير وممارسة تتناقلها الأجيال المتعاقبة في مجتمع معين لتلبية مستلزمات الحياة الاجتماعية ".[2]

كما يمكن تعريف العادات بأنها عبارة عن مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان من السلوك تنشأ بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بظاهرة سلوكية تساعد في تنظيم الجماعة أو التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم وتحقيق غاياتهم وإرضاء طموحاتهم"[3] .

وتنقسم العادات إلى قسمين :

---

[1] نورهان منير حسن فهمي ، **مرجع سابق** ، ص100.

[2] عبدالله رشدان : **مرجع سابق** ، ص 140.

[3] عبدالله رشدان : **مرجع سابق** ، ص 150.

1-العـادات الفرديـة : وتطلـق علـى المظهـر السـلوكي الـذي يمكـن لمسـه فـي ممارسـة الأفراد.

2- العادات الجماعية أو الاجتماعية : وهي التي تمثل أسلوبا اجتماعيا أي أنها تتكون وتمارس في المجتمع من خلال التفاعل مع الأفراد و الجماعات .

ويرى عبد الله رشدان أن من مميزات العادات :

1-التلقائية : أي أن أفرادها يمارسونها بشكل تلقائي وبصورة غير واعية وغير مقصودة وبـدون تأمـل وأساسـها المحاولـة العشـوائية والتجربـة والخطـأ فـي إشـباع الحاجـات الطبيعية.

2- الإلزامية والجبرية : أن الأفراد في المجتمع ملزمون بممارستها لأنها مفروضة عليهم وملزمة لهم لأنها من صنع المجتمع.

3-التنوع و النسبية : تتنوع العادات في المجتمع الواحد .

و من ثم فالعادات قد تحمل الطريقة أو الممارسة من حيث الكيفية للقيم المتفق عليها في المجتمع الواحد ذلك أن قيمة الصوم في المجتمع واحدة ولكن عادات الصوم تختلـف فـي المجتمـع الواحـد. و مـن أمثلـة ذلـك أيضـا أن قيمـة الـزواج فـي المجتمـع الإسـلامي واحـدة وتكـون وفقـا لمتطلبـات الشـرع والقـانون إلا أن الطريقـة التـي تـزف بهـا العروس أو تقام من خلالها مراسيم الزواج تختلف من مجتمع إلى آخر بل وتختلف في المجتمع الواحد.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن أي تغيّر في القيم بالنسبة للمجتمع الواحد ينعكس علـى العـادات ، والعكـس بالضـرورة غيـر صـحيح ، أي أن القـيم المسـتغرقة مـن قبـل المجتمع دائما تكون ثابتة أما العادات فهي غير ثابتة حيث تتغير من مجتمع إلى آخر بل تتغير وتتنوع في المجتمع الواحد أو في المدينة الواحدة .

1-3 : مكونات القيم ووظائفها :

1-3-1 : مكونات القيم :

تتكون القيم من ثلاثة مستويات هي : المكون المعرفي ، والمكون الوجداني ، والمكون السلوكي .

أولا : المكون المعرفي :

ويشمل الرصيد المعرفي وكل ما هو متعلق بالنظريات والمعلومات المعرفية النظرية كما أن هذا المكون يتصل بالقيم التي يسعى الفرد إلى تعلمها وما يرتبط بها من معان مختلفة ، ومن خلاله تعرف البدائل المتاحة وعواقبها ، ويقوم هذا المكون على مبدأ الاختيار الحر .

وفي هذا السياق يؤكد كولبرج على التطور المعرفي والخلقي ومدى ارتباطه بانتقاء القيم و البدائل إذ يرى بأن التطور المعرفي والخلقي يشمل ثلاث مكونات افتراضية ممكن تمييزها وهي الحكم الخلقي والأخلاق العاطفية والسلوك الخلقي ، ويرى أن التطور النموذجي يشمل الانتقال من مستوى الحدود الخارجية " العقاب والثواب" في الطفولة إلى المستوى الاجتماعي في الالتزام الخلقي ثم باتجاه مستوى الالتزام الخلقي والثبوت المنطقي في استيعاب الأخلاق "[1] .

ثانيا : المكون الوجداني :

ويشمل الانفعالات والمشاعر والأحاسيس الداخلية وعن طريقه يميل الفرد إلى قيم معينة ، ويتصل هذا المكون بتقدير القيمة والاعتزاز بها ، وفي هذا الجانب يشعر الفرد بالسعادة لاختيار القيمة ويعلن الاستعداد للتمسك بالقيمة على الملأ [2] . وهناك من يقرر أن هذا المكون معياره التقدير الذي ينعكس في التعلق بالقيمة والاعتزاز بها والشعور بالسعادة لاختيارها والرغبة في إعلانها على الملأ ويعد التقدير المستوى الثاني في سلم

---

[1] عبد الكريم علي اليماني : **فلسفة القيم التربوية** ، ط1 ، دار الشروق ،عمان ، 2009 ، ص 83.

[2] نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص93.

الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من خطوتين متتاليتين هما الشعور بالسعادة لاختيار القيمة وإعلان التمسك بالقيمة "[1] .

ثالثا : المكون السلوكي :

ويتقرر هذا المكون من خلال معيار الفعل أو الممارسة " ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة أو الممارسة على نحو يتسق مع القيمة المنتقاة على أن تتكرر الممارسة بصورة مستمرة في أوضاع مختلفة كلما سنحت الفرصة لذلك ، وتعد الممارسة المستوى الثالث في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم وتتكون من خطوتين متتاليتين وهي ترجمة القيمة إلى ممارسة أو بناء نمط قيمي " .

كما أنه وبصورة أخرى فإن المكون السلوكي تصقل من خلاله القيم إلى سلوكات ظاهرية ، أي ومن خلال هذا المعنى " يقوم الفرد بممارسة القيمة وتكرار استخدامها في الحياة اليومية "[2] .

1-3-2 : وظائف القيم :

مما لاشك فيه أن القيم تلعب دورا بارزا و تؤدي دورا جوهريا في حياة الفرد لكونها تشكل الجانب المعنوي في السلوك الإنساني وتشكل من وظائفها العصب الرئيسي للسلوك الوجداني أو الثقافي أو الاجتماعي للفرد .

ويرى سميث Smith أن القيم تؤدي دورا كبيرا في تشكيل الكيان النفسي للفرد من خلال وظائف أساسية هي : [3]

- تزويد الفرد بالإحساس بهدف ما يقوم به ويوجهه نحو هذا الغرض .
- تهيئ القيم الأساس للعمل الفردي والجماعي الموحد .
- تتخذ القيم أساسا للحكم على سلوك الآخرين .

---

[1] عبد الكريم علي اليماني : **مرجع سابق** ، ص ص83-84

[2] نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص93.

[3] مجلة محكمة ، عالم التربية ص 454

- تمكن الفرد من معرفة ما يتوقعه من الآخرين وماهية ردود الفعل.
- توجد القيم لدى الفرد الإحساس بالصواب والخطأ أي التربية على القيم.

وللقيم وظائف عديدة تتصل بالفرد أو الجماعة وتنعكس على سلوكات أو تصرفات كل منهما . وهناك من عدد وظائف للقيم سواء على المستوى الفردي أو الجماعي كما ذهب إليه كل من إيهاب عيسى وطارق عبد الرؤوف والتي نعدد بعضها القيم التربوية والأخلاقية .

أولا : على المستوى الفردي :

- أنها تهيئ للأفراد اختيارات تحدد السلوك الصادر عنهم وبمعنى آخر تحدد شكل الاستجابات وبالتالي تلعب دورا هاما في تشكيل الشخصية الفردية وتحديد أهدافها في إطار معيار صحيح.
- تعطي للفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه وتمنحه القدرة على التكيف والتوافق وتحقيق الرضا .
- تحقق للفرد الإحساس بالأمان فهو يستعين بها على مواجهة ضعف نفسه والتحديات التي تواجهه .
- تعطي الفرد فرصة التعبير عن نفسه مؤكدا ذاته عن فهم عميق لها ولإمكاناتها.
- أنها تعمل على ضبط الفرد لشهواته ومطامعه كي لا تتغلب على عقله ووجدانه لأنها تربط سلوكه وتصرفاته بمعايير وأحكام يتصرف في ضوئها وعلى هديها.
- تعمل على إصلاح الفرد نسبيا وخلقيا وتوجيهه نحو الخير و الإحسان والواجب.

في حين أن هناك من يرى أن وظائف القيم على المستوى الفردي تكمن من خلال:

- الوظيفة التوجيهية :

وتتجسد هذه الوظيفة من خلال توجيه الأفراد والجماعات نحو اتجاهات معينة تحقق إرضاء حاجاتهم الروحية والمادية [1] ، ومن خلال هذه الوظيفة تتضح قوة القيم في الانتقال من الفرد والمجتمع من حالة الفوضى غير المعلنة إلى المعيارية التي من خلالها يضبط الفرد والجماعة ويستشرف قوتها الإلزامية حتى تكون القيمة مشابهة للقاعدة القانونية الملزمة التي يتبعها العقاب في حالة المخالفة فكذلك القيم ترتب ذات المسؤولية على الفرد إذا ما خرج عن خط المسار المعبر به بالنسق القيمي فبقدر أن القيم هي القوى والمعاني التي تشكل الفعل الاجتماعي فإن هذا الأخير مرتبط بالسياق العام للمجتمع الذي تترجمه حالة التناسق والانسجام بفعل القيم . ومن ثم فهناك من يرى بأن القيم مجموعة من الأحكام المعيارية المنطلقة من الثوابت المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة بعيدة عن الذوبان ، شرط أن تنال هذه الأحكام قبولا من المجتمع[2] . أي أن المغزى هو أن سلوك الفرد واختياراته نابع من المنظومة القيمية التي يتمتع بها ، وتكمن الوظيفة التوجيهية للفرد من خلال أنها تشكل حالة الانسجام التام بينه وبين المجتمع ليتحقق من خلال هذه التوأمة التناسب والتوافق في تحقيق المصالح والأهداف وفي هذا يؤكد البعض أن " القيم تؤدي دورا كبيرا في تحقيق التوأمة بين الفرد ومن حوله ، فهي تربط بين البناء الاجتماعي والشخصية الفردية فالمنظور القيمي يعد من أوضح مصادر الإحساس الواعي لدى الفرد بالذات وبالآخرين "[3]. إن وظيفة القيم تساعد الفرد على تنظيم علاقاته مع باقي أفراد المجتمع تنظيما إيجابيا .

---

[1] ثريا التجاني : **القيم الاجتماعية والتلفزيون** ، دط، دار الهدى ، الجزائر ، 2011 ، ص 78.

[2] عبد الكريم اليماني : **مرجع سابق** ، ص84.

[3] عبد الكريم اليماني : **مرجع سابق** ، ص85.

- الوظيفة التفضيلية للقيم :

من خلال أنها تتيح للأفراد فرصة الاختيار بين بدائل إيجابية وصالحة لتنظيم المجتمع كما أنها تساهم في إشباع حاجات الأفراد بما يتوافق مع أهداف وغايات المجتمع لتحقيق الرضا . كما أنها تصيغ معايير اجتماعية بهدف قياس السلوك الفردي من جهة والحكم عليه من جهة ثانية سواء من خلال الرفض أو القبول وفي هذا الصدد تقول الباحثة القطرية أمينة الكاظم : " تناولت دراسة ألبرت فرنون القيم وقياسها عن طريق الاختيار ، وظهرت بناء على ذلك بعض المهارات تعكس أفكار الناس وأفعالهم وقيمهم ، وصمم موريس مقياسا للقيمة وبناء عليه قسم القيمة إلى ثلاث عشرة فقرة كل فقرة تصف طريقة للحياة أو قيمة من القيم ، ثم يطلب من الشخص ترتيب هذه الفقرات بحسب أهميتها ودرجة تفضيله لها "[1]

- الوظيفة التنظيمية للقيم :

وتتجسد من خلال تمتع الفرد أو المجتمع على حد سواء بالتعامل مع الحاجيات والأهداف بمعيار الأولوية أي أنها تعطي للفرد ترتيب أولوياته التي يفرضها حال المكان والزمان والسياق العام لما يعيشه المجتمع وهذا الأمر يضمن للمجتمع بقاءه واستقراره لأنه يتخطى من خلال هذه الوظيفة حالة التناقض والاضطراب – كما سوف يأتي بيانه عند التطرق إلى وظائف القيم على المستوى الاجتماعي – وذلك من خلال الاختيارات والإرشادات التي تمنحها القيم باعتبارها مؤشرات .

ثانيا : على المستوى الاجتماعي :

وعلى المستوى الاجتماعي تتمثل وظيفة القيم حسب إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف فيما يلي[2]:

- أنها تحافظ على المجتمع وتماسكه فتحدد له أهداف حياته ومثله العليا ومبادئه.

---

[1] أمينة على الكاظم : **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري** ، ط1 ، هاجر للطباعة والنشر ، قطر، ب ت ، ص42.

[2] إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤف : **مرجع سابق**، ص 42.

- أنها تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديدها الاختيارات الصحيحة التي تسهل على الناس حياتهم .
- أنها تربط أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها حتى تبدو متناسقة كما أنها تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساسا عقليا ويصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة .
- أنها تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم ، وتحدد له أهداف ومبررات وجوده وبالتالي يسلك في ضوئها ويحدد للأفراد سلوكياتهم .

وهناك من يرى أن من وظائف القيم أنها تعمل على صياغة العقل الجمعي لما تحمله من سلطة توجيهية وإرشادية تتجاوز في كثير من الأحيان حدود الرغبة من خلال عبد الكريم علي اليماني[1]:

- تحفظ للمجتمع تماسكه الاجتماعي والأخلاقي ، حيث تحدد له أهداف حياته ومثله العليا ومبادئه الثابتة المستقرة التي توفر له التماسك والثبات اللازمين لممارسة حياة اجتماعية سليمة .
- تعمل على صيانة نشاط الفرد من التناقض والاضطراب.
- تقي المجتمع من الأنانية المفرطة والنزعات الشهوانية الطائشة ، حيث تحمل الأفراد على التفكير الموضوعي في أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف هي غايات في حد ذاتها.
- تساعد القيم على التنبؤ بمستقبل المجتمعات ، إذ هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحضارة الإنسانية ، وهي مؤشرات للحضارة فالمجتمع الذي يلتزم أفراده بالقيم الأخلاقية الأصيلة يتنبأ له بحضارة ورقي وازدهار.

[1] عبد الكريم علي اليماني : **مرجع سابق** ، ص ص90-92.

- تزود القيم المجتمع بالكيفية التي يتعامل فيها مع المجتمعات الإنسانية الأخرى إذ تحدد له أهداف ومبررات وجوده فيسلك أفراده في ضوئها الطريق المناسب فتعطي المجتمع شكله المتميز وتحدد له ما يجب أن يكون عليه.
- تستخدم القيم في عملية العلاج النفسي والإرشاد التربوي والمهني إذ تمكن أفراد المجتمع من السيطرة على النفس – ضبط النفس – كما تستخدم في مجال التوجيه المهني والإرشاد التربوي والنفسي.
- ربط أجزاء ثقافات المجتمع ببعضها حتى تبدو متماسكة ومترابطة ومتناسقة بما يساعد على تماسك المجتمع ووحدته الاجتماعية.
- تحفظ للمجتمع استقراره وكيانه بمساعدته على مواجهة التغيرات التي يتعرض لها من خلال تحديد الاختيارات والبدائل الصحيحة التي تسهل على الناس حياتهم.

كما أن هناك من المهتمين بهذا المجال من يرى بأن وظائف القيم على المستوى الاجتماعي قد تتقاطع مع وظيفتها على المستوى الفردي لتشكل أربع وظائف لخصتها نورهان منير حسن فهمي من خلال ما يلي :

1- الوظيفة الدافعية :

من الوظائف المباشرة للقيم توجيه الأفعال الإنسانية أو أفعال الأفراد في المواقف التي يتعرضون لها في حياتهم[1]، كما أنه ومن خلال هذا المعنى فإن الوظائف ولما تحمله القيم من مكونات وجدانية ومعرفية وسلوكية فإنها توجه الإرادة نحو تحقيق الرغبة والغاية كما أنها تدفع الفرد إلى الانسياق وفقا لمتطلبات حركية المجتمع ومن هذا المقتضى الناتج عن الوظيفة الدافعية فإن دوركايم أكد على دور القيم باعتبارها ميكانزيمات للتضامن الاجتماعي.[2]

[1] نورهان منير حسن: **مرجع سابق** ، ص106.

[2] محمد أحمد محمد بيومي : **مرجع سابق** ،ص75.

2- الوظيفة التوافقية:

وتتعلق هذه الوظيفة بالمراحل العمرية بالنسبة للفرد أو مراحل تغير المجتمع ذلك أن لكل مرحلة من المراحل قيمها التي تتميز بها وهي التي تؤسس لحالة التوافق بينه وبين الجماعة أو المجتمع من خلال توافقه مع المعايير والأعراف والعادات التي يتمتع بها مجتمعه وفي هذا الصدد تؤكد نورهان منير حسن فهمي بأن لكل مرحلة عمرية نسقا من القيم تتميز به عن غيرها من المراحل طبقا للخصائص المعرفية والوجدانية والسلوكية لها ويؤدي هذا النسق في حالة توافقه إلى توافق الفرد مع القواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع[1].

3- وظيفة الدفاع عن الأنا :

اعتمادا على ما ذهبت إليه نورهان منير فإن المحللين النفسانيين يرون أن القيم لا تقل أهمية عن الاتجاهات في مجال حاجات الدفاع عن الأنا ، فهي تساعد الفرد على عمل تبريرات معينة لتأمين حياته.[2] و حيث أنه ومن خلال موضوع وأهداف هذه الدراسة فإن القيم تعيش صراعا بين الوافد والرافد كما أن صراع الأنا والآخر كان في الماضي صراعا بسيطا تتكفل به الحدود إلا أنه ومن خلال العولمة وإفرازاتها التي ألغت الجغرافيا فإنه بات صراعا مرهونا بالحفاظ على الهوية والخصوصية القيمية والثقافية .

4- وظيفة المعرفة وتحقيق الذات :

من خلال هذه الوظيفة نجد أن القيم تساعد على إعطاء توجيه وتنظيم للفعل فعندما يتطلب الأمر الاختيار سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أو المجتمعي فالقيم تعمل كمعيار لهذا الاختيار ".[3] و هذا ناتج لاعتبار القيم مجموع القوى والمعاني وراء الفعل الاجتماعي كما أكده ماكس فيبر لما أراد تفسير الفعل الاجتماعي ذلك أن تفسير الفعل

---

[1] نورهان منير حسن: **مرجع سابق** ، ص106.

[2] نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص106.

[3] نورهان منير: **مرجع سابق** ، ص107.

الاجتماعي لابد من أن يوصل هذا الفعل بالمعنى أو بالنسق المحدد لمعنى هذا الفعل أو ما يعبر عنه بنسق القيم .

1-4 : خصائص القيم وأهمية دراستها :

1-4-1 : خصائص القيم :

تمتاز القيم بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي المفاهيم الأخرى ونلخص أهم خصائص القيم فيمايلي:

- تتسم القيم بالصفة الإنسانية والاجتماعية ، فهي إنسانية لاختصاص البشر بها دون غيرهم ، واجتماعية لأن لها إطارها ومرجعيتها الاجتماعية من خلال استغراقها لمجموع الأنساق المشكلة للنظام الاجتماعي أي " تنطلق من إطار اجتماعي محدد وعلى أساسها يتم الحكم على سلوك الأفراد ، لأنها تنال قبولا من المجتمع "[1] .
- إن القيم غير مرتبطة بزمن معين فالقيم إدراك يرتبط بالماضي والحاضر والمستقبل ، وهي بهذا المعنى تبتعد عن معنى الرغبات[2] . وهذا يؤكد بدوره أن القيم ليس لها سياقات زمنية توظف من خلالها فقط ، بل إنها تساير المجتمع و تتمثله في كل تفاعلاته.

وقد أكد كل من منى يوسف كشيك ومحمد جهاد جمل على خصائص القيم من خلال ما يلي[3]:

– الذاتية : لأن القيم تحمل في مضامينها معاني كثيرة كالرغبة والاهتمام والمحبة والسرور وكل هذه المعاني تعبر عن عناصر شخصية ذاتية يحسها كل فرد بشكل خاص وهي عناصر وجدانية .

---

[1] صالح محمد على أبو جادو: **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ،ط1، دار الميسرة ،الأردن ،1998 ، ص234.

[2] ماجد الزيود : **مرجع سابق** ، ص25.

[3] منى يوسف كشيك ، محمد جهاد جمل: **القيم التربوية في برامج الأطفال بالفضائيات العربية** ، ط1 ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، 2010 ، ص 44.

– غير قابلة للقياس ، حيث يتعذر قياس القيم والسبب أنها إنسانية وغير محدودة ، لذا لا يمكن أن تقاس القيم كما تقاس الكائنات الطبيعية .

– تقوم على الاعتقاد أي تكمن القيمة في العقل ، وهي مسألة اعتقاد لأنها مسألة إنسانية وشخصية فهي تنبع من نفس الشخص واعتقاداته ورغباته .

– تقوم على أساس هرمي نظرا لما تقتضيه القيم من الاختيار والتفضيل ، فقد رأى العلماء ضرورة ترتيبها هرميا وفي هذا الهرم تهيمن بعض القيم على غيرها أو تخضع لها.

– تتضمن القيم الوعي وذلك من خلال الأبعاد الثلاثة :

أ– أن يكون عند الشخص وعي يتبلور حوله وجود شيء أو شخص أو فكرة.

ب– إن وعي الشخص يخصه هو، و يحدث عنده اتجاها انفعاليا يجعله يقف أمام الشيء أو الفكرة موقفا يدل على الاهتمام.

ج– إن وعي الشخص واتجاهه الانفعالي يدومان بعض الوقت.

– نسبية القيم : تأخذ النسبية بعدين هما:

أ– النسبية المكانية للقيم : أي أن القيم تختلف من ثقافة إلى ثقافة ، فما تراه ثقافة ذات قيمة ، تراه أخرى غير ذي قيمة .

ب– النسبية الزمنية للقيم : فالقيم التي كانت سائدة في الماضي عند قدماء المصريين ، تختلف عن القيم الموجودة الآن .

وحيث أن الواضح من خلال هذه الخصائص أن لمنظومة القيم حضورين حضور في المكان من خلال الانتماء إليها والارتباط بها وحضور في الزمان من خلال التفاعل معها تفاعلا يضمن البناء الاجتماعي ويؤسس له الاستقرار والاستمرار.

إن ما تطرقنا إليه من خلال خصائص القيم لا يعكس بصورة شاملة مجموع الخصائص التي تتمتع بها القيم بل أن هناك خصائص أخرى منها:

- كثرة القيم ووحدتها : و يرجع تعدد القيم وكثرتها وتنوعها إلى كثرة الحاجات الإنسانية بمعنى أن وجود القيم بكافة أنواعها ، إنما هو استجابة لحاجات الطبيعة الإنسانية وميولها.[1]

والجدير بالذكر أن هذه الخاصية تقارب مفهوم العلاقات الاجتماعية في نظر مؤيدي الموقف الفردي والذين يؤسسون للعلاقة ومن ثم القيم إلى الفرد باعتباره محور العملية الاجتماعية والتي تنتهي إلى علاقة اجتماعية تحتكم إلى منظومة القيم .

- الرمزية وتستمد هذه الخاصية في نظر بعض المفسرين في كونها تشكل المعيار المحدد لسلوكات الأفراد وأفعالهم ومن ثم تعتبر أساليب للتكيف الاجتماعي لأنها تحمل الفرد على التجاوب حينا والامتثال أحيانا أخرى وهذا ما عبرت عنه نورهان منير من خلال قولها : " إن القيم هي كليات عامة تحدد أساليب السلوك وتدور حول انفعالات معينة وتضع معايير السلوك اللازمة ، وهي أساليب تكيف اجتماعي " .[2]

- إن القيم مجردة تتسم بالموضوعية والعمومية وتتصل في المرغوب فيه إذ أنها محور العمليات الاجتماعية خاصة تلك التي تنطوي على الضبط الاجتماعي .

وأخيرا إن القيم ضرورية في الحياة الإنسانية لأنها هي التي تميز الحياة الاجتماعية للإنسان وهي التي تحافظ على البناء الاجتماعي لكل مجتمع أو جماعة لأنها هي التي تحدد الأدوار والمواقف وهي التي تحدد المتوقع والاضطرار كما أنها هي التي تجعل الحاجة الفردية تتكيف وتنسجم مع غايات وأهداف المجتمع أي تعمل على إذابة غاية الفرد وهدفه في الاهتمامات المشتركة للمجتمع . من هذا المنطلق يؤكد لطفي بركات ما سبق بقوله : " القيم مجموعة القوانين والمقاييس التي تنبثق من جماعة ما ، وتكون بمنزلة موجهات للحكم على الأعمال والممارسات المادية والمعنوية وتكون لها من القوة والتأثير على الجماعة ، بما

[1] العاطفية نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص101.

[2] العاطفية نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص101.

لها من صفة الضرورة والإلزام بالعمومية ، وأي خروج عنها أو انحراف عنها يصبح بمنزلة خروج عن أهداف الجماعة ومثلها العليا ".[1]

ومعيارية القيم هي التي تحفظ البناء الاجتماعي وتعتبر إطارا عاما للعمليات الاجتماعية التي تتحول – بتدخل القيم – إلى علاقات اجتماعية ، أي أن القيم تتدخل في كل تفاعل اجتماعي رغم الضدية التي تمتاز بها القيمة ذلك أن القيمة إما أن تكون إيجابية أو أن تكون سلبية أي إما أنها تنتمي إلى الخير أو إلى الشر .

1-4-2 : أهمية دراسة القيم :

إن القيم تمثل دورا محوريا وجوهريا في حياة الأفراد والجماعات في الحفاظ على هويتهم وأصالتهم وثقافتهم خاصة في ظل التغيّرات التي تعرفها المجتمعات بفعل العولمة و تداعياتها على كل المستويات وسعيها إلى إذابة الهوية والخصوصية الثقافية ومن هنا تكمن أهمية القيم التي تشكل خط الممانعة ودورها في تشكيل النسق القيمي و أن كل اختلال على مستوى القيم أو النسق القيمي ينعكس على البناء الاجتماعي والعمليات والعلاقات الاجتماعية .

ومن هنا يرى كثير من الباحثين أن مظاهر الاضطراب والاغتراب التي يعيشها الأفراد داخل مجتمعاتهم مردها عدم الالتزام بمقتضيات النسق القيمي وعدم الاستجابة إلى مضامين ومحددات القيم ، وفي هذا الصدد يقول العالم الأمريكي ماسلو Maslow وهو أحد علماء النفس الأمريكيين تعقيبا على إفرازات العولمة وعلى هذا العصر بأنه : " عصر انعدام المعايير ، وعصر الفراغ ، وعصر بلا جذور ، يفتقد فيه الناس الأمل ، ويعوزهم وجود ما يؤمنون به ويضحّون من أجله ".[2]

ومن ثم فإن أهمية القيم تستمد من الماضي والحاضر والمستقبل لأنها دائما وأبدا صمام أمان التنشئة فكل ما كانت التنشئة موافقة لمقتضيات القيم والنسق القيمي كل ما كانت عملية

[1] فواز بن فتح الله : **مرجع سابق** ، ص36.

[2] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان : **المشكلات الاجتماعية** ، ط1 ، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص 298.

سلسة وإيجابية ولها آثارها التي يتطلع إليها كل مجتمع خاصة فيما يتفق مع الاهتمامات والغايات والأهداف المشتركة . وفي المقابل كل ما كانت العملية بعيدة عن مضامين القيم ومحدداتها كل ما كانت العلاقات الاجتماعية مهددة بالضياع والسقوط .

ولعل أغلبية علماء الاجتماع يرون بأن أهمية القيم تنعكس على الفرد وعلى المجتمع فهي التي تمثل للفرد أحكاما معيارية يستند إليها الفرد ويعتمد عليها كما أنها تشكل عاملا وقائيا يحول دون انحراف الفرد والانخراط في فضاءات الفساد والجريمة .

إن القيم تساعد الفرد على تنمية شخصيته وقدراته وتحمله على مواجهة ضغوط الحياة والتكيف مع تقلباتها ، كما أنها تشكل له الحصانة التي تحول بينه وبين مظاهر الغزو الثقافي .

إن أهمية القيم كذلك تظهر من كون أنها تتغلغل وتستغرق حياة الأفراد و الجماعات وترتبط معهم وتصبح هي الحياة بذاتها لأنها ترتبط بالغايات والأهداف التي يسعى إليها المجتمع ولأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بدوافع السلوك والتصرفات على مستوى الأفراد .

إن القيم وما شكلته عبر سيرورة الحياة من خلال مسايرتها للأفراد والجماعات عبر مختلف التفاعلات والتعاملات فإنها مازالت تشكل الهرم الذي يحفظ التمايز والتكامل بين الاهتمامات والرغبات والغايات من أجل توحيد المعايير لتحقيق المرغوب فيه ، ومن هنا تتضح معالم الأهمية التي يوليها الفكر الإنساني للقيم خاصة الفكر السوسيولوجي الذي يرى بأن القيمة هي مصدر التفضيل وعوامل التوجيه والتحديد .

إن الحفاظ على النظام القيمي من شتى التأثيرات السلبية التي يسعى الغرب إلى إلحاقها به أو أي رصد واستهداف له ، إنما هوفي الحقيقة استهداف لمختلف الأنظمة الاجتماعية ذلك أن أي تأثير يطال النظام القيمي ينعكس بصورة تلقائية على كل الأنظمة لأنه كان ولا يزال صمام الأمان ، ولأنه محور الارتباط بينهم وعصب الحركة الاجتماعية .

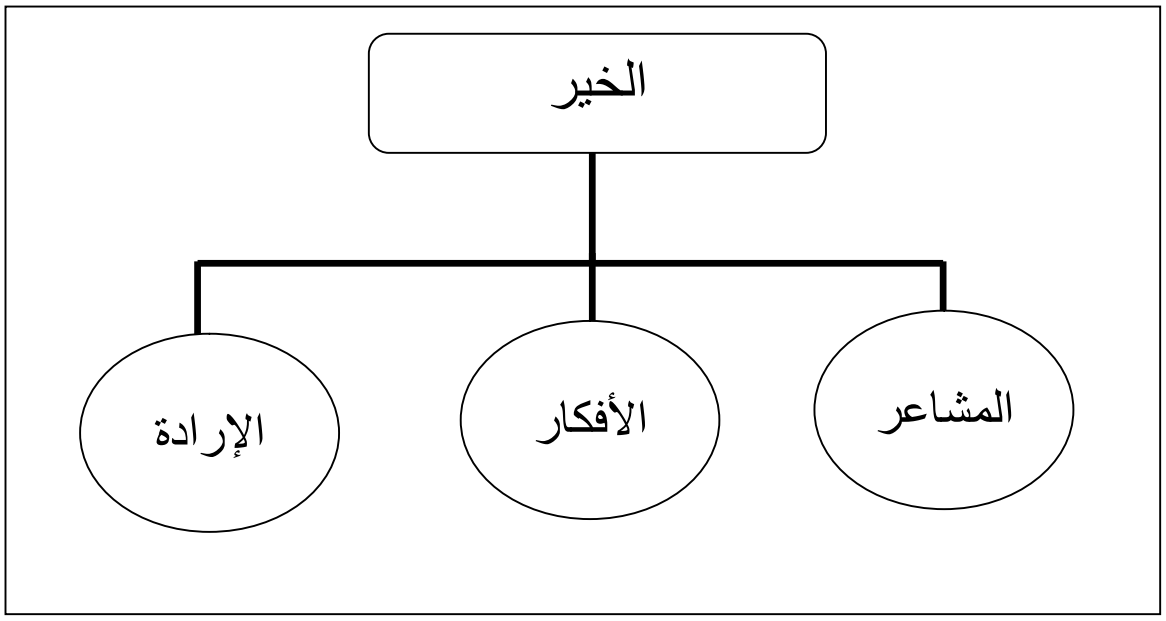
إن المحاولات الغربية المتكررة لاستهداف القيم من خلال العولمة وآلياتها وسعيها لبسط سيطرتها على القيم من خلال استتباع الثقافة الأمريكية وجعلها نموذجا مرجعيا ومصدرا للقيم وما ينتج عن هذه المحاولات من صراعات وتوترات ورفضا لبعضها بين الحين والآخر – أي بعض القيم – إنما هي مساحة للممانعة نابعة من أهمية القيم في حياة الفرد والمجتمع وما تشكله من محددات ثقافية ، وجب علينا أن نحافظ على هذه المساحة ولا نفرط فيها لأنها خلفية مرتبطة بهويتنا وثقافتنا ومساحة تتشكل من خلالها منظومتنا الأخلاقية نلجأ إليها للمقارنة والمقاربة أثناء عملية الصراع والتوتر .

إن القيم وما شكلته من أهمية صارت أولى أولويات العلماء من خلال التوعية والتأكيد على الحفاظ عليها لأن هدف العولمة في النهاية هو السعي إلى مجتمع واحد أي نظام قيمي واحد وهذا لا يتأتى إلا من خلال وحدة العادات والأعراف وإعادة تشكيل للبنى الاجتماعية بداية من الأسرة التي بدأت تفقد سيطرتها وبدأت تتشكل مكانها ولاءات جديدة وانتهاء إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي بدأت تفقد تأثيرها نتيجة اكتساب بعض القيم – الإحباط و الشعور بعدم الانتماء – جعلت الأفراد ينسحبون من الحياة الاجتماعية غير مبالين بأدوارهم نتيجة فقدان الثقة و انخرطوا في براثن التقليد والتبعية أو تبنوا صيغا فكرية دفعت بهم نحو التطرف .

1 -5 تصنيف القيم :

إن تصنيف القيم يعد من أصعب مراحل دراسة القيم نظرا لكثرتها و تنوعها وتعقدها فبدت العملية يحدوها نوع من الصعوبة وعدم الوضوح ومرد الأمر في ذلك هو طريقة تشكل القيم وارتباطها مع بعضها البعض من جهة وتنوع وجهات النظر و المنطلقات الدراسية سواء من حيث الاختصاص العلمي أو الانتماء الفكري من جهة أخرى.

وهناك من يرى بأن تصنيفات القيم ترتبط بمضامينها وبمحتواها ، وفي هذا الصدد تقول نورهان منير : " ترتبط القيم ارتباطا وثيقا بأنماط السلوك والأدوار الاجتماعية مثلما ترتبط تماما بكل أنساق التدرج في المجتمع " [1]، وطالما أنه تم ربط القيم بأنماط السلوك والأدوار فإنّ هذا يؤكد فكرة تأثر تصنيف القيمة بتنوع مفهومها وبطريقة تشكلها سواء من خلال الفرد أو المجتمع . ولعل من أقدم التصنيفات تلك التي أشار إليها أفلاطون أو بدأت من خلاله ، إذ يرى أن الخير هو القيمة والمبدأ الذي يساهم في توحيد وتنظيم كافة الأشياء في عالم الواقع وعليه قام بتحديد الطبيعة الثلاثية لجوانب الخير وهي :

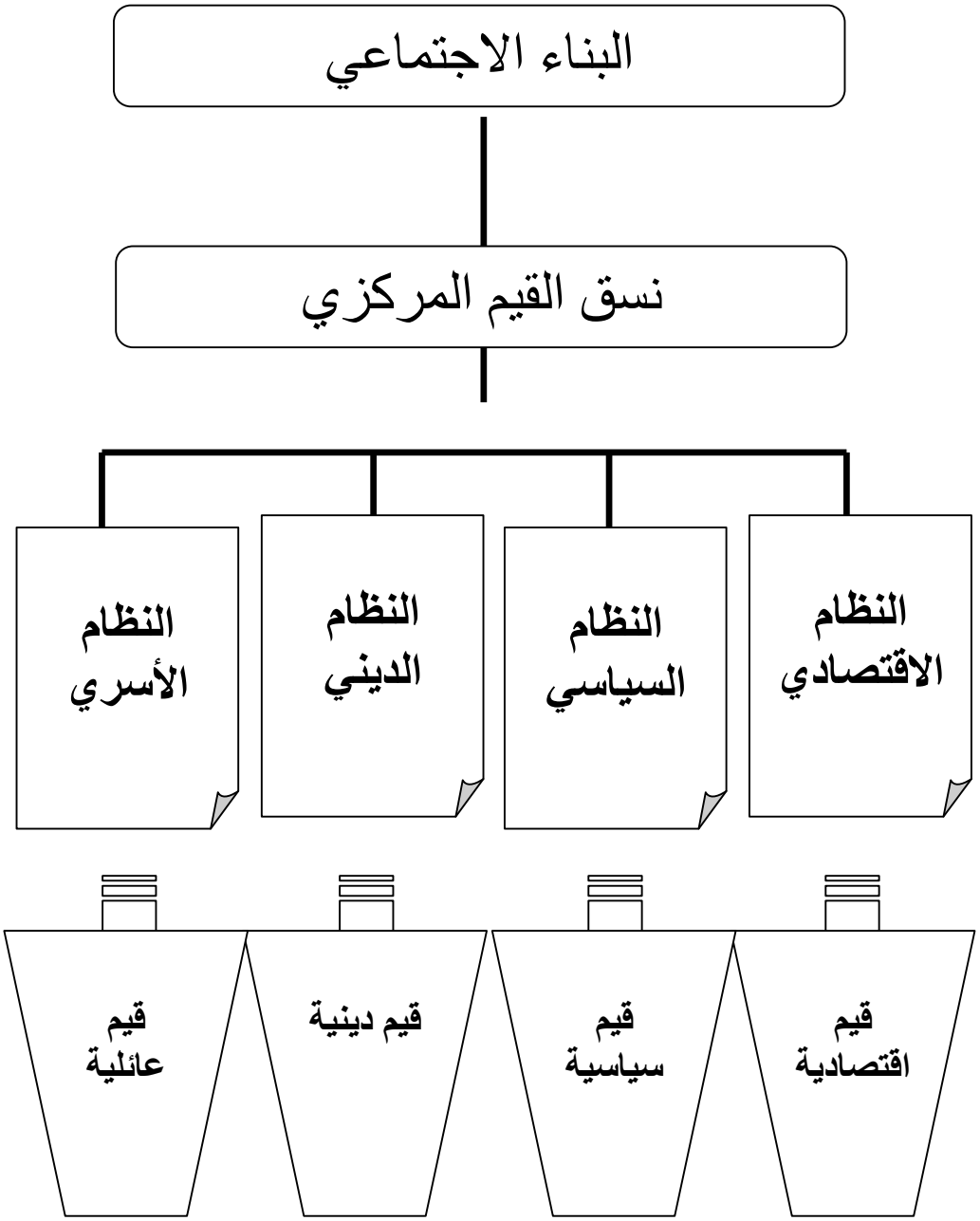


[1] نورهان منير: **مرجع سبق ذكره** ،ص130.

و يعد هذا التصنيف من أقدم وأشهر تصنيفات القيم من الناحية الفلسفية.[1] كما أنه لا يوجد أي تصنيف موحد ومتفق عليه بين علماء الاجتماع أو غيرهم من العلماء وأن أي محاولة للوصول إلى تقسيم مشترك لا يكون في منأى عن التفريعات أو التباين في وجهات النظر وهذه حالة طبيعية في ظل غياب أسس ومبادئ يعتمد عليها في تصنيف وتقسيم القيم ؛ كما أن أي تصنيف للقيم هو مرتبط بالبناء الاجتماعي المرتبط بالبناء المعياري كما هو موضح من خلال الجدول التالي[2] :

[1] محمد أحمد بيومي : **مرجع سابق** ، ص 60 .

[2] محمد أحمد بيومي : **مرجع سابق** ، ص 19 .



معايير اجتماعية

تنظيمات اجتماعية

اتجاهات الفرد + سلوك الفرد (عادات وتقاليد – طرائق شعبية)

واعتمد فشتر Ficheter على ثلاثة تصنيفات أساسية هي الشخصية الاجتماعية ، المجتمع والثقافة.[1]

كما أن كلكهون صنف القيم على أساس الإجابة على خمسة أسئلة جوهرية تحدد الاتجاه القيمي السائد عن طريق دراستنا للفرد وحلوله لمشكلاته على أساس الإجابة عن تلك الأسئلة ، من خيارات ثلاثة ، ومن خلال الإجابة يمكن التعرف على اتجاهه القيّمي وتلك الأسئلة هي[2]:

أ/ ما نظرة المجتمع إلى الطبيعة البشرية ؟

1-شريرة 2- خيرة 3- محايدة

ب/ ما العلاقة المفضلة بين الإنسان والطبيعة ؟

1-خضوع لها 2- سيطرة عليها 3- انسجام معها

ج/ ما الزمن المفضل ؟

1- الماضي 2- الحاضر 3- المستقبل

د/ ما نمط الشخصية المفضل ؟ وهل هو النمط الذي يؤكد على :

1-ما هو كائن 2- أم على ما سيكون 3- أم يؤكد على العمل

هـ/ ما العلاقة المفضلة بين الإنسان والإنسان ؟

1- عائلية وراثية 2- أم فردية تنافسية 3- أم تعاونية جماعية

[1] نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص131.

[2] منى يوسف كشيك ومحمد جهاد جمل : **مرجع سابق** ، ص94 .

وهناك من اعتمد التصنيف الصاعد الذي يبدأ من الأدنى إلى الأسمى، برسم الارتقاء من الاندفاع الغريزي إلى أعلى أشكال الحياة الفكرية والروحية ويشتمل هذا التصنيف على ثلاثة أنظمة للقيم[1]:

أ- نظام القيم الحيوية : ويضم غرائز الحياة ، والغرائز التناسلية ، وغرائز الممارسة .

ب- نظام القيم الفكرية : ويضم ثلاثة مجالات ، القيم الفردية ، وقيم التعاطف ، وقيم اللعب ، والانطلاق والخيال .

جـ- نظام القيم الروحية: وهو النظام الرفيع الذي ينجم عن تدخل الضمير أو الوجدان الأخلاقي حتى يحقق الشخص رسالته.

أما شلر Scheler فقد ميز بين أربعة مستويات من القيم[2] :

أ - المستوى الأدنى : وهو مستوى القيم الملائم والمنافي ، وهي قيم الطبيعة الحسية وتختلف من فرد إلى آخر .

ب- مستوى القيم الحيوية : وتشمل هذه القيم الصحة والمرض والراحة و التعب والموت .

جـ- مستوى القيم الروحية : وهي مستقلة عن الجسد وتشمل قيم الحقيقة والجمال والعدل وهي أرفع من القيم الحيوية.

ولعل الجدير بالذكر أن تصنيف القيم يتغير من نسق قيمي إلى آخر وقد يتغير من مكان إلى آخر كما أنه يتأثر بفعل الزمان ومن ثم فلا يمكن التسليم بمبدأ شمولية التصنيف لأن هذه الاعتبارات والتي ذكرت آنفا تحول دون ذلك ، وفي هذا الصدد يقول سورلي Sorly : " من المستحيل أن تكون هناك قاعدة يمكن على أساسها تحديد كل أنواع القيم "[3] . ولعل

---

[1] منى يوسف كشيك ومحمد جهاد جمل : **مرجع سابق** ، ص94 .

[2] منى يوسف كشيك ومحمد جهاد جمل : **مرجع سابق** ، ص95 .

[3] ثريا التيجاني : **مرجع سابق**، ص 67 .

من أبرز التصنيفات تلك التي قدمها نيكولاس ريشر N.Rescher ، حيث جاء تصنيفه للقيم على أساس عدة أبعاد[1] :

أ- محتضنو القيم :

ويتركز الاهتمام في هذا التصنيف على الأشخاص الذين يتبنون قيمة معينة .

ب- موضوعات القيمة :

وتصنف القيم طبقا لموضوعاتها إلى :

قيم الأشياء – القيم البيئية – القيم الفردية – القيم الجماعية

– القيم الاجتماعية

ت- قيم الفائدة أو المنفعة:

ويشير هذا التصنيف إلى مدى تحقيق قيم الفائدة لمن يتبناها.

ث- تصنيف القيم على أساس الأغراض.

ج- تصنيف القيم على أساس العلاقة بين محتضني القيم والفائدة .

ح- تصنيف القيم على أساس العلاقة بين القيم ذاتها .

كما أن الأمريكي سبرينجر (Spranger) قسم القيم حسب مضمونها إلى ستة أنواع هي : القيم النظرية والاقتصادية والجمالية والاجتماعية والسياسية والدينية .

1- **القيم النظريـة :** ويقصد بها ميل الفرد إلى اكتشاف حقيقة الأشياء والقوانين التي تحكمها دون النظر إلى فائدتها العملية.[2]

2- القيم الاقتصادية : وتعنى باهتمام الفرد وميله إلى ما هو نافع ، فيتخذ الفرد من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الإنتاج والتسويق[3].

---

[1] نورهان منير : **مرجع سابق** ، ص131.

[2] ثريا التجاني : **مرجع سابق** ، ص68.

[3] منى يوسف كشك : **مرجع سابق** ، ص 97.

3- القيم الجمالية : التي تعنى باهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو جميل من حيث الشكل أو التوافق ، لذلك ينظر إلى العالم المحيط به نظرة تقدير من حيث التكوين والتنسيق والتوافق الشكلي .[1]

4- القيم الاجتماعية : ويقصد بها ميل الفرد إلى غيره من الناس ، فهو يحبهم ويميل إلى مساعدتهم ، ويجد في ذلك إشباعا لرغبته.[2] أو أنها اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس بالحب والعون والشفقة ، وينظر الفرد إلى غيره على أنهم غايات ، وليسوا وسائل لغايات أخرى.[3]

5- القيم السياسية : ويقصد بها اهتمام حصول الفرد على القوة ، فهو شخص يهدف إلى السيطرة والتحكم في الأشياء والأشخاص.[4]

6- القيم الدينية : وتعنى باهتمام الفرد وميله إلى معرفة ما وراء العالم الظاهري كمعرفة أصل الإنسان ومصيره .[5]

ويعرف هذا التقسيم أو التصنيف بتصنيف القيم على أساس بعد المحتوى .

كما أن هناك عدة تصنيفات على أساس أبعادها وهي :

أ - تصنيف القيم على أساس بعد المحتوى[6]:

1- قيم وسيلية Instrumental Values :

وهي تلك القيم التي ينظر إليها الأفراد والجماعات على أنها وسائل لغايات .

2/ قيم غائية Goal Values :

وهي أهداف وفضائل تصنعها الجماعات والأفراد لأنفسها .

---

[1] ثريا التجاني : **مرجع سابق** ، ص68.

[2] ثريا التجاني : **مرجع سابق** ، ص68.

[3] منى يوسف كشك : **مرجع سابق** ، ص 97.

[4] ثريا التجاني : **مرجع سابق** ، ص69.

[5] منى يوسف كشك : **مرجع سابق** ، ص 97.

[6] عبد الكريم علي اليماني : **مرجع سابق** ،ص ص 65-96.

ب/ تصنيف القيم على أساس بعد الشدة :

من خلال هذا المعيار فإن التصنيف ينظر إليه من خلال درجة الالتزام والانصياع التي تفرضها مقتضيات القيم وإلى تقدير وتوقع حجم ونوع الجزاء الذي يترتب على القيام بها أو مخالفتها ، بمعنى توقع الثواب والعقاب . وفي هذا الصدد هناك ثلاث درجات من القيم وفق هذا المعيار وهي :

1- القيم الإلزامية:

وفي هذا السياق ترى فوزية ذياب القيم الإلزامية بأنها : " تلك التي تشمل القيم والفرائض والنواهي ، وبهذا فهي تضم قيما ذات قدسية يلتزم بها أفراد ثقافة معينة وعلى المجتمع تنفيذها بقوة وحزم سواء عن طريق العرف وقوة الرأي العام أو عن طريق القانون والعرف ".[1]

ولعلنا نرى بأن هذا المفهوم أخلط في تعريفه لإلزامية القيم بين القيم المصاغة من خلال قواعد قانونية مكتوبة ، عامة ومجردة والذي يقابل مخالفتها بالعقاب وتلك القيم التي مازالت مجردة ومعلنة ومشاعة بين أفراد المجتمع والتي بدأت تفقد قيمتها ووقعها في نفوس الأفراد بسبب العوامل التي أدت إلى تغيّر المجتمع سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية ، كما أن نفس القيم لا تتمتع بنفس درجة الإلزامية انطلاقا من المركز و وصولا إلى الأطراف .

2 - القيم التفضيلية :

وهي القيم التي يشجع المجتمع أفرادها على التمسك بها و لا يلزمهم بها وينتفي معها العقاب في حالة المخالفة ، ومن أمثلة هذه القيم : التعاون ، والنجاح ، ..... الخ

3- القيم المثالية :

وهي قيم يصعب تحقيقها بصورة كاملة برغم التأثير الذي تحدثه في نفوس وسلوك الأفراد ، ومثال ذلك المساواة التامة أو مقابلة الإساءة بالإحسان.

[1] عبد الكريم علي اليماني : **مرجع سابق** ،ص ص 96.

جـ- تصنيف القيمة على أساس بعد العمومية :

- من خلال هذا التصنيف القيم نوعان :

1- القيم العامـة : وهـي تلك القيم التـي يعم انتشارها فـي المجتمـع كلـه بغض النظـر عن طبقاته وفئاته المختلفة وعن أنحائه الجغرافية من ريف وحضر.[1]

كمـا أن انتشـار القيم العامـة مـرتبط بالحالـة التـي يعيشـها المجتمـع سـواء علـى المسـتوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي بمعنـى أن حالـة المجتمـع هـي التـي تؤثر علـى انتشـار القيم العامـة فإذا كـان المجتمـع متماسكا ومتجانسا فهذا يعتبر عاملا وسببا فـي انتشـارها وأمـا إذا كان المجتمع تنتشر فيه الطائفية و الإثنية فإن هذا يحول دون عمومية القيم.

2- القيم الخاصـة : وهـي القيم التـي تتعلق بمواقـف ومحطـات ومناسبات معينـة أو متعلقـة بجماعة معينة دون باقي أفراد المجتمع أو تلك المرتبطة بحدود جغرافية معينة .

هـ- تصنيف القيم على أساس بعد الوضوح :

- وتنقسم القيم من خلال هذا المعيار إلى نوعين :

1- القيم الظاهرة أو المعلنة :

و هي القيم التي يعبر عنها الناس قولا وفعلا ، أي تلك القيم التي يصرح بها الناس من جهة ويمارسونها في نفس الوقت .

2- القيم الضمنية :

وهي القيم التي تستوحى ويستدل بها من خلال ملاحظة الاتجاهات أو الاختيارات التي تتكرر في سلوك الأفراد بصفة منظمة وبدون عشوائية .

و- تصنيف القيم على أساس بعد الدوام :

- وتنقسم إلى نوعين :

1- القيم العابرة :

[1] ثريا التجاني : **مرجع سابق** ، ص71.

وتعني القيم المرتبطة بسياق زماني معين أي أنها عارضة وتحمل في مكمونها بذور الزوال ، كالقيم المرتبطة بالموضة . وفي هذا الصدد يقول الباحث لابيير Lapierre : " بعض القيم بطبيعتها سريعة الزوال وهذه القيم تتمثل في تلك القيم التي تلتصق مؤقتا إلى حين ببعض الأشياء والأعمال ..... وتعتبر هذه الأخيرة قيمة وسائلية للوصول إلى غاية معينة كجذب الانتباه أو الحصول على رضا الآخرين.[1]

2- القيم الدائمة :

وهي القيم التي تعمر طويلا وتكون راسخة في أذهان الناس ويتوارثها الأجيال فيما بينهم لأنها مرتبطة في حالها بالدين والأخلاق وما اعتاده الناس في حياتهم .

وهناك من يرى بأن القيم العابرة ترتبط بالماديات والقيم الدائمة ترتبط بالقيم الروحية .

[1] ثريا التجاني : **مرجع سابق** ، ص74.

1-6 : نسق القيم وعولمة القيم :

1-6-1 : نسق القيم :

إن نسق القيم و باتفاق مدارس وعلماء الاجتماع الأكثر تأثيرا وحسما في النسق الاجتماعي ، بل و أن النسق القيمي يعتبر الإطار المرجعي في دراسة وتحليل التغيرات الاجتماعية التي تصيب البناء الاجتماعي أو النسق الاجتماعي سواء من خلال بنيته أو من خلال مجموع العمليات التفاعلية التي تتم داخله.

والثابت بأن أي تغير قيمي يؤثر بصفة مباشرة وبصورة آلية على النسق الاجتماعي الكلي ذلك أن أغلب النظريات الاجتماعية ترى بأن نسق القيم هو مفتاح التكامل بين أنساق البناء الاجتماعي من جهة وهو الذي تجتمع حوله باقي الأنساق الاجتماعية من أجل تحقيق المبتغى والأهداف والغايات من جهة أخرى .

وفي هذا السياق يقول نيكلاس لومان : " هناك محاولة أخرى لإنتاج علاقات ذات فهم إضافي جدير جدا بالاهتمام تحت عنوان التداخل interpénétration بناء عليه هناك علاقات بين الأنساق القائمة على التداخل الجزئي ، تقوم على إدخال القدرات المعقدة لأنساق جزئية أخرى في النسق المستقبل " . ويضيف في هذا السياق معبرا عن صيانة الأنماط الكامنة والاندماج : " الثقافة يجب أن تتأسس ، أي يتم إعدادها اجتماعيا وتكون قابلة للاستعمال الاجتماعي "[1] .

ومن ثم فمأسسة الثقافة تكون عبر عملية إدخال الثقافة في النسق الشخصاني من خلال التربية الاجتماعية والتي هي في الأخير جزء من التربية القيمية التي يكون في النهاية مصدرهما النسق القيمي .

وهناك من يرى بأن النسق القيمي يشكل روح المجتمع وبالطبع هذه الفكرة استوحى منها مونتسكيو فكرة روح القوانين ، و عليه فإن أي نسق له ثقافته الخاصة المشكلة له أو

---

[1] نيكلاس لومان : **مدخل إلى نظرية الأنساق** ، ترجمة يوسف فهمي حجازي ، ط1 ، دار منشورات الجمل بغداد ، 2010 ، ص50.

بصيغة أخرى لكل ثقافة نسقها القيمي الخاص بها ، و أن تحليل أي نسق داخلي نجده يتكون من عناصر ثلاث هي :

أ – **العناصر المعرفية** : وتضم القيم التي تساعدنا في إدراك الموضوعات وفهمها وتفسيرها و تحليل مضمونها [1]. كما أنها تمكننا من الوقوف على عمقها والتعرف على أسبابها .

ب – العناصر التفضيلية : وهي تضم القيم التي تيسر الاختيار بين البدائل أي تسهل عملية الانتقاء والترتيب[2] .

جـ – العناصر الوجدانية : وتضم القيم التي تضفي على بعض عناصر الواقع شيئا من القداسة[3] .

إن نسق القيم يرتبط بصلة مندمجة مع ثقافة المجتمع وتوجهاته الأيديولوجية وتبدأ من خلال ذلك عملية الانتقال من الاستغراق الحاصل بسبب الاندماج إلى التمثلات من خلال الفعل والسلوك ، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ سامي محمد نصار : " ويرتبط نسق القيم ارتباطا عضويا بأيديولوجية المجتمع وثقافته ، فهما من جانب يحددان أنماط السلوك ، وهما في الوقت نفسه قد تشكلا من خلال أفعال وتفاعلات الأفراد حاملي هذه القيم وتلك الثقافة ، بل يعتبرهما البعض شيئا واحدا عندما يرون أن هناك نسقين من القيم : نسق القيم الشخصي ونسق القيم الاجتماعي والأخير هو الذي يمكن أن نعتبره معادلا للثقافة أو الأيديولوجيا " .

إن التغيّر في نسق القيم يعتبر في نظر علماء الاجتماع أمرا طبيعيا إذا حدث ببطء وتدرج ، أما إذا كان بصفة حادة فإن هذا الأمر يوحي بحدوث تحولات عميقة وجذرية لابد من الوقوف عليها ومتابعة أسبابها لأن هذا التغّير الحاد يعبر عن تبني صيغ فكرية وعقائدية ومعرفية جديدة تحل محل النسق المعرفي المتوارث .

---

[1] سامي محمد نصار: **قضايا تربوية في عصر العولمة** ، ط2 ،الدار المصرية اللنانية ، القاهرة ، 2008 ، ص 184.

[2] سامي محمد نصار: **مرجع سابق** ، ص184.

[3] سامي محمد نصار: **مرجع سابق** ، ص184.

وهناك عوامل عدة تؤثر مجتمعة أو فردية في نسق القيم وهي كما أوردها سامي محمد نصار :

1- التغيّر في القيم نتيجة للتغير في المعلومات :

وهنا يكون التغير ذا طبيعة معرفية تماما ، ويؤثر التقدم المعرفي والتكنولوجي والاكتشافات العلمية تأثيرا كبيرا في هذا التغير القيمي.[1]

ولعل المقصود من ذلك أن كل التحولات التي عرفها المجتمع الكوني أساسها الاتصال والثورة المعلوماتية والمعرفية التي أدت إلى إلغاء الحدود الفيزيائية واختزلت الزمان والمكان وجعلت الجميع بإرادته أو بغير إرادته ينخرط ضمن ما يسمى بالفلسفة الكونية وحركية المجتمع الكوني وعلى ما تقوم به من صناعة الأفكار والاهتمامات وتنميط التفكير والاستهلاك وتعزيز ذلك من خلال نشر قيم تربوية وثقافية وفي هذا السياق يقول نبيل علي: " كان على العولمة لكي تحقق حلم التوحد الإنساني هذا أن تسعى إلى إقامة نوع من الخلق العالمي أو أخلاقيات الحد الأدنى التي تشترك فيها ثقافات العالم أجمع وهم لا يرون في ذلك الخلق العالمي تناقضا مع الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية لشعوب العالم."[2]

2- التغيّر في القيم نتيجة للتغيّر الإيديولوجي والسياسي:

وهنا يكون التغيّر نتيجة للتلقين السياسي للقيم ، وهناك احتمالات عديدة تفسر هذا التغيّر فقد يتم تدريجيا من خلال القهر والقسر ، كما قد يحدث نتيجة لتهاوي الحياة السياسية.[3]

---

[1] سامي محمد نصار: **مرجع سابق** ، ص186.

[2] نبيل علي: **الثقافة العربية وعصر المعلومات** ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، عدد 276 ، 2001 ، ص402.

[3] سامي محمد نصار: **مرجع سابق** ، ص186.

و من أسباب تهاوي الحياة السياسية الثورة على العقل وعلى الحال ويلحق ذلك أفول بعض القيم وتحل محلها قيم أخرى تكون بالضرورة متأثرة بالوضع العام العالمي خاصة فيما أفضى إليه من صيغ فكرية و قيمية .

3 – التغيّر في القيم بسبب القلق والملل ونقص الثقة في النفس والعقيدة :

و هنا يكون التغير نتيجة للعوامل الاجتماعية والثقافية والسكانية والاقتصادية والتكنولوجية ، والتغير هنا يشمل طريقة حياة المجتمع ذاتها.[1] و لعل هذا التوصيف لأسباب التغير دقيقة وتعكس مدى هشاشة عملية التنشئة سواء الأسرية أو الاجتماعية أو الثقافية وعدم حصانتها في مواجهة مؤثرات و استقطابات العولمة لاسيما وأنها استطاعت أن تغرس الشك في منظومة القيم التي صقل عليها المجتمع وتقدم نفسها من خلال قيمها بديلا عن كل ما هو محلي.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ علي خذري : " الاستقطاب في الأمور الثقافية ، هو المصدر الحقيقي للقلق الذي تعاني منه الشعوب المتثاقفة في المجال الحضاري والثقافي ، وبما أن العولمة الاقتصادية والسياسية هي عولمة مبتورة ....فإن ثقافة العولمة هي بدورها مبتورة الطابع قائمة على تناقض داخلي ، الأمر الذي يترتب عنه القلق والاضطراب لدى الشعوب المتلقية لهذه الثقافة "[2] .

---

[1] سامي محمد نصار: **مرجع سابق** ، ص186.

[2] عبد الكريم غريب و آخرون : **التواصل والتثاقف** ،ط1 ، منشورات عالم التربية ، دار النجاح الجديدة ، الرباط، 2010 ، ص 177 .

1-6-2 : عولمة القيم :

إن عولمة القيم جاءت بعد العولمة الاقتصادية والإعلامية وأخذ هذا المفهوم بعدين في التعاطي معه كمفهوم فمن الدارسين من يعتبر أن عولمة القيم هي دفع المجتمعات نحو تكريس ما يسمى بالقيم العالمية والتي جاءت بعض المحاولات و الدراسات في هذا السياق مثل دراسة سعاد جبر سعيد من خلال كتاب " القيم العالمية وأثرها في السلوك الإنساني " والتي قامت من خلاله بصياغة إستراتجية من أجل مواجهة الصراع القيمي لغرض الحفاظ على الخصوصية الثقافية ، واعتبرت أن العولمة الاقتصادية هي عولمة قهرية و وقفت على منظومة مختارة من قيم المجتمع المدني العالمي منها الديمقراطية وحرية التعبير والمساءلة و التعددية السياسية وحقوق الإنسان كما قدمت من خلال دراستها رؤية نقدية في القيم العالمية.

ولعل من خلال هذه الدراسة فإنني أتفق مع الرأي القائل بأن العولمة الاقتصادية هي عولمة قهرية نظرا لما اتخذته من وسائل وآليات استطاعت أن تستغرق الرأسمال الوطني وأن تضع العمالة الأجنبية أو تتدخل في سياسة الدول وتوجهاتها سواء الداخلية أو الخارجية وإنما التعامل مع مفهوم عولمة القيم من خلال البعد الثاني المتعلق بالتنميط وإلغاء الفروق بين المجتمعات والجماعات من خلال أرضية ثقافية غربية بامتياز، وسائلها في ذلك التطور والتدفق المعرفي وتبني خطابات التحرر والمساواة والديمقراطية والحرية الفردية وتضمينهم مفاهيم تتفق مع علمية التنميط و النمذجة ، وما هذا السعي إلا حلقة في سلسلة من الحلقات الغربية المعروفة بداية من الثورة الصناعية إلى المد الاستعماري الذي طال ثلثي العالم.

ومن ثم فهذه الدراسة قامت على هذا المعنى لأن عولمة القيم تعبر عن نفسها من خلال سلوكات وممارسات أغلبية الشباب الذين تبنوا بعض القيم الغربية سواء عن علم وإدراك أو بدون قصد من خلال التقليد والمحاكاة للحياة الغربية في حلهم و ترحالهم وسائر

أحواله لاسيما وأن العولمة وفي سعيّها للاستيلاء على العقول والضمائر فإنها تتمظهر أحيانا من خلال الإغراء وأحيانا من خلال الإيحاء .

إن العولمة وفي توجهاتها نحو تحقيق أكبر قدر من التنميط والتجانس و النمذجة على مستوى القيم فإنها أسست عدة مداخل لذلك منها ما هو مرتبط بالتسويق الثقافي و القيمي من خلال وسائل الإعلام ، واستغلال المحطات الفضائية وشبكات التواصل كمنصة لتعزيز صورتها النمطية ، كما أنها تستغل بعض التصرفات التي يقوم بعض الشباب من خلال تبنيهم بعض الصيغ الفكرية التي تدفعهم نحو الانحراف لتعزيز دعواتها التي تطلقها سواء ضد الهوية في بعديها الديني والوطني من خلال تبني خطابات من منصات و مواقع إعلامية عالمية تناهض ضمنا وعلنا القيم العربية والإسلامية المتوارثة عبر الأجيال كقيم التشبث بالهوية الثقافية الإسلامية وقيم التضامن والتعاون وقيم نصرة الضعفاء ورفض الظلم والمشاركة في الحياة الاجتماعية وتحمل الأعباء والمسؤولية ويكون ذلك إما من خلال استفراغ هذه القيم من مضامينها الحقيقية والمعروفة عندنا أو من خلال استظهار شبهة التطرف والإرهاب لغرس التشكيك والريبة في نفوس المجتمع لاسيما الشباب و انتشالهم من أحضان المجتمع وزجهم في براثن الحياة الغربية الصاخبة .

إن العولمة القيمية باتت تشكل خطرا يحدق بشبابنا خاصة وأنها تقدم عالما افتراضيا تجرده فيه من ذاته وتدفعه نحو تشكيل ذات تتوافق مع معايير الانخراط في هذا الفضاء ، فيبدأ الفرد باستعارة ذوات اجتماعية متعددة ينتقل بواسطتها من فضاء إلى آخر وتبدأ حالة التمثّل من خلال هذه الذوات المستعارة فينتقل الفرد من كينونته المشكلة عبر حياته وديناميةالتنشئة آلأسرية أو الاجتماعية إلى الكينونة المستحدثة وبهذا ينتزع الفرد من واقعه ليعيش اعتزال الواقع ؛ ومن هنا تتشكل لديه حالة الاغتراب التي تؤسس له رفضه لقيمه من خلال رفضه للواقع الذي لا يطيق التفاعل معه فيفقد دوره في المجتمع وينسحب من منظومة اجتماعية وبانسحابه هذا لا يقبل أي تدخل سواء من خلال الحوار أو من الفرض .

إن من مؤشرات العولمة القيمية أو عولمة القيم هو ظهور المدارس الأجنبية وإقبال طبقات الأغنياء عليها وبانتشارها انتشر تعليم اللغات الأجنبية والتركيز عليها باعتبارها ثقافة الطبقة الراقية – الطبقة المسيطرة – فنحن هنا لا نرفض تعلّم اللغات الأجنبية لأنها وسيلة التواصل مع العصر ولكن ما نخاف عليه هو التفريط في الأصل وهي اللغة الأم واللسان والثقافة والهوية من جهة و أن تصبح وسيلة من وسائل التمييز الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد من جهة أخرى فتتأسس حالة النفور وتتسع الهوة بين أفراد المجتمع فيكون مدخلا للتمسك بالقيم والثقافة الغربية .

- خلاصة الفصل :

على اعتبار أن التربية القيمية هي تلك التي تتأسس على إقناع الأفراد بالتزام السلوك السوي ، من منطلق أن السلوك السوي هو الذي لا يتناقض مع التوجهات الاجتماعية و الأخلاقية للجماعة التي يعيش ضمنها الفرد ، لتصبح الإطار المرجعي الذي يعتمده هذا الأخير في اختياراته أو تبرير اتجاهاته . و على هذا كان لزاما من خلال هذا الفصل أن نبرز أهم المفاهيم اللغوية و الاصطلاحية للقيم مع إبراز الاختلاف القائم بينها و بين ما يحاذيها من المفاهيم الأخرى ، و لا يتأتى المفهوم كاملا إلا إذا أبرزنا مكونات الشيء المعرف و خصائصه ووظائفه ، و لأن للقيمة تعريفاتها المختلفة الأمر الذي يجعل تصنيفاتها تتعدد وفق التوجهات التي صنعت التعريف ووفقا للحاجة ثم وفقا للتخصص

و كان لزاما في نهاية الفصل أن نتطرق إلى تدارس القيم كنسق ، ثم البحث في عولمة القيم.

الفصل الرابع

الأسرة والتنشئة الاجتماعية

الفصل الخامس

الضبط الاجتماعي

تمهيد :

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الإنسانية وأكثرها و أوسعها تأثيرا في مختلف المجالات من خلال التأثير في الأفراد والجماعات ، ذلك أنها تعتبر اللبنة والوحدة الأساسية والمحورية التي تنشأ من خلالها مختلف التجمعات كما أنها تعتبر من أهم القنوات لتمرير ونقل الثقافات من جيل إلى جيل ، فضلا على أنها ووفقا لعملية التنشئة الاجتماعية تقوم بتنظيم سلوك الأفراد بما يتفق مع توجهات المجتمع ، ووفقا لمقتضيات الأدوار الاجتماعية المحددة ؛ إلا أن الأسرة وجدت نفسها في تحد فرضته عليها جملة من التغيرات والتأثيرات خاصة منها الخارجية لاسيما وأن زمن العولمة ألقى بتداعياته على كل المجالات والمؤسسات فمنها من انساق وراء هذه التحولات و اندمج فيها متنازلا عن خصوصيته ، ومنها من أراد الاستفادة من هذا الوافد مع الحفاظ على خصوصيته ، ولعل الأسرة العربية و الجزائرية معنية بهذا التحدي من خلال إدراك المتغيرات الاجتماعية الجديدة والقيام بوظائفها وفق هذه المتغيرات .

1-1 - مفهوم الأسرة :

1-1-1 - تعريف الأسرة :

أولا - التعريف اللغوي للأسرة :

الأسرة من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب تعني عشيرة الرجل وأهل بيته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم[1] . كما هي مشتقة من الأسر الذي يعني القيد ، يقال أسر أسرا و أسره أي قيّده وأخذه أسيرا ، وهناك من يشير إلى أن الأسرة مأخوذة من الأسر وهو القوة والشدة ولذلك تفسر بأنها الدرع الحصينة ، وأن أعضاء الأسرة يشد بعضهم أزر بعض ويعتبر كل واحد منهم درعا للآخر[2] . ويرى عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني أن المفهوم اللغوي للأسرة ينبئ عن المسؤولية لأن الأسر والقيد هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان[3] .

ثانيا - المفهوم الاصطلاحي للأسرة :

الأسرة هي : " مجموعة من الأفراد المتكافلين ، الذين يقيمون في بيئة شكلية خاصة بهم وتربطهم معا علاقات بيولوجية ونفسية وعاطفية واجتماعية واقتصادية وشرعية وقانونية "[4]. وهناك من عرف الأسرة بوصفها : " نسقا اجتماعيا - ويرى من خلال ذلك - أنها ليست صورة رمزية توجد في عقول الأفراد ، وليست مثالا مجردا في الذهن بل هي بيئة اجتماعية ملموسة ومألوفة مثل المصنع[5] " . كما أن الأسرة هي الأداة الفعالة في تشكيل

---

[1] ابن منظور جمال الدين محمد ، **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت ،1997 ،ج12 ، ص200 .

[2] منى يوسف بحري ونازك عبد الحليم ،**العنف الأسري**، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، ط2 ،2015 ،ص15.

[3] عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني : **الأسرة على مشارف القرن 21 م** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،،ط1 ،2000 ،ص 16.

[4] فاطمة الكتاني : **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية** ،دار الشروق ،عمان ،ط1 ،2000 ، ص48 .

[5] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **التنشئة الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع النفسي** ، دار الوفاء ،ط1، الإسكندرية ، 2012ى، ص72 .

شخصية الفرد وبلورة الخصائص التي يتميز بها كفرد له دور اجتماعي معين وهي تعمل على تنشئة الفرد وتكوين شخصيته في اتجاهين متداخلين :

– تطبيعه بالاتجاهات التي تتماشى مع ثقافة المجتمع .

– نموه داخل الإطار وفي الاتجاهات التي تتماشى مع ثقافة الأسرة ذاتها[1] .

وقد عرفها مردوك بأنها : " جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية ، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع [2]" . كما عرفها برجس ولوك بأنها : " مجموعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني ويعيشون تحت سقف واحد ويتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية محددة ، ويخلقون نمطا ثقافيا عاما ويحافظون عليه [3]" . في حين عرف اوجبرن و نيكوف الأسرة : " هي رابطة اجتماعية صغيرة ، تتكون من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال ، أو زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها " [4]. كما عرفها رينيه كوينج بأنها : " جماعة من نوع خاص يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد المترابط والتعاون والمساعدة المتبادلة ، ويسهم أفراد واعون أصحاء في بنائها وتطويرها وإخراجها للمجتمع[5] " . ويرى إميل دوركايم أن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين ، وما ينجبانه من أولاد على ما يسود الاعتقاد بل إنها مؤسسة اجتماعية يرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض "[6] . ويعرف مصطفى الخشاب الأسرة

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **مرجع سابق** ، ص– ص 179–180

[2] عدنان إبراهيم أحمد ومحمد المهدي الشافعي :**علم الاجتماع التربوي الأنساق الاجتماعية التربوية** ،جامعة سبعا ، ليبيا،ط1 ،2001 ، ص185.

[3] عدنان إبراهيم أحمد ومحمد المهدي الشافعي، **المرجع السابق** ، ص185 .

[4] دلال ملحس استيتية ،عمر موسى سرحان :**المشكلات الاجتماعية** ،دار وائل للنشر ،عمان، ط1 ،2012 ،ص268 .

[5] دلال ملحس استيتية ،عمر موسى سرحان، المرجع السابق ، ص268 .

[6] Emile DurkheimM :**la famille conjugale** , revue philosophique, janvier ,février ,1921 ,paris ,p6 .

أنها : " المؤسسة الاجتماعية التي تتبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي بفضل اتحاد كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر هما الرجل والمرأة والاتحاد الدائم بينهما بصورة يقوى بها المجتمع هي الأسرة "[1] . وترى سناء الخولي أن الأسرة تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط ، جيل الآباء وجيل الأبناء ، وهي تشمل على شخصين بالغين وهما الذكر والأنثى اللذان يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال "[2] .

وعرفتها فاديا أبو خليل : "هي الوعاء التربوي الذي تتشكل داخله شخصية الطفل تشكيلا فرديا و اجتماعيا ؛ والتنشئة الاجتماعية الأولى للفرد تتكون داخل أسرته فعن طريقها يتحدد دوره وملامح شخصيته الاجتماعية من خلال إطار العلاقات الأسرية وأوضاعها "[3] .

إنه ومن خلال المفاهيم السوسيولوجية للأسرة يتجلى بكل تأكيد أنها المؤسسة الاجتماعية الأولى للتنشئة والضبط كما أنها ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري من خلال الوظيفة التكاثرية ، فهي تستمد وجودها واستمرارها من عدة عناصر أهمها العنصر البيولوجي والثقافي والنفسي والاجتماعي ، كما أن وظائفها مرتبطة بطبيعة وجودها ودورها.

---

[1] مصطفى الخشاب : **دراسات في علم الاجتماع العائلي** ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1981 ، ص12.

[2] سناء الخولي :**الزواج والعلاقات الأسرية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1983 ، ص15 .

[3] فاديا ابوخليل :**الثقافة والتنشئة الاجتماعية وأثرهما في تكوين شخصية الفرد** ،دار النهضة العربية،بيروت ،ط1، 2014 ، ص 94.

1-2 الوظائف الاجتماعية للأسرة والعوامل المؤثرة فيها :

1-2-1 الوظائف الاجتماعية للأسرة :

تعتبر الأسرة وكما ذهب إليه كولي **cooly** الجماعة الأولية ومن ثم فهي تعتبر البيئة التربوية الأولى التي ينشأ فيها الفرد ومن خلالها تتشكل شخصيته الفردية والاجتماعية ومنها يتلقى قيمه وعاداته وتقاليده واتجاهاته ويكتسب لغته .

والأسرة وأثناء القيام بدورها ووظيفتها فإنها تتأثر بمجموعة من العوامل سواء الداخلية على مستوى الأسرة أو الخارجية على مستوى باقي الأنظمة الاجتماعية فعلى المستوى الداخلي فإن العملية التربوية تتأثر بالمستوى الثقافي ببعديه الفكري والديني وبالمستوى الاجتماعي من خلال مكانة الأسرة وشكلها وطبيعة العلاقة التي تربط أفراد الأسرة فيما بينهم ، أما على المستوى الاقتصادي فهناك الدخل ومدى الوقوف على متطلبات الأفراد وموقعهم بالنسبة للوضع المعيشي العام .

ولعل من أهم التحديات التي أفرزتها الثورة العلمية من خلال شبكات التواصل العالمية والتقدم التقني الذي سهّل نقل المعلومة والصورة عبر الأقمار الصناعية هو مدى احتفاظ الأسرة بوظائفها المرتبطة بها باعتبارها النظام الرئيسي .

ولعل هذا التساؤل أكده وليام أجبرن Wiliam Ogburn من خلال تطرقه إلى ما أسماه بمأساة الأسرة الحديثة ويتحدد رأيه بأن هذه المأساة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها وهي :

أ- **الوظيفة الاقتصادية** : حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر .

ب- **وظيفة منح المكانة** : كان أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى .

جـ- الوظيفة التعليمية : كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها ولا يعني ذلك تعليم القراءة والكتابة وإنما يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة .....الخ .

د- وظيفة الحماية : كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أعضائها ، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية ...الخ.

هـ- الوظيفة الدينية : مثل الصلاة والشكر عند تناول الطعام وصلوات الأسرة الجماعية وممارسة الطقوس الدينية .

و- الوظائف الترفيهية : كانت الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو بين عدة أسر وليس في مراكز خارجية مثل المدرسة ، أو المجتمع المحلي أو وسائل الترفيه المختلفة[1] .

ولعل هذا التحليل حول معتقدات الأسرة الحديثة لوظائفها كان يهدف وفق صاحب هذه النظرة إلى تفسير حالة التفكك التي أصبحت تعيشها الأسر والمؤشر على ذلك زيادة عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق ، إلا أن هذا الأمر وإن كان في غالبيته صحيحا إلا أن الاستثناء يبقى قائما لأن الظروف والتكوين بأبعاده يحول دون فقدان الأسرة لأغلب وظائفها والدليل على ذلك أن بعض المجتمعات سواء الغربية – كالمجتمع الفرنسي الذي بدأ ينزعج من الثقافة الأمريكية وسيطرتها – أو العربية بدأت تتصدى لإفرازات العولمة وسعيها إلى إلغاء الخصوصية التربوية والثقافية ، ونرى أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال وعي عميق وكبير بضرورة استرجاع الأسرة الكلي لوظائفها .

و لعل ومن خلال ما سبق أن أغلب علماء الاجتماع والباحثين يتفقون في سياق مشترك على الوظائف الأساسية للأسرة والعوامل المؤثرة فيها من خلال ما يلي :

[1] سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلية** ،دار الميسرة عمان ،ط2، 2015 ،ص-ص67/66.

أولا – الوظيفة الجنسية :

وتتمثل من خلال الارتباط المشروع اجتماعيا ودينيا وأخلاقيا ويهدف إلى إشباع الفرد رغباته الجنسية وتنظيم سلوكه الجنسي بصورة يقرها المجتمع وثقافته وتتفق عليها جميع الشرائع.

والوظيفة الجنسية تضمن نمو المجتمع واستمراره عن طريق الإنجاب وتنتظم من خلاله أنسابهم كما أن هذه الوظيفة تتجسد من خلال ملازمة الطفل أثناء نموه الجنسي والإجابة عن جميع أسئلته بصورة هادفة وهادئة ومتدرجة ومناسبة لمدارك الطفل ومفاهيمه حتى تتكون لديه تلك الثقافة الجنسية التي تمنعه من الوقوع في الرذيلة و الخطيئة .

إن من واجب الأسرة أن تعد الطفل جنسيا وذلك بالإجابة الصريحة والدبلوماسية عن جميع أسئلته الجنسية وعدم تضليله جنسيا بإعطائه أجوبة غير صريحة وغير صحيحة وغير واقعية[1] .

إن الأسرة وكما أسلفنا تعتبر من أهم الجماعات وأكثرها تأثيرا في الفرد وأن توعية الفرد بمتطلبات الحياة ووضعه في الصورة وتنشئته تنشئة متدرجة ومتوازنة تجعله متطلعا وواعيا ومتحملا ومدركا لأهداف الوظائف التي تحيط بالأسرة لاسيما وأن الوظيفة الجنسية لابد وأن تحقق التربية الجنسية الصحيحة للأطفال من أجل حصانتهم وحمايتهم من المفاهيم الغربية القائمة على الحرية غير المسؤولة والتحرر .

وللإشارة فإن الشريعة الإسلامية قامت على مجموعة من المقاصد الكلية ومن بينها حفظ النسل الذي يحفظ الأنساب والحقوق ويرتبط بما تم التطرق إليه و لهذا الغرض شرعت العلاقة الزوجية – الزواج – وشرعت عدة الطلاق والوفاة .

[1] عدنان إبراهيم أحمد ، محمد المهدي الشافعي ، مرجع سابق ،ى ص 189.

ثانيا – الوظيفة البيولوجية :

وتتمثل في الارتباط بين الزوجين والأبناء الذين يولدون نتيجة العلاقة الزوجية ولذلك يعتبر الزواج : " اتفاقا تعاقديا يعطي العلاقة بين الزوج والزوجة طابعا رسميا وثابتا "[1].

وعرفت **المادة 04** من قانون 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 المعدل والمتمم للقانون 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري[2] الزواج بأنه : " الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي ، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب ".

ومن خلال مفهوم الزواج فإنه يترتب عنه نتاج الأطفال هذا النتاج يحوّل الأسرة من كونها وحدة بيولوجية إلى وحدة اجتماعية ويتحول من خلاله شكل الأسرة .

إن الوظيفة البيولوجية تجعل العلاقة بين الأم والطفل أو الأب والطفل في حالة تقارب فالأبوان يستمدان السعادة من لمس الطفل أو اللعب معه وإرضاع الأم لولدها هو بمثابة إرضاعه لجملة العواطف الكامنة في فؤاد الأم و أن يرضع الولد أمه هو إشباع لدافع الأمومة له .

إن الوظيفة البيولوجية تختلف من مجتمع إلى آخر فبعض المجتمعات لا تلتفت إلى هذه الوظيفة ولا توليها أهمية أو عناية على عكس الشريعة الإسلامية التي فرقت بين الأطفال الذين يولدون خارج نطاق العلاقة الشرعية فلا ينسبون ولا يورّثون وبين الأطفال الذين يولدون داخل الأسرة بصفة شرعية و تعتبرهم أطفالا شرعيين ورسميين ولهم حقوق تتجسد من خلال الرعاية الصحية والمراقبة المستمرة لنمو جسم الطفل نموا صحيا ، ولعل الوظيفة البيولوجية للأسرة ساهمت في تطور مفهوم العلاقة الأسرية فالتكامل في الوظائف لاسيما الوظيفة البيولوجية ينتقل من البعد التسلطي داخل الأسرة إلى البعد التشاركي على كل

[1] محمد عاطف غيث :**علم الاجتماع** ، كلية الآداب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1995 ،ص 232.

[2] المادة 04 من : **قانون الأسرة الجزائري** رقم 84-11 المعدل والمتمم بموجب القانون 02-05 الصادر بتاريخ 27فبراير 2005

المستويات ، فالأم تسهر على الرعاية والتربية والمتابعة والأب يعمل على تلبية الحاجات والمتطلبات فهذا يعطي الصورة التشاركية لأي أسرة .

إن الوظيفة البيولوجية تنتهي بالفرد معافى وسليما وصحيحا جسديا لينعكس على سلامة شخصيته وبنيته النفسية والاجتماعية .

ثالثا – الوظيفة النفسية :

إن الوظيفة النفسية تتجسد من خلال سعي الأسرة إلى بناء متوازن لنفسية الفرد هذا الأخير الذي يحتاج إلى إشباع كثير من الرغبات والحاجات النفسية والعاطفية على أن تكون سليمة وغير معتلة حتى يتمتع الفرد بشخصية خالية من العقد والأمراض ويتمكن من خلالها أن يعيش دوره الكامل والمنوط به .

إن الوظيفة النفسية تجعل الأسرة تقف على كل جزئية إذ لابد وأن توفر للفرد كل معنى الحب والتقدير والاحترام وأن تلتمس شعوره بالاطمئنان وأن لا تصادر حقه في الاطلاع والمعرفة وأن تتسم بالحيطة والحذر لأن كل مرحلة من مراحل نمو الطفل تحتاج إلى معاملة خاصة بها ولذلك اعتبر علماء الاجتماع أن استقرار الفرد نفسيا يتوقف على القدر المعطى من التكامل العاطفي بين أفراد الأسرة ، وفي هذا السياق عبر كثير من العلماء عن أن عدم توافر فرص إشباع هذه الحاجات للفرد يؤدي إلى اضطرابه[1].

وتدعيما لهذا القول فقد عبرت مارجريت ريبل أن حب الوالدين مطلب أساسي للنمو العقلي الطبيعي ، وأن الأطفال الذين لا يحصلون على العناية الكافية و الانتباه اللازم يصبحون متخلفين في عدد من الميادين[2] .

ويؤكد بلوم Bloom ذلك من خلال قوله : " إن التغيرات في الطول أو الوزن ودرجات الذكاء وأبعاد الشخصية ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف البيتية "[1]. كما وصل بلوم في نتائج

---

[1] محمد سلامة محمد غياري :**الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة الطفولة الشباب** ،مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، السعودية ، ط1 ،1983 ص30.

[2] إبراهيم عبد الله ناصر :**علم الاجتماع التربوي** ، دار وائل للنشر ،عمان،ط1 ،2011 ،ص99.

تحليله لاختبارات الذكاء التي أعطيت لمدة خمسين سنة أين وجد أن 50% من الذكاء يتم تحصيله في السنوات الأربع الأولى من العمر ويقول بأن الطفل إذا عاش في بيئة فقيرة تربويا في هذه السنوات من عمره يخسر 2.5 درجة ذكاء سنويا[2] .

وفي سياق آخر أكدت مارجريت ميد من خلال قولها : " لقد تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة عند الولادة تصيبهم مشاكل وأمراض كثيرة رغم رعايتهم رعاية جسمية جيدة إذ أن هناك آثارا سيئة جدا على الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة ، ومن أمثلة ذلك التأخر العقلي والإخفاق في تعلم الكلام والبلادة وفقد الإحساس والنكوص[3]. فالأسرة هي المخزون والمنبع الذي من خلاله يتزود الأفراد بالطاقة النفسية اللازمة التي تؤهلهم إلى الانخراط في علاقات متوازنة خارج حدود الأسرة وذلك من خلال تقديم الحنان والعطف و الاطمئنان العاطفي والحب المتبادل وهذا هو الغذاء العاطفي الذي لا يقل أهمية عن الغذاء الجسدي على أن يكونوا مدركين لطبيعة كل مرحلة من مراحل النمو التي يمر بها الطفل خاصة وأن أهم وأخطر مرحلة يمر بها الفرد داخل الأسرة هي مرحلة المراهقة التي تصاحبها تغيرات فيزيولوجية فضلا على وقوعه تحت مجموعة من العواطف والأحاسيس المتناقضة وهذا الأمر يحتاج إلى ذلك التدخل الأسري لتعديل المسار ومرافقته إلى بر الأمان وكل ذلك مرهون بعامل الثقة .

إن الجو الأسري له من الأهمية بما كان لأنه يغرس الثقة مبكرة لدى الطفل فتتأكد لديه تلك المشاعر النبيلة التي تسود الجو الأسري فتتأكد له بدورها وثوقية العلاقات المتبادلة بين الأفراد والقائمة طبعا على الحب والاحترام المتبادل والتكامل في الأدوار مما يتيح للفرد التمتع بهذا الجو ومن ثم الرعاية السليمة والصحيحة .

---

[1] إبراهيم عبد الله ناصر، المرجع السابق ،ص99.

[2] إبراهيم عبد الله ناصر، مرجع سابق ،ص99.

[3] حسين عبد الحميد احمد رشوان : **الأسرة والمجتمع** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2003 ،ص50.

رابعا – الوظيفة الثقافية و الاجتماعية :

إن الأسرة تعمل من أجل تكوين الطفل تكوينا اجتماعيا سويا فهي أول بيئة يتواجد فيها الفرد ويتفاعل معها ومن ثم كان عليها تحضير هذا الطفل تحضيرا جيدا يستطيع من خلاله الاندماج في المجتمع بصفةّ إيجابية.

لقد شكلت الأسرة ومنذ القدم المنطلق الأول والفاعل الأساسي في عملية التنشئة من خلال إكسابهم المهارات والعادات والقيم الشائعة في حياة الجماعة ، ولما كانت الحياة البدائية بسيطة في مظهرها وجوهرها ، كانت أساليب التربية ووسائلها بسيطة[1] .

إن بدائية الوسائل تجعل العملية التربوية وصقل ونقل القيم للفرد متماشية مع الوسائل المتاحة ، فالأسرة لم تكن بحاجة إلى من يلقن أبناءها أو يساعدهم في عملية التنشئة وفي هذا الصدد يقول بورتون كلارك : " إن أقدم نظم التعليم لم تزد على توعية الأم لابنتها أو الأب لابنه وهما يعيشان معا ويتحدثان ويعملان ونؤكد أنه لم تكن هنالك دروس أولية في العصر الحجري لكسر الحجر وتطويعه ، ولكن الطفل كان يتعلم ذلك بملاحظته للكبار وتقليدهم " . [2] إن التربية من خلال الملاحظة كانت في القديم من أهم الوسائل المعتمد عليها في التربية ولكن ومع تطور الحياة الاجتماعية وتعقيدها كان لابد للأسرة أن تبحث لنفسها عن وسائل تتماشى مع الوضع الجديد .

ولعل الثابت أن أي عملية تتعلق بالتنشئة سواء كانت على المستوى الثقافي أو الاجتماعي لابد وأن تمر عبر وعاء اللغة لكي تكون مركزا لمعظم العلاقات الاجتماعية بل أن النمو الاجتماعي للطفل يكون من خلال اكتساب الطفل لهذه اللغة ويبدأ معه تشكل الشعور الاجتماعي تدريجيا وخلال هذه المراحل تكون الأسرة قد بدأت في تزويد الطفل أو الفرد بالمهارات والخبرات وتنقل إليه القيم والعادات والاتجاهات وفق الصيغ والتصورات الفكرية المتبناة من طرف الأسرة وأثناء هذه العملية فإن الأسرة تنقل إلى الفرد القيم والعادات

[1] عبد الكريم غريب ، **سوسيولوجيا المدرسة** ،منشورات عالم التربية ،الدار البيضاء ، ط1 ،2009 ، ص 339.

[2] عبد الكريم غريب، المرجع السابق، ص 339.

والاتجاهات المقبولة والمتفق عليها والمنسجمة مع السياق العام لثقافة المجتمع ليس فقط كعملية تحصيلية بل إنّها ضرورية لتحصين الفرد وحمايته من تبني أنماط غريبة عن المجتمع ومنحرفة .

إن الأسرة هي المؤسسة الوظيفية الأساسية التي تعمل على تهيئة الطفل وتنشئته ثقافيا بصورة تدريجية ، ومن ثم ترى علياء شكري أن الوظيفة الحقيقية للأسرة تتمثل في بناء وتكوين الشخصية الثقافية الاجتماعية للإنسان. [1]

إن الوظيفة الثقافية والاجتماعية تعمل على تربية الطفل تربية متكاملة الجوانب فهي تغرس فيه الهوية الثقافية والاجتماعية وتزرع فيه عوامل ومقومات الحصانة والمناعة من أي محاولة لتشويه هذه الهوية ، أي تكونه كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها ، والأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا الميلاد الثاني[2] .

إن الأسرة و في تحديها لمقتضيات العصر فإنها لا تفرط في الأصل الذي يقترن بما سبق ذكره أو بما اصطلح عليه بوظيفة الأفكار والاتجاهات والمواقف هذه الأخيرة التي تميز التنشئة الأسرية وتضفي عليها تلك الخصوصية .

خامسا – الوظيفة الاقتصادية :

الأسرة في القديم كانت تعمل على تلبية حاجاتها وطلباتها من خلال إنتاج ما تحتاج إليه فكانت تعمل على الاكتفاء بما تنتجه دون الحاجة إلى الغير، هذا الأمر لا ينفي مطلقا أن الأسرة تنشئ علاقات تبادل اقتصادية مع باقي الأسر وفي الغالب تأخذ هذه العلاقات المبادلة العينية .

وما ميز العصور السالفة أن الأسرة في الغالب تكون مركبة أو ممتدة على أن يكون جميع أعضائها يمارسون العمل داخل الحقول أو المزارع أو غيرها مما تنتجه الأسرة وبذلك كانت الأسرة وحدة جماعية مشتركة ومتكاملة تقوي علاقاتها والروابط بين أفرادها سلطة رب

[1] علياء شكري :**الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 1998 ، ص 184.

[2] علياء شكري :**الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 1998، ص 185 .

الأسرة وسيطرته على مقوماتها ، وكانت الملكية فيها جماعية ، وفي الوقت الحاضر تقوم الوظيفة الاقتصادية على أداء أدوار تتجه نحو الفردية و الاستقلالية في أداء الأعمال لتنظيم الحاجات الاقتصادية للأسرة [1].

كما تشير من جهة أخرى الدراسات التربوية المهنية الاقتصادية " أن أكثر من 80% من الأبناء يعملون في مهن آبائهم مما يثبت بأن تربية الأسرة والبيئة المحيطة أثّرت على توجه الأطفال إلى المهن المختلفة "[2].

و لعل هذا الأمر ينطبق على العصر الحالي التي عرفت فيه المجتمعات الانفتاح على العالم بفعل التطور التقني والعلمي الذي اختزل المكان والزمان وجعل الأسرة في تفاعل يومي مما أثر على شكل وأسلوب الأسرة ، ولم تعد أسرة الريف تعمل بيدها وتستهلك ما تنتجه بل جعلها تعمل على المواكبة كما هو الحال في أسرة المدن لم تكتف بدخل الأب بل إن من خلال التغيرات الاجتماعية أصبحت الأم تساهم في الحياة والوظيفة الاقتصادية للأسرة من خلال مساهمتها في الدخل الأسري نتيجة خروجها للعمل ومشاركتها جنبا إلى جنب مع الرجل في جميع مجالات الحياة .

إن الوظيفة الاقتصادية للأسرة تنعكس على جميع أفراد الأسرة من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية داخلها ويسود التضامن فيما بين أفرادها.

[1] منى يوسف بحري ،نازك عبد الحليم :**العنف الأسري** ، دار صفاء للنشر ، ط2 ، 2015 ، ص19.

[2] ابراهيم عبدالله ناصر ، **مرجع سابق** ، ص.100

سادسا – الوظيفة الدينية والروحية :

يرى الخشاب أن الأسرة مكان نشأة العقيدة الدينية و استمرارها والمدرسة الأولى لتعليم اللغة القومية والمؤسسة التي تكون الطفل وتعمل على تكامل شخصيته وتربطه ببقية أفراد ثقافته [1] ".

و من ثم فإن الأسرة ومن خلال هذه الوظيفة تقوم بترسيخ قواعد الدين وتبيان أحكامه وتعمل على إكساب افرادها القيم الروحية وتهذيب أخلاقهم ، فعن طريق الأسرة وحدها يكتسب الأطفال دينهم ونظامهم الأخلاقي والروحي.

إن الوظيفة الدينية تعمل على إعداد الطفل إعدادا يتماشى مع التعاليم الدينية و العقائدية ومن خلالها ينشأ الفرد متبعا لهذه التعاليم على مستوى العبادات مطيعا لأوامر خالقه مميزا بين الحق والباطل بين الخير والشر وبين المباح وغير المباح بين الحلال والحرام ، هذه الوظيفة بقيت عبر العصور ومازالت لأنها المؤسسة الوحيدة التي لها سلطة تطبيع الفرد بالطابع الديني ومنه تستمد نظامها الأخلاقي الذي ينقاد تدريجيا إلى الفرد حسب كل مرحلة من مراحل النمو . ولعل الدين الإسلامي أشار إلى دور الأسرة في تطبيع الفرد دينيا لأن الأصل أن كل مولود يولد على الفطرة السماوية وأن من يقوم بتغيير هذه الصفة هم الآباء وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " . وهذه إشارة نبوية واضحة إلى أن الإسلام دين الفطرة وعلى هذا المنهج نمت الأسرة الجزائرية تحمل العقيدة الإسلامية رغم محاولة الاستعمار إلغاء ذلك فمن خلال عقيدتنا السمحاء تعلم الأسرة الجزائرية أبناءها أركان الإيمان و الإسلام وكيفية الصلاة و الاجتهاد في حفظ القرآن وتعلمهم الصوم وتذكرهم بالحج ليستعصموا بأركان هذا الدين وفروضه فتتحدد بذلك معالم شخصيتهم الإسلامية وتصبح جزءا من المجتمع وتنمو معهم ويتعرفون من خلالها على حقوقهم وواجباتهم .

[1] عدنان إبراهيم احمد ، محمد المهدي الشافعي ، **مرجع سابق** ،ص191.

سابعا – الوظيفة الجمالية (ثقافة الحاسة):

إن الوظائف التي تطرقنا إليها سابقا هي أكثر الوظائف المتعارف عليها من قبل الباحثيّن والدارسين وعلماء الاجتماع إلا أن هناك وظيفة أخرى يجب أن نؤسس لها ونحقق لها مساحة من اهتمامنا و انشغالاتنا نظرا لما عرفه العالم من تغييرات قيمية وهي الوظيفة الجمالية أو ثقافة الحاسة ، ذلك أن من أسباب انحطاطنا وتراجعنا هو غياب الحاسة الجمالية في علاقاتنا مع الآخر سواء كانت داخل مجتمعنا أو مع مجتمعات أخرى فالتربية الذوقية أو الجمالية هي التي تعلم الفرد غرس الزهور والأشجار ، وهي التي تعلمه الوقوف عند الإشارة الحمراء ، وهي التي تعلمه بأن لا يرفع صوته أكثر مما يحتاج إليه السامع ، وهي التي تعلمه بأن يكون مصدر سرور وليس قلق من خلال التصرفات التي يبديها ، وهي التي تعلمه بأن يفسح الطريق أمام النساء مستشعرا بأنها ابنته أو أخته أو أمه ويشيح ببصره عن المرأة الحامل أو تلك التي تترجل مع زوجها ، وهي التي تعلمه بأن يجمع بين الأصل والعصر ، وهي التي تضعه في مكانه ودوره الطبيعي ، وهي التي تجنبنا اختلال سلم القيم هذا على المستوى الفردي ، أما على المستوى الإبداعي فهي التي تهيئ المحيط الذي تستولد منه تلك القدرات الإبداعية للفرد لينتقل من التعبير الجمالي الكامن إلى الفعل الثقافي والجمالي المؤثر ، فتنمية الذوق والحاسة الجمالية عن طريق مبادئ تعليمية منظمة لا يمكن أن ينمو إلا إذا استطاع الطفل نفسه أن يستجيب له نتيجة قبول داخلي ولكننا لا نستطيع في المدرسة وفي المنزل وفي المجتمع على حد سواء أن نجعل الاستمتاع الجمالي أكثر اتساعا[1].

1-2-2 – العوامل المؤثرة في وظائف الأسرة :

إن التنشئة الأسرية تهدف إلى نقل القيم والثقافات وتقديم نموذج ينسجم مع غايات وبناء المجتمع لكن وأثناء قيام الأسرة بوظائفها في إطار عملية التنشئة فإنها تصطدم وتتأثر

[1] عبدالكريم غريب : **فلسفة التربية** ، منشورات عالم التربية الدار البيضاء ، ط1 ،2013 ، ص37.

بكثير من العوامل سواء كانت عوامل داخلية تتعلق بالأسرة أو عوامل خارجية تتعلق بالأنشطة الاجتماعية الأخرى والتي نوجزها فيما يلي :

أولا – العوامل الداخلية :

1– البيئة المنزلية : إن البيئة المنزلية يجب أن تكون خالية من أي مشاكل اجتماعية ويجب أن تكون بيئة جاذبة للفرد ومطمئنة له على كل المستويات ولا يجب أن تكون نافرة أو منفرة فهذا الأمر يؤثر في أسلوب المعاملة وبالنتيجة في وظائف الأسرة تجاه أفرادها.

2– اتجاهات الوالدين : إن وظيفة الأسرة تتأثر بعامل اتجاهات الوالدين الذي يعتبر من الأساليب والآليات المعتمدة في تربية الأطفال سواء كانت مقصودة أو عفوية ، وهي من الأساليب التربوية التي يستخدمها الآباء مع أبنائهم في المواقف اليومية التي تجمعهم ، لذا فهي تتصف بالاختيارية والذاتية حيث أن نمط شخصية الآباء ومستواهم التعليمي والاجتماعي ونظرتهم الى الطفولة وثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه الأسرة كل ذلك يؤثر في اتجاهاتهم التربوية[1] .

3– الاستقرار الأسري : العلاقات الأسرية هي نتاج لمجموعة من التفاعلات والوظائف والأدوار ولنجاح الأسرة ولاستقرارها لابد وأن يكون هناك تكامل وتوافق يضمن استقرار و استمرار العلاقة الزوجية ولعل من الأبعاد التي يمكن من خلالها فهم عملية التوافق هي كما ذهبت إليه جيسي برنارد[2] والمتمثلة في الاختلافات وتبادل الآراء والأفكار، وأخيرا نوع العلاقات .

إن عدم الاستقرار الأسري من خلال عدم التوافق يؤدي بالعلاقات الأسرية إلى الجمود والاضطراب مما يزج بالعلاقة في دائرة الخلاف والشقاق المستمر قد ينتهي إلى التفكك وانحلال الرابطة أو العلاقة الزوجية .

---

[1] فاطمة المنتصر الكتاني ،**الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية** ، دار الشروق ،عمان ط1 ،2000 ، ص71.

[2] سناء حسنين الخولي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص180.

4- المستوى التعليمي والثقافي :

ولعل هذا العامل يؤثر في وظيفة الأسرة أثناء عملية التنشئة من خلال عدم إدارك متطلباتها وحاجاتها المرتبطة بالأفراد وأن يكونوا غير ملمين بمقتضيات العملية التربوية فيتركون الفراغ في هذا الأمر لتحل محلها مرسخّات أخرى تشوه العملية التربوية بما لا يتفق وغايات المجتمع وأهدافه ، إن المستوى التعليمي والثقافي إذا تحقق يوفر الفهم الصحيح لخصائص الفرد فيكون البناء سليما وناجحا وموفقا ، وهذا ما ذهب إليه حسان هشام من خلال قوله : " وفي أغلب الأحيان تلجأ الأسرة المثقفة لاستعمال الأساليب الديمقراطية في علاقاتها مع الأطفال ويترك لهم الوالدان حرية التعبير الحر عن ذواتهم و نشاطاتهم "[1].

ثانيا - العوامل الخارجية :

1- العامل التكنولوجي :

إن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أتاحته من فضاءات رقمية اختصرت المكان و كونت لها مخزونا معرفيا و أثرت بصورة واضحة على وظائف الأسرة من خلال العلاقة بينها وبين باقي البنى الاجتماعية من جهة والأفراد من جهة أخرى مما دفع بالأفراد سواء من خلال الأسرة أو خارج نطاقها للبحث عن انتماءات جديدة يستطيعون أن يتمثلوا من خلالها المكتسب من الوافد مكتفين بالحضور الفيزيائي داخل الأسرة كما لا ننسى الوسائل الأخرى المتاحة مثل التلفزيون والراديو هذه الأخيرة التي لا تتيح للأسرة فرصة الالتقاء والتفاعل اليومي في حدود الوظائف والأهداف بل تجعل لكل فرد عالمه ومحيطه الخاص به .

2- العامل الاقتصادي :

إن العامل الاقتصادي للأسرة يتم تحديده انطلاقا من دخل الأسرة المادي من خلال الرجوع إلى الرواتب الشهرية فهذه الأخيرة تؤثر على وظيفة الأسرة فمن خلالها يتحدد الموقع الاجتماعي لها ومن خلالها يتحدد مدى الاستقرار فالوضع المادي والاقتصادي للأسرة يساهم

[1] حسان هشام : **مدخل إلى علم الاجتماع التربوي** ،دار النقطة ، الجزائر ، ط1 ،2008 ، ص 112.

بصفة فعالة في تربية الأبناء وممارسة الأسرة لباقي وظائفها ويتجلى ذلك في قدرة الأسرة على توفير حاجات ومتطلبات الأفراد من مسكن وأكل ولباس وعلاج ورحلات ، هذه الأخيرة تساهم بشكل فعال في العملية التربوية و التعليمية . وعلى المستوى الاقتصادي يلاحظ أن الأسر الميسورة تستطيع دائما أن تقدم مساعدات كبيرة في مجال تطوير المستوى العقلي واللغوي عند الطفل وذلك عن طريق تأمين حاجاته المختلفة وغالبا ما يقترن المستوى الاقتصادي بالمستوى الثقافي للأسر[1].

3- العامل الاجتماعي :

إن التغير الاجتماعي الواقع يؤثر على وظائف الأسرة وذلك من خلال ظهور بعض المظاهر الاجتماعية كخروج المرأة للعمل وظهور بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تختص بوظائف التربية والتكوين كمؤسسات الحضانة أو الجمعيات والنوادي فضلا على التغير الذي مس المكانة داخل الأسرة ، ففي الأمس القريب كان الولد يعتمد عليه في أن يكون سندا لأبيه يساعده في إعالة أسرته إلا أن الواقع الاجتماعي فرض على الشباب إما أن يكونوا بطالين وإما أنهم مازالوا متمدرسين تقتضي متابعتهم وقتا طويلا ومصاريف تجعل الوالد ينفقها على ذلك .

4- العامل التربوي :

إن التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع و ألقت بظلالها على الأسرة ووظائفها من خلال ظهور بعض المؤسسات تقوم بالعملية التربوية جنبا إلى جنب مع الأسرة هذه الأخيرة التي تراجعت بحكم الواقع عن بعض مواقعها في العملية التربوية وأوكلتها للحضانة أو المدارس الخاصة ، كما أن ضعف الوظيفة وانفلاتها من الأسرة جعل إمكانية تدخل مؤسسات إعادة تأهيل الأحداث في حالة الجنوح ، وأن الدراسات في هذا المجال تؤكد على أن تراجع وظيفة الأسر تربويا وترك المساحة شاغرة جعل الضبط داخل الأسرة منعدما مما

[1] حسان هشام ، **مرجع سابق** ، ص113.

يدفع بالأفراد إلى ارتكاب بعض الجرائم التي تستوجب تدخل المحاكم وقد يتطلب الموقف وضع الفرد داخل مؤسسات إعادة التأهيل .

1-3 - أشكال الأسرة :

تتعدد وتتنوع أشكال الأسرة من مجتمع إلى آخر فالمجتمعات العربية تعرف عدة أنواع للأسرة ومازالت تحافظ عليها اليوم وهي الأسرة النواة أو الأسرة النووية والأسرة الممتدة والأسرة المركبة ، ولكل من هذه الأسر مميزاتها ومفاهيمها المرتبطة بها . أما في المجتمعات الغربية فإن هذه الأنواع لم تستقر من حيث الشكل والمفهوم بل عرفت تشوّها خطيرا واضحا وصريحا من قبل المجتمعات الغربية سواء على المستوى الاجتماعي والثقافي أو على المستوى القانوني تحت مبرر الحقوق الشخصية والحريات الفردية ، فالغرب أصبح الآن يعترف بزواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة ويصفهما بالأسرة وهذا التوجه الذي نتج عنه اختلال في تشكل و ديموغرافية المجتمعات الغربية في سابقة تتجاوز العقل والمنطق الإنساني .

وسوف نحاول استعراض أشكال الأسر المذكورة وهي الأسر النواة والممتدة والمركبة على النحو التالي :

1-3-1 - الأسرة النووية :

ويصفها أغلب الباحثين بأنها النواة المشكلة للمجتمع وغالبا ما يطلق هذا الشكل على الأسرة المكونة من أب وأم وأطفالهما غير المتزوجين والمعيار في هذا الشكل هو اتسامها بالاستقلالية في المسكن والدخل ويغلب عليها الطابع الفردي في الحياة الاجتماعية وتعتبر الأسرة الأكثر انتشارا في الحياة المعاصرة كما يطلق عليها الباحثون الأسرة الزوجية أو الزواجية .

كما تعرف الأسرة النواة بأنها : " جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير بالغين وتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي"[1].

وتتميز الأسرة النواة حسب ثريا التجاني بمجموعة من الخصائص هي : [2]

1-صغر حجم الأسرة .

2- التمتع بالتجربة الفردية والتنافس .

3- يهتم أفرادها بمظاهر الحضارة من الكماليات .

4- تخضع علاقات القرابة فيها إلى عملية انتقائية إرادية .

5- يقتصر الترويح فيها على التلفزيون .

6- تتميز بانتشار الفراغ بين الزوجين المؤدي إلى الانفصال .

7- الغياب شبه الكلي لتوجيه الأبناء نتيجة عمل الأبوين.

كما أنه ومن خلال ملاحظاتنا حول هذا الشكل من الأسرة فإنه غلب عليه تغير في مراكز الأدوار مما أثر على سلطة القرار وذلك من خلال خروج المرأة للعمل – قد يكون دون تهيئة لهذا الموقف – ومشاركتها الدخل الأسري هذا الوضع ساعد في اتساع دائرة الخلاف لتنتهي العلاقة إما بالطلاق من طرف الزوج أو من خلال طلب الخلع من طرف الزوجة ، كما أن هذا النوع يغلب عليه التحرر من الضبط العائلي .

1-3-2 – الأسرة الممتدة :

وتعتبر الأكثر شيوعا وانتشارا في المجتمعات الإنسانية التقليدية خاصة الزراعية منها فهو الشكل الذي يتأسس من خلال عدة وحدات أسرية نووية ، وهي تتكون من الزوج والزوجة ، والجد والجدة والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين أي أن الأسرة الممتدة هي التي تضم في تشكيلها أكثر من جيلين على أن يعيش هؤلاء في سكن تحت سقف واحد .

---

[1] عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني : **علم النفس الطفولة الأسس النفسية والاجتماعية**، دار الفكر العربي ،ط1 ، القاهرة ، ص.19

[2] ثريا التجاني ، **مرجع سابق** ، 110

ولقد عرف الباحث علي أسعد وطفة الأسرة الممتدة بأنها : " وحدة اجتماعية تشتمل على عدة أجيال في آن واحد تحت سقف واحد كأن تشتمل الأسرة على الجد والجدة والأبناء وزوجاتهم والأحفاد "[1].

وعرف الباحث الجزائري بوتفوشت الأسرة الجزائرية الممتدة بأنها : " أسرة موسعة يعيش في أحضانها عدة أسر زواجية يجمعهما مسكن واحد يطلق عليه الدار الكبيرة عند الحضر والخيمة الكبرى عند البدو وفي هذا المسكن يعيش أكثر من ستين شخصا جماعيا من أجل التعاون والمحافظة على التماسك الأسري وتحقيق الأمان "[2] .

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص خصائص الأسرة الممتدة و نلخصها كالآتي :

1- الإقامة الجماعية تحت سقف واحد.

2- تتعدد وظائفها بحكم التقارب بين أفرادها وسيادة الروح الجماعية من وظائف تربوية إلى اقتصادية إلى وظائف اجتماعية.

3 - تضيق فيها مساحة الحرية والتحرر بحكم العلاقات الاجتماعية والضبط.

4- تتميز بكثرة العدد وغالبا ما يترأسها الجد الأكبر.

1-3-3 -الأسرة المركبة :

ويتكون هذا النوع من الأسر من أسرتين نواتين أو أكثر يكون الأب من خلالها متزوجا بأكثرمن امرأة واحدة في نفس الوقت ، ويعرف بعض الباحثين هذا النموذج بأنه عبارة عن : " نموذج أسري يقوم على نظام تعدد الزوجات لزوج واحد وإخوة غير أشقاء مما ينشئ في هذه الأسرة أنماطا مختلفة من العلاقات الاجتماعية التي تدور بين الإخوة والأخوات غير الأشقاء والزوج وأبناء زوجته أو الزوجة وأبناء زوجها[3] " .

---

[1] علي أسعد وطفة ،**علم الاجتماع التربوي** ،مطبعة الإتحاد ،منشورات جامعة دمشق ،دمشق ،دط ،1992 ،ص74.

[2] Boutefnouchet Mustapha : **la famille algerienne, son évolution et** ses caractéristique ,SNED , Alger , 1982,p-p30-31

[3] ثريا التجاني ، **مرجع سابق** ، ص.115

ومن خلال هذا التعريف نفرق بين الإخوة الأشقاء الذين يشتركون في الأب والأم والإخوة غير الأشقاء الذين ينحدرون من صلب الأب ومن أمهات مختلفة ، ولعل هذا النوع ينتشر في المجتمعات العربية والإسلامية التي تبيح تعدد الزوجات وفق المقتضيات والأصول الشرعية.

1-4 - الأسرة بين تحديات العولمة ومتطلبات نقل القيم :

1-4-1 - دور الأسرة في مواجهة التغير الاجتماعي :

تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية في أي مجتمع وأن أي بناء اجتماعي يتأثر بدور الأسرة ووظيفتها فمن خلالها يستمد هويته و قوته ويتجلى ذلك من خلال مسارها المحوري والجوهري في تنشئة الأبناء وتكوينهم تكوينا يتماشى مع طبيعة المرحلة ويراعي الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المجتمع ولعل من التساؤلات التي باتت تؤرق عقول المختصين: كيف للأسرة أن تحافظ على وظيفتها من خلال عملية التنشئة بما فيها الضبط داخلها في ظل التحولات والتغيرات الحالية والراهنة والتي أفرزتها العولمة وأثرت في جميع مجالات الحياة .؟

إن واقع الحال يؤكد مما لا يدع معه مجالا للريبة أن كل المجتمعات هي مستغرقة من قبل العولمة وأن الاختلاف يكمن حول الكيفية والمستوى خاصة وأن العولمة أوجدت لنفسها مسوقا عن طريق التكنولوجيات الشبكية مما زاد من الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية وأوجد أشكالا أخرى للهيمنة وزاد من حدة الاستتباع فانتشار تكنولوجيات الشبكية وتدفق المعلومات من خلال فضاءات الانترنت أوجد أنماطا ثقافية متنوعة تأسست من خلالها مداخل جديدة للحياة والتعاطي معها ، هذا الأمر بدأ يؤثر على فكر الشباب الذي أصبح غير محصن - إلى حد ما - ضد كل ما هو وافد من خلال الفضاءات ووسائطها ، فبدأ المنخرطون يشكلون لأنفسهم مساحة جديدة بعيدة عن حدود الأسرة وتجاذباتها وبدأت المساحة بين الأفراد تتسع هذا على البعد العلائقي ، أما على المستوى الشخصي فبدأ

المنخرط يشكل لنفسه ذاتا تتوافق مع طبيعة الوسط الفضائي المنخرط فيه ثم يبدأ بالتنقل من فضاء إلى آخر مشكلا لنفسه ذواتا مختلفة حتى تضيع من خلالها شخصيته وثقافته ، هذا الأمر الذي أصبح واقعا معيشا من قبل الأسر الجزائرية أحدث فيها رجة في كيانها ووظائفها وأوجد فيها حالة من الارتباك من خلال التشكل الثقافي الجديد للفرد فضلا على الابتعاد بين عناصرها وتقلص حالة الالتحام بينهم مما أنتج حالة من الاغتراب لدى الفرد داخل أسرته

ومن جهة أخرى أن التطور التكنولوجي سبقه تطور اقتصادي وصناعي أثر بوجه صريح وبصفة مباشرة على الأسرة سواء من خلال تزايد وتيرة الاستهلاك التي ترتبت عنها كثرة الإنفاق وأدى ذلك إلى التغير في الحياة الاجتماعية وانعكس على الأوضاع الاجتماعية للجماعات بما فيها الأسرة التي أصبحت تعيش حالة من القلق والصراع الفكري والنفسي والثقافي داخلها من خلال اكتساب أفرادها منظومة جديدة من القيم نقلت إليه من خلال الفضاءات والوسائط بعيدا عن أعين ورقابة الأسرة .

إن الرهان المنوط على الأسر في مواجهة هذه الثورة الصامتة التي أفرزت اهتزازات طالت كل النظم الاجتماعية بما فيها النظام القيمي فأثر في وظيفة الأسرة في التربية والتنشئة التي تأثرت بسبب التغيرات الاجتماعية والتي كانت نتاجا للتطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي.

إن الأسرة ومن خلال التغير الاجتماعي الحاصل قد فقدت كثيرا من وظائفها وتغيرت من خلالها كثير من الأدوار ، فخروج المرأة إلى العمل من أجل تقليل الضغط الاقتصادي والمشاركة في عملية الإنفاق زاد من وتيرة القلق فكثير من الحالات وصلت إلى الطلاق بسبب رفض المرأة انفراد الرجل بكل القرارات هذا الأمر بدوره جعل بعض الوسائط تستفرد بتربية وتنشئة الطفل بجزء كبير ، وفي هذا الصدد يقول عبد الكريم غريب : " هكذا نجد أن وظائف الأسرة قد تأثرت أيما تأثر بالتغير الاجتماعي زد على ذلك أن اهتزاز وظيفة الأم

باعتبارها المعلم الأول في الأسرة بفعل انشغالها خارج البيت قد جعل أثر التغير الاجتماعي على الأسرة يبدو بشكل جلي "[1].

إن على الأسرة أن تواجه التغير الاجتماعي الناتج عن حالة الاستقطاب الاجتماعي التي أحدثتها العولمة وأن تبحث لنفسها عن الآليات والوسائل التي تستطيع أن تساير التحولات دون التماهي ، وأن تجد لنفسها الصيغ التي تحافظ وفقها على بنيتها ووظائفها خاصة وأن المشهد الاجتماعي يعتريه كثير من الجمود .

1-4-2 - الأسرة ومتطلبات نقل القيم :

إن تأثيرات العولمة و إفرازاتها لا يجب أن ينظر إليها من خلال التجلّيات السياسية ومجال العلاقات الدولية وتمكين المصالح ، أو من خلال الجانب الاقتصادي والقانوني بل يجب أن ينظر إليها من خلال التأثيرات الأخلاقية والثقافية و القيمية التي أحدثتها في المجتمعات وألغت من خلالها كل خصوصية ثقافية أو منظومة قيّمية . ولم تقف عند هذا الحد بل أخذت في صياغة مفاهيم جديدة وتحديد مضامينها وفرضها في إطار التفاعل الثقافي أو غيره هذا الأمر أثّر على منظومة القيم فجعل بعضا من القيم تستفرغ من مضامينها الحقيقية والبعض الآخر تم إلغاؤه في سياقات الترويج للعولمة من خلال الترويج للعالمية . ولعل مسؤولية الأسرة تزداد وتتسع في هذا الوقت فيما يتعلق في نقلها للقيم نقلا سليما بعيدا عن التشوهات التي قد ترتبط بالمعنى والمضمون ، وبعيدا عن الانحرافات لمفاهيم القيم خاصة وأن التطور التكنولوجي والعلمي وتدفق المعلومات عبر الوسائط الإلكترونية أكسب الأفراد ذهنية وطرق تفكير قد لا تتماشى مع الآليات والوسائل المعتمدة من طرف الأسرة في وظيفتها لنقل القيم .

إن العولمة أخذت تعمل على تشكيل منظومة من القيم تستميل الأفراد والمجتمعات بمبانيها البرّاقة ومعانيها المأمّركة عبر الضخ المتزايد لمعطيات الصوت والصورة ، عبر

1 عبد الكريم غريب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 50.

أحدث وسائل الإعلام والاتصال لكل بيت في العالم بشكل فوري ومباشر ولا تقتصر محاولات الأمركة على مضامين الرسائل الإعلامية الدائمة التدفق بل تتعداها إلى التبشير بانتصار القيم المسماة أمريكية ، وبأساليب وطراز الحياة الأمريكية ، بدءا بأنماط السلوك والملابس واللغة وصولا إلى التبشير بالانتصار النهائي للقيم الليبرالية على سواها[1] .

إن الثورات العلمية والتكنولوجية التي تعيشها القرية العالمية و التغيرات التي أحدثتها نقلت الأسرة إلى مرحلة جديدة تستوجب الحضور الدائم والفعلي والبحث عن الآليات والوسائل التي تواكب هذه المرحلة والتي تؤهلها إلى المحافظة على ثوابت وغايات وأهداف المجتمع ومواكبة التطورات والحياة المعاصرة .

إن متطلبات نقل القيم في زمن العولمة وما أفرزته من تعقيد للواقع المعيش يفرض على الأسرة إيجاد صيغ جديدة تستحضر من خلالها الخلفيات والمرجعيات الثقافية والدينية والتاريخية والسياسية والتربوية للمجتمع تؤهلها إلى بناء هوية متكاملة تساير العصر و لا تفرط في الأصل ، فإدارة التحديث و لو كانت قسرية لا يمكن أن تجعل مجتمعا غير غربي يصير غربيا متطابقا ، يبقى أن الحداثة طرقها متعددة فهي ليست متطابقة بل متعاصرة ، كل مجتمع قد يصبح حديثا حداثيا على طريقته فهي حداثات متكافئة ، ندية أي متعاصرة . إن حداثتنا – إذا نحن أنجحناها – ستكون متميزة عن الغرب لكن مكافئة له و متعاصرة معه لكنها ستجعلنا أيضا متميزين عن الأسلاف "[2].

إن حالة الجمود الاجتماعي والثقافي التي تعيشه المجتمعات العربية زاد من معاناة ومسؤولية الأسرة في نقلها للقيم .

---

[1] كريم أبو حلاوة : **الآثار الثقافية للعولمة ، حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة مجلة ((عالم الفكر))**، الكويت ،العدد 3 المجلد 23 ، يناير –مارس 2001 ،ص 171.

[2] علي أومليل :**سؤال الثقافة الثقافة العربية في عالم متحول** ،المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط1 ،2005 ،ص 100.

1-5 - مفهوم التنشئة الاجتماعية :

1-5-1 - الدلالة اللغوية :

يقول معن خليل العمر في كتابه التنشئة الاجتماعية : " تعني التنشئة في التعبير والتفكير العربي الإسلامي أنسنة الآدمي بواسطة عملية المربي " . أي أن المولود الجديد كان يسمى حسب منطق ابن خلدون بالآدمي - نسبة إلى نبينا آدم عليه السلام - وبعد خضوعه لعملية " المربي " التي يتعلم فيها ويكتسب منها أنماط التصرف المسترشدة بالضوابط العرفية - المعايير والقيم والتقاليد السائدة - يسمى بعدئذ حسب منطق ابن خلدون بالإنسان ، وهنا نستطيع أن نسمي التنشئة الأسرية بـ " أنسنة الآدمي " بعد خضوعه لعملية المربي[1] . و يرجع ابن منظور من خلال لسان العرب أن أصل كلمة تنشئة مشتقة من الفعل نشأ بمعنى شبّ[2] .

وحسب ما سبق فإن التنشئة تعني : " تحويل الكائن البيولوجي إلى شخص اجتماعي عبر جماعات اجتماعية متنوعة في نوعها لكنها مترابطة في وظائفها "[3].

وفي نفس السياق تعتبر التنشئة : " عملية اكتساب أدوار اجتماعية لكي يشغل مكانات موقعية في الجماعات التي يعيش في وسطها وتمثل جسرا موصلا بالمجتمع العام والثقافة الاجتماعية "[4] .

وحسب معن خليل العمر دائما فإن التنشئة الاجتماعية تقوم من خلال التماثل مع ما يلي : " سلوك فرد معين - أو أحد أفراد جماعة معينة - أو أحد المكانات الاجتماعية لأحد الأفراد[5] ".

---

[1] معن خليل العمر : **التنشئة الاجتماعية** ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،ط1 ،2004 ،ص 17.

[2] ابن منظور :**لسان العرب** ،الدار المصرية ،الجزء الأول ،ص165.

[3] معن خليل العمر ،مرجع سابق ، ص 18.

[4] معن خليل العمر ،مرجع سابق ، ص 18.

[5] معن خليل العمر ،مرجع سابق ، ص21.

ومن خلال ما سبق نجد أن المعاني التربوية للمضمون اللغوي لمادة " نشأ " تؤكد أن التنشئة هي مرحلة أولى لإعداد الأفراد في بداياتهم العمرية ، في إطار أهداف محددة تقتضي بحث عملية إدراجها ، بترتيب متسلسل ، لبلورتها في سلوك مرتبط بأهداف الإعداد ومضامينه المعرفية "[1].

1-5-2 - المدلول الاصطلاحي :

عرف بارسونز التنشئة الاجتماعية بأنها : " عبارة عن عملية تعلم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية ،وهي عملية مستمرة لانهاية لها "[2].

وعرفت التنشئة من طرف فاديا أبو خليل على أنها : " عملية تعلم وتعليم وتربية ، تقوم على التفاعل الاجتماعي ، حيث تهدف إلى اكتساب الفرد المعرفة والقيم والاتجاهات والعناصر الثقافية الخاصة بالجماعة التي ينتمي إليها ، والتي تصبح جزءا من تكوينه الشخصي ، تساعده على التكيف والتوافق معها "[3].

وعرفتها مادلين قرافتش (M Grawitz بأنها : " السيرورة التي يتم من خلالها إدماج الفرد في المجتمع من خلال استنباطه للقيم من المعايير والرموز ومن خلال تعلمه للثقافة في مجملها بفضل الأسرة والمدرسة وكذلك اللغة والمحيط ....الخ[4].

ويعرفها بريم واويلر بأنها : " عملية يكتسب منها الأفراد المعارف والقدرات التي تتيح لهم فرصة المشاركة في الحياة الاجتماعية بوصفهم أعضاء فعّالين فيها "[1].

---

[1] سعاد جبر سعيد ،**سيكولوجية التنشئة الأسرية للفتيات** ،عالم الكتب الحديث ،عمان ط1، 2008 ، ص6 .

[2] صالح محمد علي أبو حادو :**سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1 ، 1998 ، ص18.

[3] فاديا ابوخليل :**الثقافة والتنشئة الاجتماعية وأثرهما في تكوين شخصية الفرد** ،دار النهضة العربية ،بيروت ،2014 ،ط1 ، ص75

[4] Grawitz Madeliene **:Lexique des scences sociales** ,paris ,Ed Dalloz 6,p355

كما عرفها آخرون بأنها : " عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكات ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية "[2].

وتعرف مارجريت ميد التنشئة الاجتماعية بأنها : " العملية الثقافية والطريقة التي يتحول بها كل طفل حديث الولادة إلى عضو كامل في مجتمع بشري معين "[3] .

ويرى ولاس Wallace أن التنشئة الاجتماعية هي همزة الوصل بين الثقافة والشخصية "[4].

ويعرف ستواب Stuab عملية التنشئة الاجتماعية بأنها : " العملية التي يتم من خلالها نقل القواعد ومعايير السلوك والتوقعات والمعرفة الخاصة بثقافة الكبار إلى الأطفال من خلال مراحل النضج والنمو "[5] .

وعرفها موري Murray : " هي العملية التي يتم من خلالها التوفيق بين دوافع الفرد ورغباته الخاصة وبين مطالب و اهتمامات الآخرين والتي تكون متمثلة في البناء الثقافي الذي يعيش فيه الفرد "[6].

وفي نفس السياق فقد عرف ابن خلدون التنشئة الاجتماعية بأنها : " عملية بواسطتها يستطيع الأفراد اكتساب معارفهم وأخلاقهم وما يتحلون فيه من المذاهب والفضائل تارة علما وتعليما و إلقاء وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة "[7].

---

[1] عدنان إبراهيم أحمد، محمد المهدي الشافعي ، **مرجع سابق** ، ص 137.

[2] صالح محمد علي ابو حادو ،مرجع سابق ، ص 18.

[3] عامر مصباح : **التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي** ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2010 ،ط1 ، ص27.

[4] عامر مصباح ، **مرجع سابق** ،ص 27.

[5] عامر مصباح ، **مرجع سابق**،ص 28.

[6] عبدالله زاهي رشدان :**التربية والتنشئة الاجتماعية** ، دار وائل للنشر ، عمان ،2005 ،ط1 ،ص17.

[7] عبدالله زاهي رشدان ، **مرجع سابق** ،ص40.

ومن خلال المفاهيم السابقة نلاحظ بأن جل العلماء يتفقون على أن التنشئة الاجتماعية تتمحور حول التعلم و التعليم والتربية من خلال التفاعل والتشكيل والتطوير الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد قيما ومعايير واتجاهات تؤهله إلى دور اجتماعي معين ومناسب.

1-6 - أهداف التنشئة الاجتماعية وخصائصها :

1-6-1 - أهداف التنشئة الاجتماعية :

تقوم التنشئة الاجتماعية على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها في أي مجتمع مهما كانت طبيعته أو تركيبته ويمكن تلخيص هذه الأهداف من خلال ما يلي :

- تشكيل وتطوير وتنمية الشخصية الاجتماعية للفرد ، و تنمية الجانب الاجتماعي فيه ودمجه في إطار الحياة الاجتماعية من خلال عملية تعليم عناصر الحياة الاجتماعية واستنباطها[1].
- اكتساب المعايير الاجتماعية من خلال عملية التنشئة لتوجيه السلوك بما يتوافق وغايات المجتمع .

وهناك من يلخص أهداف التنشئة الاجتماعية في الآتي : [2]

- تطبيع الأفراد بالثقافة القائمة واللغة القومية بغية تحقيق الوحدة الثقافية والتجانس الفكري والهوية الاجتماعية .
- تحقيق التفاعل بين الثقافة والفرد أي بين الجانبين الفردي والاجتماعي للشخص وذلك بواسطة غرس القيم الثقافية القائمة .
- إعداد الفرد لتحقيق التكيف مع الوسط الاجتماعي من خلال تدريبه لتمثل خصائصه ومشاركة أفراد جماعته .

ويلخص فادي أبو خليل أهداف التنشئة الاجتماعية فيما يلي : [3]

---

[1] عدنان إبراهيم احمد ومحمد المهدي الشافعي ،**مرجع سابق** ، ص138.

[2] عدنان إبراهيم احمد ومحمد المهدي الشافعي ،**مرجع سابق** ، ص138.

[3] فاديا أبو خليل ، **مرجع سابق** ، ص88.

- تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي .
- نقل تراث المجتمع من جيل إلى جيل .
- ضبط سلوك الأفراد في المجتمع وفقا للأعراف السائدة فيه .
- التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع لتحقيق التماسك الوجداني .
- التوافق الاجتماعي بحيث يكون سلوك الأفراد منسجما مع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع .
- تشجيع الفرد بأن يتصرف تصرفا مقبولا ومناسبا في نظر أفراد مجتمعه أي لا يشذ عما هو مألوف سلوكيا في مجتمعه .
- تعليم الفرد ما هو مقبول، وما يجب أن يقوم به من أجل كسب احترام الآخرين.

ويرى عامر مصباح أن أهداف التنشئة الاجتماعية واسعة ومتشعبة تشعب مجالاتها ويمكن تصنيف الأهداف المتوخاة من التنشئة الاجتماعية إلى أربع فئات: [1]

- أهداف على مستوى الفرد .
- أهداف على مستوى الأسرة .
- أهداف على مستوى المدرسة .
- أهداف على مستوى المجتمع .

ومهما تعددت الأهداف و اتسعت مجالاتها إلا أنها تتمحور حول هدف جوهري ومفصلي هو تشكيل الفرد وتنميته وتطويره وتطبيعه في إطار التفاعل الاجتماعي وإعداده للقيام بالأدوار بما يتوافق وينسجم مع أهداف وغايات المجتمع وذلك كله من أجل تحصين الفرد من خلال المجتمع وتحصين المجتمع من خلال أفراده للحفاظ على هويته وثقافته وقيمه .

[1] عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص49.

1-6-2 - خصائص التنشئة الاجتماعية :

تتميز التنشئة الاجتماعية بمجموعة من الخصائص لخصها زهران فيما يلي : [1]

- أنها عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الأفراد أدوارهم الاجتماعية والمعايير الاجتماعية المحددة لها ، ويكتسبون الاتجاهات النفسية والأنماط السلوكية التي يقبلها المجتمع .

- أنها عملية نمو الفرد من كائن متمركز حول ذاته ومتكل على غيره إلى فرد ناضج و مسؤول و مستقل وقادر على ضبط انفعالاته والتحكم في إشباع حاجاته بطريقة تقبل في المجتمع .

- أنها عملية نفسية واجتماعية معا تحقق للفرد بعده الاجتماعي .

- أنها عملية مستمرة من المهد إلى اللحد .

- أنها عملية ديناميكية تتضمن التفاعل والتغير والأخذ والعطاء فيما يتعلق بالمعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية .

- أنها عملية معقدة ومتشعبة تستهدف مهاما كبيرة .

- أنها عملية عفوية يقوم بها الفرد بالتقليد والمحاكاة الموجهة في تكيفه الاجتماعي

كما أنه من خصائص التنشئة الاجتماعية أنها :

- عملية تشكيل وتعلم اجتماعي تقوم بصقل الفرد اجتماعيا وتعليمه جميع المهارات والأنماط السلوكية و الأدوار الاجتماعية والمحافظة على المنظومة القيمية .

- التنشئة الاجتماعية هي عملية دائمة ومستمرة لا تقتصر على الطفولة بل تبدأ من لحظة الولادة إلى الوفاة .

- التنشئة الاجتماعية لا تكون إلاّ من خلال التفاعل الاجتماعي وتكون داخل المحيط الاجتماعي وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

[1] عدنان إبراهيم احمد ومحمد المهدي الشافعي ، **مرجع سابق** ، 139.

– أنها عملية تتنوع فيها الوسائل والآليات وتتعدد فيها المؤسسات فمن الأسرة إلى الرفاق إلى المدرسة إلى المسجد .

– التنشئة الاجتماعية هي عملية تفاعل اجتماعي وعملية تكيف اجتماعي بين الفرد وعالمه الخارجي في إطار المسايرة للتطورات التي يعيشها المجتمع .

و يحدد نجيب إسكندر وآخرون الخصائص التالية لعملية التنشئة الاجتماعية : [1]

– يرتبط سلوك الفرد تدريجيا بالمعاني التي تتكون عنده عن المواقف التي يتفاعل فيها.

– تتحدد هذه المعاني بالخبرات السابقة التي مر بها الفرد ، وعلاقة تلك الخبرات بالمواقف الراهنة .

– يولد الطفل في جماعة تكون قد حددت معاني معظم المواقف العامة التي تواجهه وكونت لنفسها كذلك معايير السلوك فيها .

– يتأثر الطفل بهذه المعاني منذ ولادته ، وتنمو شخصيته في مراحلها الأولى طبقا لهذه المعاني.

[1] صالح محمد علي ، **مرجع سابق** ، 25.

1-7 : مراحل التنشئة الاجتماعية وأهم العوائق المؤثرة فيها :

1-7-1 - مراحل التنشئة الاجتماعية :

تعددت وتنوعت آراء العلماء في الوقوف على مراحل ومحطات عملية التنشئة الاجتماعية فمنها من يرجعها إلى عامل السن ومنها من يرجعها إلى عامل الإدراك كما أن الاختلاف يمكن أن يتحدد حسب الاختصاص ونوع الدراسة .

وسوف نستعرض أهم الآراء التي تناولت مراحل التنشئة الاجتماعية كما يلي :

- **أولا :** يرى جون بياجيه J Pieget [1] أن مراحل التنشئة للطفل تمر عبر ستّ مراحل قبل أن يدرك ذاته ويبدأ في إدراك العالم الخارجي وتكوين التصور الأولي والذي يبدأ يتطور حسب كل مرحلة من مراحل التنشئة الاجتماعية وذلك على النحو التالي :

المرحلة الأولى : وتبدأ من لحظة الميلاد وحمله من طرف أمه وإرضاعه ومن خلالها تتشكل بعض الأحاسيس لدى الطفل ويبدأ يتغذى آليا سواء من خلال عملية الإرضاع وهي التغذية الجسدية أو من خلال الملامسة والمداعبة والحمل والضم وهي التغذية النفسية والشعورية . ولكن هناك من لا يتفق مع هذا التحليل فعبر عنه بالقول : " ولكن الذي يؤخذ على هذا الكلام هو أنه ليست هناك أدلة تثبت أن الطفل يفكر في هذه الإحساسات " [2].

المرحلة الثانية : وفي هذه المرحلة تبدأ بعض العادات الآلية بالظهور ، كرؤية الطفل الأشياء المحسوسة أمامه وكذلك يظهر بعض الإحساس والإدراك نتيجة الملاصقة بينه وبين أمه .

المرحلة الثالثة : وهذه المرحلة تبدأ من الشهر الثالث إلى الشهر السادس ويتطور فيها الإدراك وتتشكل لديه رغبة اللمس لما يقع أمامه .

---

[1] عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص -ص 56-57.

[2] عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص -ص 56-57.

المرحلة الرابعة : تبدأ هذه المرحلة من الشهر التاسع إلى الشهر العاشر حيث يتعلم الطفل البحث عن الأشياء التي تختفي أمامه ولكن لا يستطيع التمييز بين الأبعاد المكانية أو بعبارة أخرى لا يستطيع إدراك اختلاف وضع الشيء من مكان إلى آخر .

المرحلة الخامسة : وتبدأ من الشهر الحادي عشر إلى الشهر الرابع عشر أين يتمكن الطفل من الإدراك والتمييز بين الأشياء ومكان وجودها .

المرحلة السادسة : ويكون التطور في هذه المرحلة من خلال الذاكرة حيث يستطيع الطفل التصور وإعادة البناء .

– **ثانيا :** يرى بارسونز بأن التنشئة الاجتماعية تمر عبر أربعة أطوار:[1]

الطور الأول : ويتم داخل الأسرة و حتى دخول المدرسة ، حيث يعيش الطفل وكأنه في جنة عدن ولا تمارس عليه في هذه الطوارية ضغوط اجتماعية ، و يكتسب الطفل خلال هذا الطور بعض المهارات الجديدة .

الطور الثاني : ويتم هذا الطور أثناء مراحل الدراسة ويسميه بارسونز الطور الثاني للتنشئة الاجتماعية ، ونجد هنا أن التفاعل في المدرسة مجال خصب للتنشئة الاجتماعية كما يتدرب الطفل على بعض الأدوار المتخصصة .

الطور الثالث : ويبدأ الطفل هنا الخروج من دور التعلم إلى العمل ، وتجب الإشارة هنا إلى أن عملية التنشئة لا تنتهي بحصول الفرد على مركز في مهنة ولكنها مستمرة .

الطور الرابع : ويبدأ الفرد هنا بتكوين أسرة جديدة ويتداخل هذا الطور مع الطور الثالث .

والملاحظ من خلال هذه المراحل أو الأطوار أن بارسونز جعل النمو الاجتماعي يرتبط وظيفيا بالنمو الجسمي والإدراكي – العقلي – والنفسي والحسي ، إلا أن ما يؤخذ على

[1] صالح محمد علي ، **مرجع سابق** ، ص23–24 .

هذا التقسيم أنه لا يمكننا مع هذه المراحل تمييز حدود نهايتها مما يجعل أحيانا الأطوار تتداخل فيما بينها .

ولعل أبرز المراحل أو الأطوار التي يمر بها الفرد منذ ولادته إلى غاية شيخوخته هي :

أولا – مرحلة الطفولة – من الولادة إلى السنة الثانية – :

ومن أهم مظاهرها أن يكون الطفل كائنا اجتماعيا ينمو في إطار اجتماعي ، وتعتبر الأم أهم عامل في عملية التنشئة [1].

ثانيا – مرحلة الطفولة المبكرة – من 3 سنوات إلى 6 سنوات – :

وتسمى مرحلة ما قبل المدرسة ، من أهم مظاهر هذه المرحلة إدراك الطفل للتفاعل مع عالمه الخارجي من خلال إدراك العلاقات والمراكز الاجتماعية كما أن الطفل يستجيب للتوجيهات التي يتلقاها في دار الحضانة مثلا أو السنة التحضيرية .

ثالثا – مرحلة الطفولة المتوسطة – من 6 سنوات إلى 9 سنوات – :

وتتميز هذه المرحلة بامتلاك الطفل مكتسبات معرفية وأكاديمية واكتساب وتعلم بعض المهارات الجسمية والتعامل الحسي مع الألوان أثناء النشاط الصفي ، كما تتميز هذه المرحلة بتوسع البيئة الاجتماعية للطفل فكانت محصورة على مستوى الأسرة ثم اتسعت إلى المدرسة كما أن الطفل يبدأ في تكوين بعض الأصدقاء .

رابعا – مرحلة الطفولة المتأخرة – من 9 سنوات إلى 12 سنة – :

ويطلق على هذه المرحلة مرحلة قبيل المراهقة وتتميز بتعلم المهارات واكتساب القيم والمعايير والاتجاهات ، حيث يتعلم الطفل ضبط الانفعالات ؛ وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل التنشئة والتطبيع الاجتماعي .

[1] شفيق رضوان: **علم النفس الاجتماعي** ،مجد المؤسسة الجامعية ،لبنان ،ط2 ،2008 ، ص 207

خامسا – مرحلة المراهقة :

ويعني مصطلح المراهقة مجموع التغيرات الجسدية والعقلية والنفسية والجنسية التي تصاحب النضج التدريجي ، وتتميز هذه المرحلة بتغير على جميع المستويات النفسية و الاجتماعية ، إذ تتسع لديه رغبة التمرد ، كما أنه قد يتعرض المراهق لحالات من الاكتئاب واليأس والقنوط والانطواء والآلام النفسية[1].

ولعل مرحلة المراهقة تعتبر من أهم المراحل أين يزداد دور الأسرة والوسائط المعنية بالتنشئة لكون المراهق تستميله رغبة التمرد والبحث عن البدائل التي يجدها في جماعة الرفاق أو الشارع ، وهنا تكمن الخطورة في توجيهه توجيها قد يدفع به إلى دائرة الانحراف .

سادسا – مرحلة الرشد :

وتتميز هذه المرحلة باكتمال النضج وتحقق التوازن والتوافق الاجتماعي للفرد كما تتميز بالرضا من خلال الاستقرار المهني ، وفي الغالب الاستقرار الأسري ؛ وتبدأ الأدوار و المكانات الاجتماعية تتغير لديه فكان قبل فترة وجيزة متلقيا اجتماعيا ليصبح بعد هذه المرحلة مرسلا مؤثرا اجتماعيا .

سابعا – مرحلة الشيخوخة :

المتفق عليه أن هذه المرحلة تبدأ من سن الخامسة والستين فما فوق وفيها تظهر أعراض ومظاهر الشيخوخة ويلازم هذه المظاهر الأفق المحدود وتتأثر جميع المكونات النفسية والجسدية كما تضعف الذاكرة وقلة الانتباه والحساسية النفسية ، ويزداد التعصب تبعا لزيادة السن ، لذا يتعصب كبار السن لآرائهم ولماضيهم الذي يمثل بالنسبة لهم القوة والشباب والسرعة والمكانة الاجتماعية [2].

[1] صالح محمد علي، **مرجع سابق** ، ص81.

[2] صالح محمد علي أبو جادو ، **مرجع سابق** ، ص86.

1-7-2 : أهم العوائق المؤثرة فيها :

يرى بعض الباحثين أن للتنشئة الاجتماعية كثيرا من المعوقات أهمها تلك التي تعود إلى العلاقة بين الآباء والأبناء وأخرى تتمحور بين الفرد ومحيطه[1] .

أولا – معوقات تعود إلى العلاقة بين الآباء والأبناء :

إن نجاح عملية التنشئة مرهون بطبيعة العلاقة القائمة بين الفرد وأسرته خاصة الآباء باعتبارهم مركزا للسلطة واتخاذ القرار داخلها ، ولعل من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف بين الآباء والأبناء باعتبارهم جيلين مختلفين لكن حدة الاختلاف ودرجاته وطريقة التعامل معه هي التي تفرز صورة العلاقة التي تشكل محورا أساسيا في تكوين شخصية الفرد من جهة وفي الاستقرارمن جهة أخرى .

فالاختلاف بين الجيلين أمر طبيعي وهي من ضمن مقتضيات الحياة و ديناميتها لكن المزعج هو إلغاء مداخيل التواصل بين الجيلين لغرض احتواء الصدمات وأشكال الصراع التي يمكن أن تطرح ؛ ويرى البعض في هذا السياق أن العلاقة بين الآباء والأبناء ركيزة أساسية في بناء شخصية الفرد ولكن غالبا ما يسود هذه العلاقة نوع من الصراع ، حيث يتسم الآباء بالتصلب في المواقف مع أبنائهم بسبب الاختلافات في القيم بين الجيلين ، وتتحول العلاقة إلى صراع بين الأجيال[2] .

ثانيا – معوقات تتعلق بالفرد ومحيطه :

وتتعلق بالأدوار والمعايير والاتجاهات والقيم ، فعدم وضوح دور الفرد في المجتمع يؤثر على التطبيع أو التفاعل الاجتماعي وعدم القيام بالدور المنوط به يؤثر على التوافق الاجتماعي ، وتجاوز المعايير والقيم يؤثر بدوره على حالة الانسجام المجتمعي وأن الصراع في الأدوار يؤثر على أهداف وغايات المجتمع . ويوجد نوع من الصراع

[1] فاديا أبو خليل ، **مرجع سابق** ، ص90.

[2] فاديا أبو خليل ، **مرجع سابق** ، ص90.

الذي يكون أحيانا معلنا وأحيانا غير معلن وينتج عن هذا كله عدم التوازن الاجتماعي فتهتز من خلال ذلك منظومة المعايير لتحل الفوضى محل النظام .

1-8 : مؤسسات التنشئة الاجتماعية :

1-8-1 - الأسرة :

تعتبر الأسرة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعمل على نقل القيم وترسيخها وإعداد الفرد بما ينسجم وهوية المجتمع وثقافته وأهدافه خاصة وأن الأسرة تحدث فيها التفاعلات والتأثيرات وجها لوجه وبطريقة مباشرة وذلك خلال تأديتها لوظائفها التي سبق شرحها أعلاه .

إن الحياة الاجتماعية في ظل هذه المؤسسة تتشكل من مجموع علاقات و سلوكات وتأثيرات مرتبطة بمرجعية معرفية وهوية ثقافية معينة تجعل الفرد داخلها ينشأ وفق مسارها وتكون أحسن فرصة للتطبيع والنمو و التطور على كل المستويات .

كما يتفق علماء الاجتماع على أن الأسرة تلعب الدور المفصلي والأساسي في تنمية جوانب الشخصية للطفل وتوفر له البيئة المناسبة لتفجير طاقاته وتأكيد إبداعه وتساعده على التعبير بكل شجاعة والتساؤل بكل حرية .

وتلقي العلاقة الأسرية بين الأب والأم بظلالها على كل مراحل التنشئة بالنسبة للطفل فاستقرار العلاقة يجعل من عملية التنشئة هادئة ومستقرة وبذلك تكون مؤثرة والعكس مؤكد ومن ثم فإن أغلبية العلماء و الدارسين يجعلون من طبيعة العلاقة الأسرية مؤشرا لنجاح أو فشل عملية التنشئة .

وتعتبر الأسرة الناقل الرسمي الأول لثقافة المجتمع أو أنها الممثل الأساسي لثقافة المجتمع الذي نوجد فيه بما يحتويه من قيم وعادات واتجاهات . ومن الأسرة يتعلم الطفل : [1]

[1] حسان هشام ، **مرجع سابق** ، ص107.

- فكرة الصواب والخطأ .
- معلومات عن الصحة والمرض .
- اللغة .
- المهارات ومعايير السلوك .
- الأدوار الاجتماعية .

كما أن البعد الديني للأسرة يؤثر على عملية التنشئة بشكل عميق فيختلف الوضع إذا كانت الأسرة محافظة أو متشددة أو ملتزمة أو متفتحة .

ولعل الأسر تتفاوت أدوراها ووظائفها في التأثير على أفرادها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، إلا أن المستقر عليه أن كل الأسر تمارس نفوذها على أفرادها من أجل دفعهم إلى الالتزام بمعاييرها . وفي هذا الصدد يذكر البعض أن الأسرة تمارس نفوذا كبيرا على أفرادها ، وضبطا اجتماعيا له أهميته في تنشئتهم[1] .

كما أن مهام ووظائف الأسرة في عملية التنشئة ليست في منأى عن التأثير العلمي و العولمي الذي ألقى بظلاله على كل مجالات الحياة هذه التأثيرات انعكست على النظام الأسري فهناك من الأسر من بقي يصارع من أجل المحافظة على دوره في عملية ترسيخ القيم والاتجاهات والمحافظة على المرجعية الثقافية ومجمل العادات والتقاليد المشمول بها المجتمع ، وهناك من الأسر من انسحب من عملية التنشئة تحت ضغط العولمة وترك هذه الوظيفة لآخرين أكثر نبضا منها يقومون بها ؛ فالعولمة نجت من خلال أنها أوجدت بدائل افتراضية للأسر وذلك من خلال الوسائط و الفضاءات أين أصبح الأفراد ينخرطون فيها ويشكلون ذواتهم وثقافتهم من خلالها مما رسّخ الانفصال والابتعاد وعدم التواصل أو التفاعل ، فعندما تدخل أي بيت فإنك تلاحظ بأن الكل منهمك سواء من خلال الأنترنت بشتى أنواعها أو التلفاز أو الألعاب الإلكترونية ، فلا تجدهم مجتمعين مع بعضهم كما كان الأمر

[1] ماهر محمود عمر :**سيكولوجية العلاقات الاجتماعية** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، دط ، 2008 ، ص 96.

عليه في السابق ، هذا ما أوجد هوة نفسية بين أفراد المجتمع مما نتج عنه تراجع الولاء الأصلي وتشكل ولاءات جديدة غير معلن عنها من قبل الأفراد لينتهي الأمر إلى حالة النفور والاغتراب .

1-8-2 المدرسة :

إن أي فعل حضاري غالبا ما تكون وراءه المدرسة باعتبارها المشكّل والمكّون ، ومن ثم فإن المدرسة تعتبر ثاني أهم مؤسسة رسمية تحمل الفرد على التعلم والاجتماع على قيم مشتركة والانخراط في هذا النسق المؤسساتي ، ومن ثم تعتبر المدرسة مكانا منظّما للأخلاق ومشكلا لهوية التلميذ .

إن الفرد ينتقل من أسرته التي كانت توفر له كل متطلبات الحياة ، وتوفر له جوا من الهدوء والحنان ، إلى فضاء أوسع وأرحب وغير مدرك يسوده الانضباط والصرامة ؛ هذا الانتقال الذي يجب أن يكون مدروسا على جميع المستويات النفسية والاجتماعية معهود إلى المدرسة للقيام بدورها من خلال إكمال ما بدأته الأسرة ، وتواصل مهامها في إعادة إنتاج الفرد اجتماعيا وتعليميا وفنيا لغرض إعداد جيل متطلع ومتحمل لمسؤوليته ومهامه.

إن المدرسة هي المؤسسة التي اهتدى إليها المجتمع وأنشأها من تربية الفرد وتعليمه ونقل التراث إليه وإعداده بما يتوافق والأهداف التربوية المصاغة وفق السياسات التعليمية المعتمدة ، وهذا الدور فقط تقوم به المدرسة لما تتوفر عليه من متخصصين في مجالات العلم والمعرفة ، ففي النهاية المدرسة هي من تنتقل بالفرد من المرحلة الاجتماعية إلى المرحلة التربوية والتعليمية .

إن الفرد في المدرسة يعتمد قيما واتجاهات جديدة من خلال التفاعل الاجتماعي والاحتكاك الحاصل داخلها ، ومن خلالها أيضا يكتسب أدوارا اجتماعية يستطيع ممارستها،

وتنمي المدرسة لديه أنماطا سلوكية جديدة من أجل مسايرة التطور وإعداده معرفيا وسلوكيا وأخلاقيا وقيميا ودينيا [1].

و لقد حدد النجيحي خمس مميزات للمدرسة تتمثل من خلالها عملية التنشئة وهي: [2]

– أنها تضم أفرادا معنيين ، بعضهم يعلم والآخر يتعلم.

– أن لها تكوينا سياسيا واضح التحديد ، فطريقة التفاعل الاجتماعي في المدرسة التي تتمركز حول القيام بالتعليم واستقباله تحدد النظام السياسي للمدرسة .

– تمثل مركزا للعلاقات الاجتماعية المتداخلة والمعقدة التي يتخذها التفاعل الاجتماعي وللقنوات التي يسير فيها التأثير الاجتماعي فالعلاقات الاجتماعية في

– يسودها الانتماء – نحن – لأن أفرادها يعيشون فيها فترة طويلة من حياتهم ويبرز ذلك في المباريات والاحتفالات.

– لها ثقافتها الخاصة التي هي جزء منها ، تتكون من خلق التلاميذ المختلفة أعمارهم ومن خلق المدرسين ؛ وهذه الثقافة هي الوسيلة الفعالة في ارتباط الشخصيات المكونة للمدرسة بعضها ببعض.

إن المدرسة لكي تنجح في مهامها يجب أن تتجنب معوقات التربية والتعليم وأن لا تقع في الانزلاقات خاصة تلك التي ترتبط بالانعزالية والانطوائية أو أن تتحول من الوظيفة التربوية إلى الأداء المهني ، أو أن تهتم بالمستقبل دون الاهتمام بمعطيات الحاضر . إن وظيفة المدرسة في عملية التنشئة تعتبر ركنا أساسيا من أركان التطبيع الاجتماعي لما تتمتع به من إلزامية المرور عليها خاصة وأن ما يميز العلاقات الاجتماعية داخلها بأنها علاقات رسمية تخضع في الغالب لقواعد محددة ومعايير متفق عليها يلتزم بها الجميع أو هم على الأقل مطالبون بالالتزام بها[3] .

---

[1] فاديا أبو خليل ، **مرجع سابق** ، ص101.

[2] عدنان ابراهيم احمد ومحمد المهدي الشافعي ، **مرجع سابق** ، ص291.

[3] عبدالله زاهي رشدان ،**مرجع سابق** ، ص 311.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن المدرسة توفر تلك البيئة المتزنة التي تساعد على تنشئة الفرد تنشئة متزنة وأكثر انضباطا ، و من ثم تكوينه بصورة متكاملة تجمع بين التنشئة الأسرية ومقتضيات التنشئة المدرسية ، وفي هذا الصدد يؤكد أبو حامد الغزالي على التوسط والاعتدال في تهذيب أخلاق التلميذ وعدم تعويده على التراخي والكسل وإبعاده عن رفقاء السوء[1].

1-8-3- جماعة الرفاق :

تعددت تسمياتهم ، فهناك من يطلق عليها اسم جماعة النظائر أو جماعة الأقران أو الأصحاب ... ، وتعرف جماعة الرفاق بأنها : " كل جماعة تتكون من أشخاص متساوين بالاستناد إلى معيار معين "[2] .

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن جماعة الرفاق هي جماعة تتكون من مجموعة من الأفراد يتقاربون فيما بينهم من حيث السن والمستوى والميول والرغبة والهواية .

وتعرف كذلك بأنها : " مجموعة تتكون من أفراد متساوين تقوم بينهم روابط طبيعية على قدم المساواة ووفقا لميولهم ، ويعبرون عن أنفسهم تعبيرا ذاتيا إذ يشعر العضو داخلها بنوع من الاستقلالية "[3].

ومن خلال هذا التعريف تشكل جماعة الرفاق مساحة يتحرر من خلالها الطفل وينخرط مع هذه الجماعة ويكون من خلالها منطلقا لتحقيق الهوية وممارسة ميوله و اكتشاف ذاته وإمكاناته ؛ فجماعة الرفاق تساعد الفرد على إقامة علاقات اجتماعية مع من هم في سنه ومن خلالهم يكتشف الفرد بعض القيم ويكتسب بعض المفاهيم و يتأكد وجوده ضمن الجماعة .

---

[1] منير مرسي سرحان :**في إجتماعيات التربية** ،مكتبة انجلو مصرية ،ط1، 1974 ،ص.195

[2] حسان هشام ، **مرجع سابق** ،ص 138.

[3] عبدالله زاهي الرشدان ، **مرجع سابق** ، ص317.

فجماعة الرفاق توفر للفرد المنخرط فيها اللعب الجماعي الذي يعتبر المرحلة الثانية للعب ، ففي المرحلة الأولى – من سنة إلى سنتين – يلعب الطفل مع اللعبة ويحاورها ويضحك معها و يضربها ، أما بعد دخوله المدرسة أو في مرحلة المراهقة يمارس الفرد اللعب تحقيقا لرغبته ولرغبة الجماعة ، ومن هنا يصبح لجماعة الرفاق تأثير على الفرد ليصبح الفرد من خلاله ملتزما معنويا مع جماعته فيوافقهم في قرارتهم ومن هنا تكمن أهمية التدخل لاختيار جماعة الرفاق لأنها تشكل المنعرج الحاسم في تكوين شخصية الفرد ، ولعل جماعة الرفاق تتعدد لدى الطفل أو الفرد فهناك جماعة الرفاق الخاصة بالحي أو الجيران وهناك جماعة الرفاق ذات الصلة العائلية وهناك جماعة الرفاق الخاصة بالمدرسة .

إن علماء الاجتماع يؤكدون على دور جماعة الرفاق وأهميتها في إعداد الفرد تربويا ونفسيا وفكريا واجتماعيا ، كما أنها تلعب دورا هاما في النمو و التطبيع الاجتماعي لمساهمتها في التأثيرعلى الاتجاهات والمعايير ، كما أنها تراعي بطريقة غير مباشرة الفروق الفردية لأفرادها .

إنه لمن أهم العمليات التي يتلقاها الفرد داخل جماعة الرفاق هي اللعب الذي يقوم به الأفراد في إطار جماعي ، فمن خلاله يتحرر الطفل جزئيا في مرحلة ما قبل المدرسة من التمركز حول الذات ويبدأ بالانخراط في اللعب مع جماعة الأقران سواء في الجوار القريب من البيت أو في روضة الأطفال حيث يصبح الطفل قادرا على تمثل بعض القواعد التي تنتظم من خلالها الألعاب[1].

فالطفل من خلال ممارسته للألعاب بشكل جماعي وتبادل الأدوار أثناء اللعب وتفاعله مع ذلك يتعلم قدرات ومهارات مختلفة ، فضلا على أن العلاقات الاجتماعية

[1] صالح محمد علي أبو جادو : **سيوكولوجية التنشئة الاجتماعية** ،مرجع سبق ذكره ،ص267.

التي يقيمها من خلال جماعة الرفاق تؤهله لتحقيق بعض الأهداف من بينها الالتزام بقواعد اللعب الجماعي .

1-8-4 - المؤسسات الدينية :

تقوم المؤسسات الدينية بدور هام ومركزي في التنشئة الاجتماعية من خلال تعليم الفرد التعاليم السماوية وتلقينه دينه وعلى ما يقوم عليه ، وتكسبه المعايير التي يفرق بها بين المحرم والمباح ، بين السيئ والحسن وبين الجميل والقبيح من الأفعال والأقوال والممارسات .

إن المؤسسات الدينية تعتمد في تنشئتها على المصادر المحددة لهويتها الدينية فعندنا نحن المجتمعات الإسلامية نعتمد في تنشئتنا على مصادر التشريع أو ما يعرف بالمشروعية الإسلامية العليا بفرعيها القرآن والسنة ثم القياس والإجماع وما ثبت عن الصحابة و أهل المدينة إلى غير ذلك من مصادر التشريع.

إن وظيفة المؤسسات الدينية تهدف إلى تكوين الفرد ومن خلاله المجتمع تكوينا سويا وسليما بعيدا عن المفاهيم المشوهة والمشبوهة ، وأن تزرع في شخصيته حبه لدينه وقيمه وأن ترسخ لديه هدف الحياة الذي خلق من أجله الفرد والتي تقوم على فقه العمارة من خلال ثنائية البناء العمراني الرشيد سواء على مستوى الإنسان أو على مستوى الحياة من جهة وعلى الفعل الثقافي المؤثر في الحياة الإنسانية من جهة أخرى .

وهناك من يلخص دور المؤسسات الدينية في عملية التنشئة فيما يلي : [1]

- تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة أفراد المجتمع والبشرية جمعاء.
- إمداد الفرد بإطار سلوكي نابع من تعاليم دينه .

[1] صالح محمد علي أبو جادو ،**مرجع سبق ذكره** ،ص270.

– الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية إلى ممارسة عملية وتنمية الضمير عند الفرد والجماعة .

– توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

– غرس القيم الدينية من خلال الترغيب والترهيب والدعوة إلى السلوك السوي طمعا في الثواب وتجنب العقاب .

– التكرار والإقناع والدعوة إلى المشاركة الجماعية .

– الإرشاد العملي وعرض النماذج السلوكية المثالية .

وفي الأخير لا بد من التأكيد على المكانة الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الدينية لدى علماء الاجتماع في عملية التنشئة ، ذلك أنها تشكل المادة الخام لدى الفرد في تشكيل عقيدته وهويته وسلوكه ومعاملته وقيمه الخلقية.

1-8-5 وسائل الإعلام والاتصال :

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال من أهم وسائط التنشئة الاجتماعية بما تمتلكه من عناصر التعدد والتنوع خاصة في ظل ثورة المعلومة والصورة سواء من خلال القنوات التلفزيونية المحلية والعالمية المتعددة أو من خلال شبكات التواصل المؤسسة من خلال فضاءات الأنترنت التي جعلت التدفق المعلوماتي متراكما ومتوفرا وفوريا . إن الإعلام بتعدد صوره و رجالاته ووسائله سواء الرسمية أو غير الرسمية يقدم نماذج ثقافية وتربوية يجذب من خلالها الفرد وينتزعه من أحضان الأسرة والمدرسة .

إن ظاهرة العولمة و ما صاحبها من وسائل للإعلام والاتصال وما أحدثته من انفجار معلوماتي شكلت نماذج ثقافية تأسست كمرجعيات في أذهان الفرد و تمثلاته مما جعل باقي وسائط التنشئة يخفت صوتها وصداها في نفوس الأفراد ، واستطاعت من ناحية أخرى أن

تجذب إليها السواد الأعظم من الأجيال الشابة في العالم العربي أكثر من غيرها وكان وقع إغرائها ومؤثراتها قويا على تلك الفئات[1] .

ولكن الثابت والمستقر عليه أن وسائل الإعلام والاتصال تقدم معلومات ووقائع وأفكار توافق وتتناسب مع كل الاتجاهات وتعمل على إشباع الحاجات المطلوبة من الأفراد سواء كانت معلوماتية أو ترفيهية أو علمية أو تاريخية أو كانت متعلقة بالتكوين التعليمي . ومن هنا نقول بأن لهذه الوسائل دورها الفعال والمؤثر الذي يجعلها وسائط ذات حدين وذلك بحسب استعمالها وتوظيفها.

إن وسائل الإعلام والاتصال باعتبارها إطارا للتنشئة الاجتماعية تتداخل مع الدور الاجتماعي والتربوي مع باقي المؤسسات ، حيث يشكلون فيما بينهم علاقة وثيقة ومتينة على اعتبار أن فلسفة التنشئة يجب أن تراعي الواقع . ويتبين لنا العلاقة الوثيقة بين التربية و الإعلام ، كما يتبين لنا متانة العلاقة بين الإعلام وعلم الاجتماع التربوي على اعتبار أن فلسفة التربية تستمد من الواقع الاجتماعي[2].

إن الوقوف على عملية توجيه وسائل الإعلام والاتصال وحسن توظيفها واستعمالها يشكل آلية فعالة وقوية في ترسيخ القيم الخلقية والدينية ، حيث تعمل على الانتقال بالفرد من دوائر التكديس والانعزال إلى التكريس والإبداع وتقديم الأحسن ولعل من أهم وظائف وسائل الإعلام والاتصال في المجتمع هي : [3]

– وظيفة إعلامية تتمثل في إعطاء المعلومات السياسية والاقتصادية للمجتمع .

– وظيفة سياسية حيث تقوم بتكريس قيم وإستراتيجيات تطرحها الفئات الاجتماعية المسيطرة على المجتمع .

– وظيفة اقتصادية عن طريق الترويج الاقتصادي وذلك عبر الإعلانات التجارية.

---

[1] عبد الرزاق الداوي : **مرجع سابق** ،ص171–172.

[2] أحمد إسماعيل أحمد :**الإعلام التربوي ودوره في التربية والتعليم** ، دار كنوز المعرفة ،عمان ، ط ، ، ص 65.

[3] فاديا أبو خليل ، **مرجع سابق** ، ص 127.

– وظيفة ثقافية تربوية عن طريق الحوارات والنقاشات والبرامج المفيدة.

ولعل وسائل الإعلام والاتصال اكتسبت أهمية بالغة من خلال الثورة المعلوماتية والتكنولوجية خاصة من خلال وسائط ومواقع الاتصال والتسويق الذي اكتسبته السينما الأجنبية من خلال الترويج لأفلام الأكشن والترويج للحقوق والحريات لأبعد الحدود ، وباتت تشكل المحور الأساسي في أي علاقة تفاعلية على أي مستوى.

ويرى البعض أن هناك مجموعة من الأساليب النفسية والاجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية من أهمها: [1]

- التكرار : عن طريق تكرار أنواع معينة من العلاقات والشخصيات والأفكار والصور.
- الجاذبية : تنوع الأساليب التي تشد الأطفال .
- الدعوة إلى المشاركة : دعوة بعض الأطفال إلى المشاركة الفعلية .
- عرض النماذج : قد تكون نماذج شخصية يتمثل فيها سلوك معين لشخص يشغل مكانة اجتماعية معينة .

إن وسائل الإعلام والاتصال أصبحت أهم مؤسسة للتنشئة بما تمتلكه من وقع وتأثير ولها أن تمارس دورا تربويا متوازنا إذا تمت مراعاة البرامج ومضمونها.

[1] صالح محمد علي أبو حادو ، **مرجع سابق** ، ص264

- خلاصة الفصل :

لما كانت الأسرة من خلال طبيعة بنائها و ما تختص به من أهمية تعتبر الخلية الأم في المجتمع ، على اعتبار ما تتحلى به من أدوار في تنشئة الطفل و تربيته على ما يتوافق و عقائد المجتمع وضوابطه و قيمه و اتجاهاته ، و ضمن هذه الوظيفة الأساس التي تتحمل عبئها كل أسرة في أي مجتمع كان ، تظهر للأسرة العربية عامة و الجزائرية خاصة ، خصوصيتها ضمن هذا السياق .

و من أهم وظائف الأسرة تكوين الكائن الاجتماعي و ذلك اعتمادا على وظيفتين مهمتين هما التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي .

و لتحقيق الهدف من هذا الفصل كان يلزم تحديد مفهوم واضح للأسرة بالتعريف و إبراز الوظائف خصوصا الاجتماعية منها ، و تحليل أهم العوامل المؤثرة فيها ؛ و لأن متطلبات الأسرة و وظائفها مختلفة أدّى ذلك إلى اختلاف أشكالها ؛ و في ظل التيار العولمي تم تناول الأسرة بين تحديات العولمة و نقل القيم بما يتوافق و خصوصيات الأسرة العربية .

و تتأقلم الأسرة مع مختلف المتطلبات الاجتماعية و تستجيب لها ضمن آلية التنشئة الاجتماعية ، لذا كان من الضروري أن نحقق مفهوما لها بإبراز أهدافها و خصائصها ، فمراحلها و أهم العوائق المؤثرة فيها ، ثم التفصيل في مؤسساتها .

الفصل الخامس

الضبط الاجتماعي

تمهيد :

إن أهمية الضبط الاجتماعي تكمن في كونه ضرورة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية وضمان سيرورتها وفاعليتها والمحافظة على الأنساق الاجتماعية ولهذا يعتبر الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية حفظا للنظام وصونا للملك ومنعا للاعتداء سواء على الأفراد أو الهيئات وتحقيقا للصالح العام ومن ثم فهو حاجة لا يمكن الاستغناء عليها أثناء نقل القيم وأثناء تحقيق أهداف المجتمع وغاياته .

1-1 - الضبط الاجتماعي النشأة والمفهوم :

1-1-1 - مفهوم الضبط الاجتماعي :

إن مصطلح الضبط الاجتماعي لم يعرف بمفهومه المعاصر ولم ينتشر إلا من خلال القرن العشرين وذلك على يد العالم الأمريكي إدوارد روس بمناسبة إصداره لكتابه " الضبط الاجتماعي " سنة 1901 ، وعبر عن مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال كتابه بأنه : " سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة "[1]. و الثابت من خلال هذا المفهوم أن التناول لمصطلح الضبط الاجتماعي بدأ منذ ذلك الوقت الذي بدأت فيه المفاهيم تختلف والقراءات حول مفهوم الضبط الاجتماعي تتباين ، و التعاريف تتعدد ، اعتمادا على الاتجاهات والتخصصات المتناولة له . وسنحاول من خلال هذا أن نقدم مجموعة من التعاريف التي تعكس رؤية ومفهوم واتجاه بعض العلماء .

أ- التعريف السوسيولوجي للضبط الاجتماعي :

عرف إميل دوركايم الضبط الاجتماعي بأنه : " أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعد عاملا ضابطا ، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته وليس مفروضا عليه من الخارج وإنما جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل "[2] . ومفهوم دوركايم للضبط الاجتماعي ساهم في بروز نظريته المتعلقة بالأنومي والانحراف الاجتماعي فتأسست دراسات من خلال الربط بين مفهوم الضبط والانحراف.

وعرف سمنر الضبط الاجتماعي من خلال كتابه الشهير العادات الشعبية بأنه : "ما تمارسه العادات الشعبية والأعراف من أثر على المجتمع "[3] .

---

[1] أمال عبد الحميد وآخرون :**علم الإجتماع القانوني والضبط الإجتماعي** ، دار الميسرة ،عمان ، ط2 ، 2015 ، ص 44.

[2] أمال عبد الحميد ومن معها ، **مرجع سابق** . ص45.

[3] غني ناصر الحسين القرشي : **الضبط الإجتماعي** ،دار الصفاء للنشر ، عمان ، ط1 ،2011 ، ص 34.

كما عرف الضبط الاجتماعي بأنه : " الرقابة الاجتماعية باعتبارها مجموع الاستعدادات المستعملة في المجتمع لضمان التماسك الاجتماعي وضمان احترام القواعد الموضوعة "[1] .

و عرف كوهن Cohen 1966 الضبط الاجتماعي بأنه : " العمليات الاجتماعية والبناءات التي تتجه لمنع الانحراف أو الحد منه "[2] . ويرى هولينشيد أن جوهر الضبط الاجتماعي لا يكمن في آليات المجتمع التي وضعت للتعامل مع السلوك في حالة الأزمات أو في المؤثرات المهمة في تشكيل الشخصية وإنما يتمثل الضبط في تنظيم المجتمع بواسطة القيم والأعراف العامة الملزمة التي تحدد العلاقات بين شخص وآخر وبينه وبين الأشياء والأفراد والجماعات والطبقات والمجتمع ككل" [3].

ويذهب لاندز Landis إلى أن فهم الضبط الاجتماعي لابد وأن ينطلق من فهم : [4]

- كيف يقوم المجتمع بإلزام أعضائه بقبول أنساق التنظيم فيه .
- كيف يلزمهم بالامتثال لهذه لأنساق .

ويرتبط هذا المفهوم لدى لاندز باستمرار النظام الاجتماعي و بقاء المجتمع ودوامه .

ويرى تالكوت بارسونز أن الضبط الاجتماعي يتمثل في إعادة التوازن في النسق بواسطة قوى محيطة به هي آليات الضبط الاجتماعي ، ويفترض هذا التوازن تكامل الفعل مع أنماط معيارية في النسق التي اكتسبت الصفة النظامية بدرجة كبيرة أو صغيرة [5] .

---

[1] فيليب ريتور : **الدروس الأولى في علم الإجتماع** ،ترجمة محمد حديدي ، دار الأمان ، المغرب ، ط1 ،2015 ، ص 93

[2] مصلح الصالح :**الضبط الإجتماعي** ، مؤسسة الوراق ،عمان ،ط1 ،2004 ، ص22.

[3] مصلح الصالح ،**مرجع سابق** ،ص22.

[4] مصلح الصالح ،**مرجع سابق** ،23.

[5] مصلح الصالح ،**مرجع سابق** ،ص-ص 24-25

ويرى هربرت سبنسر أن الضبط الاجتماعي يكمن في أهمية الطقوس الشعائرية ذات الاحتفالات الرسمية الدينية وقوتها المحكمة بشكل آلي ميكانيكي في استخدامها لوسائل الضبط الاجتماعي وفي ذات الوقت استخدامها كآلية للضبط الاجتماعي[1] .

كما عرف حسن الساعاتي الضبط الاجتماعي بأنه : " استخدام القوة البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو إعمال القواعد أو الأفعال المقررة ويكون الفرض بالإجبار والقهر أما الأعمال فتكون بالإيحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل "[2] .

ب- التعريف السيكولوجي للضبط الاجتماعي :

يرى لملي أن الضبط الاجتماعي هو : " مجموعة من الحيل النفسية التي تستهدف الضغط النفسي ، الذي يمكن وصفه بأنه منهج رمزي إنساني في مقابل استخدام منهج القوة الفيزيقية . وتعمل الرموز الإنسانية على إبراز المشاعر وخلق الاتجاهات وتوصيل الأفكار ودفع النشاط لدى الآخرين "[3] . ومن خلال هذا المفهوم نلاحظ بأن لملي اختزل المفهوم من خلال الرموز التي أوجدها البشر عبر تطور الحياة وذلك من أجل إحداث وممارسة الضغط النفسي على الفرد في مقابل تجاوز القوة الفيزيقية في إحداث الضبط.

وعرف برنارد الضبط الاجتماعي بأنه : " العملية التي عن طريقها تمارس المنبهات وظائفها على شخص معين أو مجموعة أشخاص ، ثم تؤدي إلى استجابات تسهم في مواقف التكيف ....."[4] .

---

[1] معن خليل العمر :**الضبط الاجتماعي** ،دار الشروق، عمان ،ط1 ،2006 ، ص 35

[2] سعيد إسماعيل علي : **الأصول الاجتماعية للتربية** ،دار السلام ،القاهرة ، ط1 ،2013 ،ص 303

[3] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص35

[4] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص35

وهناك عدة تعريفات تنسب إلى المثاليين بالنظر إلى أن مفاهيمهم تتجه نحو ترسيخ القيم والمثل الاجتماعية من خلال عملية الضبط الاجتماعي وإنكار ورفض الاتجاه الواقعي ومن أمثلة ذلك :

1- تعريف كولي :

الذي يرى بأن الضبط الاجتماعي في جوهره ضبط من جانب المجتمع ، فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط في نفس الوقت ، من حيث أن له قدرة مستمرة ودائمة على الخلق الذاتي للضوابط. [1]

ومن خلال هذا التعريف فإن كولي عبر عن رؤيته المركزة المعبرة عن تصوير الشعور الجمعي الناتج عن شعور الجماعة التي ينتمي إليها الفرد في سلوكه منميّة عنده صوتا واحدا يمثل صوت جماعته التي ينتمي إليها علما بأن هذا الضبط لم تخطط له الجماعة .[2]

2- تعريف جورج جيرفيتيش :

عرف جورج الضبط الاجتماعي بأنه : " تلك المجموعة الشاملة أو ذلك الكل الذي يتكون من النماذج الثقافية ، والرموز الاجتماعية والمعاني الجمعية الروحية ، والقيم والأفكار والمثل ، إضافة إلى الأفعال والعمليات التي ترتبط بها ارتباطا مباشرا والتي عن طريقها يتمكن المجتمع الشامل وكل جماعة فنية وكل فرد من التغلب على التوترات والصراعات عن طريق التوازن المؤقت ، وكذلك مجموعة الخطوات التي تتخذها تلك النماذج الاجتماعية لتحقيق جهود جديدة خلاقة "[3] .

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص35

[2] معن خليل العمر: **المدخل الى علم الإجتماع** ،دار الكتاب الجامعي، الإمارات،ط1 ، ص185.

[3] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص35

ومن خلال المفاهيم السابقة يتبين لنا أنه للضبط الاجتماعي مفاهيمه المتعددة و المتنوعة التي تتأثر بالسياق المتناول من خلاله موضوع الضبط ، وباختلاف الأزمنة والأمكنة وبطبيعة وأنواع المجتمعات وانتماءاتها .

1-1-2 - نشأة وتطور فكرة الضبط الاجتماعي :

لقد حظيت فكرة الضبط الاجتماعي باهتمام العلماء والباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والتي لم تقف على معنى أو مفهوم واحد ، وترجع الصعوبة في ذلك إلى تعدد نطاق و مجال استخدامه من جهة ولأنه يعتبر محورا مشتركا في العديد من مجالات علم الاجتماع مثل علم الاجتماع التربوي وعلم الاجتماع الجنائي وعلم الاجتماع القانوني والانحراف الاجتماعي . ويذهب ابن خلدون إلى أن الضبط الاجتماعي لازم للحياة الاجتماعية ، وأنه في نفس الوقت ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان ، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع ، وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه [1]. ولعل هناك من يعتبر فكرة الضبط الاجتماعي فكرة قديمة تم تداولها في كثير من المؤلفات ولو بمسميات مختلفة مثل الأخلاق والعرف والدين والقانون ، كما أن هناك من استعمل الضبط كمضمون وليس كمصطلح مثل ما نحا إليه فوستيل دي كولانج في كتابه – المدينة العتيقة – و ما أقدم عليه منتسكيو في كتابه – روح القوانين – .

و قد اهتم أوجست كونت بدراسة موضوعات الضبط الاجتماعي وذلك من خلال دراسته لأهمية النظام الاجتماعي ، حيث انتبه إلى أهمية العقيدة والمعرفة والأخلاق والقيم في بناء واستقرار النظام الاجتماعي .

وهناك من يرى أن هربرت سبنسر أول من استخدم مفهوم الضبط الاجتماعي في كتابه "مبادئ علم الاجتماع " عام 1839 ، ولكنه لم يعط للمفهوم أي دلالة خاصة[2] .

---

[1] عدلي السمري :**الثابت والمتغير في آليات الضبط الإجتماعي** ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ط 1 ،2006 ، ص14.

[2] عدلي السمري ، **مرجع سابق** ، ص 14

ومن خلال تتبع مسارات دراسة مواضيع الضبط الاجتماعي فإن روس يعد أول من انصب اهتمامه على المفهوم ، حيث يرى بأن القانون يعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي لأنه يستمد قوته في عملية الضبط من معيار المنفعة ، كما يرى روس بأن هناك وسائل أخرى للضبط الاجتماعي تقف إلى جانب القانون مثل الثقافة والأعراف والقيم والمعتقدات ، وكل هذا متجل من خلال كتابه الذي أصدره كما سبق ذكره سنة 1901 ؛ ومن خلال روس فإن القانون يعد من أهم وسائل الضبط الاجتماعي ذلك أن نصوصه مستمدة من واقع المجتمع وتتماشى مع هويته ، وأساس كل ذلك ما يعرف وفق جون جاك روسو بنظرية العقد الاجتماعي .

كما أن مدرسة شيكاغو أسهمت في إثراء مواضيع ومفاهيم الضبط الاجتماعي وإعطاء مفاهيم ذات دلالة بالمصطلح من خلال كتابات روبرت بارك وأرنست بيرجس حيث قدموا صورة واضحة ومتطورة للضبط الاجتماعي من خلال دراستهما للمشكلات الاجتماعية باعتبارها نتاجا للخلل الذي يعتري آلية الضبط الاجتماعي .[1]

وساهم تعريف إميل دوركايم للضبط الاجتماعي في إثراء المفهوم ، والذي عرّفه بأنه : " أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعد عاملا ضابطا ، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته وليس مفروضا عليه من الخارج وإنما جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل "[2].

ومن خلال هذا المفهوم نجد أن دوركايم أراد أن يحكم مفهومه للضبط الاجتماعي من خلال الابتعاد عن المعايير الاجتماعية التي تنتهي إلى الانحراف ، أي أن دوركايم طرح مفهومه للضبط الاجتماعي من خلال نظريته المتعلقة بالأنومي والانحراف وأسس بذلك مداخل جديدة للدراسة من خلال هذا المجال ، أي مجال الانحراف .

وبعد هذه المرحلة بدأ المصطلح في الانتشار، حيث تم تناوله بشكل أوسع ، فطرحه بارسونز من خلال تناوله للفعل الاجتماعي وتحليله خاصة من خلال كتابه بناء الفعل

[1] عدلي السمري ، **مرجع سابق** ، ص 14

[2] عدلي السمري ، **مرجع سابق** ، ص 15

الاجتماعي The Structure Of Social Action الصادر بتاريخ 1937. وأكد أن دوركايم لم يركز فقط على طبيعة الضبط الاجتماعي ولكنه ركز أيضا على أهمية الامتثال الأخلاقي[1] .

كما حدد بارسونز من خلال كتابه النسق الاجتماعي صور الضبط الاجتماعي كجزء في تصنيف الفعل الانحرافي ، أي أن مفاهيم الضبط لبارسونز مستوحاة ومشتقة من فكر دوركايم ، كما يرى بارسونز في هذا السياق أن التنشئة الاجتماعية تعد من أبرز قنوات الضبط الاجتماعي التي يكتسب ويتعلم الفرد من خلالها القيم التي تحدد له أنماط السلوك المقبولة .

وفي نهاية الستينيات قام هورتشي بطرح نظرته ومفهومه عن الضبط الاجتماعي من خلال دراسته المتعلقة بـ " أسباب الجناح " فبدلا من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفون أو متوافقون يذهب هيرشي إلى التساؤل من خلال القول: " إننا لا يجب أن نسأل لماذا يفعل المنحرف ذلك ؟ ولكننا نتساءل لماذا نحن لانفعل ذلك وهنا أكد على أهمية الروابط الاجتماعية كميكانيزم لضبط السلوك "[2] .

أي أن هيرتشي أراد التحليل من خلال وجهة نظر مغايرة وهي تناول الضبط من خلال : لماذا يطيع الناس القانون ، منطلقا من قاعدة أساسية هي أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات .

كما أن محاولات هوارد بيكر ساهمت في تطور مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال نظريته الشهيرة المتعلقة بـ " بالتسمية الانحرافية " والتي أكد من خلالها على العلاقة بين الضبط الاجتماعي والانحراف ، كما يؤكد بيكر على أن تسمية أي سلوك بسلوك منحرف هو مرتبط بردة فعل المجتمع إزاء هذا السلوك ، ومن ثم فإن بيكر ينطلق في دراسته للسلوك الانحرافي من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين :

---

[1] مصلح الصالح ، **مرجع سابق** ، ص 42

[2] أمال عبد الحميد وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 46

- ما هو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف وكيف يحددونه ؟
- ما هي طبيعة الأنماط السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر إليها أفراد المجتمع على أنها أنماط وخصائص منحرفة ؟

ويرى بيكر من خلال هذين التساؤلين أن المجتمع هو الذي يحدد أنماط السلوك المنحرفة من خلال تحديد القواعد التي يعد انتهاكها انحرافا .

إن كل هذه المحاولات وسعت من الاهتمام بمفهوم الضبط الاجتماعي حتى تعددت إلا أنها لم تتحدد معالمه وحدود توظيفه وبدأ يتراجع الاهتمام بمفاهيم الضبط الاجتماعي بل إنه في بعض من المراحل تم إهمال هذا المصطلح و استبعاده في الدراسات العلمية ، وفي هذا السياق يقول جيس بتس : " إن إهمال المفهوم يكمن في عاملين أحدهما أن دراسة الضبط الاجتماعي تتطلب مزيجا من المهارات المهنية في مجال عمل النفس الفردي وتحليل النظم الاجتماعية ، والثاني يكمن في تطوير نظرية الضبط الاجتماعي "[1] .

لم يعد مصطلح الضبط الاجتماعي ضمن المفاهيم الكلاسيكية ، بل وجدت محاولات في إطار تحديث المفاهيم إن صح هذا المصطلح وسلم ولم يعد مقترنا بالقهر والقسر و الامتثال ففي حقبة الثمانينات من القرن الماضي بدأت تنتقل الرؤية لهذا المفهوم من الثبات والستاتيكا إلى التعاطي الفكري والمعرفي في إطار التخصصات التي ظهرت ونسبت لنفسها هذا المصطلح مستفيدة كما يرى البعض من الانتقادات والمآخذ التي وجهت إليه ؛ فخلال هذه المرحلة بدأ التعاطي مع هذا المفهوم في إطار رؤية جديدة له ومن بين العلماء الذين برزوا في هذا ستانلي كوهين الذي يرى بأن الضبط الاجتماعي مثل ميكي موس . فعلى الرغم مما يتعرض له من الانتقادات الكثيرة وإظهار رفض بسيط له ، إلا أنه مازال من أكثر المفاهيم المحورية في علم الاجتماع ، خاصة بعد دراسة الرفاهية الاجتماعية والسياسية والتي تلقي بعبئها على نموذج الضبط الاجتماعي في العلاقة بين الدولة والرعية والمفهوم موضع جذب

[1] أمال عبد الحميد وآخرين ، **مرجع سابق** ، ص 47

وتراخ وأحيانا موضع نقد أو موضع اهتمام أكاديمي خاصة في المقالات التي تنحو منحى ماركسيا[1] .

كما تأكد أنه من خلال هذه المرحلة تم ربط مفهوم الضبط الاجتماعي بنظريات الدولة ويرى أندرو سكول أن مفهوم الضبط الاجتماعي في ظل الدولة الحديثة يكون أكثر تركيزا على شقه الرسمي إلى الحد الذي أطلق عليه دونالد بلاك حكومة الضبط الاجتماعي[2] .

ويؤكد سكول في هذا السياق أن مفهوم الضبط الاجتماعي أصبح أكثر شمولا وتجريدا وبات مرتبطا بقضية محورية تنطلق من أن تماسك المجتمع والنظم يكون من خلال قوة وفعالية الضبط الاجتماعي.

أما خلال حقبة منتصف التسعينيات فإن مفهوم الضبط الاجتماعي أخذ اهتماما رسميا خاصة عندما ارتبط بمفهوم الدولة ، فقد أصدر داريو ميلوسي خلال سنة 1990 كتابه " دولة الضبط الاجتماعي " وأسس مؤلفه على فكرة مفادها أن الضبط الاجتماعي أداة لتحقيق القوة والسيادة من خلال توسيع أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية ، كما اعتبر أن الضبط الاجتماعي و الديمقراطية يشكلان جزءا من العمليات الاجتماعية .

ولعل الجدير بالذكر أن مرحلة التسعينيات هي مرحلة الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي وما تبعه ذلك من ثورات علمية وتكنولوجية و اتصالية أثرت على النظرية الاجتماعية وأصبحت الدراسات المتعلقة بالتحولات الاجتماعية لا تكون بمنأى عن العولمة وتأثر مفهوم الضبط الاجتماعي خلال هذه المرحلة فقد عرف ركودا نسبيا نتيجة لتوسع مجال استعماله ، و في هذا الصدد يرى داني لاكمب أن حالة الركود هذه ناجمة عن تشتيت المفهوم في كل الجسم الاجتماعي إذ يقع الأفراد بين كم من الأجهزة الضابطة الرسمية وغير الرسمية مما أدى إلى تبديد الضبط في أكثر من اتجاه [3] .

---

[1] أمال عبد الحميد وآخرين ، **مرجع سابق** ، ص 48

[2] أمال عبد الحميد وآخرين ، **مرجع سابق** ، ص 48

[3] أمال عبد الحميد وآخرين ، **مرجع سابق** ، ص 51

ولكن هذا الركود لم يطل كثيرا إذ عرف المفهوم خلال مرحلة نهاية التسعينيات دعوات ملحة لتكوين نظرية خاصة ، بل وتخصص مستقل يقوم على دراسة الضبط الاجتماعي .

1-1-3 - أهمية وأهداف الضبط الاجتماعي :

أ- أهمية الضبط الاجتماعي :

إن أهمية الضبط الاجتماعي تكمن في كونه ضرورة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية وضمان سيرورتها وفاعليتها والمحافظة على الأنساق الاجتماعية فابن خلدون يعتبر أن الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية حفاظا على النظام وصونا للملك ومنعا لاعتداء الأفراد أو الهيئات على البعض الآخر وتحقيقا للصالح العام .

إن الضبط الاجتماعي ومهما اختلفت المفاهيم حوله إلا أن المتفق عليه بين جميع المفكرين والفلاسفة أنه يهدف إلى تحقيق التوازن داخل البناء الاجتماعي ؛ ومن هنا يمكن تحديد أهمية الضبط الاجتماعي فيما يلي :

1- الضبط الاجتماعي ضرورة لتنظيم العلاقات بين الأفراد وبين الفرد و المجتمع ويعتبر أداة من أجل النظام والقضاء على الفوضى و احترام حقوق وحريات الآخرين ، كما يشكل أداه للحيلولة دون الجنوح ؛ و هي الوظيفة التي أكدها تالكوت بارسونز من خلال قوله : " إن إطار النظام الاجتماعي العام يقدم الضبط من خلال الامتثال الأخلاقي " ، واعتبر هذا الامتثال أساسا للضبط الاجتماعي ، وإذا كان الضبط الاجتماعي هادفا فمعنى ذلك أنه لابد أن يعتبر علاجا وتعديلا للانحرافات والحالات غير السوية في المنظمات الاجتماعية حتى يضمن فعاليتها في أداء وظائفها [1] .

2- يعتبر الضبط الاجتماعي آلية من أجل فهم المجتمع واستيعاب أبنيته والكشف عن دور النظم والمؤسسات الاجتماعية في ضبط المجتمع ويشكل دعامة من دعائم الاستقرار والتماسك الاجتماعي ، إذ يرى روس أن الاختلافات في الميول والاتجاهات

[1] احمد الخشاب :**الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية** ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،ط2 ،1958 ، ص23

والحاجات والرغبات وما يسود المجتمع من منازعات ومشاحنات و صراع بين مختلف الفئات والطبقات ذات المصالح المتضاربة والناتجة عن عوامل نفسية واقتصادية وسياسية واجتماعية تستلزم وسائل وأجهزة اجتماعية ضابطة [1] .

3- يستغرق الضبط الاجتماعي مجموع الأعراف والأخلاق والمعايير والاتجاهات والمواقف التي يقوم عليها أي مجتمع مما يشكل خلفية ومرجعية للضبط الاجتماعي.

4- الضبط الاجتماعي ضرورة لازمة لاستقرار نظم المؤسسات الاجتماعية ولضمان استمرار فاعليتها على صورة تحفظ الشكل البنائي ، والهيكل الوظيفي للجماعة وفئاتها وطوائفها [2] .

5- من خلال الضبط الاجتماعي يعتبر الدين من أهم وأقوى الآليات ، لأنه يؤدي وظائف اجتماعية مهمة من بينها تقوية الروابط الاجتماعية من خلال وحدة العقيدة والشعائر كما أنه يضمن حالة الاستقرار التي يتطلع إليها المجتمع من خلال حفظ التوازن لأن في النهاية الضوابط الدينية تحمل صفة الإلزام كما أنها تتميز بالترغيب والترهيب .

6- من خلال الضبط الاجتماعي تمارس الرقابة الاجتماعية سواء من خلال المعايير الاجتماعية أو المعايير القانونية التي تتميز بالتوافق فيما بينها.

7- الضبط الاجتماعي تمارسه كل المؤسسات سواء المعنية بالتنشئة الاجتماعية مثل الأسرة أو المدرسة أو المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية أو حتى داخل المؤسسة المهنية .

8- الضبط الاجتماعي يعزز القيم والمعايير السلوكية كمصدر للدوافع والمواقف والاتجاهات.

---

[1] احمد الخشاب :**مرجع سابق**، ص ص 33-34

[2] ابراهيم عبدالله ناصر :**علم الإجتماع التربوي** ، داروئل للنشر ،عمان ، ط1 ، 2011 ، ص 263

9-يعمل الضبط على تحديد نطاق السلوكات المقبولة والمرفوضة خلال تأدية الأفراد لأدوارهم الاجتماعية .

هذه من الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال آليات الضبط الاجتماعي داخل أي تنظيم اجتماعي ، هذا الأخير الذي يقوم من الناحية الوظيفية بوظيفتين من خلال آليات الضبط الاجتماعي وهما :

- القيام بالقضاء على الاحتياجات الأولية وإشباع الدوافع والميول والاتجاهات وتعزيز المواقف في إطار متطلبات النظام الاجتماعي مع عدم التنازل عن أساليب الضبط والسيطرة على الأفراد أثناء هذه العمليات الاجتماعية.
- العمل على الحفاظ على التنظيم الاجتماعي من خلال توجيه السلوك أو تعديله أو تعديل المواقف والاتجاهات تجاه بعضهم البعض .

وخلاصة القول أن جميع المدارس والمذاهب الفكرية وأصحاب الاتجاهات النظرية يتفقون على أن المفاهيم المرتبطة بالضبط الاجتماعي تقوم على فكرة التوازن الاجتماعي داخل المجتمع ومن ثم ضمان الاستقرار والاستمرار وعدم الانهيار .

ب - أهداف الضبط الاجتماعي :

يمكن أن تتحدد أهداف الضبط الاجتماعي من خلال ما يلي :

1-من أهداف الضبط الاجتماعي التدخل لحماية النظم الاجتماعية عندما تسود حالة الفوضى والاضطرابات مما يضمن أداء الوظائف الحيوية داخل المجتمع ، وفي هذا السياق يحدد كمبل يونغ أهداف الضبط الاجتماعي من خلال القول : " يهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق الامتثال ، التضامن واستمرار مجتمع أو جماعة معينة ."[1]

[1] مصلح الصالح ، **مرجع سابق** ، ص59

2- يرى ناصر حسين أن الضبط الاجتماعي يقوم على القانون الاجتماعي ، فالحاجات الأساسية أو الأولية للأفراد لا يتم إشباعها بلا ضوابط ، وإنما تخضع عملية الإشباع إلى عوامل الضبط الاجتماعي من عادات وتقاليد و قوانين وضعية طبقا لتشريعات المجتمع[1] .

3- يهدف الضبط الاجتماعي إلى فرض احترام المعايير الاجتماعية والقانونية على الأفراد وعدم الإخلال بالبيئة الاجتماعية للمجتمع سواء من خلال الحقوق أو الواجبات

4-يسعى الضبط الاجتماعي سواء الرسمي أو غير الرسمي إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية وذلك لغاية تحقيق التوازن الاجتماعي للمجتمع والنفسي من خلال الحماية للأفراد.

5-الضبط الاجتماعي يعدل من سلوكات الأفراد غير المقبولة ويثني على المقبولة .

6- يهدف الضبط الاجتماعي إلى مشاركة كل المؤسسات من أجل تحقيق أهدافه و غاياته .

وهناك من يرى أن أهداف الضبط الاجتماعي تتلخص عموما فيما يلي : [2]

1-هدف استغلالي تدفع إليه بعض المصالح الذاتية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

2-هدف تنظيمي ويتمثل من خلال المحافظة على سلوك من النوع التقليدي والعمل على تأكيده .

3-هدف تجديدي وهو موجه نحو التغير الاجتماعي .

ومهما تعددت الرؤى حول أهداف الضبط الاجتماعي فإن المتفق عليه أهميته من حيث الغاية المتمثلة في ضمان استقرار النظام الاجتماعي بكل مؤسساته ومكوناته والمحافظة عليها في حالة سوية .

---

[1] غني ناصر حسين ، **مرجع سابق** ، 46

[2] مصلح الصالح ، **مرجع سابق** ، ص60

1-2 -نظريات الضبط الاجتماعي :

1-2-1 - النظريات الكلاسيكية للضبط الاجتماعي:

أ- نظرية العقد الاجتماعي :

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أقدم النظريات التي تشكلت خلال القرن السادس عشر ، وتناولت هذه النظرية من الوهلة الأولى فلسفة قيام الدولة سواء من خلال أشكالها أو من خلال صلاحياتها أو من خلال حقوقها و واجباتها ؛ وكان من أبرز ما أثار فلسفة الدولة من خلال هذه النظرية المفكران توماس هوبز (1588-1679) وجون لوك (1922-1704) ، ولكن من أسس لهذه النظرية وأعطى لها طابعها العلمي هو المفكر الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) .

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الإنسان كان يعيش في مرحلة من المساواة بينه وبين بني جنسه لا تفاوت لا في الحقوق ولا في غيرها ، وكان في هذه المرحلة يتمتع الفرد بالحقوق الطبيعية وأن من كان يحكم مجموع العلاقات هو مبادئ القانون الطبيعي .

ولكن لما بدأ الفكر البشري بإرادة التملك والتصرف بدأ يفكر في الخروج من الحالة الطبيعية المحكومة والمنظمة بالقانون الطبيعي إلى مرحلة التقنين والتشريع لهذا القانون من خلال إيجاد منظومات تشريعية ومؤسسات تسهر على تطبيقها وتنفيذ ذلك .

و من ثنايا هذه الإرهاصات تشكلت نظرية العقد الاجتماعي ، فأسس هوبز مفهوم العقد الاجتماعي من خلال إصدار كتابه : " التنين أو العملاق " والذي رفض من خلاله نظرة أرسطو وبدأ يقدم مفاهيم مثل الحياة الاجتماعية التي كانت كبديل عمّا ما يسمى بالحياة الطبيعية ، فالإنسان لا يقيم علاقاته الاجتماعية اعتباطا بل إن اجتماعية الإنسان تبدو مسألة في غاية الدقة من البرمجة والتنظيم وهي تخضع لتخطيط الإنسان بشكل واع[1]. فوفقا لهوبز فإن فكرة الدولة مستوحاة من خلال تنازل الأفراد عن سلطتهم وحقوقهم وتسليمها

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص 78

للشخص الذي تم اختياره من خلال آليات معينة ، ومن هنا تتشكل وفقه الوحدة الحقيقية التي تعرف بالدولة .

أما جون لوك فيرى بأن هدف الحماية هو الأساس الذي دفع بالناس أو الأفراد إلى التوقيع على العقد الاجتماعي ، كما يرى بأنه حتى ولو تمسكنا بقواعد القانون الطبيعي الذي يكفل الحرية والمساواة فإن ذلك لا يتم إلا من خلال سلطة عليا ، ثم إن تعقد المجتمع وتداخل وتشابك علاقاته وتضارب المصالح وعدم الوضوح في حدود الحق والواجب والحرية قد يعصف بالمجتمع ، فلا بدأن تتشكل تلك السلطة التي تكون إفرازا لاتفاق المجتمع أو الأفراد بالتنازل عن حقوقهم لشخص أو عدة أشخاص يمثلون المجتمع يكون وفقا لعقد ممضى من الطرفين.

أما آخر مفكر من خلال النظرية التقليدية أو الكلاسيكية فكان جان جاك روسو الذي ألف كتابه الموسوم " بالعقد الاجتماعي " الذي قرر من خلاله أن العقد الاجتماعي مصدره مبادئ العدالة الاجتماعية والمصلحة الجماعية .

ويرى روسو أن الإنسان ضحية للظروف السابقة التي فرضت عليه القهر والعبودية والذي يجب أن نعمل على تحريره ، من خلال استقلال الفرد عن رفاقه والانخراط في الدولة وإن أنسب وسيلة لذلك هو أن تتجه إرادة الأفراد إلى التعاقد والإمضاء على ميثاق سياسي وإداري يقوم على تخلي الأفراد عن سلطتهم وحقوقهم إلى المجتمع الذي يكتسب السلطة والسيادة والضبط .

فالسلطة عند روسو هي سلطة الشعب بوصفه صاحب السيادة ، كما أن روسو يرى بأن الحرية هي تحرير الفرد من براثن العبودية ومن عادات المجتمع وتقاليده فكلما كانت الحرية كانت سيادة الدولة ووظيفتها في الضبط .

كما أن الضبط الناجم عن العقد الاجتماعي يتسع كلما تطور المجتمع لأنه حسب روسو كلما تطور المجتمع زادت العلاقات الاجتماعية . وجدير بالذكر أنه كلما تطور

المجتمع زادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد ، وضعفت الغرائز الطبيعية ، وعليه يمر المجتمع بمرحلة انتقالية تتمثل في شيوع الأنانية الفردية والذاتية ما يضطر المجتمع لأن يضع الضوابط التي من شأنها أن تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات [1] .

وكتقييم لهذه النظرية فإنها ساهمت في توضيح الدوافع والأهداف التي تقوم عليها نظرية العقد الاجتماعي ، وأسهمت في التأكيد على أن العقد الاجتماعي يعد من أهم عناصر ومصادر الضبط الاجتماعي ، وجعلت الضبط أحد الوظائف التي تحافظ على وجود الدولة إلا أنّ ما يؤخذ عليها هي أنها تكتسي صعوبة في الاستيعاب وتستوجب تدخل الخيال لفهمها وفهم الإطار النظري لتطبيقاتها .

1-2-2 - النظريات الحديثة للضبط الاجتماعي :

أ- نظرية النظام الطبيعي :

سادت هذه النظرية في غضون القرن الثامن عشر والتي تأسست على ضرورة الانخراط في الحياة الاجتماعية ، فالناس مثلما لهم غرائز توجههم يجب أن تكون لديهم حياة اجتماعية توجه سلوكاتهم و اتجاهاتهم وتستند إلى القانون وبقواعد الضبط الاجتماعي . وأول من قرر هذه النظرية هو العالم " إدوارد روس (1866-1901) الذي أوضح هذه النظرية تسمية ومفهوما من خلال مقالاته العديدة قبل أن يجمعها في كتابه الذي ظهر عام 1901 تحت عنوان " الضبط الاجتماعي "[2]. وأسس نظريته وفقا لما يعرف بـ**النظام الطبيعي** ، إذ يعتبر روس أن النظام الطبيعي هو جوهر نظريته من خلال تغلغل هذا النظام في جميع الأفعال والممارسات الإنسانية والمستمدة من أربع غرائز مورثة من قبل الإنسان تساعده على تقرير وبناء العلاقات الاجتماعية المتبادلة بشكل ودي ومن ثم إضفاء الطابع الاجتماعي لكل

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص 82

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص86

التفـاعلات الإنسـانية . وهـذه الغرائزهـي : " التعـاطف أو المشـاركة ، العشـرة أو القابليـة للاجتماع ، الإحساس بالعدالة ، الشعور العضوي "[1] .

وفـي نفـس السـياق يشـير روس إلـى أن الغرائـز قـد تتعـرض للضـعف بسـبب تطـور المجتمـع وتحضره وتعقد أبنيتـه وتبـاين جماعاتـه ، وهنـا يضـطر المجتمـع لأن يضـع ضـوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراده "[2].

كما أن روس يفرق بين عاملين من العوامل المؤثرة في الضبط الاجتماعي و هما : العوامـل الأخلاقيـة المتمثلـة فـي الغرائـز أعـلاه ، والعوامـل الاجتماعيـة المتمثلـة فـي وسـائل الضبط الاجتماعي بعد أن تزايد عدد السكان وتشكلت الطبقية الاجتماعية أو المهنية وظهور ما يعرف بالتباين الاقتصادي.

وقد ميز روس بين نوعين من الضبط الاجتماعي و هما : [3]

– **الضـبط الاجتمـاعي** : الـذي تمارسـه الهيئـة الاجتماعيـة ومـن أهـم وسـائله القـانون ، العرف، الدين ، الفن ، الرأي العام ، القيم .

– **الضبط الطبقي** : الذي ينبع من طبقة معينة تعيش على حساب بقية المجتمع.

ولقد حدد روس وسائل متعددة للضبط الاجتماعي وذلك وفقا لأهميتها على النحو التالي: [4]

الرأي العام	القانون	العقيدة
الإيحاء الاجتماعي	التربية	العادة الجمعية
الدين	المثل العليا الشخصية	الشعائر والطقوس
الفن	الشخصية	التنوير والتثقيف
الخرافات	القيم الاجتماعية	قيم النخبة أو الطليعة "

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص 87

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص87

[3] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص87

[4] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص87

وفي الأخير ومن خلال ما قدمه روس حول نظريته التي كان أساسها الضبط الاجتماعي فإنه تلقى مجموعة من الانتقادات أهمها : [1]

- كان روس بيولوجيا وسيكولوجيا في دراسته للضبط الاجتماعي من خلال اعتماده على الغرائز الاجتماعية .
- لم يوضح طبيعة العملية التي يتم بها تحويل الضوابط الاجتماعية إلى خصائص شخصية .
- لم يستعمل مفهوم الضبط بشكل محدد .
- أكد على الضبط الاجتماعي في الحالات المستقرة في حياة المجتمع ، وأهمل التغير وآثاره على طبيعة الضبط الاجتماعي .

ب – نظرية الضبط الذاتي :

تأسست هذه الفكرة من خلال مؤلفات الكاتب والمفكر جارلس هوتون كولي (1864–1929) والتي لم يتطرق إليها بالاسم وإنما أشار إلى ذلك ، كما أنه لم يعتمد الضبط الاجتماعي كمصطلح إلا من خلال سنة 1918 .

إن موقف كولي كان واضحا تجاه المجتمع ووحداته ، إذ تميز موقفه بالواقعية حيث رفض من خلاله تقسيم النسق الاجتماعي إلى أنساق فرعية أو من خلال تقسيم الكل الاجتماعي إلى أجزاء ، وأكد من خلال تصوره أن الجانب الروحي في الإنسان هو المحور المتعلق بالضبط ، إذ أكد كولي على " أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل التي تعد موجهات للعملية الاجتماعية "[2] .

وقد رفض كولي ربط النشاط الاجتماعي بالغرائز وأكد على أن ضبط سلوك الفرد لا يكون إلا من خلال تنمية الضمير ، وأن الضبط في المجتمع ينتقل من خلال عملية

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص91

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص93

المشاركة التي في الغالب ما تكون لاشعورية ، كما ركز كولي على الجماعات الأولية كونها تشكل البوتقة التي تتم داخلها التنشئة الاجتماعية إذ يؤكد بأن أهم ما يكسب هذه الجماعات القابلية على الضبط أنها ليست قسرية تفرض ضوابطها بالقوة ، وإنما هي جماعات يتعاطف معها أفرادها ويلتزمون بضوابطها برغبة وطواعية و اختيار لاعتزازهم بكل ما يتصل بجماعتهم الأولية[1].

وقد تطرق كولي إلى الجماعات الأولية واعتبرها كمصدر لتنمية الضمير والالتزام الطوعي ومصدرا للمشاركة اللاشعورية ، في حين أن باقي الباحثين أغفلوا التطرق إلى الجماعات الأولية والتي اعتبروها مجالا فاعلا في المجتمعات البدائية ، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت عكس ذلك خاصة في ظل سيطرة الفردانية في جميع التمثلات .

كما أن اهتمام كولي بالجماعات الأولية لا يلغي الاهتمام بالجماعات الثانوية التي بدأ ظهورها وتشكلت من خلال الصناعة الحديثة أو العالم الصناعي الحديث الذي ترامت أطرافه وتعددت مجالاته وكثرت من خلاله اليد العاملة وعرف معها في المقابل النظام العلماني مما أدى إلى تعقد المجتمع وشكل بذلك صعوبة في الفهم والتعامل مما فرض إيجاد صيغ يمكن من خلالها الفهم والتكيف ، وهذا الأمر أدى إلى أن تشكل الجماعات الثانوية جماعة ضابطة .

وأكد كولي أن نمو الشخصية البشرية يكون من خلال الاتصال والتفاعل وذلك من خلال كتابه " الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعي " الصادر بتاريخ 1901 ؛ كما أقر من خلال هذا الكتاب أن نمو الذات يكون في سياق العلاقات الاجتماعية وذلك من خلال الفكرة التي تتكون لدينا عن أنفسنا من جراء ملاحظة ردود أفعال الآخرين على سلوكنا ، وأطلق عليها عبارة المرآة العاكسة للذات Looking –Class Self [2] . وقد قدم هذا المفهوم كشبيه لمفهوم المحاكاة اللاشعورية الذي قدمه العالم الأمريكي جورج هربرت ميد .

---

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص93

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص94

ومفهوم المرآة العاكسة الذي قدمه كولي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي :

- تصور مظهرنا أو تصرفنا بالنسبة للغير .
- تصور حكم وتقييم هذا المظهر .
- وجود نوع من الشعور بالفخر أو الضعة .

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الاجتماعي الذي يتحقق لدينا من خلال فكرة المرآة العاكسة للذات التي جاء بها كولي يتم وفقا للخطوات التالية : [1]

- التفاعل أو الاختلاط يقع بين مجموعة الأفراد لمدة من الزمن .
- تقييم الفرد من لدن الآخرين بعد عملية التفاعل .
- تقييم الفرد لذاته وفقا لتقييم الآخرين له ، فإذا قيّمه الآخرون تقييما إيجابيا فإنه يقيم ذاته وفقا لذلك التقييم والعكس بالعكس إذا قيّمه الآخرون تقييما سلبيا .
- التقييم الذي يحصل عليه الفرد من المجتمع يؤثر تأثيرا واضحا في طبيعة تفاعله مع الآخرين .

ج- نظرية التنظيم وعدم التنظيم :

يظهر خلف هذه النظرية بول لاندز ، وقد تأسست على إثر التنظيم على الضبط الاجتماعي من خلال الاهتمام بمكونات البناء الاجتماعي و العلاقات الوظيفية بين هذه المكونات ، وقد رأى بول لاندز بأنه من الممكن أن نتصور النظم الاجتماعية منتظمة على هيئة متصل نظري يوجد في أحد طرفيه التفكك الاجتماعي وفي الطرف الآخر توجد أكثر نماذج التنظيم الاجتماعي شدة وصرامة ، وبين هذين الطرفين توجد منطقة تسامح واسعة[2].

وقد جاءت هذه النظرية بفكرة المتصل النظري ردا على بعض النظريات التي حاولت تأسيس محتواها على التناقض المغلق بين المجتمعات البدائية أو الريفية وبين المجتمع الحديث ، ويركز من خلال نظرية المتصل على العلاقة الوظيفية بين الجماعات الأولية

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص97
[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص100

والجماعات الثانوية ويؤكد على أن الأداء متكامل بين الأبنية الاجتماعية ويؤكد بأن الفروق بين الجماعات داخل المجتمع سواء الثانوية أو الأولية هي فروق في الدرجة فقط وليست فروقا نوعية في طبيعة الخصائص ذاتها .

وعليه يمكننا القول أن نظرية التنظيم وعدم التنظيم تدور في فلك العلاقة الوظيفية بين الأنظمة والأبنية الاجتماعية .

1-2-3 - النظريات المعاصرة للضبط الاجتماعي :

أ - النظريات المعاصرة التقليدية :

يعد كل من المنظور البنائي الوظيفي والمنظور الصراعي من أبرز المنظومات المشكلة للاتجاه المعاصر التقليدي ، كما أن هناك اتجاهات معاصرة ورائدة في دراسة قضايا الضبط الاجتماعي.

أولا : نظرية الفعل الاجتماعي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم ماكس فيبر (1864-1920) أن معالجة قضايا الضبط الاجتماعي تنطلق من تحليل السلوك الاجتماعي للإنسان . ويقصد ماكس فيبر بالسلوك الاجتماعي أي حركة أو فعالية مقصودة يؤديها الفرد وتأخذ بنظر الاعتبار وجود الأفراد الآخرين[1] .

ولعل السلوك الاجتماعي الذي يعنيه فيبر يعتمد على ثلاثة شروط أساسية هي :

- وجود شخصين أو أكثر يتفاعلان معا ويكونان السلوك .
- وجود أدوار اجتماعية متساوية أو مختلفة يشغلها الأفراد الذين يقومون بالسلوك.
- وجود علاقات اجتماعية تتزامن مع عملية السلوك .

كذلك فإن فيبر قسم السلوك إلى ثلاثة أنواع هي : $

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص101

1- السلوك الغريزي :

و هذا السلوك مصدره الغريزة والعاطفة التي غالبا ما تتناقض مع مقتضيات الواقع والبيئة التي يتفاعل معها الفرد ، علما أن الفرد لا يكون خاضعا خضوعا تاما للحاجات والدوافع الغريزية [1] . و ليس محكوما بالميل بل إنه يعمد على إشباع الرغبات وفق متطلبات التهذيب العقلاني ، ومن ثم فالإنسان السوي والمنضبط يمنع انطلاق الرغبات والنزوات بل يهذبها ويوجه دوافعها نحو تحقيق أهدافه وطموحاته بصورة عقلانية ومهذبة من أجل خيره وسعادته ورفاهية مجتمعه [2] .

2- السلوك الاجتماعي التقليدي :

ويأتي هذا السلوك من وحي العادات والتقاليد والأخلاق والمثل التي تسود بيئة الفرد ، وتعتبر الأخلاق والعادات والمثل من الضوابط الاجتماعية التي توجه سلوك الفرد وتنظم علاقاته مع الآخرين كما تساهم المؤسسات الاجتماعية الأخرى في تحديد نمط سلوك الفرد مثل الأسرة والمدرسة ودور العبادة وجماعة الرفاق واللعب .

3- السلوك الاجتماعي العقلي :

وهو السلوك الذي يكون متوشحا بالإدراك والبصيرة والتعقل وقراءة العواقب والتعامل مع القضايا والمشكلات ، ويكون مصدره منطقة الذات التي تعبر عن ماهية العالم الخارجي وحقيقة الحياة الاجتماعية التي يعيشها الأفراد والجماعات[3] .

ويقسم فيبر هذا النوع من السلوك إلى ثلاثة أنواع وذلك حسب طبيعة الواسطة والغاية :

- **النـــوع الأول :** سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة عقلية وغاية غير عقلية ، والمقصود بالواسطة العقلية هي : " الغاية أو الواسطة الأخلاقية الشريفة أو المهذبة التي

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص102

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص102

[3] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص103

تنسجم مع أخلاقية ومثل وتعاليم المجتمع وتسير في فلكها "[1] . أما الغاية غير العقلية فهي : " التي لا تنسجم مع قيم ومثل وأخلاقيات وأهداف المجتمع " [2] .

– **النوع الثاني** : سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة غير عقلية وغاية عقلية :وهذا السلوك مناقض للسلوك الأول من خلال اعتماد الوسيلة أو الوساطة غير المشروعة كرغبة الطالب في النجاح لكنه يحاول بلوغ هدفه هذا عن طريق الغش .

– **النوع الثالث** : سلوك اجتماعي عقلي ذو وساطة عقلية وغاية عقلية .

ثانيا : نظرية تالكوت بارسونز :

تأسست نظرية بارسونز في الضبط الاجتماعي من أصل نظريته المتعلقة بالفعل الاجتماعي لذلك يرى البعض أنه لا يمكن فهم نظرية الضبط الاجتماعي لبارسونز إلا في سياقات الفعل الاجتماعي الذي يشتمل على الأركان التالية :

– إن الأفعال التي يقوم بها الفاعل لا تتحدد إلاّ عن طريق أهدافه .
– منطلق الفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف وتنظيمه لها في مخطط محدد للأولويات والأهداف .
– تكون لدى الفاعل بعض الأفكار التي تتعلق بطبيعة أهدافه وإمكانية تحقيقها .

ويتجلى من خلال ما تأسس عليه الفعل الاجتماعي أن الفاعل يكون محكوما بعدة عوامل منها الأفكار والمشاعر والانطباعات والمعايير والقيم . ومن ثم فإن الفعل يبنى على توقع الشخص لما يجب أن يفعله كما يجب على الأشخاص الآخرين ، ومن ثم فالضبط يستمد وجوده في إطار نظرية الفعل الاجتماعي من خلال التكامل في التوقعات أي أن أهداف الفرد تتحقق من خلال الامتثال لتوقعات الآخرين ، وكمعنى " أن إشباع حاجات الأنا

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص103

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص103

أو تحقيق أهدافه ، يتوقف على إرادة الآخر في أن يفعل ما هو متوقع منه والعكس صحيح أي أن أي مسايرة أو امتثال الأنا لتوقعات الآخر يعد شرطا لتحقيق هدف الأنا "[1] .

إن بارسونز عبر عن العلاقة بين الأنا والآخر بمصطلح : " نسق التفاعل الثابت " هذا الأخير الذي يحتاج إلى تكوين مستمر وتدعيم ثابت ، ولهذا الغرض فإن تالكوت بارسونز وضع نمطين من الآليات لتفعيل وتدعيم نسق التفاعل الثابت : [2]

– النمط الأول : يتجسد من خلال التنشئة الاجتماعية التي تساهم في تحقيق توقعات الدور .

– النمط الثاني : يتجسد من خلال الضبط الاجتماعي الذي يوفر دعم الدافعية المتجهة نحو تحقيق كل توقعات الدور . ويرى بارسونز أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات ليست فطرية بل مكتسبة عن طريق التعلم .

ويرى بارسونز أن عملية التنشئة الاجتماعية ليست كفيلة وكافية للحد أو القضاء على الاتجاهات الانحرافية بل لابد لها من رديف من أجل تدعيم التفاعل سواء على مستوى المسايرة أو الامتثال ، و هو الضبط الاجتماعي الذي يحمل في مضمونه مجموعة من الآليات المتفرعة عنه وهي :

– **الصمود والثبات :**

وهو رد الفعل من جانب الأنا تجاه الذي ينجم عن علاقته بالآخر والهدف هو توفير الأمن للأنا ، ومثال ذلك ثبات اتجاهات الحب لدى الأم في التنشئة الاجتماعية رغم الصعوبات والمشكلات التي تواجهها يعد نموذجا أساسيا للصمود[3] .

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص105

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص105

[3] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص106

- **التسامح Permissiveness :**

يرى بارسونز أن الصمود لا يكون فعالا كميكانزيم للضبط إلا إذا توفر التسامح وبذلك يؤدي هذان العاملان إلى إعادة التوازن في نسق التفاعل [1] . و يرى بارسونز أن أهمية التسامح تكمن في التوقع للانحراف نتيجة الضغط الذي يتعرض إليه الأفراد والجماعات .

- **التقييد أو التضييق Restriction :**

ويتجسد هذا الميكانزيم من خلال تضييق حدود العلاقة للفرد لكي يستطيع موازنة العديد من الأدوار والمراكز التي يشغلها ؛ هذا بدوره يؤدي إلى امتصاص حجم التوترات وتجنب السلوك المنحرف .

وفي الأخير يرى بارسونز أن النسق الاجتماعي يشتمل على مكونات معينة يمتثل لها الناس وتعد بمثابة ضغوط اجتماعية ، وميز بين نوعين منها الأول هو نمط المواقف والثاني هو النظام الثانوي و هو نظام تربوي مكمل للنظام الأساسي[2] .

ثالثا – نظرية ابن خلدون في الضبط الاجتماعي :

لقد أسس ابن خلدون معالم نظريته من خلال الضرورة الاجتماعية التي تقتضيها خاصية البناء ذلك أن أي بناء بشري لابد له من ضوابط اجتماعية تنظم هذا البناء والعلاقة فيما بينه، وفي ذلك يقول ابن خلدون : " إنه لابد للبشر من وازع يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم ويستند تارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفة بمصالحهم "[3] . وتقوم نظرية ابن خلدون على مجموعة من المبادئ أهمها :

---

[1] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص106

[2] غني ناصر حسين القريشي ، **مرجع سابق** ، ص107

[3] عبد الرحمان بن محمد بن خلدون : **مقدمة ابن خلدون ،** المكتبة التجارية ، القاهرة ، دط، ص 303

1- البعد الوظيفي للضبط الاجتماعي :

يرى ابن خلدون أن البعد الوظيفي للضبط الاجتماعي يكمن في الحفاظ على النظام في المجتمع بكل مؤسساته ومنظماته لغرض تحقيق أهدافه وغاياته ودون الضبط أو التراجع في وظيفته وتتشكل بوادر ومؤشرات التفكك والانحراف ويتأثر بذلك النظام الاجتماعي ككل مما يفرز حالة الفوضى ؛ وأشار ابن خلدون إلى البعد الوظيفي للضبط الاجتماعي من خلال قوله : " ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا تم عمران العالم بهم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لطباعهم الحيوانية من العدوان والظلم ، وليست السلاح الذي جعل دافعا لعدوان الحيوانات العجم عليهم كافيا في دفع العدوان عنهم لأنه موجود لجميعهم ، فلابد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم و إلهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحد منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك "[1] .

ولعل من أهم الأفكار عن الضبط الاجتماعي في إطار هذا البعد هي :

- أن الضبط الاجتماعي حتمية اجتماعية لاستقرار العمران واستمراره .
- أن الضبط الاجتماعي ملازم للحياة الاجتماعية وأساس الملك فهو يحافظ على المصلحة الجماعية وعلى مصلحة صاحب الملك.
- أن الضبط الاجتماعي فضلا على الحتمية الاجتماعية فإن له الأبعاد النفسية بالنسبة للأفراد والجماعات .

2- بعد الوسائل للضبط الاجتماعي :

حدد ابن خلدون وسائل الضبط الاجتماعي فيما يلي :

- الدين الذي يعتبر من أقوى الدعائم والضوابط الاجتماعية .

[1] عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، **مرجع سابق** ، ص303

- القانون الذي يخاطب الحقوق والواجبات والمراكز والأدوار .
- الأعراف الاجتماعية والتقاليد والعادات الاجتماعية والقيم .
- الأخلاق والمثل العليا من خلال تعبيره " الحكماء في آدابهم والملوك في سيرهم ".
- العصبية القبلية .

1-3 - آليات الضبط الاجتماعي :

1-3-1 - آليات الضبط الاجتماعي الرسمية :

أولا - القانون :

يعد القانون ومؤسساته من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي كما أنه يعتبر أكثر من ضرورة في الحياة الاجتماعية لما يتمتع من خاصية العمومية والتجريد والإلزام والعقاب . وقد عرف القانون على أنه مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة والملزمة التي تخاطب كافة أفراد المجتمع وأن الخروج عليها تحت أي مبرر يجعل صاحبه عرضة للمساءلة والعقاب.

فالقانون هو ذلك : " الجزء من الفكر المستقر الثابت والعادة المدعمة حظا باعتراف رسمي ظاهر في شكل قواعد عامة تعضدها سلطة الحكومة وسيادتها "[1] . كما عرفه هوبل بأنه : " المعيار الاجتماعي يكون قانونيا إذا قوبل إهماله أو كسره في كل الحالات بالتهديد أو في الحقيقة بتطبيق القوة البدنية بواسطة فرد أو مجموعة لها امتياز معترف به اجتماعيا لفعل ذلك "[2] .

ويقول فيه روسكو باوند بأنه : " ضبط اجتماعي من التطبيق المنهجي لقوة المجتمع المنظمة تنظيما سياسيا ".

- أهمية القانون :

إن القانون من أهم الوسائل الرسمية للضبط الاجتماعي باعتباره ضرورة للحياة الاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال وظائفه والتي حددها " تبراشنسكي " إلى مجموعتين من الوظائف الاجتماعية وهي :

- الوظائف التوزيعية :

---

[1] حسن الساعاتي :**علم إجتماع قانوني** ،مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ،1968 ،ط4 ،ص 82 .

[2] حسن الساعاتي **المرجع السابق** ،ص 82 .

ويرى من خلال هذه الوظيفة أن القانون في جوهره يقوم على تنظيم الحقوق والحريات ، وتتجلّى فكرة التوزيع أن كل فرد يعرف ماله من حقوق وما عليه من واجبات ، ولما كانت " الحقوق والواجبات قيما اجتماعية فإن توزيعها بواسطة القانون معناه توزيع القيم الاجتماعية كلها ، بما فيها القيم الاقتصادية على أعضاء الجماعة "[1] .

- الوظائف التنظيمية :

تقرهذه الوظيفة أن توزيع الحقوق والحريات توزيعا عادلا ومتوازنا لابد من وجود قوة أو سلطة يتم فرض التوزيع عن طريقها ويحافظ عليها وهذا سر ومبرر وجود الحكومة أو الدولة وضمان التنظيم يكون من خلال الهيئات والمؤسسات المرتبطة بتطبيق القانون .

وهناك من يرى أن أهمية القانون تكمن في تأثيره على السلوك البشري من خلال :[2]

1. دفع السلوك البشري دفعا محددا نحو الأهداف .
2. تشكيل السلوك البشري الذي يتطلبه القانون من خلال التكرار والإعادة .
3. الإجبار البدني الذي يتبع أشكال السلوك الذي يحدده القانون .

- دور القانون في الامتثال والتماسك الاجتماعي :

إن دراسة القانون وفهمه يمكن الفرد من معرفة حدود حقوقه وواجباته والسياقات التي من خلالها ممارسة حقوقه والآليات التي يتيحها القانون لحل المنازعات والخلافات والمشكلات وكذلك يحدد الأساليب التي يستخدمها الأفراد في تنظيم حاجاتهم الاجتماعية

إن القانون وما يحمله من خصائص الامتثال وما يتمتع به من مؤسسات وهيئات تسهر على تطبيقه فإنه يعمل على استغراق الانحراف والقضاء عليه مما يضمن للمجتمع تماسكه . ويرى بوهمان أن القانون هو الوسيلة التي يعالج بها المجتمع نفسه ويحافظ على كيانه ووجوده ، ومن هنا كان الخروج على تعاليم القانون تهديدا للتماسك

---

[1] عدلي السومري : **الثابت والمتغير في آليات الضبط الإجتماعي** ، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية ، مطبعة العمرانية للأوفست ،القاهرة ، ط1 ،2003 ، ص 49

[2] حسن الساعاتي **المرجع السابق** ،ص 82 .

الاجتماعي وللمثل الاجتماعية والثقافية والقيم الاجتماعية كما يعتبر إقرار هذه التعاليم وفرضها على الناس أهم عامل للضبط الاجتماعي " [1]

وفي النهاية يمكننا القول بأن القانون لم يصغ اعتباطا وإنما جاء يعكس إرادة مجتمعية ترجمتها جماعة سياسية كما أن قواعده مصحوبة بجزاءات عقابية .

1-3-2 – آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية :

أولا – الديــن :

يعتبر الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي لما يؤديه من وظائف ترافق حياة الفرد والمجتمع كما أنه يشكل المحور الجوهري والأساسي للنظم الاجتماعية فمن خلاله يستقر المجتمع وبدونه يدخل في حالة فوضى واضطراب .

ولعل الباحثين والمفكرين دخلوا في محاولات لتعريف الدين إلا أنهم لقوا صعوبة تمثلت في تعدد الديانات شعائريا وعقائديا وتباين هذه الأخيرة بالإضافة إلى اختلاف المنطلقات والمناهج المستخدمة في ذلك ، ولكن هذا لا يعدم أو يلغي بعض التعريفات التي جاء بها بعض المفكرين أو الباحثين ، ومنها تعريف مصطفى عبد الرزاق للدين بأنه : " نظام من عقائد وأعمال متعلقة بشؤون مقدسة تؤلف من كل من يعتنقونها جماعة ذات وحدة معينة "[2]

و عرفه محمد بدوي بأنه : " مجموعة متماسكة من العقائد والعبادات المتصلة بالأشياء المقدسة بحيث تؤلف هذه المجموعة وحدة دينية متصلة تنظم كل من يؤمنون بها "[3] .

وعرف أحمد الخشاب الدين بأنه : " عقيدة وعمل يشترك في اعتقادها ومزاولتها مجموعة من الأفراد يتكون منها مجتمع خاص مستقر ودائم " [4] .

---

[1] أحمد ابوزيد : **البناء الإجتماعي مدخل لدراسات المجتمع ج2 الأنساق** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ،ط2 ، ص 447

[2] مصلح الصالح ، **مرجع سابق** ، ص 154

[3] مصلح الصالح ، **مرجع سابق** ، ص 154

[4] أحمد الخشاب : **دراسات في النظم الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة** ، القاهرة ،1998 ، دط ،ص 158

ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن أي محاولة لتعريف الدين ترتبط بالديانات السماوية ولا ترتبط بالديانات الأخرى التي تقوم على عبادة قوى الطبيعة وا لطوطمية وعبادة الأوثان وغيرها .

كما أن كل المحاولات التي قامت من أجل تعريف الدين اتسمت بمنطلقات مهمة هي :

- أن الدين يستند إلى مجموعة من العقائد والممارسات .
- فكرة المقدس أو القداسة ترافق مفهوم الدين .
- التماسك الاجتماعي وظيفة أساسية من وظائف الدين .

ولعل أشهر التعريفات عند العلماء المسلمين للدين في كونه : " وضعٌ إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل " .

وعرفه الفقهاء بأنه الإيمان بذات إلهية جديرة بالطاعة والعبادة ".

وعرفه محمد عبده بأنه : " خلوص السريرة للحق وقيام النفس بصالح العمل وهو ما كان يدعو إليه النبي صلى الله عليه وسلم وسائر إخوانه الأنبياء "[1] .

ولعل دوركايم تناول الدين في سياقات التفرقة بين الأشياء المقدسة والأشياء الدنسة من خلال مؤلفه : " الصور الأولية للحياة الدينية " ، إذ يؤكد من خلال مؤلفه أن الدين نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة ويرى أن وظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في المجتمع هي التوحيد بين الذين يؤمنون بها والتأكيد من خلال ذلك السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع .

ويحدد دوركايم ثلاثة شروط متطلبة لتطور ونمو الدين وهي" :

- **الشرط الأول:** يتمثل في ضرورة تطوير مجموعة من المعتقدات الدينية وهذه المعتقدات هي التصورات التي تعبر عن طبيعة الأشياء المقدسة .

[1] محمود بن شريف :**الأديان في القرآن** ،دار المعارف في مصر ، القاهرة ، 1980 ، ط4 ، ص25

– **الشرط الثاني :** يتمثل في ضرورة وجود مجموعة من الطقوس أو الشعائر الدينية التي يتعلم الإنسان منها قواعد السلوك التي تحدد كيف يوائم الإنسان نفسه مع هذه الموضوعات المقدسة .

– **الشرط الثالث :** هو أن الدين يحتاج إلى كنيسة أو مجتمع أخلاقي يشمل كافة أتباع الدين "[1] .

– **ولعل من أهم الوظائف الاجتماعية للدين ما يلي :**

- يعتبر الدين من أهم النظم الاجتماعية لما يؤديه من ترسيخ للاستقرار في حياة الفرد والمجتمع ويضمن بذلك قوة وترابط النظام الاجتماعي وذلك كله بفعل العاطفة الدينية والتفاعل مع متطلباتها .
- يضمن الدين تزويد الأفراد والمجتمعات بمنظومة من القيم والمعايير تعتبر كموجهات لسلوكهم وممارستهم كما يقوم بتعويض الأفراد عن الإخفاقات ؛ وهذا ما أكده دوركايم في دراسته للانتحار التي وصلت إلى أن معدلات الانتحار ترتفع عند غير المتدينين .
- يضمن الدين التكامل والتكافل الاجتماعي ويعتبر من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية التي يرتبط من خلالها الفرد بهويته الدينية .
- يعتبر الدين من أهم العوامل الوقائية من الجريمة والانحراف .
- يعتبر الدين من أهم العوامل التي تدفع الفرد إلى الامتثال .

ولعل من خلال هذه الوظائف تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية لما يتميز به من قواعد وقوانين تنظم العلاقات بين الأفراد وبين مجتمعهم ولما يتمتع به من قدرة على توفير الاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية من خلال تعلق الأفراد بخالقهم ومن خلال

[1] عدلي السومري : **الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي** ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، مطبعة العمرانية للأوفست ،القاهرة ، ط1 ،2003 ، ص46

استجابتهم لأوامره واجتناب نواهيه ومن ثم فلا يستقيم أمر المجتمع من خلال القوانين والجزاءات والعقاب بل لابد من وجود الوازع الروحي والإيمان بالقيم والتعاليم الدينية .

ثانيا – العادات الاجتماعية :

وغالبا ما تعرف العادات بأنها الطرق المستقرة للتفكير والسلوك في المجتمعات ، أوهي " صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية ، وهي أساليب للفكر والعمل ترتبط بجماعة فرعية أو بالمجتمع بأسره " [1] . وتلعب العادات الاجتماعية دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي لا تقل أهمية عن باقي الوسائل الأخرى فهي القوانين والسلطة غير المكتوبة وهي التي ترافق الإنسان في المناسبات والمواقف ، وتسيطر على أفعاله وسلوكه ، كما أن العادات الاجتماعية تستمد هذه القوة من الجزاءات الاجتماعية التي تفرضها سواء من خلال الشكل الإيجابي أو من خلال الشكل السلبي . والعادات الاجتماعية لها مجموع من الوظائف سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي ونبرز أهمها في :

1– وظيفة التوجيه :

فالعادات الاجتماعية موجهات لسلوك الفرد وتعامله ، بل إنها تهدي الفرد إلى التصرف المتوقع وتعمل على صقل المتوقع أو النشاط أو الفعل وبلورته ضمن نماذج وأنماط من السلوك والأفعال وردود الأفعال .

2– الوظيفة الجمالية :

من خلال إرساء ثقافة الذوق أو الحاسة و إرشاد الفرد إلى الجميل والحسن والمستساغ والمستحب واللائق والحاسة الجمالية تكرسها العادة ببعديها الشكلي أو الجمال الشكلي كتقديم الهدايا ، وشكلها المعنوي أو الروحي وهي جمال الشعور والوجدان .

[1] محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979 ،ط1 ، ص115

3- الوظيفة الضبطية :

لا يمكن للمجتمع أن يستقر أو يستمر دون أن تكون هناك عادات اجتماعية تتدخل لدى الفرد أو الجماعة من أجل حملهم على توجيه سلوكهم وفق مبدأ المواءمة الجماعية والتوافق من جهة ، وعلى تنظيم العلاقات بين الأفراد وفق معايير تقدمها لذلك من جهة أخرى .

4- وظيفة التكافل والتضامن الاجتماعي :

تعتبر العادات الاجتماعية الوسيلة التي تضمن التكافل والتضامن الاجتماعي وذلك من خلال عمل كل وحدة اجتماعية فرعية في سياق متفق مع مقتضيات عمل الوحدة الكلية مع استشعار الأولى بإلزامية القواعد السلوكية الضابطة والمتفق عليها من قبل الوحدة الاجتماعية العامة .

ومن خلال ما سبق يتضح أن العادات الاجتماعية لها وظيفة تكاملية وتضامنية من خلال الحفاظ على الوظائف الأساسية والثانوية ، هذه الأخيرة تضمن وحدة البناء الاجتماعي وسلامته .

ومن أهم خصائص العادات الاجتماعية هي :

1-تتميز بالتلقائية و لا تحتاج إلى الرسمية سواء من خلال الظهور أو الاختفاء .

2-على خلاف العرف لا تحتاج إلى وقت طويل لتشكلها .

3-جزاءاتها تختلف عن الجزاءات المؤسساتية .

4-العادات الاجتماعية تخاطب العلاقات الاجتماعية وما ينتج عنها .

5- تتميز بالثبات وعدم التغير .

و عليه فإن العادات الاجتماعية أساس العلاقات الاجتماعية لما تضمنه من ضبط وتكامل وتكافل و تضامن .

ثالثا – التقاليد الاجتماعية :

في كثير من الأحيان يفرق علماء الاجتماع بين العادة والتقليد ، على اعتبار أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص في حين أن التقليد يخاطب عموم المجتمع ولكن ومن خلال تتبع مفاهيم و مضامين العادة فإن شأنها شأن التقاليد التي يجمع العلماء على تعريفها بأنها: "عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة أو بيئة محلية محدودة النطاق ، وهي تنشأ من الرضا و الاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة ، خاصة بالمجتمع المحدود الذي تنشأ فيه ، ولذلك فإنها تستمد قوتها من قوة الطبقة أو الهيئة التي اصطلحت عليها ، وتفرض نفوذها على الأفراد باسم هذه الجماعات "[1] .

وهناك من عرفها بأنها : " أنماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة وتعمل على دعم تماسكها ووعيها بذاتها كما تحظى بالقبول من جانب الأعضاء ، وتعتبر عناصر ثقافية تنتقل من جيل إلى آخر "[2] .

ويرى بعض المفكرين أن التقاليد تنتقل بين الأجيال من خلال صور ثلاث هي :

-**التقاليد الشفهية** : وتنتقل بين الأجيال شفاهة كقصص الخرافات والأمثلة الشعبية والكلمات الشائعة.

-**التقاليد المكتوبة أو المدونة** : وقد ظهرت هذه التقاليد قبل ظهور الكتابة وهي التي تتمثل في رموز تحمل معنى خاصا عند الجماعة [3] . بالإضافة إلى التراث والمخلفات المكتوبة التي تتركها أي حضارة أو جماعة .

-**تقاليد تنتقل بالتجربة** : إن ما يقوم به الأفراد في الجماعة من طقوس وممارسات في مختلف أنشطة حياتهم اليومية ومناسباتهم الاجتماعية تنتقل مباشرة بين الأجيال عن طريق الملاحظة المباشرة والمحاكاة والممارسة .

---

[1] عدلي السومري، **مرجع سابق**، ص46

[2] محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة1979 ،دط ،ص489

[3] عدلي السومري، **مرجع سابق** ، ص43

كما أنه يمكن اختصار أهم خصائص التقاليد فيما يلي :

1-التقاليد تنقل قصدا من جيل إلى جيل .

2-تولد الشعور بالاعتزاز والأمن و الطمأنينة لما تحمله من شعور الانتماء والحفاظ على الهوية .

3-التقاليد تتميز بالصعوبة في التغيير لأن مصدرها الآباء .

4-التقاليد تعتبر تقاليد جمعية وقواعد سلوكية تنظيمية .

5-ترسم للناس الأساليب والطرائق التي تساعدهم في التكييف مع المواقف .

ومن الأساليب والصور المدعمة للتقاليد نذكر : الشعائر ، الرموز ، الاحتفالات ومجموعة أخرى من الوسائل تتمثل في المعتقدات الشعبية الدارجة والحكم والأمثال والأساطير والقصص والأغاني[1] . هذا و تمارس التقاليد ضغوطا على الفرد لكي يتوافق مع أساليب الجماعة التي ينتمي إليها وتحقق الانسجام بين أفراد الجماعة كما أنها تعتبر أداة تنظيمية فعالة للضبط الاجتماعي لأنها تخاطب عموم المجتمع وتعمل على المحافظة على استقرار المجتمع وتماسكه ، وتجسد التوافق بين أفراد المجتمع سواء من خلال الوحدة الاجتماعية الفرعية أو من خلال الوحدة الكلية أو العامة .

رابعا – العرف :

يرى حسن الساعاتي أن العرف في مفهومه هو: " اتفاق الناس على اتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي ، مع إحساسهم بضرورة هذه الخطة كقاعدة قانونية ، والقاعدة القانونية لا تصدر عن السلطة الحاكمة وإنما تستخلص من واقع حياة الجماعة فهي خطة أو عادة ألفها الناس في تعامل بعضهم مع بعض وجروا عليها حتى

[1] مصلح الصالح ، **مرجع سابق** ، ص209

يتكون في أنفسهم إحساس بضرورة اتباعها وخاصة في الجماعات البسيطة المحدودة المساحة والأفراد "[1] .

وعرف سمنر العرف بأنه : " المعنى المتداول للاستعمال والعادات والتقاليد عندما تتضمن حكما بأنها تؤدي إلى رفاهية المجتمع ومصلحته العامة وأنها تمارس إلزامها على الفرد لكي يطيعها ويكون سلوكه مطابقا لها على الرغم من أنها غير مفروضة عليه من سلطة رسمية معينة " [2] .

كما أن العرف يعتبر سلطة من سلطات المجتمع ومصدرا من مصادر التشريع ، فمن خلال العرف يمكن أن تتشكل القاعدة القانونية ومن خلال العرف يمكن أن يستمد التشريع القانوني مضمونه ، فالعرف الاجتماعي هو قاعدة اجتماعية ملزمة ولكن غير مكتوبة .

ويشمل العرف مجموع المعتقدات القائمة بين الناس و استشعار إلزاميتها ليشكل ضغطا على إتباعه . وهناك اتفاق بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة العرف على أنه مصطلح يطلق على العادات التي تمتاز بارتقائها في درجة إجبارها و إلزامها وضرورتها لتحقيق رفاهية المجتمع والمحافظة على كيانه[3] .

ويتفق على أن العرف يشمل الأحكام والمثل والأمثال والكتابات والقصص ومجموع ما هو مستوحى من التراث ويشكل المغزى الأخلاقي للمجتمع.

كما أن العرف يتسم بأنه لا ينطوي على نفس الوضوح والتبلور اللذين يتسم بهما كل من القانون والدين فضلا على الغموض المتعلق بالجزاءات المترتبة عن مخالفاته أو التي يمكن أن تترتب عن عدم الالتزام به ، ولكن عادة ما يتم الامتثال إلى العرف بصورة آلية من خلال الالتزامات المترابطة والمتناقلة من الأجيال أو من المؤسسات الاجتماعية.

---

[1] حسن الساعاتي ،**مرجع سابق** ، ص 277

[2] مصلح الصالح ،**مرجع سابق** ، ص213

[3] عدلي السمري :**مرجع سابق** ، ص 44

ويرى عدلي السمري أن العرف لا يمارس تأثيرا كبيرا على المجتمعات البدائية فحسب بل وعلى المجتمعات المتحضرة أيضا بالرغم من أنماط السلوك في هذه المجتمعات المتحضرة قد خضعت خضوعا شديدا للقانون والدين والأخلاق [1] . والعرف ينقسم إلى قسمين : عرف محلي وهو العرف الذي يخاطب بيئة معينة والعرف العام وهو العرف الذي يخاطب كافة أفراد المجتمع.

وكمحصلة فإن العرف يعتبر مصدرا من مصادر التشريع يلجأ إليه أثناء غياب النص القانوني أو التشريعي لمسألة لم يتم التطرق إليها ومن هذه المرتبة والقوة اكتسب وضعه واعتباره كأداة من أدوات الضبط الاجتماعي .

و يعتبر العرف أهم وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي وذلك باعتباره نسقا من أنساق المجتمع المعيارية و لما يتميز به من ضغط ووقع في نفوس الأفراد والمجتمع والعرف بذلك ناشئ كاشف حام للقواعد القانونية والأخلاقية والروحية .

[1] عدلي السمري ، **مرجع سابق** ، ص44

1-4 - الأسرة وآليات الضبط الاجتماعي :

1-4-1 - الأسرة والضبط الاجتماعي :

من الطبيعي أن توجد اختلافات وتباينات ثقافية بين الأسر الجزائرية ، هذا الأمر يؤثر على عملية التنشئة الاجتماعية من جهة ويساهم بصفة مباشرة في تبني اتجاهات ومواقف حول ذلك من جهة أخرى.

ومن ثم فإن الأسرة تتبنى ثقافة معينة وسياسة تربوية خاصة تنتج الفرد من خلالها مما يؤثر بدوره في انتقاء الأسرة للأساليب المقابلة لذلك سواء تعلق الأمر بأسلوب الثواب أو بأسلوب العقاب كأدوات للضبط والتي تفرضها مقتضيات الجزاء الأخلاقي المرتبطة بالحياة الأسرية أثناء العملية التربوية .

إن الجزاء الأخلاقي الذي تبديه الأسرة سواء من خلال الالتزام بالمعايير والأدوار أو عدم مراعاتها هو الذي يكسب الفرد استشعار الرضا أو عدمه من خلال الأسرة مما يدفع بالفرد داخل الأسرة في غالب الأحيان إلى مراجعة مواقفه واتجاهاته .

ومن ثم فلا يمكن التكلم عن الأسرة وممارستها للضبط الاجتماعي إلا بعد التأكد من التوازن والتناسب بين المعايير والمكانة والدور ، حتى تتحقق الأهداف المرجوة من قبل الأسرة من خلال ممارستها للضبط الاجتماعي ؛ ويرى غني ناصر أن الضبط الأسري الداخلي هو الذي يفضي إلى الضبط الاجتماعي الخارجي ، وبمعنى آخر يجب أن تتوفر ثلاثة شروط أساسية في بناء الأسرة كي تكون فاعلة في تحقيق هدف الضبط الاجتماعي يمكن وضعها على النحو الآتي : [1]

1. الموازنة بين الأدوار القيادية والتنفيذية والقاعدية .
2. الموازنة بين الحقوق والواجبات .
3. الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة .

[1] غني ناصر القريشي ، **مرجع سابق** ، ص 173

وهناك من يرى بأن الوقوف على دور الأسرة في الضبط الاجتماعي لابد و أن يراعي ويهتم بالتنشئة الاجتماعية بصورة فاعلة وفعّالة لأنّها تشكل أولى أشكال الضبط الاجتماعي الذي يحول بين الفرد والانحراف عن معايير المجتمع وقيمه ، وفي هذا الصدد هناك من يرى بأن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تستهدف تأهيل الفرد للمشاركة في نشاط جماعة معينة عن طريق تعلم المعايير والأدوار التي تتوقعها الجماعة وتقرها ، فالتنشئة عملية مستمرة نظرا لأن الأدوار الخاصة بوضع اجتماعي معين لا تكسب عادة دفعة واحدة بمجرد اكتساب الفرد لهذا الوضع [1] .

وهناك بعض الأشكال الأساسية والمحورية للتنشئة الاجتماعية لا يجب أن يتخلى عنها المجتمع كالتربية الوالدية والعملية التعليمية في المدرسة و اكتساب العقيدة الدينية والانخراط في المجتمع وفق الصيغ الفكرية السليمة وامتهان الحرف والمهن هذا الأمر يكسب الفرد أهدافا و معايير وقيما تحدد له مكانته ودوره .

والتوصل إلى تنشئة اجتماعية سليمة لابد و أن يمر عبر ثلاثة شروط تتضح وفق الآتي :

– **الشرط الأول** : ينطوي على أن الطفل حديث الولادة يدخل مجتمعا موجودا بالفعل بقواعده ومعاييره وقيمه واتجاهاته ، و به بناءات اجتماعية عديدة منتظمة ومنمطة ومع ذلك تتعرض للتغير باستمرار ، و لا يكون للطفل الوليد غير المهيأ اجتماعيا أي علم بهذه العمليات أو البناءات أو التغيرات وتكون وظيفة أنماط التفكير والشعور والعمل في مثل هذا المجتمع تحديد الوسائل والطرق التي يجب أن يمر عليها القادم الجديد .

– **الشرط الثاني** : وهو الميراث البيولوجي الذي يسمح لعمليات التعلم بالحدوث ذلك أن العقل و الجهاز الهضمي والقلب النابض كلها متطلبات أساسية وضرورية من أجل التنشئة الاجتماعية .

[1] عدلي السمري ، **مرجع سابق** ، ص79

أي أن إصابة المخ وشكل الأنف والطول والقصر أو أي مرض مزمن يؤثر على درجة التفاعل والتنشئة الاجتماعية.

– **الشرط الثالث** : وهو ما يسمى بالطبيعة الإنسانية وهي هنا تشير إلى عوامل معينة وعالمية بين البشر ، وتتضمن الطبيعة الإنسانية المقدرة على القيام بدور الآخرين وكذلك المقدرة على الشعور مثلهم أو عموما المقدرة على التعامل بالرموز وهذا يعني إعطاء المعنى للأفكار المجردة ومعرفة الكلمات والأصوات والإيماءات كل هذه الأشياء يكون لها معنى تبعا لمقدرة الفرد على فهم ما ترمز إليه .

ويمكن أن نلمس العلاقة التبادلية بين أساليب التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي – باعتبارهما وظيفتين متداخلتين – من خلال الوقوف على مظاهر وآليات الضبط وما حدث فيها من تغير على مستوى العلاقات الأسرية " [1]؛ خاصة فيما يتعلق باعتماد أسلوب الثواب والعقاب .

وأخير يمكن تناول دور الأسرة من خلال وظائفها كوسيلة للضبط الاجتماعي من خلال ما يلي :

- العلاقة الأسرية عنوان الانتماء والوحدة والتماسك والعضوية وهذه كلها تشكل أساسا من أسس الضبط الاجتماعي.
- الأسرة هي الصورة المصغرة للسلطة وهذا من شأنه أن يرسخ فكرة الضبط الاجتماعي.
- وظيفة المتابعة والمراقبة و التي ترتبط في جوهرها مع فكرة الضبط .
- التنظيم الأسري والقيام بالواجبات وممارسة الحقوق يكرس فكرة التنظيم المرتبط مفاهيميا وسلوكيا بفكرة الضبط .

[1] عدلي السمري ، **مرجع سابق** ، ص80–81

- سعي الأفراد لتحقيق الأهداف والغايات داخل الأسرة يكرس مبدأ المراكز والأدوار الاجتماعية والتي ترتبط أساسا مع فكرة الضبط الاجتماعي .

وفي الأخير فإن الأسرة تلعب دورا حيويا وفعالا و هي المنطلق الأول في رسم الضبط وتكريسه أو تفعيله لدى جموع الأفراد .

1-4-2 - الأسرة وأسلوب الثواب :

يعد الثواب من أبرز أشكال التربية والضبط من خلال توجيه السلوك فهو الأسلوب الأوفر لتثبيت السلوك السليم والصحيح وتدعيمه أو تثبيته و يقابله العقاب لمنع السلوك غير المرغوب فيه .

إن دور الأسرة هو إعداد النشء إعدادا سليما و صحيحا غير معتل ، يتوافق مع اتجاهات وأهداف المجتمع وغاياته التي تنطلق من هويته ومرجعيته ، ومن ثم فإن الأسرة في كثير من الأحيان تتبنى أسلوب الثواب في تربية الأبناء لأن هذا الأسلوب وكما يسميه علماء النفس" بالتعزيز" فإنه يعزز الأداء والسلوك المرجو ومن ثم قيل أن الثواب هو الجزاء الحسن على الفعل الحسن .

ويأتي الثواب استجابة لاستمرارية الأفعال الحسنة وتشجيعها لتكون المعاملة بالثواب نموذجا للغير للاهتداء والاقتداء بها ، ويرى البعض أن غياب هذا الأسلوب يضع الأفراد في الفراغ النفسي والأخلاقي والروحي مما يدخلهم في حالة من الاغتراب .

ولعل الأفراد وأثناء تفاعلهم مع العملية التربوية سواء من خلال الأسرة أو المدرسة فإنهم في حاجة إلى المدح والثناء والشكر والتشجيع والتبجيل و التكريم .

وهناك من يرى بأن التربية لا يمكن إدارتها و الاستمرار فيها بدون المدح الذي يعتبر حافزا إضافيا ، والمقصود بالإضافي أن لا ينصرف الاهتمام إلى المدح والتخلي عن الأساسي وهو إنجاز العمل وفق متطلباته.

وفي الأخير لابد وأن ننوه إلى ضرورة حسن استعمال الثواب من خلال إدراك حدوده وجرعاته حتى لا ينقلب الثواب إلى تدليل تذهب معه هيبة العملية التربوية و أهدافها .

- مفهوم الثواب :

يقصد بالثواب : " كل ما يمكن أن يؤدي إلى الشعور بالرضا و الارتياح سواء كان ذلك بالتشجيع اللفظي أو التعبير العاطفي أو العطاء المادي ، مثل تقديم الهدايا أو الاستجابة للرغبات و الاحتياجات الخاصة من النواحي الفيزيولوجية أو النواحي النفسية والثواب بمختلف أنواعه يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس "[1] .

إن أغلب علماء الاجتماع يرون أن الثواب معترف بفائدته وبقبوله وآثاره باعتباره أسلوبا من أساليب التربية والضبط الاجتماعي .

إن الثواب يعتبر وسيلة فعّالة في العملية التعليمية ويؤثر تأثيرا بالغا إذا تم التعامل معه وفق مقتضياته ومقاديره ، كما أنه يقتضي التعامل معه بمحاذير لهذا يعتبر الثواب كالضبط يدفع الفرد إلى التكيف والالتزام مع غايات وقيم المجتمع .

أما أساليب الثواب فتعني المكافأة والتي تأخذ البعد المادي والبعد المعنوي ، فمن الأبعاد المادية : الهدية ، النقود ، شراء ما يطلب والمصاحبة في المناسبات ؛ في حين يتمظهر البعد المعنوي في المدح والثناء والشكر والتبجيل والتكريم وإظهار الابتسامة والموافقة .

و يعتبر الثواب أصلا من أصول أساليب ووسائل العملية التربوية والتنشئة الاجتماعية و لا يمكن التخلي عن هذا الأسلوب أثناء تلك الفترات لما يحمله من آثار على نفسية وذهنية الفرد ، بل إنه يعمل على تفتيق وتفجير قدرات الأفراد من خلال حرية الذكاء كما ذهبت إلى ذلك مدرسة فرانكفورت التي ترى بأن الذكاء الاجتماعي الذي يجب أن يتمتع به الفرد للتواصل مع الآخرين هو نتيجة الحرية والتحرر التي تنمو في نفسية الفرد وهذا نتاج ممارسة الثواب الممنهج والمدروس .

[1] محمد خليفة بركات : **علم النفس التربوي في الاسرة** ،دار القلم ، الكويت ، 1977 ، ط1 ، ص172

1-4-3 - الأسرة وأسلوب العقاب :

إن الجزاء بشكليه الثواب والعقاب يبدأ منذ النشأة الأولى للفرد وذلك من أجل تدريبه وحمله على السلوك الجيد ومن هنا يتضح أن وظائف الثواب والعقاب كلها تسعى إلى تحقيق نفس الهدف . إن العقاب أمر مقرر تمارسه السلطة الأسرية من أجل صالح الفرد وإصلاحه وكله من أجل تعزيز الضبط الاجتماعي في أذهان الفرد وممارسته اليومية .

ويمكن تعريف العقاب بأنه : " كل ما يؤدي إلى الشعور بعدم الرضا وعدم الارتياح مثل التأنيب والزجر والقسوة في المعاملة والعقاب البدني ؛ و كذلك إظهار علامات السخط والحرمان من ميزة معينة أو الوقوف بوجه تنفيذ رغبة قوية ، أو إظهار علامات التعبير العاطفي في النواحي السلبية كعلامات الغضب والنفور والكراهية " [1] .

إن العقاب له درجات تتفاوت فيما بينها وتتراوح بين الشدة واللين تبدأ من العقاب الجسدي إلى غاية الحرمان من الابتسامة والكلام ، وفي جميع الحالات فإن اعتماد هذه الدرجات تختلف من أسرة إلى أخرى وتشترك فيها عدة عوامل سواء من خلال طبيعة الثقافة أو مستوى المعاملة الوالدية أو المستوى الاقتصادي أو المنطقة إذا كانت منطقة حضرية أو ريفية .

وهناك من يرى أن العقاب ليس إلا تعبيرا عن ثقافة معينة بالمقارنة مع ثقافة أخرى[2]، كما أن العقاب تتعدد أنواعه حسب المواقف المختلفة وطبيعة الظروف المستعمل من خلالها ويمكن إيجاز أنواع العقاب فيما يلي :

- **العقاب اللفظي :**

ويقصد به كل أشكال التهديدات اللفظية الحاملة لمعنى التوبيخ من خلال استخدام العبارات الجارحة ، الهدف منه القضاء أو التقليل من السلوك غير المرغوب فيه ؛ كما أن

[1] محمد خليفة بركات : **علم النفس التربوي في الاسرة** ،دار القلم ، الكويت ، 1977 ، ط1 ، ص172

[2] فاروق الرومساني :**تعديل وبناء السلوك الإنساني** ،دار الفكر ، الأردن ، 2000 ، دط ، ص 144

هذا العقاب يقتضي الحذر عند تطبيقه خاصة في انتقاء الألفاظ المناسبة كما يقتضي مراعاته خاصة في الآثار الناجمة عن استعماله على المستوى النفسي للأبناء ، ذلك أنه يجب على الوالدين في استخدام العقاب اللفظي مراعاة الأثر النفسي الناتج عن هذا النوع من العقاب تجاه أبنائهم "[1] .

- **العقاب الاجتماعي :**

ويعني كل أشكال العزل والحرمان الاجتماعي ومثال ذلك حرمان الطفل من مشاهدة البرامج المحببة إليه و حرمانه من الخروج واللعب أو زيارة أصدقائه أو المشاركة.

- **العقاب الجسدي :**

مازال معتمدا كأسلوب من أساليب العقاب خاصة داخل الأسر لفاعليته من تقليل السلوك غير المرغوب فيه بالرغم من التحذيرات التربوية التي تطالب بإلغاء الضرب على مستوى الأسرة والمدرسة ولعل مظاهر العقاب الجسدي الضرب على اليدين والقدمين أو قص الشعر ....الخ .

ونحن نتبنى الاتجاه الذي يعارض استعمال أسلوب العقاب بالنظر إلى اعتماد الرأي المؤيد بالقول إلى أن التغيير في الأفكار و الاتجاهات التربوية يكون من خلال الطرق التربوية السليمة والتي لا تحبذ العنف بكل صوره ؛ إن الخطأ في السلوك لا يقابله الخطأ في التصويب من خلال استعمال العقاب الذي يلغي في كثير من الأحيان ذاتية المعاقب ، إن العقاب في كثير من الأحيان يأتي بنتائج عكسية خاصة وأنه يولد لدى بعض الأفراد حالة من الإصرار و الامتناع عن الامتثال إذا لم يحسن استعماله وتوظيفه ؛ إن العقاب وسيلة لتحسين حالة الفرد داخل الأسرة ومن ثم المجتمع والرجوع به إلى السلوك السوي وليس الانتقام منه .

[1] الأمين عدنان : **التنشية الاجتماعية وتكوين الطباع** ، المركز العربي الثقافي ، المغرب ، ط1 ، 2005 ص 98

وفي الأخير وإذا وقفنا على تأثير الثواب والعقاب على الأبناء فإن هذين الأسلوبين يتأثران بالأبعاد والمستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فضلا على الواقع المعيش للأسرة ريفية كانت أو حضرية .

إن اختلاف الأساليب وشدتها أو درجتها بين أسرة وأخرى يرجع إلى طبيعة الأهداف التربوية المحددة من قبل الأسرة كما أنها وسيلة فعالّة بحسب ظروفها لغرس وتعزيز القيم ودعم الجوانب الأخلاقية و رسم السلوك الحسن ، ولكن هناك من يرى أن الثواب أكثر فعالية من العقاب في آثاره ونتائجه . ولما كان السلوك الإنساني قد يكون له آثار حسنة – الثواب – أو آثار سيئة – عقاب – فإننا نميل إلى أن نسلك على النحو الذي يجلب الثواب ويجنبنا العقاب .[1]

وكمحصلة لما سبق التطرق إليه فإن الضبط الاجتماعي بمفهومه العام يقوم على فكرة السيطرة من أجل التكيف مع الجماعة ومن ثم فإن فكرة السيطرة تقتضي التوجيه المقصود الذي يؤدي بدوره إلى استقرار النظام الاجتماعي .

إن الضبط الاجتماعي يعد ضرورة من ضرورات الحياة البشرية لطبيعة البشر التي فطرت على التمرد والسعي إلى كل ما هو محظور .

إن الأسرة ومن خلال هذه المعاني والمفاهيم تصادف أثناء عملية التنشئة الاجتماعية كثيرا من المشاكل خاصة فيما يتعلق بإعادة توجيه سلوك الأفراد وتحسينه بما يتوافق مع غاية الجماعة ، ولكن و من خلال وسائل الضبط المتاحة لاسيما أسلوب الثواب والعقاب فإن هذه المشاكل قد تتقلص ويصبح المشكل المثار هو في اختيار الأسلوب المناسب من جهة وضبط شدته وجرعته من جهة ثانية ، كما أنه يصعب كمحصلة التنبؤ بالآثار التي يمكن أن تترتب خاصة وأن البناء الأسري ليس في منأى عن المد العولمي الذي طال و استوعب جميع مجالات الحياة .

[1] - ميلود بكاي: **بيداغوجية الثواب والعقاب وأثرها على الأهداف السلوكية لحصة التربية البدنية والرياضية في المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

1-5 - الضبط الاجتماعي بين الإسلام والعولمة :

1-5-1 - الإسلام والضبط الاجتماعي :

مما لاشك فيه ولا يختلف حوله عاقلان أن الإسلام فكرة جامعة تكفل سعادة الفرد في الدنيا والآخرة ، فهو لم يترك مجالا من مجالات الحياة إلا ونظمه ومن خلال هذا التنظيم كان الإسلام أقوى الأديان ضبطا للفرد والمجتمع ، فتمتاز الشريعة الإسلامية على القوانين الوضعية بالكمال أي أنها استكملت كل ما تحتاجه الشريعة الكاملة من قواعد ومبادئ ونظريات وأنها غنية بالمبادئ والنظريات التي تكفل سد حاجات الجماعة في الحاضر القريب والمستقبل البعيد[1] .

ولعل الضبط الاجتماعي في الشريعة الإسلامية مستوحى من خلال المعاملات أو من العبادات . فأما العبادات فتتعلق بالصلة بين العبد وربه ويستحضر الفرد رقابة المولى عز وجل له حتى تكون مجردة و خالصة له ويساير هذا الاستحضار الفرد في جميع أحواله ، أما المعاملات فهي العلاقة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض والفاصل في هذه المعاملات هو الأوامر والنواهي التي تحفظ النظام الاجتماعي بطريقة مباشرة لا تسمح لأي فرد بأن يتعدى حدوده المسموح له بها في التعامل وإلا تعرض للجزاء سواء المادي أو المعنوي .

إن الضبط الاجتماعي في الدين الإسلامي يتميز بعدد من المميزات والخصائص تنعدم في القوانين والتشريعات الوضعية .

وللوقوف على دور الدين في الضبط الاجتماعي لابد و أن نقف على بعض المفاهيم والتصورات لمفهوم الدين لبعض مؤسسي علم الاجتماع حتى تتأسس النظرة الشاملة التي جاء بها الإسلام مفهوما وممارسة ، فالدين كما يرى أوجست كونت أساس الأخلاق

[1] عبد القادر عودة : **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي** ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، دط ، 2003 ، ص21

والمقاييس الاجتماعية فهو الذي يوحد بين أفراد المجتمع ينظم حياتهم ويقوي الروابط الروحية بينهم[1] .

ويعتبر كونت من الأوائل الذين نادوا بتأسيس علم الاجتماع الديني الذي يعتبره مصدرا جوهريا وأساسيا للأخلاق ، كما أن كونت يرى الدين وضعيا يستند على عبادة الإنسانية ، فقد جعل من الإنسانية موضوعا عاما يتجه نحو جميع أفراد الجنس البشري[2] .

أما دوركايم فيرى أن التنظيم الاجتماعي هو المسؤول عن الظاهرة الدينية ، فقد قدم دوركايم لنا تحليلا علميا دقيقا عن أصل الأديان البدائية معتمدا على غزارة المعلومات الاثنولوجية التي كرسها لدعم آرائه ، مفاد هذا التحليل أن أصل الأديان البدائية هي حاجة الإنسان للتضامن الاجتماعي[3].

أما ماركس فيرى أن الدين هو من صنع البشر وهو في الحقيقة ليس إلا وعي الإنسان بذاته مادام لم يكتشفها بعد أو أنه اكتشفها وافتقدها ثانية [4].

وقد لخص ماركس أفكاره عن الدين في عبارته الشهيرة " إن الدين هو أنين الكائن المضطهد وقلب العالم عديم الرحمة وحس الظروف القاسية إنه أفيون الشعوب[5] .

إن ماركس أول من أطلق مصطلح الوعي الزائف على تلك المعتقدات الامتثالية المعضلة من وجهة نظره .

أما الدين الإسلامي وكما أسلفنا بداية فهو فكرة جامعة ، نظّم شؤون الدنيا والدين وحمل تلك القيم التي يرتقي من خلالها المسلم من مدارج الإسلام إلى مدارج الإيمان ومن مدارج الإيمان إلى مدارج الإحسان ، إن هذه القيم هي الوازع والدافع لفعل الخيرات والتسابق حولها ونفسها هي الضابط للفرد حتى يكون وقّافا عند حقوق الآخرين .

---

[1] غني ناصر القريشي : **الضبط الإجتماعي** ،دار صفاء للنشر ،عمان ، ط1 ،2011 ، ص377

[2] غني ناصر القريشي،**مرجع سابق** ، ص377

[3] غني ناصر القريشي،**مرجع سابق** ، ص380

[4] غني ناصر القريشي،**مرجع سابق** ، ص382

[5] غني ناصر القريشي،**مرجع سابق** ، ص382

إن الإسلام نظم شؤون الدين ، فالقرآن تطرق من خلال هذا الأمر إلى المعتقدات وأصولها وتكلم عن العبادات وثوابها والحدود وعقابها ، وتكلم عن الله والملائكة والأنبياء والرسل والجنة والنار ، ومن جهة أخرى فقد أفرد وافرا للمعاملات كالبيع والشراء والزواج والطلاق والميراث ووضع لها قوانين ونظما ما كان للمسلم الخروج عنها .

إن الدين الإسلامي لم يقتصر على تنظيم علاقة الإنسان بخالقه وإنما تطرق بكفيل الوضوح إلى علاقة الإنسان بأخيه الإنسان .

إن مفهوم الضبط الاجتماعي في الإسلام يتأسس في إدراك الإنسان أن وجوده في هذه الحياة لم يكن عبثا وإنما جاء لعمارة الأرض والإخلاص لله في العبادة وهاتين الوظيفتين تقتضيان الالتزام بالضوابط التي جاء بها الإسلام سواء على مستوى العبادات أو المعاملات

ويقرر الإسلام ثلاثة ضوابط اجتماعية تشكل فيما بينها منهجا متكاملا لاستقرار المجتمع وهي : [1]

1- الضابط الأول : ويتمثل في الضابط الذاتي داخل النفس الإنسانية .

2-الضابط الثاني : ضابط اجتماعي مصدره المجتمع ويتكون من خلال إشاعة المعروف والأمر به والنهي عن المنكر.

3-الضابط الثالث : ضابط السلطة حيث تتولى تطبيق العقوبات الشرعية المقررة لأنواع المخالفات .

كما يمكن تقسيم الضوابط الإسلامية إلى أربع منظومات هي :

- منظومة العبادات .
- منظومة المعاملات .
- منظومة الأخلاق والآداب.
- منظومة العقوبات .

[1] غني ناصر القريشي،**مرجع سابق** ، ص408

أولا – منظومة العبادات :

تشكل العبادات مجالا واسعا في حياة المسلم لأنها تشكل الأساس الجوهري لوجود الإنسان من جهة ، وهي الغاية المنشودة من بعث الرسل .

إن العبادات في الإسلام تعتبر من أهم الضوابط الاجتماعية فغايتها لا تأخذ في الجانب التعبدي أو الإلزامي ، أي أنها ليست مفروضة للتعبد فقط بل أن غايتها تمتد إلى تنظيم العلاقة بين الفرد وخالقه ووقعها يتمثل في سلوك الفرد فمثلا الصلاة مفروضة بنيتها وخشوعها ولكن تمثلها يمتد في الحيلولة دون ارتكاب الفحشاء والبغي والمنكر و الصوم الذي يعمد إلى تهذيب النفس وحملها إلى مقامات الامتناع على كل ما يفسده ويبطله فيرسخ في نفس الفرد الصائم شعوره بالآخر فهذا ضرب من ضروب التكافل الاجتماعي الذي أراد الإسلام أن يغرسه في نفوس متبعيه ؛ " الأوامر والنواهي الخاصة بالعبادات فتحفظ النظام الاجتماعي بطريق غير مباشر ، وذلك بتهذيب الفرد والسمو به لكي يستطيع تنفيذ الأوامر والكف عن فعل النواهي الخاصة بالمعاملات ويمكن تلخيص ذلك في أن العبادات تخدم المعاملات [1] .

ومن سلامة التصور والممارسة في هذا أن التشريع الإسلامي يتلاءم دائما مع ظروف البيئة الاجتماعية ومقتضياتها ، لما يتميز به من عمومية ومرونة وقابلية للتطور والتوافق [2].

ثانيا – منظومة المعاملات :

الشريعة الإسلامية صاغت قواعد وضوابط اجتماعية نظمت العلاقة ضمن إطار الحكم أي العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، كما نظمت كثيرا من المسائل المدنية في إطار المعاملات العقدية وقامت بتصنيف الجرائم ووضعت لها العقوبات المقابلة لها وذلك في إطار الكليات الخمس أو مقاصد الكليات والتي هي حفظ الدين ، حفظ النفس ، حفظ المال ، حفظ العقل ، حفظ العرض .

---

[1] سلوى علي سليم : **الإسلام والضبط الإجتماعي** ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1985 ،ط1 ، ص73–47

[2] سلوى علي سليم : **المرجع السابق** ، ص73–47

كما أن الشريعة الإسلامية وضعت نظما وقواعد تتعلق بالاقتصاد فأحلّت البيع وحرمت الربا ونظمت الرهن إلى غير ذلك من هذه المعاملات كما راعت الملكية الفردية وأقرت مبدأ المنافسة المشروعة ونهت عن الاحتكار والتكديس ، كما فسحت المجال أمام العلاقات الاقتصادية بين الناس على أن تقوم هذه العلاقات على دعائم قوية من الصدق والأمانة والعدل والإخلاص والتعاون والتواصي والتناصح .

إن من مظاهر الضبط الاجتماعي التي جاء بها الإسلام هي تحريمه لقول الزور والبغي على الآخر والظلم وسعت إلى ترسيخ قيم العدل التي هي أساس الملك ومحور الاستقرار وفرض الزكاة وجعلها ركنا من أركان الإسلام لما تنطوي عليه من تكافل اجتماعي.

ويتضح مما تقدم أن أركان الإسلام هي شواهد حية للضبط الذي يجعل النفس تستشعر وتدرك حقيقة وجودها وطبيعة الرسالة والدور الذي يجب أن تؤديه في كنف الحياة الدنيا كما أن حدود التشريع التي جاء بها هي من صور الضبط الاجتماعي سواء ببعديه المادي أو المعنوي ، الدنيوي أو الأخروي وجعل الثواب مثوبة للعمل الصالح والسيئة تحصيل العمل السيئ وكل هذا مدون في الصحف .

ثالثا – منظومة الأخلاق والآداب :

إن الإسلام يدعو إلى مكارم الأخلاق وحسن التعامل والمعاملة وهذه القيمة مستوحاة من طبيعة الرسالة المحمدية التي عبر عنها رسولنا صلى الله عليه وسلم من خلال قوله : " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " .

ولعل كل ما جاء به الإسلام من أخلاق وآداب يعتبر من قبيل الضوابط الاجتماعية التي ترسم حدود الفرد داخل الجماعة أو المجتمع وتشكل الحضور الثقافي للفرد المسلم .

إن المنظومة الأخلاقية والثقافية الإسلامية كانت ولازالت حاضرة بأبعادها النفسية والاجتماعية والعقدية ، كل هذه الأبعاد تشكل الفرد الحاضر والفاعل والمؤثر في كل الجوانب

هذه الأخلاق – الأخلاق الإسلامية – تقدر أن تعطي معنى جديدا لمفهوم القيمة و تملأ الفراغ الذي يوشك أن يظهر من نتيجة – آلة التصنيع – ، وإذا استقرأنا الواقع التطبيقي وجدنا أثر هذا الاقتران بين الاقتصاد والأخلاق واضحا وعميقا في تاريخ المسلمين ، وخاصة يوم كان الإسلام هو المؤثر الأول في حياتهم ، والموجه الأول لنشاطهم وسلوكهم[1] .

و من خلال الوقوف على المنظومة الأخلاقية الملاحظ أنها تخاطب المشاعر وتعمل على تكوين الضمير والوعي بالممارسة ومراقبة النفس وضبطها داخليا ، و لعل الكلام على ضوابط الأخلاق و الآداب لا ينقطع و لا يتسع المجال إليه فقد سعى الإسلام من خلال هذه المنظومة إلى تكوين الشخصية الفاضلة والصالحة .

رابعا – منظومة العقاب :

إن الإسلام ينظم العلاقة بأبعادها الثلاثة فهو ينظم العلاقة بين الفرد وربه وينظم العلاقة بينه وبين نفسه وينظم العلاقة بينه وبين المجتمع ، وفي إطار تنظيم العلاقة بينه وبين المجتمع فإنه شرع الحدود وحدد العقوبات لحماية الفرد من نفسه وحماية المجتمع من أي نوع من أنواع الانحراف ، واعتمد في ذلك خطاب المنع والردع والترغيب والترهيب ، واستخدم أسلوب الثواب والعقاب المتنوع والمتعدد والمتدرج وذلك حسب طبيعة الفعل .

والإسلام يصنف العقوبات إلى أربعة أنواع حسب عبد القادر عودة في كتابه التشريع الجنائي الإسلامي و هي :

1-الحدود :

وهي " العقوبات المقررة لجرائم الحدود وهي سبع جرائم – الزنا – القذف – الشرب – السرقة – الحرابة – الردة – البغي "[2] .

[1] زكريا شلول وآخرون : **معالم في الثقافة الإسلامية** ،دار كنوز المعرفة ،عمان ، الأردن ، 2013 ، ط1 ، ص 111

[2] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص547

والحد هو : " العقوبة المقررة حقا لله تعالى أو هو العقوبة المقررة لمصلحة الجماعة "[1] .

وتمتاز العقوبات المقررة لجرائم الحدود بثلاث مميزات هي : [2]

– أن هذه العقوبات وضعت لتأديب الجاني وكفه هو وغيره عن الجريمة وليس فيها مجال لوضع شخصية الجاني موضع الاعتبار عند توقيع العقوبة .

– أن هذه العقوبات تعتبر ذات حد واحد وإن كان فيها ما هو بطبيعته ذو حدين ، فلا يستطيع القاضي أن ينقص منها أو يزيد فيها كما أنه لا يستطيع أن يستبدل بها غيرها.

– أن هذه العقوبات جميعا وضعت على أساس محاربة الدوافع التي تدعو إلى الجريمة بالدوافع التي تصرف عن الجريمة ، أي أن هذه العقوبات وضعت على أساس متين من علم النفس .

2–**القصاص** : ويتعلق بما يصيب البدن من إصابات و تلك الاعتداءات التي تصيب الأرواح ومعناه " أن يعاقب المجرم بمثل فعله "[3] . وتعتبر أفضل العقوبات للأمن والنظام لأن المجرم حينما يعلم بأنه سيجزى بمثل فعله لا يرتكب الجريمة غالبا [4] .

3–**الكفارات** : وهي العقوبة المقررة على المعصية بقصد التكفير عن إتيانها ، والكفارة في الأصل نوع من العبادة لأنها عبارة عن عتق أو إطعام مساكين أو صوم [5] . و الكفارات عقوبات مقدرة حدد الشارع أنواعها وبين مقاديرها والجرائم التي يحكم فيها بالكفارة محدودة وهي : " إفساد الصيام – إفساد الإحرام – الحنث في اليمين – الوطء في الحيض – الوطء في الظهار – القتل "[6] .

---

[1] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص547

[2] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص547

[3] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص584

[4] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص584

[5] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص591

[6] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص591

وأعتقد أن الأستاذ عبد القادر عودة كان يقصد القتل الخطأ الذي كفارته الدية و الصوم كما ورد في القرآن الكريم .

4-التعازير : التعزير هو تأديب على ذنوب لم تشرع فيها حدود أي هو عقوبة على جرائم لم تضع الشريعة لها عقوبة مقدرة[1] . و التعازير ترك تحديد نوعها وكمها أو مقدارها حسب مقتضيات المكان والحال والزمان ومتطلبات المصلحة عملا بقاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد.

و نؤكد على أن العقوبة مقترنة بالكليات أو الأصول الخمس ، ومن ثم فإن الدين الإسلامي هو منهج حياة شامل له رؤية شاملة وواضحة ومتطورة في التعامل مع متغيرات الزمان والمكان والحال خاصة وأنه يحمل أنماطا وأشكالا متعددة ومتنوعة من الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية .

1-5-2 - الضبط الاجتماعي والعولمة :

إن أهمية الضبط الاجتماعي تكمن في أنه يحدد طبيعة العلاقة الاجتماعية بين الفرد ومجتمعه وبين الفرد والنظام ، كما أنه يحدد أنماط العلاقة بين الجزء والكل على المستوى الوظيفي .

ولعل القلق الذي بدأ يسود خاصة في ظل الأفكار المقترنة بالحرية التي تروج لها العولمة هو تحول الضبط الاجتماعي إلى قهر اجتماعي ، حيث يرى البعض أن هناك بواعث داخلية لاعتقادهم في صحة تلك القواعد ، أو أنها تخدم مصالحهم وفي أحيان أخرى نتيجة خوفهم من القهر الاجتماعي الذي تمارسه مؤسسات الضبط الاجتماعي المنوط بها الحفاظ على المعايير التي تقوم على حمايتها [2] .

[1] عبد القادر عودة ، **مرجع سابق** ،ص593

[2] عصام الدين على ، طلعت عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص152

إن البعض يرى أن استخدام القوة المادية من أجل الضبط هي آلية لابد منها لإرغام الغير على الانسجام وأهداف المجتمع وغاياته ، إلا أن البعض الآخر يرى أن استخدام القوة المادية بهدف السيطرة بات أمرا غير مجد وغير نافع لما يشهده العالم من تغييرات على المستوى الفكري و القيمي ، وأن استخدام القوة يحول الفرد من كائن اجتماعي متفاعل إلى أشياء تقوم القوة بتوجيهها ، كما أن استعمال القوة المادية يقضي على مفاهيم التعاون بين أفراد المجتمع ، ويتم القضاء على فاعلية الأفراد في المجتمع كما أن استخدام القوة ينطوي على خلق نذر المقاومة .

إن هذه المفاهيم التي روجت لها العولمة سواء كانت مفاهيم إيجابية أو سلبية فإنها تفرض ضرورة البحث عن آليات تنسجم مع التغير القيمي والفكري الذي أنتجته العولمة ومن هذه الأساليب تفعيل الجزاء الباطني الشخصي وإحياء الضمير وإذكاء روح المسؤولية و المناداة بتربية الأعماق من خلال مؤسسات التنشئة حتى نستطيع التحكم في إفرازات العولمة خاصة وأنها تنتج نوعا من التداخل بين الوافد والمحلي ، بين الأصيل والمحدث ، بين فلسفة المجتمع وفلسفة الحداثة و ما بعدها .

إن تجليات العولمة السياسية و الاقتصادية والثقافية والتربوية تؤثر في جميع جوانب الحياة وتؤثر بصفة مباشرة في الصورة النمطية التي ترسّخت بين النظام والفرد وبين مؤسسات الدولة والمجتمع ، بل إنها تساهم في إعادة صياغة جملة المنظومات التي تسير المجتمع فالقوانين أصبحت تعرف مرونة وتحولت بعض قواعدها الآمرة إلى مكملة نتيجة عملية التثاقف ، كما تحول القانون الدولي الإنساني إلى القانون الدولي للإنسان أي يستطيع أي شخص أن يقدم شكوى ضد أي دولة من خلال المؤسسات الدولية لاسيما الأممية وذلك بفعل الاتفاقات الدولية .

إن الاتفاقات الدولية– خاصة الاتفاقيات الاقتصادية و اتفاقيات القرض – ومن خلال إلزاميتها فإنها تفرض على الدولة أن تتراجع أحيانا عن بعض الاتجاهات والمواقف وأن

تتنازل عن بعض أدوارها وهذا كله بفعل العولمة التي جعلت العالم بلا حدود سياسية أو جغرافية و إعادة صياغة مفاهيم السيادة .

إن هذا الوضع أفرز نمطين ونوعين من الضبط الاجتماعي : " الأول قائم على تقسيم العمل وتنوع الوظائف والتخصصات وهي متجددة ومتغيرة تحكمها التشريعات ذات الصبغة العالمية ، مثل اتفاقيات الجات . والثاني تضامن آلي تلقائي اختياري ناتج عن ضرورة العيش المشترك في الكون وفي المجتمع المحلي[1].

إن العولمة ومن خلال وسائلها وأساليبها المتعددة سعت إلى تحرير الفرد من كينونة المجتمع إلى نزعته الفردية لتحرره بذلك من التزاماته تجاه المجتمع أو المؤسسة .

وإذا كانت العولمة تدعو إلى العيش المشترك إلا أنها تسعى من خلال ذلك إلى فرض النمط والقالب الأمريكي في شتى مجالات الحياة ، أي أنها تسعى إلى أمركة كل ما هو متحرك وأمركة كل ما هو ثابت ، وفي هذا الصدد يرى والترز Shirley Walters أننا نشهد تحولا كيفيا نحو نظام كوكبي لا ينبني على الاقتصاديات الوطنية المستقلة فالدول نفسها تعاني من تناقض في قدرتها السيادية ، وتم تعويض هذا النقص من خلال المؤسسات الدولية [2] . أي أن الدولة بدأت تنسحب من المشهد والحضور المجتمعي على المستوى المحلي وتنسحب سياديا على المستوى الإقليمي والعالمي ، لتتيح المجال للمنظمات الدولية سواء تحت الرعاية الأممية أو من خلال المنظمات الحكومية أو غير الحكومية أو من خلال مقتضيات الاتفاقيات الدولية .

إن التحول الاقتصادي والسياسي العالمي الذي أفرزته العولمة ينعكس على كل المستويات الأخرى بما فيها الضوابط الاجتماعية التي أصبحت الاستجابة لها مرتبطة بدرجة الوعي أو الإيمان بها .

---

[1] عصام الدين على ، طلعت عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص153

[2] عصام الدين على ، طلعت عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص154

خلاصة الفصل :

إنه و بسبب تغير المجتمعات الإنسانية ، حيث أضحت أكثر انفتاحا و أكثر تأثرا بما يحيط بها من انتعاش تكنولوجي و انفجار معلوماتي جعل الضوابط الاجتماعية تتأثر بما تحمله من تيارات علاجية و ردعية بهذه الخصائص المتمردة التي عرفها الشباب في ظل هذا التحول ؛ فكان يلزم اعتماد ضوابط مرنة و أخرى صارمة للتصدي للمضامين الجديدة التي اكتسحت المجال القيمي .

و لأن المجتمعات لا تخلو من هياكل و مؤسسات و أفراد و جماعات لها احتكاك دائم بعضها ببعض ، كان لابد من إيجاد نظام ممنهج يعمل على تقويم سلوكات أفرادها بتحديد الموانع و المسموحات ، و من ثم العقوبات و المكافآت ، قصد توجيه الأفراد و ترشيد سلوكاتهم إلى ما يجب أن تكون عليه وقصد تحقيق النفع العام ؛ و عليه كان من ضمن المستلزمات الاجتماعية التأسيس لضوابط تقنن السلوك و تحفظ توجهه الإيجابي اتجاه الفرد و الجماعة .

و عليه يضم هذا الفصل الخلفية التاريخية لمفهوم الضبط الاجتماعي من حيث التعريف و النشأة و التطور ، و الأهمية و الأهداف ، كما أوضحنا من خلاله أهم النظريات التي أخذت على عاتقها هذه الآلية بالتحليل و البحث و الدراسة ؛ ثم تم عرض موجز لآليات الضبط الاجتماعي الرسمية منها و غير الرسمية ، فالتطرق لمجموع هذه الآليات ضمن مفهومها و صلاحياتها داخل الأسرة ؛ و في آخر الفصل وجدنا أنه من الأهمية بما كان أن نستعرض مفاهيم الضبط الاجتماعي ضمن إطارين هما الإسلام و العولمة .

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل السادس

الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد :

إن أي بحث سوسيولوجي ينقسم إلى جزئين النظري والإمبريقي هذا الأخير الذي من مقتضياته أن نوضح بصورة دقيقة مجموعة من الإجراءات المنهجية التي اتبعناها في الدراسة الميدانية بدءا من تحديد المجال المكاني المتمثل في ولاية الجلفة والأغواط والمجال الزماني الذي أجرينا فيه الدراسة الاستطلاعية والميدانية ثم توضيح العينة

التي اعتمدنا دراستها وذكر مواصفاتها بالإضافة إلى التطرق إلى المناهج المستخدمة

في هذه الدراسة وأخيرا توضيح التقنية المستعملة .

1-1الأسس المنهجية والتقنية للدراسة الميدانية

1-1-1 : مجال الدراسة :

يعد تحديد مجالات الدراسة من المراحل المنهجية التي لا يمكن تجاوزها أو إغفالها في أي دراسة ، فمن خلاله يتم التعرف إلى بيئة الدراسة وعينة الدراسة التي شملها البحث وهذا ما ذهب إليه العالم الأنثروبولوجي والفيلسوف الفرنسي فيكتور كوران (k.Victor) حينما حدد أهمية الدراسة المجالية في معرفة طبيعة وتركيبة السكن والسكان وذلك من خلال قوله " إننا نحصل على خريطة لبلد معين تحدد تضاريسه ومناخه ومياهه ورياحه وكل جغرافيته ومنتجاته ، الطبيعية و أنواع النبات والحيوان الذي يوجد فيه ، فإننا نستطيع أن نتم بصفة أولية كيف يكون المكان وكيف يكون الإنسان الذي يعيش في هذا البلد وما هو الدور الذي سوف يلعبه في التاريخ بالضرورة وليس عن طريق الصدفة وذلك ليس في حقبة زمنية معينة ولكننا نستطيع أن نحدد ذلك أيضا عبر الاستمرار التاريخي لذلك البلد [1]

[1]- حسين عبد الحميد رشوان :**الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2003 ، ص11

1-1-1 : المجال المكاني

ويقصد بالمجال المكاني بداهة النطاق المكاني والجغرافي الذي أجريت فيه الدراسة وقد تم إجراء البحث الميداني في ولايتي الجلفة والأغواط

أولا : ولاية الجلفة

تقع[1] في سفح الأطلس الصحراوي و بمفترق الطرق من الشمال إلى الجنوب

و من الشرق إلى الغرب ، تتمركز الجلفة بين أحضان السهوب الوسطى

عند التحام الصحراء بالهضاب العليا ، هناك حيث ضربت الشمس موعدا لها

مع الفضاءات الفسيحة، ، و لا تبعد إلا ب 300 كلم جنوب العاصمة الجزائرية . ومع ذلك يعد جزؤها الجنوبي صحراويا . لذا تشكل همزة وصل بين شمال الجزائر وجنوبها. تحد ولاية الجلفة المدية شمالا، و المسيلة شرقا، وتيارت غربا، ولها حدود جنوبية شرقية مع بسكرة و الوادي و ورقلة، ومع الأغواط و غرداية في الجنوب الغربي.

الدوائروالبلديات:

ظهرت ولاية الجلفة بمقتضى التقسيم الإداري عام 1974 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، و يبلغ عدد سكانها 897.920 نسمة (حسب إحصاء 2003) و تبلغ الكثافة السكانية 27.8 نسمة/كلم2. وحسب إحصائيات غير رسمية فإن ولاية الجلفة عدد سكانها 945.560 نسمة أي أنها ولاية مليونية وهي تضم 36 بلدية ، و 12 دائرة

[1] http://www.wilayadjelfa.dz/index.php/

المناخ والتضاريس :

تتمتع الجلفة بمساحة تقدر بـ: 32256.35 كلم2 ، و تمثل 1.36 % من المساحة الإجمالية للجزائر هذه المساحة وهذا الموقع أعطى المنطقة تنوعا طبيعيا، إذ نجد مثلا أنواعا تضاريسية متعددة على امتداد مساحتها الشاسعة ، فهناك سلسلة جبلية

في وسط الولاية ، تمتد من دائرة دار الشيوخ شرقا إلى الإدريسية في أقصى الغرب تتخلل هذه السلسلة قمم جبلية فارغة، تبلغ مداها الأقصى في قمة جبل "محاسن الكفا" بالقرب من منطقة بن يعقوب المرتفعة بـ 1613 مترا وينخفض هذا الارتفاع كلما توجهنا غربا دون أن ننسى جبل بوكحيل الذي يأخذ مساحة في الشمال الشرقي لدائرة مسعد، ويمتد حتى بوسعادة، وكذا جبل الملح بالمكان المسمى "حجر الملح"، وهو ثالث جبل ملح في العالم ويقع على بعد حوالي 30 كلم شمال مدينة الجلفة.

توجد بالمنطقة أيضا منخفضات ببلدية الجلفة، و دار الشيوخ و أحواض بالادريسية وبالقرب من مسعد، وسهول بعين الإبل ومسعد. ويمر وادي جدي بالجزء الغربي للجلفة.

أما الغطاء النباتي، فتغطي الأشجار 150 هكتار و تقع هذه المناطق الغابية في الجنوب الغربي و الشمال الشرقي لبلدية الجلفة وشرق مسعد، وبالقرب من عين وسارة وتغلب عليها أنواع: الصنوبر الحلبي، و أشجار العرعار بالإضافة إلى أنواع نباتية استبسية، مثل الحلفاء التي كانت تغطي مساحة تقدر بـ: 658000 هكتار و الشيح،

و الإكليل كما أتاحت الطبيعة الصحراوية جنوب المنطقة وجود الواحات و الحمادات في منطقة مسعد.

مناخ منطقة الجلفة انتقالي في عمومه، بين مناخ البحر الأبيض المتوسط و المناخ الصحراوي . إذ يتميز بقساوة الطقس في الشتاء وكثرة موجات الصقيع المنتظمة، وبقلة الأمطار وعدم انتظامها وامتداد مدة الجفاف وقصر مدة التساقط. و يقدر متوسط قيمة التساقط بين 150 إلى 350 ملم.

مدينة الجلفة (عاصمة الولاية) :

تقع مدينة الجلفة في مركز ولاية الجلفة، وتبعد عن عاصمة الجزائر بحوالي 300 كلم و تعتبر تاسع مدينة جزائرية من حيث عدد السكان بأكثر من 230 ألف نسمة بعد كل من مدن الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، باتنة ، البليدة ، سطيف و الشلف ، ترتفع عن سطح البحر بأكثر من 1200 م و هي منطقة سهبية شبه صحراوية تجمع بين التل و الصحراء شتاؤها بارد و صيفها حار جاف و يكون غالبا ألطف عن مناطق الساحل و ذلك بالنظر للحزام الغابي الأخضر المحيط بها.

تقع على الطريق الوطني رقم 01 العابر للصحراء و قد بدأ بها التوسع العمراني و السكاني مع مطلع ثمانينات القرن الماضي و بدأت وتيرة التزايد السكاني في فترة العشرية الماضية – التسعينات – لعوامل عديدة منها الأزمة الجزائرية و طبيعة المنطقة و سكانها الأصليون الذين يتميزون بالألفة و التآلف و الانفتاح هذا وقدأصبحت المدينة مركزا اقتصاديا و تجاريا هاما تنتقل السلع عبره إلى بقية المدن و الولايات الجنوبية للجزائر .

و النشاط الغالب لسكانها المحليين هو الفلاحة و خاصة تربية الماشية (الأغنام) فهي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي للمنطقة و الممول الرئيسي لمناطق شمال و شرق البلاد بهذه المادة ، و في المدة الأخيرة تشهد مدينة الجلفة وولاية الجلفة بصفة عامة نشاطا تنمويا معتبرا في المجالات التنموية المختلفة الفلاحية و الاجتماعية و الخدماتية في إطار برنامج التنمية للجمهورية و البرنامج الخاص بالولايات الجنوبية لإعادة هيكلة القطاعات و تحسين أداء الخدمات للمرافق العمومية لتحقيق المردودية الأفضل[1]

[1] - http://www.wilayadjelfa.dz/index.php/

ثانيا : ولاية الأغواط :

تحتل منطقة الاغواط مرتبة إستراتيجية على مستوى الوطني من حيث الثروات الطبيعية والجغرافية إذ تعتبر ثروات حاسي الرمل الشريان الحيوي للاقتصاد الوطني كالغاز الطبيعي والبترول إضافة إلى غناها الطبيعي من حيث المياه والتربة الصالحة للرعي والزراعة بعدما كانت في تاريخها السحيق تصنف ضمن المناطق الغنية برعيها وثروتها الحيوانية المتنوعة وقد أصبحت ولاية منذ سنة 1974 وبعد التقسيم الإداري الجديد في سنة 1985 أعيد تقسيم المنطقة بحيث أصبحت تتشكل من عشر (10) دوائر وأربعة

وعشرين (24) بلدية أما بالنسبة للسكان فيقدر عددهم اليوم بحوالي : ثلاثة مائة وتسعة وثمانون ألف ومائة وستة وستون (389.166) نسمة إلى غاية 2006/12/31 أي بدرجة كثافة سكانية مقدرة بحوالي 15.53 ساكنا في الكلم2

الواحد 1 هذا وتشير أفاق سنة 2015 بالنسبة لسكان الولاية والتي سوف تصل إلى حوالى أربع مائة وستون ألف (460.000) نسمة أما نسبة التحضر بها إلى غاية شهر ديسمبر 2006 فقد بلغت أربع وخمسون وإثنتا عشر بالمائة (54.12%) هذا كله في مساحة إجمالية بأكملها خمسة وعشرون ألف واثنان وخمسون (25052)كلم في حين تتربع المدينة لوحدها وهي موقع بلدية الاغواط على مساحة أربعة مائة (400) كلم ، وفي مجال المقارنة بعشرية مضت أي في سنة 1998 فقد قدر العدد الإجمالي للسكان بحوالي ثلاثة مائة وسبعة وعشرين ألف وستة مائة وأربعة وثلاثين (327634) نسمة منها مائة وثلاثون ألف وستة مائة و وأربعة وخمسون (130654) نسمة هم سكان مدينة الأغواط لوحدهم أي ما يمثل نسبة سكانية تقدر بـــ 33% من مجموع سكان الولاية .

إن هذه الأرقام المتزايدة جعلت من المنطقة تحتل المرتبة السادسة وطنيا من حيث الترتيب الإجمالي حسب إحصائيات سنة 1998 إذ بلغ النمو السنوي حينها نسبة 3.93% بعدما كان

في سنة 1987 يقدر بنسبة 3.63% وبعدما كانت الكثافة السكانية تمثل أيضا نسبة 11.22% في الكلم الواحد[1] ومما يمكن ملاحظته من خلال التدني المتزايد لعدد السكان وإتساع رقعة الحضرية السكنية لكامل المنطقة بمدنها وقراها وأريافها المختلفة فذالك راجع كما هو طبيعي إلى الزيادة المفرطة في عدد الولادات من جهة والنزوح الريفي والهجرة الداخلية بالنسبة لمدينة الأغواط ومدينة حاسي الرمل خاصة منذ مطلع السبعينات كون هذه المنطقة الأخيرة ذات طابع صناعي نفطي كما ساعدت الشركات الصناعية الوطنية والمتعددة الجنسيات العاملة في البحث والتنقيب من جلب اليد العاملة الأمر الذي جر معه فئات متنوعة من المجتمع وهي عوامل ساعدت على إتساع رقعة التمدن من ناحية وزيادة وتطور العمران من ناحية أخرى إذ يقدر عدد سكان الولاية اليوم أربعة مئة وسبعة وثلاثين ألف وثلاثة مائة ثمانية وعشرين نسمة (477328) منها مائتان وثلاثون ألف ومائتان وأربعة وثمانون لنساء (233284) في حين بلغ عدد الرجال مائتين واربعا واربعين ألف وأربع وأربعين (244044) ، وهذا حسب الإحصائيات الأولية لنتائج الإحصاء العام للسكان[2]الطابع المميز لتضاريس المنطقة هو الطابع الجبيلي للعديد من المساحات خاصة من الناحية الشمالية أما الجهة الجنوبية فمسطحة وأرض متنوعة التربة أما المناخ فهو شبه جاف يمتاز ببرودة في فصل الشتاء إذ تصل درجتها إلى حوالي خمس درجات (5°) أحيانا مع سقوط الجليد أما في فصل الصيف فتصل درجة الحرارة إلى حوالي إثنين وأربعين درجة 42° أحيانا وإن كانت متقلبة حسب طبيعة التضاريس كما سبق وأن أشرنا وهو ما جعل أيضا سقوط الأمطار غير منتظم تتراوح كمياتها بين مائة وخمسين إلى أربعمائة مم سنويا (150مم–400 مم) هذا عن المناخ والتضاريس أما عن الموقع فهي تقع عن خط الطول خمسة وخمسين 55 درجة ودقيقتين شرقا وخط عرض ثمانية وأربعين48 درجة وثلاثة وعشرين دقيقة شمالا في حين يبلغ ارتفاعها على

[1]- دلاسي أمحمد : **العائلة بالمناطق شبه الصحراوية** – رسالة ماجيستر ص119
[2]مجلة **الشروق اليومي** العدد 2323 بتاريخ 17 جوان سنة 2008

مستوى سطح البحر بحوالي سبعمائة وخمسين متر750م وتنقسم إلى منطقتين مختلفتين منطقة شمالية وهي منطقة الأطلس الصحراوي ومنطقة أخرى جنوبية وهي المنطقة السهبية

2-1-1 – المجال الزمني وأداة الدراسة :

واشتملت الدراسة على كل من ولايتي الجلفة والأغواط وتم توزيع الإستمارات خلال الموسم 2016/2015 كما تركزت الدراسة الميدانية على ثلاث مراحل هي :

مرحلة الإعداد والتحضير : واشتملت هذه المرحلة على الاطلاع على المراجع والدراسات المتعلقة بالموضوع وصياغة خطة بحث .

مرحلة إعداد الاستمارة : والتي بدورها مرت بمرحلتين

مرحلة إعداد الاستمارة : وتم إعداد الاستمارة من خلال اختيار بعض المؤشرات التي تتوافق مع مقتضيات الدراسة لاسيما الفرضيات وقمنا بطرح 55 عبارة تضمنت البيانات العامة والبيانات الخاصة بكل فرضية .

مرحلة الإستمارة التجريبية : والتي كانت من جانفي 2016 إلى فيفري 2016 والتي مست 18 أسرة من الولايتين والتي وجدنا لديها اهتماما بالموضوع حيث صرّحوا بأنه يدخل في صلب اهتمامات الأسرة الجزائرية بعد تعديل الاستمارة وتبسيط أسئلتها وحذف بعض الأسئلة وتغييرها بأخرى .

مرحلة الاستمارة النهائية : بعد تحكيم الاستمارة ومراعاة الملاحظات التي قدمت تم صياغة وإخراج الصورة النهائية للاستمارة التي تكونت من 44 عبارة منها 11 حول المبحوث و 21 تعلقت بمؤشرات اكتساب القيم المعولمة و26 متعلقة بأساليب الضبط الاجتماعي منها 12 عبارة متعلقة بأسلوب الثواب و11 عبارة متعلقة بأسلوب العقاب وقمنا بعرض الاستمارة على 08 محكمين من أجل تحكيمها والوقوف على مدى

صلاحية عباراتها وقد أجمع كل المحكمين على صدق عبارات الاستبيان مع بعض الملاحظات والتوجيهات التي قمنا بتعديلها قبل توزيعها على أفراد العينة

وبعد ذلك تم توزيع الإستمارة على ما مجموعه 400 استمارة 200 في ولاية الجلفة و200 من ولاية الأغواط وذلك بتاريخ 2016/04/03 وتم استرجاع 215 من الإستمارات الموزعة وذلك بتاريخ 2016/04/25 .

كما قمنا بعد الجمع بإفراغ الاستبيانات التي تمت صياغتها وفق المراحل المشار إليها في المجال الزمني والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تفيدنا في التحقق من فرضيات الدراسة سواء كانت هذه الأسئلة مغلقة أو مفتوحة لأن استمارة الاستبيان عادة " ما تحتوي على مجموعة أسئلة بعضها مفتوحة وبعضها مغلقة وبعضها عام وبعضها متخصص [1]"

والإجابة عن الأسئلة المضمنة في الاستبيان هي طريق من طرق الكشف عن الجوانب المختلفة للمشكلة موضوع الدراسة ووجه الاستبيان كما أسلفنا إلى أولياء الأبناء سواء كانوا رجالا أو نساء

1-2 : المناهج المستخدمة في الدراسة :

يعتبر المنهج مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد مقاربة الحقيقة أي " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة[2] ويشير طلعت همام أن المنهج " يساعد

1_ احسان محمد الحسن : **الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي** ،ط1 ،دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1982 ، ص 65

2_ محمد الغريب عبد الكريم : **البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1982 ، ص77

على الوصول إليه القضايا الكلية أي القوانين العلمية"[1] وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي .

1-2-1 المنهج الوصفي التحليلي :

ويقوم هذا المنهج على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة ، أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الواقعة أو الحدث من حيث المحتوى أو المضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في قراءة الواقع والوقوف على أطراف الظاهرة لغرض فهمها وتطويرها بالشكل الإيجابي وهذا المنهج يناسب كثيرا موضوع دراستنا لأنّ من مقتضى الدراسة جمع وتفسير المعلومات والبيانات من أجل الوصول إلى الحقائق وهذا ما يوفره المنهج الوصفي التحليلي .

1-3 : مجتمع البحث : كل أولياء الأسر رجال ونساء على اختلاف المستوى التعليمي والمعيشي وتفاوته

1-4:عينة الدراسة :

تعرف العينة بأنها جزء من مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية ، وهي تعتبر جزءا من الكل ، بمعنى ان تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله [2]

وقد عمدنا إلى استخدام العينة نظرا لما لها من أهمية خصوصا في الدراسات الميدانية لأن جل البحوث الميدانية المعاصرة لا تعتمد على طريقة المسح الشامل لمجتمع البحث بل تعتمد على دراسة العينة المختارة ولذلك فقد اعتمدنا على العينة العشوائية البسيطة حيث عدد

1_ محمد الغريب عبد الكريم : مرجع سابق ، ص77

2_ رشيد زرواتي :**تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ،ط1 مطبعة دار هومة ، باتنة ، الجزائر ،202 ، ص191

مفرداتها 215 مفردة إذ وزعنا 400 استمارة ولكن الاستمارات المسترجعة كان عددها 215 استمارة فقمنا باعتماد هذا العدد كعينة 119 ذكر بنسبة 55.3 % و96 أنثى بنسبة 44.7 % وكانت خصائص العينة متمثلة في الجنس والسن والمستوى التعليمي والمهنة ومدة الزواج إضافة إلى شكل الأسرة

1-5: أدوات المعالجة الإحصائية :

استعملنا كل من النسب المئوية ، اختيار كاف تربيع في الفرضيتين الأولى والثانية أما الفرضية الثالثة فاستعملنا اختبار تحليل التباين من أجل حساب الفرق في درجة تغير أساليب الضبط لدى الأسر يعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوجين أما متغير الجنس وشكل الأسرة فاستعملنا لدراستهم اختبار T لحساب الفروق لعينتين مستقلتين غير متساويتين في العدد .

الفصل السابع

تحليل البيانات والنتائج

1-1: تحليل البيانات العامة :

الجدول رقم 01 : يوضح العلاقة بين السن والجنس لدى أفراد العينة

			السن			المجموع
			أقل 30سنة	من30إلى 39	من40إلى 49	50فما فوق	
الجنس	ذكر	التكرار	14	33	40	32	119
		النسبة%	%06.5	%15.3	%18.6	%14.9	%55.3
	انثى	التكرار	41	25	20	10	96
		النسبة%	%19.1	%11.6	%9.3	%4.7	%44.7
المجموع		التكرار	55	58	60	42	215
		النسبة%	%25.6	%27	%27.9	%19.5	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 و المبين أعلاه أن نسبة الذكور من العينة التي يقل سنهم عن 30 سنة 14 بنسبة قدرت ب 06.5 % وعدد الذكور الذين يترأوح سنهم من 30 إلى 39 سنة كان عددهم 33 بنسبة 15.3% والذين يبلغ سنهم من 40 إلى 49 فكان عددهم 40 بنسبة 18.6 % أما عدد الذكور الذين تجاوز سنهم 50 فما فوق فكان عددهم 32 بنسبة 14.9 % ومن ثم فيصبح مجموع الذكور من العينة 119 من مجموع 215 بنسبة 55.3 % أما عدد الإناث اللواتي يقل سنهم عن 30 سنة فكان عددهم 14 بنسبة 06.5 % أما عدد الإناث المشكل لفئة العينة واللواتي يتراوح سنهم من 30 إلى 39 سنة فكان 25 بنسبة 11.6 % و اللواتي ترواح سنهم من 40 إلى 49 فكان 20 بنسبة 9.3 % أما

اللواتي بلغ سنهن 50 فما فوق فكان 10 بنسبة 4.7 % أي بمجموع 96 من 215 بنسبة 44.7 % ويلاحظ على العينة أن نسبة الذكورهي العدد الأكبر في الإجابة على الاستبيان.

الجدول 02 : يوضح مدة الزواج لدى أفراد العينة.

مدة الزواج	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	63	%29.3
من05 إلى 09 سنوات	27	%12.6
من 10 إلى 14 سنة	38	%17.7
من 15 فما فوق	82	%38.1
المجموع	210	%97.7
القيم الضائعة	05	%2.3
المجموع	215	%100

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن الذين تراوحت مدة زواجهم أقل من 05 سنوات فكان عددهم 63 بنسبة 29.3 % أما الذين تراوحت مدة زواجهم من 05 سنوات إلى 09 سنوات من أفراد العينة فكان عددهم 27 بنسبة 12.6 % أما عدد أفراد العينة الذين تراوحت مدة زواجهم من 10 سنوات إلى 14 سنة فكان عددهم 38 بنسبة 17.7 % أما مدة الزواج التي كانت فوق 15 سنة فكان عددهم 82 بنسبة 38.1 % أي أن مجموع أفراد العينة كان 210 بنسبة 97.7 % أما عدد القيم الضائعة والذين لم يدونوا ملاحظة مدة الزواج فكان عددهم 05 بنسبة 2.3 % ومن خلال الجدول أن النسبة الأكثر بالنسبة لمدة الزواج فكانت من 15 سنة فما فوق وهذا يعزز الدراسة لأن المدة تدل على التجربة ودرجة الوعي بمقتضيات البحث

الجدول 03 : يوضح مستوى الزوج لدى أفراد العينة.

مستوى الزوج	التكرار	النسبة%
لا يعرف القراءة والكتابة	06	%2.8
ابتدائي	20	%9.3
متوسط	23	%10.7
ثانوي	64	%29.8
جامعي	98	%45.6
المجموع	211	%98.1
عدد الممتنعين عن الإجابة	04	%1.9
المجموع الكلي	215	%100

يتضح من خلال الجدول رقم 03 والمبين أعلاه أن عدد أفراد العينة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة كان عددهم 06 بنسبة 2.8 % أما الذين لهم مستوى الابتدائي فكان عددهم 20 بنسبة 9.3 % أما أفراد العينة الذين بلغ مستواهم المتوسط فكـان عددهـــم 23 بنسبة 10.7 % أما الذين يحملون مستوى الثانوي فكان عددهم 64 بنسبة 29.8 % أما الذين يحملون شهادة جامعية فعددهم من أفراد العينة 98 بنسبة 45.6 % ليصبح المجموع 211 بنسبة 98.1 % أما عدد الممتنعين أو القيم الضائعة فكان عددهم 04 بنسبة 1.9 %

من خلال الجدول يتضح أن أفراد العينة العدد الأكبر يحمل شهادة جامعية ويليه الذين لهم مستوى الثانوي ثم المتوسط فالابتدائي وهذا يساعد الدراسة من حيث التجاوب والتعاطي مع موضوع البحث كما أن نتائج البحث تكون محفزة.

الجدول 04 : يوضح مستوى الزوجة لدى أفراد العينة.

مستوى الزوجة	التكرار	النسبة%
لاتعرف القراءة والكتابة	20	%9.3
ابتدائي	15	%07
متوسط	37	%17.2
ثانوي	69	%32.1
جامعي	70	%32.6
المجموع	211	%98.1
عدد الممتنعين عن الإجابة	04	%1.9
المجموع الكلي	215	%100

من خلال الجدول رقم 04 يتضح أن عدد أفراد العينة من الزوجات اللواتي لا يحسن القراءة والكتابة كان عددهن 20 بنسبة 9.3% أما اللواتي لهن مستوى الابتدائي فعددهن 15 بنسبة 07 % أما أفراد العينة للواتي بلغ مستواهم المتوسط فكان عددهن 37 بنسبة 17.2 % أما لمستوى الثانوي فكان عدد بالغاته 69 بنسبة 32.1 % أما عدد المتحصلات على شهادات جامعية من أفراد العينة فكان عددهن 70 بنسبة 32.6 % ليصبح المجموع الكلي 211 بنسبة 98.1 % أما عدد الممتنعين عن الإجابة فكان عددهم 04 بنسبة 1.9

% ويستخلص من الجدول أن المستوى الأكبر للواتي يحملن شهادات جامعية ثم الثانوي فالمتوسط وهذا يضفي على الدراسة نوعا من الموضوعية التي تعزز نتائجها.

الجدول05 : يوضح العلاقة بين شكل الأسرة ونوعية السكن لدى أفراد العينة.

			نوعية السكن			المجموع
			شقة	فيلا	تقليدي	
شكل الأسرة	نووية	التكرار	48	33	83	164
		النسبة%	%23.1	%15.9	%39.9	%78.8
	ممتدة	التكرار	7	06	31	44
		النسبة%	%3.4	%2.9	%14.9	%21.2
المجموع		التكرار	55	39	114	208
		النسبة%	%26.4	%18.8	%54.8	%100

من خلال الجدول رقم 05 والمبين أعلاه فإن عدد الأسر النووية التي تقطن بشقة كان عددها 48 بنسبة 23.1 % أما عدد الأسر النووية التي تسكن في فيلا فكان عددها 33 بنسبة 15.9 % أما عدد الأسر النووية التي تسكن في سكن تقليدي فكان عددها 83 بنسبة 39.9 % ليصبح عدد الأسر النووية المشكلة لأفراد العينة 164 بنسبة 78.8 %

أما عدد الأسر الممتدة والمكونة لأفراد العينة والذين يسكنون في شقة فكان عددها 7 بنسبة 3.4 % أم اعدد الأسر الممتدة التي تسكن في فيلا فكان عددها 06 بنسبة 2.9 % أما بالنسبة للأسر الممتدة التي تسكن ببيت تقليدي فكان عددها

31 بنسبة 14.9 % ويستنتج من الجدول أن النسبة الغالبة من الأسر النووية تسكن في سكن تقليدي أما غالبية الأسر الممتدة فتسكن في سكن تقليدي .

1-1 : تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأكثر اكتسابا للقيم المعولمة.

الجدول رقم 06 : يوضح **علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بتلبية جميع طلبات الأبناء**

		إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ألبي جميع طلبات أبنائي	موافق	27	12.6%	9	4.2	26	12.1	62	28.8
	لاأدري	18	8.4	8	3.7	34	15.8	38	17.7
	أرفض	34	15.8	34	15.8	47	%21.9	115	53.5
المجموع		79	36.7	51	23.7	85	39.5	215	100
قيمة كاف تربيع								9.90	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.04	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين على عبارة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبناءهم، فكان عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 79" فرد بنسبة تقدر ب"36.7%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "51" فرد

بنسبة"23.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"85" بنسبة قدرها 39.5%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"62" ولي بنسبة قدرها "28.8%" والمحايدين عددهم "38" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"17.7%" أما الأولياء الذين لا يلبون جميع طلبات أبنائهم فكان عددهم "115" بنسبة مئوية تساوي"53.5%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم كان عددهم "27" بنسبة "12.6%" ويظهر أكبر عدد من الأولياء في خانة الرفض لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية وكذلك رفض تلبية جميع طلبات الأبناء "47" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"21.6%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "34" بنسبة "15.8%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين للسؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "26" بنسبة "12.1%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 9.90 عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.04 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة (ألفا) وعليه فإنه توجد دلالة على أن لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية علاقة بتلبية جميع طلبات الأبناء ، وعليه نستنتج من خلال القراءة الإحصائية أن إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذي يعتبر قيمة واردة حملت إلينا من خلال عملية التفاعل الثقافي حتى أصبحت عملية الإبعاد تؤثر في تلبية الطلبات التي يطلبها الأبناء أي أن العولمة أثرت في أساليب التعامل والتربية حتى من خلال مصوّغات فكرية ذلك أن إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يعتبر من الوعي العالمي – إفرازا عولميا – وأن هذا الأخير لا يتدخل في عملية التربية والتحكم في سلوك الأبناء حتى ولو تعلق الأمر بمساحة يعتقد الفرد أنه متحرر من خلالها في تلبية الطلبات ضاقت أم اتسعت هذه المساحة ومنه

فإن العولمة استغرقت فكرنا وجعلت العلاقة بين تلبية الحاجات في إطار الثواب تتأثر بفكرة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية وهذا مؤشر على التحرر من السياق الثقافي العام للمجتمع مما يؤسس لفضاء ملموس تتحرك فيه العولمة سواء بصفة معلنة أو خفية بدليل أن الموافقين على تلبية جميع طلبات الأبناء والرافضين إبعاد الدين عن السياسة عددهم 26 بنسبة 12.1% .

كما أن القراءة الإحصائية توحي إلى أن فكرة التحرر الثقافي هي غير معلنة وإنما تتضح من خلال الممارسة الفعلية وهذا مرده إلى ألبيئة العامة التي يعيش فيها الأفراد وبالنظر إلى التدفق الهائل لقيم العولمة وأفكارها من خلال وسائل الاتصال أو وسائل الإعلام فإذا نظرنا إلى الذين رفضوا إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية فعددهم 85 بنسبة 39.5% أما الموافقون على إبعاد الدين عن الأمور السياسة والاجتماعية فكان عددهم 79 من 115 وبنسبة 36.7% أي أن ما أشرنا إليه سابقا يوثقه التقارب بين النسب .

ولكن حينما يرتبط الأمر بالتربية المتعلقة بأسلوب الضبط الذي تتعدد طرائقه وآلياته ومنها تلبية جميع الطلبات فإن هذه العلاقة متأثرة فيما بينها وموجودة وقائمة لوجود دلالة إحصائية تؤكد ذلك .

إن إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بات يشكل صراعا خفيا بين أفراد المجتمع بدليل تقارب النسب كما أشرنا إليه سابقا وأن هذا الصراع بدوره انتقل حتى بدون شعور وبتقليد غير محسوس إلى أفراد الأسرة الواحدة مما يجعل أن العولمة استطاعت أن تجد لنفسها تمددات على هذا المستوى حتى صار من أفراد الأسرة من يؤمن ويعتقد بضرورة إبعاد الدين عن الأمور الاجتماعية و السياسية وإن كانت نسبة المفارقة طفيفة مقارنة مع الرافضين وهذا الأمر بدوره يحيلنا إلى قراءات في الانفتاح الأسري على المد العولمي والتأثر به إلا أن الأولياء في هذا الصدد لا يزال لديهم الوعي والتمسك بالقيم الدينية لما تساهم به من بناء سوي على مستوى الفرد والأسرة .

إن العلاقة الارتباطية من جهة أخرى ذات دلالة ضعيفة فالملبون عددهم 62 أما غير الملبين فعددهم 115 وهنا وبعد ما تمت الإشارة إليه لابد وأن نركز على أسباب التلبية ونوعها مقارنة مع ماكان عليه قبل التدخل العولمي وهذا يدفعنا إلى القول بأن الثواب في أساليبه واستجابته قد عرف تغيرا طفيفا تفرضه طبيعة الجيل والمجتمع من ناحية التوجه نحو الكماليات في الاستجابة .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب51% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع وأن توضع حولها دراسات في هذا المجال .

الجدول رقم 07 : علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بتربية الأبناء على أسلوب الحرية

		إبعاد الدين عن الامور السياسية والجتماعية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أربي أبنائي على أسلوب الحرية	موافق	40	18.6	26	12.1	54	25.1	120	55.8
	لاأدري	6	2.8	3	1.4	10	4.7	19	8.8
	أرفض	16	7.4	9	4.2	51	23.7	76	35.3
المجموع		62	28.8	38	17.7	115	53.5	215	100
قيمة كاف تربيع								9.42	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.05	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

من خلال دراسة وقراءة الجدول رقم 07 نجد بأن 62 مبحوث بنسبة 28.8 بالمائة وافقوا على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية في حين أن 115 من المبحوثين من مجموع 215 رفضو ذلك بنسبة قدرها 53.5% أما المحايدون والذين لم يعبروا عن موقف تجاه ذلك كان عددهم 38 أي بنسبة 17.7% ، كما أنه ومن خلال القراءة الإحصائية المتعلقة بتربية الأبناء على أسلوب الحرية فإن 120 شخص من مجموع 215 شخص وبنسبة 55.8 وافقوا على تربية أبنائهم على أسلوب الحرية في حين أن مجموع الأشخاص والمقدر ب عددهم ب76 من مجموع 215 أي نسبة 35.3% رفضوا تربية أبنائهم على

أسلوب الحرية أما المحايدون والذين قالوا لا أدري فكان عددهم 19 شخص من مجموع 215 أي بنسبة 8.8% ، أما فيما يخص العلاقة بين السؤالين فدلت النتائج على أن الأولياء الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والموافقين في نفس الوقت على تربية أبنائهم على أسلوب الحرية سواء ذكور أو إناث قدر عددهم "40" بنسبة "18.6%" في حين الموافقون على السؤال الأول في الجدول والرافضون للسؤال الثاني كان عددهم "16" بنسبة "07.4%" والعكس من ذلك فالرافضون للسؤال الأول والموافقون عن السؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "54" بنسبة "25.1%" أما الرافضون لكلا السؤالين الموضحين في الجدول في نفس الوقت عددهم "51" بنسبة مئوية تساوي "23.7%".

كما يتبين من خلال الجدول أن قيمة (كا^2) المحسوبة تساوي 9.42 بدرجة حرية مقدرة ب (04) وقيمة مستوى الدلالة تساوي 0.05 وأنه وبمقارنة sig مع مستوى الدلالة فإننا نجد بأن sig أقل من مستوى الدلالة هذا يؤسس لوجود علاقة بين إبعاد الدين عن الأمور الاجتماعية والسياسية مع تربية الأبناء على أسلوب الحرية .

وأنه وبناء على التحليل الإحصائي للجدول رقم 07 فإنه يتضح بأن أغلبية أفراد العينة لا يوافقون على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية وأن من يوافقون على ذلك فإن نسبتهم تكون أقل من النصف في حين أنهم يوافقون وبنسبة تقارب الأولى على تربية أبنائهم على أسلوب الحرية هذه الأرقام تؤكد على أن الأسرة الجزائرية تريد أن تستفيد من قيم العولمة خاصة تلك المتعلقة بالحرية لكنها في نفس الوقت تبقى محافظة على هويتها ومرجعيتها هذا الأمر الذي يطرح حدود ومساحة الاستفادة من القيم المعولمة أي أن أسلوب الحرية المعتمد لابد أن يكون محدد المعالم وواضح الحدود بحيث لايؤثر هذا الأسلوب على دور ومكانة الأسرة ولا يتيح للفرد داخلها المساحة التي تغيب عنها الرقابة وينفرد من خلالها الفرد في القيام بما لا يتوافق مع أهداف ووظائف الأسرة ومن ثم متطلبات وغايات المجتمع كما أن الدلالة الإحصائية تؤكد المحاولات الحثيثة التي تقوم بها العولمة في اختراق الأسرة

من خلال تلك القيم التي تعلن عنها العولمة وتسوقها لكن بمضمونها الذي حددته هي فأسلوب الحرية المعروف من خلال ثقافتنا وهويتنا ليس نفسه المعلن عنه من خلال القيم المعولمة فالمفهوم وفق الخصوصية لايلغي سلطة الأسرة أما وفق المفهوم الثاني فيعني التحرر وبالتالي فعدم الموافقة على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يعد من قبيل القيم الأساسية والجوهرية التي تدخل ضمن التراث الديني والعقائدي مما يشير إلى أن أفراد العينة يتمسكون بخصوصيتهم الثقافية والدينية ، والموافقة على تربية الأبناء على أسلوب الحرية يؤكد على أن الأسرة تعاني صراعا خفيا و تجاذبات غير معلنة في التمسك بهويتها وخصوصيتها وثقافتها كما أنه يشير في نفس الوقت بأن الأسر الجزائرية ومن خلال أفراد العينة تأثرت بالتغيير الواضح الذي أفرزته قيم العولمة والتحديث والعصرنة .

ولعل الجدير بالذكر أن أسلوب التربية على الحرية لابد وأن يرافقه إحساس القدوة المتبادل بين الآباء والأبناء فالآباء يقدمون أنفسهم كنموذج يحتذى و يقتدى به والأبناء يتقبلون هذا النموذج ويعتبرونه قدوة حسنة وبذلك يحصل التمثل ومن ثم فأسلوب الحرية يعتبر وفق الدراسة صورة من صور الثواب فهو مرتبط بمدى تقبل الأبناء لهذا الأسلوب واقتناع الآباء به ومدى فاعلية الأسلوب في حد ذاته وماهي النتائج التي يمكن أن يرتبها هذا الأسلوب على المدى المتوسط والبعيد

إن النسبة التي وافقت على أسلوب الحرية و الموافقة على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية كان عددهم 40 بنسبة 18.6 % فهذا يعد توجها تربويا جديدا وحديثا على أساليب التنشئة الأسرية أو المجتمعية وهذا راجع إلى الانخراط في قيم العولمة التي تتخذ من الحرية وسيلة للدعاية والترويج كما أن القراءة الإحصائية توحي بأن هناك من يرى بأن أسلوب الحرية يعزز الثقة في نفوس الأبناء ويشعرهم بالمسؤولية ويعد هذا الأمر وجها من أوجه الثواب التي يجب أن نتعامل بها بمحاذير وأن نتحكم في جرعات أسلوب الحرية حتى

لايتحول الأمر إلى نوع من التحرر للابن وفقدا للسيطرة بالنسبة للأولياء ومن ثم الصراع والصدام بينهم .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب23.7% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث في أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال

الجدول رقم 08: علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية

باعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا مع أبنائي

		إبعاد الدين عن الامور السياسية والاجتماعية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا على أبنائي	موافق	53	24.7%	29	13.5%	103	47.9%	185	86%
	لاأدري	1	0.5%	5	2.3%	7	3.3%	13	6%
	أرفض	5	2.3%	4	1.9%	5	2.3%	17	7.9%
المجموع		62	28.8%	38	17.7%	115	53.5%	215	100%
قيمة كاف تربيع								9.91	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.004	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل معطيات ونتائج الجدول:

من خلال دراسة وقراءة الجدول رقم 08 نجد بأن 62 مبحوث بنسبة 28.8 % وافقوا على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية في حين أن 115 من المبحوثين من مجموع 215 رفضوا ذلك بنسبة قدرها 53.5% أما المحايدون والذين لم يعبروا عن موقف تجاه ذلك كان عددهم 38 أي بنسبة 17.7% ، كما أن ومن خلال القراءة الإحصائية المتعلقة باعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا على أبنائي فإن 185 شخص من مجموع 215 شخص وبنسبة 86% وافقوا على اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن

أبنائي في حين أن مجموع الأشخاص والمقدر ب17 من مجموع 215 أي بنسبة 7.9% رفضوا اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائي أما المحايدون والذين قالوا لا أدري فكان عددهم 13 شخص من مجموع 215 أي بنسبة 6%، أما بالنسبة للعلاقة بين السؤالين في هذا الجدول فالموافقون على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والموافقون في نفس الوقت على اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا على الأبناء كان عددهم "53" بنسبة "24.7%" أماا لموافقون على السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "05" بنسبة "02.3%" في حين غير الموافقون على السؤال الأول والموافقون عن السؤال الثاني عددهم "103" بنسبة "47.9%" أما الرافضون على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والرافضون في نفس الوقت على اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن الأبناء كان عددهم "05" بنسبة مئوية قدرها"02.3%".

كما يتبين من خلال الجدول أن قيمة (كا^2) المحسوبة تساوي 9.91 بدرجة حرية مقدرة ب (04) وقيمة مستوى الدلالة تساوي 0.05 وأنه وبمقارنة sig مع مستوى الدلالة فإننا نجد بأن 0.004sig أقل من مستوى الدلالة هذا يؤسس لوجود علاقة بين إبعاد الدين عن الأمور الاجتماعية والسياسية مع باعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائي .

حيث يتبين من خلال التحليل الإحصائي أن ما عدده 185 من مجموع 215 وافقو على اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن الأبناء أي بنسبة 86 % وهذا يعبر عن وعي في التعامل مع الأبناء ولإدراكهم إيجابيات الأسلوب وما يترتب عنه من آثار حسنة في نفوس الأبناء خاصة وأن أسلوب المجاملة يشعر الأبناء بارتياح ورضا الوالدين وبحسن السلوك والفعل كما أن هذا الأسلوب يجعل الأبناء يلتمسون الاستمرارية في أفعالهم وسلوكاتهم وتصرفاتهم الحسنة لأنها تجلب رضا الوالدين .

كما أن هذا الأسلوب ومن خلال النسبة المشار إليها يوحي إلى أن هناك تواصلا بين الأولياء والأبناء وأن هناك حوار متواصلا بينهم .

وبالنظر إلى التحليل الإحصائي فإن الموافقين على السؤال الأول والمتعلق بإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية وحده كان عددهم 62 من مجموع 215 والرافضين لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية كان عددهم 115 من مجموع 215 وهذه الأرقام توحي بتمسك غألبية أفراد العينة بثقافتهم وتراثهم .

كما أن الموافقين على السؤال الأول إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والموافقين على اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا فعددهم 53 بنسبة 24.7% فهي نسبة تدل على ضرورة التفطن للمحاولات المتكررة من قبل العولمة كما أشرنا سابقا وأنها تريد أن تسحب من الأسرة بعضا من وظائفها وأنه لابد للأسرة أن تمارس دورها في مساحة من التوافق والمعرفة التي تستطيع أن تحافظ بها على أفرادها وأن أسلوب المجاملة ومن خلال هذه النسب ارتبط لدى هذه الأسر بالنمط الغربي الشائع من خلال ما تم ترويجه عبر وسائل الإعلام بدليل أن الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والرافضين لاعتماد أسلوب المجاملة فعددهم 05 بنسبة 02.3%

إن اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا تزيد نسبته لدى الرافضين لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والتي هي أعلى نسبة وهي 47.9% بعدد 103 مما يؤكد أن الثواب من خلال هذا الأسلوب مقرر وموجود ومعتد به بل ومأمور به في ثقافتنا وتراثنا الأصيل وأن الوعي به راسخ في أسرنا لما يحققه هذا الأسلوب من نتائج حسنة لدى الأبناء

ولعل الارتباط بين العنصرين إيجابي ومبشر وأن اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن الأبناء هو أحد أشكال الثواب وأساليبه يعمل على تحسين الجانب السلوكي للأبناء وتصرفاتهم كما يفتح مجال المشاركة بين الأولياء والأبناء ويعزز عقلية التحاور والحوار وهذا الأسلوب من الثواب والذي يسمى في علم النفس – التعزيز– هو الجزاء الحسن على الفعل الحسن بل أنه من قيم المجتمع الإسلامي وواجباته أن يعامل الحسن بالحسن لقوله سبحانه وتعإلى ((هنالك الولية لله الحق ، هو خير ثوابا وخير عقبا)) سورة الكهف الآية :44 وقوله

عز وجل ((فأتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة والله يحب المحسنين)) سورة آل عمران الآية:148

إن التصرف الحسن يقتضي الجزاء الحسن والمجاملة كأسلوب هي نوع من التشجيع وتمكن الاستمرارية للأفعال الحسنة وبدون الثواب وأساليبه التي تساعد على التشجيع يقع الأبناء في فراغ أخلاقي ومعنوي يكونون من خلاله عرضة للانحراف والضياع .

ومن خلال التحليل الإحصائي لاسيما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فإنه لا يمكن ممارسة التنشئة الأسرية أو الاجتماعية بدون المدح الذي يعتبر أكثر الوسائل سرورا لدى الأطفال لأن هذا السرور يشكل رغبة تكون مطلبا لدى الأطفال وهذا المطلب يتحول لديهم إلى حافز يحملهم على السلوك والتصرف والاجتهاد الحسن .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب 6% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات جادة في هذا المجال .

الجدول رقم 09 : علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية

بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء

		إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أجعل من سيرتي الذاتية نموذجا يحتذي به أبنائي	موافق	79	36.7	25	11.6	56	26	160	74.4
	لاأدري	18	8.4	6	2.8	3	1.4	27	12.6
	أرفض	18	8.4	7	3.3	3	1.4	28	13
المجموع		115	53.3	38	17.7	62	28.8	215	100
قيمة كاف تربيع								11.77	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.01	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والعبارة التي تنص على أن الولي يجعل من سيرته الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤه ، فكان عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 79" فرد بنسبة تقدر ب"36.7%" أما المجيبون ب" لا أدري" فعددهم "18" فرد بنسبة"08.4%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"18" بنسبة قدرها 08.4%"،

أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" والمحايدين عددهم "27" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"12.6%" أما الأولياء الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذى به أبنائهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم كان عددهم "79" بنسبة "36.7%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية وكذلك رفضهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم "03" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"01.4%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "18" بنسبة "08.4%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين للسؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "56" بنسبة "26%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 11.77 عند درجة حرية 04 وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.001 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة على بين إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية و أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم.

إن التحليل الإحصائي للبيانات المقيدة في الجدول المركب يشير إلى أن الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين يوافقون على جعل سيرتهم نموذجا يحتذي به أبناؤهم كان عددهم "79" بنسبة "36.7%"

وحيث أنه ومن خلال استقراء التحليل والقراءة الإحصائية فإنه يتضح ويتأكد بأن هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية وجعل الآباء من سيرتهم الذاتية نموذجا لأبنائهم يحتذى به وهذا يؤكد بأن المجتمع الجزائري وبالرغم من

التغييرات التي عرفها وبالرغم من تأثيرات العولمة فهو متماسك ذلك أن تقديم الآباء أنفسهم كنموذج هو إيمان منهم بأن التربية بالقدوة هي من عمق التراث العربي وهي من بين السبل والوسائل التي تلجأ إليها الأسرة العربية عامة والأسرة الجزائرية خاصة في تربية الأبناء لأن الطفل يكبر وتكبر معه صورة والديه المتأثر بهما فيستغل الآباء والأمهات هذه العلاقة من أجل تمرير القيم والأفكار الحسنة .

كما أن هذه الطريقة تشكل مقاربة معتمدة لدى الكثير من الأسر في عملية التطبيع الاجتماعي وهذا ما تؤكده القراءة الإحصائية المتعلقة بالرافضين لجعل سيرتهم الذاتية كنموذج يحتذى به والرافضين لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية هي 03 أولياء أي بنسبة 1.4% وهذا يجعل من التربية بالقدوة – لأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم. – من صميم المعرفة و التراث العربي بشرط أن يكون الأب قدوة أي على قدر من الأخلاق والمسؤولية والوعي والسيرة الحسنة وأن يكون ملتمسا فيه الصلاح وليس عربيدا متسكعا شاردا عن وظائفه ومسؤولياته الأسرية و الاجتماعية وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون " الاحتكاك بالصالحين ومحاكاتهم يكسب الأنسان العادات الحسنة والطبائع المرغوبة ، والسبب في ذلك ان البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون من المذاهب والفضائل تارة علما وتعليما وإلقاء ، وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا[1]

ولعل من أهم ما تبرزه القراءة الإحصائية أن العولمة القيمية والثقافية قد تؤثر في الشخص ونمطه المهيشي ولكن على المستوى الفردي ولكن إذا تعلق الأمر بالتربية والتنشئة فإن الأولياء لا يفرطون في دورهم التقليدي في عملية التنشئة الاجتماعية فيلجأون إلى الكتاتيب أو المدارس القرأنية إلى غير ذلك من الأساليب المقررة وفق الدور التقليدي للآباء .

1_ سمير ابراهيم حسن : الثقافة والمجتمع ، 2007 ، دار الفكر ،دمشق ، ص213

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب 08.4% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال .

الجدول رقم10 : علاقة الاستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة بتلبية جميع طلبات الأبناء

		يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
ألبي جميع طلبات أبنائي	موافق	8	3.7	13	6	58	27	79	36.7
	لاأدري	3	1.4	10	4.7	38	17.7	51	23.7
	أرفض	4	1.9	2	0.9	79	36.7	85	39.5
المجموع		15	7	25	11.6	175	81.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								14.81	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.005	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبناءهم، فكان عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 15" فرد بنسبة تقدر ب"07%" أما المجيبون ب" لا أدري" فعددهم "25" فرد بنسبة"11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"175" بنسبة قدرها 81.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" والمحايدين عددهم "51" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"23.7%" أما الأولياء الذين لايلبون جميع طلبات أبنائهم فكان عددهم "85" بنسبة مئوية تساوي"39.5%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين ليجب الاستفادة من تاريخ

الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم كان عددهم "08" بنسبة "03.7%" ويظهر أكبر عدد من الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض تلبية جميع طلبات الأبناء "79" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"36.7%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "04" بنسبة "1.9%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "58" بنسبة "27%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 14.81عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.005 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة إحصائية بين عبارة أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبنائهم وهذا يعني أن القراءة السوسيولوجية تكون على مستويين :

1-أنه يمكن الربط بين المؤشرين من خلال اعتبار أن الأبناء يمثلون لهم المستقبل ولأنهم عماد المجتمع فالاهتمام بهم يمثل خطوة أساسية نحو تغيير المجتمع نحو الأفضل لأن عملية التنشئة الاجتماعية في النهاية تختزل الغايات والأهداف العامة للمجتمع ومن أهداف المجتمع هو التغيير نحو الأفضل وأن هذا في نظرهم يكون وفق متطلبات العملية التربوية الخاصة التي تقتضي عدم الأنسياق المطلق وراء رغبات الأبناء والدال على ذلك النسبة المئوية التي تساوي"39.5%" والمتعلقة بعدم تلبية جميع طلبات الأبناء

2-والمستوى الثاني أن العلاقة بين المؤشرين تختزل ذلك المشهد في كون أنهما من العوامل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأن بعض المواقف والاتجاهات

التقليدية الراديكالية تعيق عملية التنمية والإبداع الحضاري في حين أن بعض القيم المرتبطة بالنجاح تشكل رافعة للتنمية الحديثة .

إن تلبية جميع طلبات الأبناء في سياق تنشئتهم للاستفادة من تاريخ الأمم الناجحة إنما هو إدخال سلوكيات تنموية جديدة على المجتمع من خلال تعرفهم على أساليب ومكتسبات تساهم في نشاط المجتمع وإنتاجه مساهمة فعالة " من المنطلقات السابقة تأتي أهمية دراسة التنشئة الاجتماعية فهي تهدف إلى التعرف على هذه الأساليب ، وبخاصة أساليب التربية الأسرية ونوعية المفاهيم والمعايير والمواقف التي تلقنها وإلى أية درجة تتيح تفتح إمكانات الفرد وقدراته ، وإلى أي درجة تتناسب مع التنمية ومتطلباتها المعاصرة[1]

أي أن تطوير الأساليب يكون من خلال الاحتكاك بتاريخ الأمم الناجحة والاستفادة منه .

وفي النهاية المستويان تعكسهما الأرقام الإحصائية .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب23.7% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال

1_ سمير ابراهيم حسن ،ص221

الجدول رقم 11: علاقة الاستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة

مع تربية الأبناء على أسلوب الحرية

		يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أربي أبنائي على أسلوب الحرية	موافق	9	4.2	16	7.4	95	44.2	120	55.8
	لاأدري	1	0.5	4	1.9	14	6.5	19	8.8
	أرفض	5	2.3	5	2.3	66	30.7	76	35.3
المجموع		15	7	25	11.6	175	81.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								4.05	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.39	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة "يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح" والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية ، فكان عدد الموافقين على الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 15" فرد بنسبة تقدر ب"07%" أما المجيبون ب " لاأدري" فعددهم "25" فرد بنسبة"11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"175" بنسبة قدرها 81.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية "120" ولي بنسبة قدرها "55.8%" والمحايدين عددهم "19" ولي بنسبة مئوية قدرت

ب"08.8%" أما الأولياء الذين لا يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية فكان عددهم "76" بنسبة مئوية تساوي"35.3%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين للاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية كان عددهم "09" بنسبة "04.2%" ويظهر أكبر عدد من الأولياء في خانة رفض الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض تربية الأبناء على أسلوب الحرية "66" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"30.7%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "05" بنسبة "02.3%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "95" بنسبة "44.2%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 4.05 عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.39 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة (ألفا) وعليه فإنه لا توجد دلالة على أن علاقة عبارة "يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح" والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية.

ومن خلال التحليل الإحصائي تبدو العلاقة واضحة بين المؤشرين ذلك أن الآباء الذين استفادوا من تاريخ الأمم الناجح يحاولون توظيفه كحافز لأبنائهم أثناء التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال تربيتهم على أسلوب الحرية لأن هذا الأخير يجعل الأبناء على قدر من المسؤولية وعلى قدر من التفكير السليم الذي يساعدهم على اتخاذ القرارات التي تناسب طبيعة الموقف .

إن العلاقة بين المؤشرين تتضح من خلال أن الآباء قد يدفعون بأبنائهم إلى الاستطلاع والاكتشاف وتشجيعهم من أجل تهيئتهم وتحضيرهم ويكون ذلك من خلال الاحتكاك بتاريخ الأمم الناجح وهذا الأسلوب في المقارنة قد يكسب الفرد مهارات تكون أكثر فائدة للأسرة و للمجتمع .

إن العولمة تدفع إلى مساحات أوسع من الحرية على كل المجالات وشعارها الأمم الناجحة ومن ثم فإن اعتماد أسلوب الثواب من خلال فتح المجال للأبناء في تحمل المسؤولية واتخاذ القرار كأحد إبعاده فهو من صميم التنشئة الصحيحة إذا كان بمقدار وبحذر وعبر مراحل فهو اتجاه من اتجاهات الاعتماد على النفس الذي يعد جزءا هاما من عملية التنشئة الاجتماعية لأنه مرتبط بعملية التكوين النفسي والسلوكي .

وأسلوب الحرية الناتج عن الاستفادة من نجاحات الغير يعتبر في حد ذاته أحد الأساليب الضابطة لسلوك الفرد لأنه يعلمه أن يكون فعالا وإيجابيا وقليل الاعتماد على الآخرين

كما أن هذا الوضع يساعد الأبناء على ابتكار الحلول لمشاكلهم دون اللجوء إلى الغير وهذا أحد أوجه الاعتماد على النفس الذي يتيحه أسلوب الحرية الذي بدأ يتسع لدى الكثير من الأسر والمجتمعات بدليل أن عدد الموافقين من المبحوثين على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية "120" ولي بنسبة قدرها "55.8%" وهي نسبة تجعل هذا الأسلوب يفرض نفسه خاصة في ظل التغيرات التي طالت المجتمع الجزائري وفي ظل عولمة قيمية سواء كانت معلنة أو غير معلنة .

إن الاستفادة من تاريخ الأمم الناجح هو في المحصلة يجعل الأولياء يتعرفون على أساليب ووسائل جديدة وعلى نمط معيشي يحاولون استغلاله في عملية التنشئة أو التربية .

وتعتبر العلاقة بين المؤشرين من أهم تأثيرات العولمة على وظائف الأسرة التي يمكن من خلالها إعادة تأسيس المنظومة القيمية في المجتمع الجزائري ، والحد من التدهور و الانحلال القيمي ، فلا نرفض العولمة رفضا مطلقا لأنها ظاهرة فرضت نفسها فرضا ولا نقبلها قبولا مطلقا لحد التماهي والذوبان معها بل نجعل من وظائف الأسرة وباقي المؤسسات الاجتماعية مصفاة للقيم فنقبل الحسن ونرفض السيئ وهذا ضمن إستراتيجية واضحة ومتكاملة

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب08.8% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال .

الجدول رقم 12: علاقة الاستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة

باعتماد أسلوب المجاملة كتعبيرعلى الرضا مع الأبناء

		يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائي	موافق	12	5.6	18	8.4	155	72.1	185	86
	لاأدري	0	0	5	2.3	8	3.7	13	6
	أرفض	3	1.4	2	0.9	12	5.6	17	7.9
المجموع		15	7	25	11.6	175	81.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								13.37	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.01	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين على عبارة "يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح" والعبارة التي تنص على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم، فكان عدد الموافقين على الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 15" فرد بنسبة تقدر ب"07%" أما المجيبون ب" لاأدري" فعددهم "25" فرد بنسبة"11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"175" بنسبة قدرها 81.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن اعتماد أسلوب

المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم عددهم "185" ولي بنسبة قدرها "86%" والمحايدين عددهم "13" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"06%" أما الأولياء الذين يعتبرون اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم فكان عددهم "17" بنسبة مئوية تساوي"07.9%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم كان عددهم "12" بنسبة "05.6%" ويظهر أكبر عدد من الأولياء في خانة رفض الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم"12" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"05.6%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "03" بنسبة "01.4%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "155" بنسبة "72.1%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 13.37عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.01 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة على أن علاقة عبارة "يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح" والعبارة التي تنص على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبناءهم.

إن تاريخ الأمم بالنسبة للمطلعين والمجيبين عليه بنعم يكسبهم خبرات وطرقا وأساليب جديدة خاصة في ظل تعدد التجارب الإنسانية أما الرافضون لذلك فهم وإن كانو غالبية أفراد العينة أما أن هذا وحده وكعبارة منفردة يدل على أن الأولياء لم يطلعوا أو أنهم مطلعين و يجهلون كيفية التوظيف والاستفادة

إن العلاقة الارتباطية بين المؤشرين تظهر من خلال قيمة احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وهذا يؤسس لرؤية تقوم على توظيف رصيد المعارف نتيجة الإطلاع والتعرف على حضارات الأمم في تربية وتنشئة الأبناء خاصة على أسلوب الثواب من خلال اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم لأن هذا الأسلوب اكتسب القبول الاجتماعي من خلال أفراد العينة ومن ثم فهو الأكثر فاعلية في تربية الأبناء

إن العلاقة تقوم كذلك على أن أسلوب المجاملة هو أكثر الأساليب توازنا فهو يعزز قدرات الفرد ويدفع به نحو الاجتهاد والقيام بالأفعال والسلوكات التي تجلب المجاملة من أوليائه كما يشكل –أسلوب المجاملة – أحد الضوابط الاجتماعية والأسرية لأن القيام بالأفعال والسلوكات غير المقبولة اجتماعيا يجلب اللوم والسخط وعدم الرضا من الأولياء ومن ثم يحرم الابن من حالة الرضا والمجاملة مما يجعله في كثير من الأحيان يعدل عن مثل هذه الممارسات والسلوكات وهذا نوع من تقويم القيم لكن يجب أن يرافقه شعور بالذنب من طرف الابن كما لاينبغي أن نغالي ونتطرف في اللوم والسخط وعدم الرضا من جهة وأن يرافق الحالة نوع من الحوار والنقاش حول الفعل والسلوك .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب 11.6% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال .

الجدول رقم 13: علاقة الاستفادة من التاريخ الناجح للأمم المتقدمة بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء يحتذون به

		يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أجعل من سيرتي الذاتية نموذجا يحتذي به أبنائي	موافق	11	5.1	12	5.6	137	63.7	160	74.4
	لاأدري	3	1.4	4	1.9	20	9.3	27	12.6
	أرفض	1	0.5	9	4.2	18	8.4	28	13
المجموع		15	7	25	11.6	175	81.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								15.38	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.004	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين على عبارة "يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح" والعبارة التي تنص على أن الولي يجعل من سيرته الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤه ، فكان عدد الموافقين على الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 15" فرد بنسبة تقدر ب"07%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "25" فرد بنسبة"11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"175" بنسبة قدرها 81.4%"،

أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم عددهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" والمحايدين عددهم "27" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"12.6%" أما الأولياء الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم كان عددهم "11" بنسبة "05.1%" ويظهر عدد الأولياء في خانة رفض الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم"18" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"08.4%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "01" بنسبة "0.5%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "163" بنسبة "63.7%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 15.38عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.004 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة على أن علاقة عبارة "يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح" والعبارة التي تنص على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم.

فمن خلال الجدول المركب يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة ارتباطية بين المؤشرين ذلك أنه بالنظر إلى عدد الموافقين بالاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح فعددهم 15 أي بنسبة 07% وهي النسبة الأقل وهي تحمل توجها معينا فبعض الأولياء يتطلعون إلى الثقافات الوافدة وبعض الأسر باتت منفتحة على تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وهذا نوع من

التأثر بالاتجاه العولمي فهذا الانفتاح مقبول ويجب أن يكون في حدود الاستفادة الحسنة والنافعة .

أما الرافضين للاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح فكان عددهم 175 أي بنسبة 81.4% وهي أكبر بكثير من المؤيدين وهذا يستدعي لمناقشتها الوقوف على منحيين :

أماأن الرافضين يجهلون قيمة قراءة التاريخ والاستفادة منه بالنسبة للأمم الناجحة وهذا يفسر حالة عدم الوعي بإيجابياته وهذا يجعلنا نقول بأن الانفتاح على المد العولمي من قبل الرافضين يكاد يكون طفيفا مقارنة مع المؤيدين الذي تجأوز عددهم 175 و هنا لابد وأن نؤسس لفكرة الرفض والقبول لأنها ذات دلالة تتصل بحالة التثاقف التي أشرنا إليها في الجانب النظري أي أن الرافضين يعزلون وينأون بأنفسهم عن هذه الحالة أماخوفا أو وعيا و المنحى الثاني أن المؤيدين أو القابلين فهم منخرطون كليا في حالة التثاقف التي تؤسس للاتجاه العولمي .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب11.6% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث في أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع أو الخوف منها أو التحرج ولابد وللوصول إلى تحليل موضوعي أن نؤسس لدراسات تناقش أسباب الحياد .

أما عن عبارة الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عدد الموافقين 160 بنسبة 74.4% وهذا شكل من أشكال الحفاظ على الأصالة من خلال الحفاظ على المرجعيات بين الأولياء والأبناء وهذا شكل من أشكال الرفض للمد العولمي لأن العولمة تسعى إلى تغيير المقامات والمرجعيات بل والعلاقات التي تحولت بفعل العولمة من علاقات فوقية تأخذ شكل الوصايا إلى علاقات أفقية تأخذ شكل الشراكة وهذا ما يوافق أسباب رفض العولمة الذي أشرنا إليه كما يوافق تفسير مصطفى حجازي في فكرته التي

أشار إليها في كتابه علم النفس والعولمة من خلال قوله " وهكذا تتحول المرتبية بين الكبار والشباب في الأسرة كما في بقية المؤسسات المجتمعية من علاقة فوقية إلى علاقة أفقية ومن علاقة مرجعية ووصاية إلى علاقة تكافؤ وشراكة وتشاور وتحاور وأصبح الكبار يسمعون كلام أبناءهم[1]

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب 11.6% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال .

1_ مصطفى حجازي :علم النفس والعولمة ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2007 ، ص 138

الجدول رقم14 : علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم بتلبية جميع طلبات الأبناء

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
ألبي جميع طلبات أبنائي	موافق	30	14	24	11.2	25	11.6	79	36.7
	لاأدري	19	8.8	15	7	17	7.9	51	23.7
	أرفض	34	15.8	9	4.2	42	19.5	85	39.5
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع		12.63							
درجة الحرية		04							
قيمة SIG		0.013							
مستوى الدلالة		0.05							
القرار		توجد دلالة							

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبناءهم، فكان عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%"، أم ابالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" والمحايدين عددهم "51" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"23.7%" أما الأولياء الذين لا يلبون جميع طلبات أبنائهم فكان عددهم "85" بنسبة مئوية تساوي"39.5%"، وتظهر العلاقة بين

هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم كان عددهم "30" بنسبة "14%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض تلبية جميع طلبات الأبناء "42" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"19.5%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "34" بنسبة "15.8%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "25" بنسبة "11.6%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 12.63عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.013 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبنائهم.

إن من خلال تحليل الجدول المركب نجد بأن المجيبين بنعم حول ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم قدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" وهذه النسبة تدل على أن الموافقة هي نتيجة المد العولمي ونتيجة التأثيرات التي أحدثتها العولمة خاصة على مستوى الممارسة إذ أن الأسرة وباعتبارها مؤسسة اجتماعية فإنها تتأثر بالتغيرات التي تمس باقي الأنساق فإذا اعتبرنا الأسرة نسقا صغيرا فإنها تتأثر بالنسق الأكبر الذي هو المجتمع الذي بدوره يتأثر بالنسق العولمي العالمي وهذا يتفق مع افكار رائد البنائية الوظيفية " بارسونز" في مجال التحليل السوسيولوجي .

وحيث أن الموافقين على ضرورة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم إنما هي نتاج عملية تراكمية نتاج التواصل المستمر مع

المنصات الإعلامية وشبكات التواصل والانتقال المكاني المستمر للأسر الذي في المحصلة الغيت من خلاله إرهاصات العزلة الاجتماعية وتغيرت من خلاله المعايير الاجتماعية فأصبح عدم المواكبة مؤشرا على التأخر أو عدم التحضر و التقدم أو التقليدية المغلقة .

إن هذا التفسير يبقى قائما ومؤشرا قويا ولكن بالنظر إلى المؤشر الثاني دون الدلالة الارتباطية فإن الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" وهي نسبة ليست بالكبيرة والقوية بالنظر إلى حجم العينة وهذا التقارب بين المؤشرين يحيلنا إلى القول أن العولمة لم تؤثر في أسلوب الثواب بشكل يتيح إعادة ترتبيب الأسلوبين أو إعادة إنتاج صيغ معولمة تتعلق بأسلوب الثواب ذلك أن الأولياء الذين لا يلبون جميع طلبات أبنائهم عددهم "85" بنسبة مئوية تساوي"39.5%"

كما أن الدلالة الارتباطية بين المؤشرين ليست بالقوية بدليل أن المؤيدين لضرورة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم كان عددهم "30" بنسبة "14%" وهي ليست بالنسبة المقلقة بل تشير إلى أن أغلب الأسر مازالت تحافظ على نمطها في تبني أساليب الضبط أثناء عملية التنشئة إلا أن هذه الأسر أي الأسر التي وافقت على ضرورة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم لا تعارض ممارسة بعض القيم المعولمة كما أنها ترى في هذا السياق أن تلبية جميع الطلبات إنما هو شكل من أشكال الثواب ووجه من أوجه الضبط الأسري الذي ينفي أي عذر أو مبرر للفرد وبالنتيجة يجعله مدركا لواجباته ومتحملا لمسؤولياته

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب23.7% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال

الجدول رقم 15 : علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم بتربية الأبناء على أسلوب الحرية

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم						المجموع	
		موافق		لاأدري		أرفض			
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أربي أبنائي على أسلوب الحرية	موافق	58	27	28	13	34	15.8	120	55.5
	لاأدري	5	2.3	5	2.3	9	4.2	19	8.8
	أرفض	20	9.3	15	7	41	19.1	76	35.3
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع								15.25	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.004	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية ، فكان عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية "120" ولي بنسبة قدرها "55.8%" والمحايدين عددهم "19" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"08.8%" أما

الأولياء الذين لا يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية فكان عددهم "76" بنسبة مئوية تساوي"35.3%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية كان عددهم "58" بنسبة "27%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض تلبية جميع طلبات الأبناء "41" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"19.1%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "20" بنسبة "9.3%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "34" بنسبة "15.8%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 15.25عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.004 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية.

إن العلاقة الارتباطية بين المؤشرين تدل على أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية كان عددهم "58" بنسبة "27%" فهذا الأمر يدعونا إلى القول بأن هذه الفئة قد اكتسبت قيما معولمة فهي لا ترى مانعا أو حرجا في اكتساب بعض القيم من ثقافة المجتمعات الأخرى كما أنهم يعتبرون تربية الأبناء على أسلوب الحرية من خلال ترك هامش أو مساحة كبيرة من الحرية والتصرف في كثير من المواقف بكل حرية دون الرجوع إلى مركز القرار في الأسرة وبعيدا عن الاملاءات المباشرة هو شكل من أشكال الضبط أو

أحد آليات الضبط الاجتماعي المعاصرة ولكن لا يحمل أيا من السيطرة المباشرة والمقصودة بل يعتبر ضبطا اجتماعيا غير مباشر وهو من أساليب التنشئة الاجتماعية الإيجابية والهادفة وتحقق العديد منى المكتسبات والفوائد والأهداف التربوية الأسرية والاجتماعية للابن وهي داعمة للكثير من القيم التي بدأت تأخذ مكان وموقعا في نسق الأسرة وتؤثر بشكل فعال وواضح في تكوين الأبناء واتجاهاتهم كما أنها تلعب دورا مباشرا في صياغة وبناء الأدوار للأبناء وبالتالي تمهد لعملية الانخراط في المجتمع بصورة صحيحة وسليمة من جهة وإحتلال مراكز ومكانة اجتماعية مهمة .

وعليه يمكن القول أن تربية الأبناء على أسلوب الحرية هو أحد أساليب الضبط الاجتماعي التي تعتمد عليها بعض الأسر التي اكتسبت قيما معولمة وتعتبره من دوافع الامتثال والمسايرة التي تتحقق عن طريق الاقتناع وهذا لتفادي الفشل التربوي والانحراف السلوكي للأبناء .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب23.7% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال .

الجدول رقم 16: علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم باعتماد أسلوب المجاملة كتعبيرعلى الرضا مع الأبناء

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائي	موافق	76	35.3	38	17.7	71	33	185	86
	لاأدري	4	1.9	5	2.3	4	1.9	13	6
	أرفض	3	1.4	5	2.3	9	4.2	17	7.9
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع								5.86	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.22	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم، فكان عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها

39.1%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم عددهم "185" ولي بنسبة قدرها "86%" والمحايدين عددهم "13" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"06%" أما الأولياء الرافضون الذين لا يعتبرون اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم كان عددهم "17" بنسبة مئوية تساوي"07.9%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يعتمدون أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائهم كان عددهم "76" بنسبة "35.3%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم"09" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"04.2%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "03" بنسبة "1.4%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "71" بنسبة "33%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 05.86عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.22 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبناءهم.

إن الجدول المركب يشير إلى أن الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم قدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" وهذا يدل على أن هذه الأسر تساير العادات والسلوكات العولمية وتعتبرها وعيا عالميا نتيجة

الاحتواء الخارجي للأسر سواء تعلق الأمر بالتغيّر الاجتماعي داخل نسق المجتمع أو من خلال مجموع التّأثيرات التي تسعى إلي إحداثها العولمة خاصة إذا رافق هذه السلوكات والعادات العالمية خروج عن الحدود والمتاح .

أما الرافضون لضرورة مواكبة التطور من خلال العادات والسلوكات العالمية فكان عددهم"84" بنسبة قدرها 39.1%" وهذه النسبة تقارب نسبة الموافقين وتدل في جانبها على أن هناك مضمون أخلاقي ووعي بضرورة رفض هذه السلوكات والعادات وعدم إعتبارها كمؤشر لمواكبة التطور وهذا المنحى مضمونا أخلاقيا ووعيا يجعلنا نقول بأن هناك وعيا لدى الكثير من الأسر لضرورة رفع درجة المناعة وتقويتها في الحد من هذا المد .

أما المحايدون أو المجيبون ب" لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" وهي نسبة تدفعنا إلى القول بأن هذا الحياد إما أنه نتيجة لحالة 'لأوعي" بالنسبة للأولياء ترجع أحيانا إلى المستوى الدراسي أو طبيعة المهنة أو المكانة الاجتماعية التي غالبا ما تؤثر على درجة التفاعل الاجتماعي .

ومن خلال التحليل الإحصائي أن الموافقين على العبارة الثانية والمتعلقة باعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم فكان عدد الموافقين "185" ولي بنسبة قدرها "86%" وهذه نسبة كبيرة تدل على أن غالبية الأسر تعتبر الثواب من خلال آلية المجاملة طريقا لتعزيز الثقة في نفس الابن واكتساب ثقته في نفس الوقت ومن ثم الدفع به نحو مساحة أكبر من أجل تحمل المسؤولية كما يعتبرونه وسيلة فعالة من وسائل الضبط الداخلي كما أن أسلوب المجاملة هو وسيلة من وسائل المساندة الاجتماعية التي يحتاجها الفرد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها مصدرا للثقة .

أما الأولياء الرافضون الذين لا يعتبرون اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم فكان عددهم "17" بنسبة مئوية تساوي"07.9%" وهي نسبة طفيفة مقارنة

بالموافقين وهذا الموقف قد يقرأ على أن الشدة عندهم أكثر فعالية خاصة إذا كان هؤلاء الأولياء تمت تربيتهم على هذه الطريقة .

أما الموافقون على العبارة الأولى والموافقون على العبارة الثانية أي المؤيدون لضرورة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يعتمدون أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائهم كان عددهم "76" بنسبة "35.3%" أي أن هذه الأسر اكتسبت قيما معولمة عالمية ولا ترى إشكالا في ذلك وتعتبر في نفس الوقت أسلوب المجاملة من الأساليب التي تتوافق وطبيعة التغير الاجتماعي خاصة وأن هذه الوسيلة تدفع بالأبناء نحو اكتساب الثقة والبحث عن الحسن لنيل الرضا ويصبح هذا الأسلوب دافع لاجتهاد الأبناء للابتعاد عن كل ما يشين ويلغي هذا الأسلوب كما أنه من آليات الضبط الاجتماعي المعاصر الذي يحول دون هوان البناء والوظيفة ويعتبر من الوسائل الإيجابية والهادفة التي تكسب الفرد عناصر المقاومة النفسية و القيمية والأخلاقية التي تحول بينه وبين الانحراف .

وعليه يمكن القول أن تربية الأبناء على أسلوب المجاملة هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي التي تعتمدها كثير من الأسر التي اكتسبت قيما معولمة .

أما غير الموافقين بالنسبة للعبارتين معا أي لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا على أبنائهم"09" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"04.2%" وهي كذلك نتيجة لعدم الوعي بواقع أساليب التربية والتنشئة من خلال الأهداف والمكتسبات التربوية .

الجدول رقم 17 : علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء يحتذون به

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أجعل من سيرتي الذاتية نموذجا يحتذي به أبنائي	موافق	71	33	29	13.5	60	27.9	160	74.4
	لاأدري	9	4.2	7	3.3	11	5.1	27	12.6
	أرفض	3	1.4	12	5.6	13	6	28	13
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع								14.43	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.006	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم ، فكان عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم

"48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم عددهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" والمحايدين عددهم "27" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"12.6%" أما الأولياء الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم كان عددهم "71" بنسبة "33%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والرافضين لجعل من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "13" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"06%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "30" بنسبة "1.4%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "60" بنسبة "27.9%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 14.43عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.006 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم.

يتضح من خلال الجدول المركب بأن عدد الموافقين على ممارسة بعض العادات والسلوكات لمواكبة التطور يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" وهذا يدل على أن بعض الأسر الجزائرية هي مكتسبة ومسايرة للقيم المعولمة خاصة فيما يختص ببعض

العادات والممارسات العالمية التي بدأت تتمكن من القيم والبنى الأسرية الجزائرية وعلى سبيل المثال الاحتفال برأس أعياد الميلاد والاحتفال بأعياد ميلاد الأبناء وعيد الحب إلى غير ذلك من بعض المناسبات العالمية التي لايفوت بعض الأسر الجزائرية الاحتفال بها بل وتعتبر في نظرهم معايير على مواكبة التطور والموضة والتحرر والجدير بالذكر أن هذه الأسر تبالغ في الاستهلاك المظهري للإعلان عن مواكبة قيم العولمة فتنفق أموالا من أجل الاحتفالات العالمية المتنوعة وهذا ما أكده مصطفى حجازي من خلال قوله " وتتمثل الغاية من إدارة الإدراك هذه في توجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك وصولا إلى ترسيخ نظرة معينة إلى العالم ، إنها تنحو منحى عولمة التوجهات ، ذلك ما يجري على صعيد تنميط الشباب كونيا [1]

في حين أن عدد الرافضين لذلك قدّر ب"84" بنسبة قدرها 39.1% وهي نسبة تقارب النسبة الأولى وهذا يفسر في المقابل أن هناك بعض الأسر مازالت لم تتأثر بالمد العولمي ولم تنساق إلى تأثيرات وإغواء العولمة بل ما زالت تتمسك بقيمها الأصيلة وتمانع دون التعولم سواء على مستوى القيم أو على مستوى السلوك والممارسة والتقليد .

أما الموافقون على العبارة الثانية الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" وهي نسبة تدل على أن الأولياء يحفلون بتصرفاتهم وسلوكاتهم لأنهم يقدمونها لأبنائهم كنموذج يحتذي به وهذا كذلك يدل من جهة أخرى أن سير الأولياء وسلوكاتهم تقدم كقدوة لأبنائهم وذلك لما للقدوة من تأثير على سلوكات الأبناء فالقدوة من الوسائل الفعالة للتنشئة وأسرعها في زرع وغرس الصفات الحسنة والمرغوب فيها والتي تتماشى مع البناء الأخلاقي للمجتمع وتتسق معه ويستغل الآباء

[1] مصطفي حجازي : علم النفس والعولمة ،2007 ،شركة المطبوعات للنشر ، بيروت ،ط2 ، ص 99 .

خاصية التقليد لدى الأطفال أو الأبناء سواء من حيث المظهر أو التصرف من أجل تأكيد الصفات الحسنة .

أما عدد الرافضين أي الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%" أي أن بعض الأسر الجزائرية ترفض أن يكون ابناؤهم نسخا منهم وهذا يعزى إلى أن سلوكاتهم ومسيرتهم غير مشرفة ولا تحمل معاني القدوة الحسنة .

إن العلاقة الارتباطية بين العبارتين أو المؤشرين تكمن في أن عدد الموافقين على العبارة الأولى وفي نفس الوقت على العبارة الثانية أي المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم كان "71" بنسبة "33%" وهي نسبة تؤكد على أن الأسر المكتسبة للقيم المعوّلمة تستعمل سيرة الأولياء نموذجا وقدوة وهذا يعتبر مؤشر إيجابيا على إعتبار أن تتبع خطوات الأولياء والإقتداء بها هي أحد أشكال الضبط الاجتماعي أي أنه كلما كان سلوك الآباء منضبطا كلما قلده الأبناء و اهتدوا به وبالتالي كان سلوك الأبناء منضبطا وبعيدا عن مسارات الانحراف

إن الأسر التي لا ترى حرجا في اكتساب القيّم المعولمة تعتمد أسلوب القدوة في تربية الأبناء وتنشئتهم لما يحمله هذا الأسلوب من فعالية في التحصيل المعرفي والتربوي والأخلاقي للأبناء ولما يشكله من آليات ووسائل لضبط سلوكات الأبناء وتصرفاتهم .

في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "30" بنسبة "1.4%" وهذه الفئة تدل على أن صورتهم غير مشرفة بالنظر إلى سلوكاتهم أو ممارستهم ومن ثم يرفضون تقديم سيرتهم كدليل حياة لدى أبنائهم

أما الرافضون للسؤال الأول والموافقون على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "60" بنسبة "27.9%" وهذه الفئة هي التي مازالت تتمسك بأسلوب القدوة بعيدا عن التأثيرات الخارجية وهذا كذلك مؤشر يدل على الرغم من أن هذه الأسر لم تكتسب قيما معولمة فهي تربي ابنائها على هذا الأسلوب على الرغم من أن العدد أقل من تلك المعولمة وهنا تظهر العلاقة الارتباطية وإن بدت ضعيفة إلا أنها مؤثرة .

أما المحايدون أو المجيبون "بلا أدري "سواء من خلال العبارة الأولى أو الثانية فكان عددهم بالنسبة للعبارة الأولى "48" فرد بنسبة"22.3%" وهذا يدل على أن هذه الفئة لم تتلمس معاني العولمة سواء بالسلب أو الإيجاب وهذه نتيجة حالة غير واعية بمخاطر العولمة وتأثيراتها أما المحايدون بالنسبة للعبارة الثانية فكان عددهم "27" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"12.6%" وهذا يدل في المقابل على أن هذه الفئة لا تميز بين أهدافها التربوية والوسائل المقابلة لها وغير مدركة لطبيعة التنشئة أو الضبط الاجتماعي مما يستدعي الوقوف على طبيعة هذه الفئات من أجل الدراسة .

الجدول رقم 18 : علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي بتلبية جميع طلبات الأبناء

		التواصل مع الأصدقاءمن الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
ألبي جميع طلبات أبنائي	موافق	9	4.2	10	4.7	60	27.9	79	36.7
	لاأدري	7	3.3	16	7.4	28	13	51	23.7
	أرفض	12	5.6	14	6.5	59	27.4	85	39.5
المجموع		28	13	40	18.6	147	68.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								8.46	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.076	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبناءهم، فكان عدد الموافقين على أنه التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" والمحايدين عددهم "51" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"23.7%" أما الأولياء الذين لا يلبون جميع طلبات أبنائهم فكان عددهم "85" بنسبة مئوية تساوي"39.5%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع

الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم كان عددهم "09" بنسبة "4.2%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض تلبية جميع طلبات الأبناء "59" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"27.4%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "12" بنسبة "05.6%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "60" بنسبة 27.9%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 08.46عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.076 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبناءهم.

من خلال الجدول المركب يتضح بأن الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" وهي نسبة ليست بالكبيرة مقارنة مع الآثار التي تسعى إليها العولمة ولكن هي نسبة لابد وأن لها أسبابها ومن أسبابها هي أن العولمة الثقافية ومن خلال التواصل الثقافي تسعى إلى الترويج للنموذج الغربي ونشره بين المجتمعات مستعملة في ذلك شبكات التواصل ومنصات الإعلام بكل أنواعه فالتواصل مع أصدقاء من الخارج في نظر هؤلاء يزيد من الوعي الثقافي لأنهم يعتبرون الغرب أكثر شفافية وموضوعية في تناول قضايا المجتمع والتاريخ وأكثر عقلانية في التعامل مع الأحداث والوقائع التي يعيشها العالم كما ان التواصل مع الأصدقاء من الخارج " يسهل ويهيئ التواصل والتفاعل والترابط الاجتماعي بين الخصوصيات الثقافية والثقافة العالمية[1]

[1]_ مصطفي حجازي : علم النفس والعولمة ،2007 ،شركة المطبوعات للنشر ، بيروت ،ط2 ، ص 99 .

في حين أن الرافضين لذلك قدّر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع ما سبق وهذا يدل على أن هذه الفئة ترفض التواصل لأنه ليس مصدرا لزيادة الوعي الثقافي بل عائقا أمام الإبداع الذي يكون تمثّلا لمعارف وخبرات تم تحصيلها من ثقافته الخاصة ويكسبه ذلك رؤية جديدة في إقامة علاقات وروابط بين مجموع المعارف التي تكون نتيجة عملية استيعاب هادئة وواعية ومدركة للتراث الفكري والثقافي المحلي .

أما عدد الموافقين على العبارة الثانية والمتمثلة فكان عدد الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" فتلبية جميع الطلبات في نظر هذه الفئة وسيلة من وسائل التنشئة الأسرية يجعل من خلاله الأولياء أبنائهم إلى الاهتمام والتوجه نحو تحقيق الأهداف سواء من خلال التفوق في الدراسة أو من خلال الانضباط بأهداف المجتمع وغاياته وعدم الخروج لتحقيق الحاجيات وتوفير الطلبات بطرق غير سوية وغير قانونية قد تجر الفرد إلى الانحراف ومن ثم فتلبية جميع طلبات الأبناء هو حجة معنوية ونفسية للأولياء على الأبناء ويجعلهم يتحملون مسؤولياتهم تجاه أدوارهم ووظائفهم .[1]

أما الرافضون للعبارة الثانية والذين يرفضون تلبية جميع طلبات أبنائهم فكان عددهم "79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" وهي نسبة تعكس أن هناك من الأسر من ترفض تحقيق جميع طلبات أبنائهم وهنا قد يتعلق الأمر بأسباب اقتصادية وهناك من يرى ذلك أنه وجه من أوجه التدليل الذي يفسد الابن ويتعود من خلاله على تحقيق جميع ما يطلبه وإن كان في غير وقته أو ذو تكلفة عالية وإذا تعذر عن الأهل تلبية ذلك قد يثور ويخرج عن حدوده ويحدث الإصطدام مما يوصل العلاقة إلى مرحلة مسدودة نفسيا فيصعب معها التواصل لتتوتر العلاقة بين جميع الأطراف وتصل إلى حد الاصطدام مما يهيئ للفرد الخروج من كنف الأسرة واتخاذ قرارات قد يندم عليها .

1_ الفتلاوي حسين : العولمة وآثارها في الوطن العلاربي ، دار الثقافة ،عمان ،2009 ، ط1 ، ص256

أما العلاقة الارتباطية بين العبارتين أو المؤشرين أي المؤيدون لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم كان عددهم "09" بنسبة "4.2%" فهي علاقة ضعيفة إلا أنها تعكس أن هناك توجها ما وقبول للأسر المعولمة والتي اكتسبت قيما معولمة ترى بأن تلبية جميع طلبات الأبناء وسيلة من وسائل التنشئة الأسرية التي تعتمد في بعض الأسر على منطق أن وسائل التنشئة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى وأنها نوع من أنواع الثواب التي تمارس على الأبناء من أجل الامتثال والمسايرة و الاجتهاد في تحقيق الأهداف والغايات .

أما المحايدون بالنسبة للعبارة الأولى فكان "40" فرد بنسبة"18.6%" وهذا يدل على أن هذه الفئة من العينة لا تدرك الرهانات التي تعيشها الأسر الجزائرية وأنها لابد وأن تنخرط في منظومة الاهتمامات المجتمعية أو قد تكون هذه الحالة ناتجة عن حالة لأوعي

أما المحايدون بالنسبة للعبارة الثانية فكان عددهم "51" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"23.7%" قد تكون هذه النسبة مردها إلى حالة الفوضى في ممارسة أساليب التنشئة مما يجعل هذه الأسر غير مدركة لمراحلها وأهدافها أو يمكن أن تكون ناتجة عن حالة تقليد ومحاكاة لما عاشه هؤلاء الأولياء مع آبائهم قيقلدون ما تمت تنشئتهم عليه .

الجدول رقم 19 : علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي بتربية الأبناء على أسلوب الحرية

		التواصل مع الأصدقاءمن الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أربي أبنائي على أسلوب الحرية	موافق	9	4.2	15	7	96	44.7	120	55.8
	لاأدري	2	0.9	7	3.3	10	4.7	19	8.8
	أرفض	17	7.9	18	8.4	41	19.1	76	35.3
المجموع		28	13	40	18.6	147	68.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								20.22	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.000	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية ، فكان عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون ب" لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية "120" ولي بنسبة قدرها "55.8%" والمحايدين عددهم "19" ولي بنسبة مئوية

قدرت ب"08.8%" أما الأولياء الذين لا يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية فكان عددهم "76" بنسبة مئوية تساوي"35.3%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية كان عددهم "09" بنسبة "4.2%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض تربية أبنائهم على أسلوب الحرية "41" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"19.1%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "17" بنسبة "07.9%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "96" بنسبة 44.7%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 20.22عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.000 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية.

إن الموافقين من خلال الجدول المركب على ضرورة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" وهذه النسبة وإن كانت ضعيفة مقارنة مع حجم العينة إلا أنها تحمل واقعا مفاده أن العولمة أو المد العولمي استطاع أن يتسلل و يتمكن من ثقافة الأسر الجزائرية من خلال التواصل مع الأصدقاء من الخارج سواء كان هذا التواصل افتراضيا أو مباشرا ومن ثم فإن هذا النوع من التواصل يكسب أصحابه قيما معوّلمة وهذا السياق يتوافق مع ما ذهب إليه حسين الفتلاوي من خلال قوله " وتسللت ثقافة العولمة عبر طريقين ، أحدهما من خلال إدراك واع لعملية التسلل التي تأخذ بأنماط الثقافات الغربية من مأكل وملبس ومصطلحات ولغة الآخر عبر إدراكات غير واعية ،

وتمارس العولمة الثقافية حضورها الشامل في مختلف فئات المجتمع وبمختلف أشكال التلقي والتبني والاستيعاب [1]

كما أن الجدول يشير إلى أن الرافضين لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%" وهي نسبة مهمة تشير إلى أن هناك وعيا بمساعي العولمة وتفطنا لمحاولة المشاركة في عملية تشكل الوعي الثقافي لدى الأسر والمجتمعات و المحاولات المتكررة من أجل استغراق الخصوصية الثقافية .

في حين وفيما يتعلق بالمحايدين أو المجيبين "بلاأدري " فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" وهي نسبة تدعو إلى القلق لأنها تعبر أما عن العزلة الثقافية الداخلية و الحياة الاجتماعية أو أن هناك حالة لا وعي بمخاطر المدّ العولمي .

كما أن الجدول يشير فيما يتعلق بالعبارة الثانية أن عدد الموافقين على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية كان عددهم "120" ولي بنسبة قدرها "55.8%" وهي نسبة تشير إلى أن اغلب الأسر تربي أبناءها على أسلوب الحرية لأن هذا الأسلوب يحمل من الفعالية التي تسمح للأبناء تحمل مسؤولياتهم وزرع الثقة فيهم وفتح المجال للتفاعل مع مقتضيات الحياة الاجتماعية ولابد أن تكون هذه الحرية بجرعات صحية ولا تكون دافعا للتحرر والانحراف .

في حين أن الرافضين الذين لا يربون أبنائهم على أسلوب الحرية كان عددهم "76" بنسبة مئوية تساوي"35.3%" وهي نسبة مهمة تدعو إلى القول بأن بعض الأسر تتخوف من هامش الحرية التي قد يكون مناخها الاجتماعي العام غير مهيئ لها خاصة وأن حرية الأبناء لابد وأن تكون بصورة متدرجة .

[1] الفتلاوي حسين : العولمة وآثارها في الوطن العلاربي ، دار الثقافة ،عمان ،2009 ، ط1 ، ص256

أما المحايدون فعددهم "19" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"08.8%" وهي نسبة تعبر عن أن هناك بعض الأسر غير مدركة لكيفية التعامل مع الأبناء من خلال أساليب التنشئة وغير مدركة لمفهوم وهامش الحرية وكيفية ممارستها مع الأبناء .

أما العلاقة الارتباطية بين المؤشرين أو العبارتين فكانت أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية كان عددهم "09" بنسبة "4.2%" وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع سابقتها ولكن توحي إلى أن الأسر التي اكتسبت القيم المعولمة تمارس أسلوب الحرية كأحد أساليب الضبط الاجتماعي من أجل تحفيز أبنائهم على السلوكات الحسنة من خلال القرارات التي يتخذونها بموجب مساحة الحرية الممنوحة لهم .

في حين أن الرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "96" بنسبة 44.7%" وهي نسبة هامة تدل على أن التراث والثقافة الخاصة وقيم الأصالة ومنظومة التنشئة المؤسسة من خلالها تحمل أسلوب الحرية كأحد أفضل أساليب التنشئة وأكثرها فعالية ومن ثم فالقيم الأصلية والأصيلة تحمل في مضامينها معاني أساليب الحرية في إطار عملية التنشئة الاجتماعية .

ومن خلال الجدول فالعلاقة الارتباطية بين المؤشرين قائمة ومتحققة ولكن بنسبة ضعيفة

الجدول رقم 20 : علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي باعتماد أسلوب المجاملة كتعبيرعلى الرضا مع الأبناء

		التواصل مع الأصدقاءمن الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائي	موافق	20	9.3	29	13.5	136	63.3	185	86
	لاأدري	0	0	7	3.3	6	2.8	13	6
	أرفض	8	3.7	4	1.9	5	2.3	17	7.9
المجموع		28	13	40	18.6	147	68.4	215	100%
قيمة كاف تربيع		32.36							
درجة الحرية		04							
قيمة SIG		0.000							
مستوى الدلالة		0.05							
القرار		توجد دلالة							

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم، فكان عدد الموافقين على أنه التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون ب" لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن

اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم عددهم "185" ولي بنسبة قدرها "86%" والمحايدين عددهم "13" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"06%" أما الأولياء الذين يرفضون اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم فكان عددهم "17" بنسبة مئوية تساوي"07.9%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم كان عددهم "20" بنسبة "9.3%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم"05" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.3%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "08" بنسبة "03.7%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "136" بنسبة 63.6%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 32.36عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.00بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبناءهم.

بناء على ماجاء في التحليل الإحصائي نجد بأن عدد الموافقين على أنه التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" وهي نسبة وإن كانت قليلة مقارنة مع الرافضين فإنها تدل على أن هناك تشكلا لقيم مصدرها التواصل مع الخارج وأن هذا التشكل يحمل في طياته مفاهيم تتعلق بإفرازات العولمة التي تسعى بكل وسائلها إلى ملء الوعاء الثقافي العربي بمفاهيمها وقيمها .

في حين أن الرافضين لذلك قدّر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%" وهي نسبة تحمل الكثير من الدلالات السوسيولوجية لاسيما وأن الكثير من الأسر مازالت تحتفظ بعناصر المقاومة ضد المد العولمي وتسعى إلى الحفاظ على حالة التمايز الثقافي أي بين القيم أو الثقافة الأصيلة مع ما يحمله الوافد من قيم معولمة .

إن هذه النسب تؤكد على الأنساق الأسرية مازالت في حالة مقاومة الضغط الذي تمارسه العولمة بكل أشكالها .

كما أن الموافقين على اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن حالة الرضا كان عدد الموافقين "185" ولي بنسبة قدرها "86%" وهي نسبة تقارب الرافضين للسؤال الأول وهذا يؤكد على أن القيم الأصيلة تؤسس وتعترف وتقر هذا الأسلوب الذي يعتبر أكثر الوسائل فاعلية في تربية الأبناء لأنه يحول دون طاعة معايير أو موافقة اتجاهات ويفتح مجال المناقشة والحوار

وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهمكان عددهم "20" بنسبة "9.3%" وهذه العلاقة وإن كانت ليست قوية إلا أنها تشير إلى أن العولمة استطاعت أن تجد مكانا لها في أساليب التربية وأن تساهم وفق آلياتها جنبا إلى جنب مع الأسرة في الرعاية والتربية وهذا بدوره يشير إلى أن العولمة مازالت تسعى إلى تحقيق مشروعها وذلك من خلال موافقة بعض الأساليب المعهودة تارة أو تغييرها من خلال إظهار قيم الثقافة المادية كالتأثير في سن الزواج أو معايير الاختيار فهذه قيم بدأت تتشكل مع نوع من التقبل لدى الأولياء وهذا يعبر عن حالة العولمة غير المعلنة التي تكلمنا عليها في تحليلنا للجدول الأول .

كما أن الموقف يفسر من جهة أخرى أن أساليب التنشئة والتربية تتعدد وتتغير وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر .

مع تأكيد القول أن التربية تتأثر بأي تغيّر ثقافي قد يصيب المجتمع

أما المحايدون فكان عددهم "40" فرد بنسبة"18.6% وهي تشير إلى حالة من حالات الارتباك التي هي نتيجة عدم الوعي بالرهانات أو عدم ملامسة حجم المشكلة مما ينبئ بأنه يجب أن توضع دراسات جادة في هذا المجال

الجدول رقم 21 : علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء يحتذون به

		التواصل مع الأصدقاءمن الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أجعل من سيرتي الذاتية نموذجا يحتذي به أبنائي	موافق	22	10.2	22	10.2	116	54	160	74.4
	لاأدري	2	0.9	9	4.2	16	7.4	27	12.6
	أرفض	4	1.9	9	4.2	15	7	28	13
المجموع		28	13	40	18.6	147	68.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								10.31	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.036	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم ، فكان عدد الموافقين على أنه التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم

ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم عددهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" والمحايدين عددهم "27" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"12.6%" أما الأولياء الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم "22" بنسبة "10.2%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم "15" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"07%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "04" بنسبة "1.9%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "116" بنسبة 54%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 10.31عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.036 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبنائهم.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي فإن عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" وهي نسبة وإن كانت قليلة مقارنة مع الرافضين فإنها تدل على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يؤثر لدى بعض الأسر ويعتبرون بأنه يزيدهم من الوعي مما يدفع إلى تشكل لقيم مصدرها

التواصل مع الخارج وأن هذا التشكل قد يؤثر على الخصوصية الثقافية مما يجعل القيم والمعايير تتأثر بهذا الإفراز .

في حين أن عدد الرافضين لذلك قدّر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%" وهي نسبة تدل على أن الكثير من الأسر لم تنجر إلى دعوات العولمة للانخراط في ناديها بل إنها اكتسبت عناصر المقاومة لذلك وتعتبر أنها في منأى عن التعولم وأن ثقافتها كافية وكفيلة بحمل هذه الأسر إلى الاستمرار على هذا الموقف .

كما أن عدد الموافقين على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم عددهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" وهي نسبة تعبر عن حالة سليمة لأن هذه الفئة تراعي حالة التقمص التي يحبذها الأبناء ومن ثم استغلال هذا الميول من أجل تلقينهم القيم الحسنة وإكسابهم المعايير التي توافق غايات المجتمع لأن تقليد الآباء وتقمص شخصياتهم في كل حال إنما هو تأكيد لحالة الحب والاحترام السائدة في الأسرة وهذا الجو تشحنه هكذا أساليب

أما عدد الرافضين الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%"، وهي نسبة تدل على أن هناك بعض الأولياء يخشون من تقليد أبنائهم لهم لأن سلوكاتهم وممارستهم غير مشرفة وهذا يفسره عدم الرغبة في تقديم أنفسهم كقدوة أو نموذج .

وإذا ما أردنا أن نوضح العلاقة الارتباطية بين المؤشرين نجد بأن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم "22" بنسبة "10.2%" وهي نسبة قليلة ولكنها هامة لأنها تدل بكل وضوح على وجود علاقة ارتباطية لأن أسلوب القدوة كان ولازال من الأساليب التربوية الفعالة وهي من الأساليب الأكثر وضوحا سواء في المجتمعات الحديثة أو التقليدية

ذلك أن غالبية الآباء أكثر حرصا على مراقبة سلوكاتهم وتصرفاتهم لأنهم يأخذون بعين الإعتبار متابعة أبنائهم وملاحظتهم لهم وبالتالي فإنهم يحرصون على إظهار الحسن ومحاصرة السيئ بل والاجتهاد في القيام بالأفعال والتصرفات الحسنة من أجل حمل الأبناء على تقليدهم .

أما المحايدين الذين كان عددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" فهم كسابقيهم وهذا ينم عن حالة اللاوعي أو حالة الارتباك لدى هذه الفئة ويعزى ذلك إلى محدودية المستوى .

الجدول رقم 22 : علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة بتلبية جميع طلبات الأبناء

		العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
ألبي جميع طلبات أبنائي	موافق	16	7.4	21	9.8	42	19.5	79	36.7
	لاأدري	5	2.3	28	13	18	8.4	51	23.7
	أرفض	13	6	30	14	42	19.5	85	39.5
المجموع		34	15.8	79	36.7	102	47.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								11.21	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.024	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبناءهم، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" والمحايدين عددهم "51" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"23.7%" أماا

لأولياء الذين لايلبون جميع طلبات أبنائهم فكان عددهم "85" بنسبة مئوية تساوي"39.5%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم كان عددهم "16" بنسبة "07.4%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض تلبية جميع طلبات الأبناء "42" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"19.5%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "13" بنسبة "06%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "42" بنسبة 19.5%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 11.21عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.024 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يلبون جميع طلبات أبناءهم.

من خلال ما تقدم من معطيات تضمنها الجدول المركب فإن عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية قدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" وهذا يعني أن العولمة في نظر هذه الفئة تجعل من نفسها ضامنة لمختلف أنواع القيم والثقافات العالمية من بينها قيم المواطنة التي سعت العولمة إلى إعادة تعريفها وصياغتها والانتقال بها من بعدها السيادي الإقليمي إلى البعد العالمي العولمي مستغلة تراجع سيادة الدولة الوطنية نتيجة التدفقات فالعولمة أسست اتجاها قائما على تطوير الشعور نحو الشعوب والمواطنين والثقافات عبر العالم والاهتمام لمشاكلهم وتتبع أحوالهم .

كما أن عدد الرافضين لذلك قدّر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%" وهذا يدل على حصانة الذاكرة المعرفية الوطنية وصمود الشعور الوطني على الرغم من المحاولات المتكررة

للتأثير عليه وهذا مؤشر إيجابي على أن الثقافة المحلية وقيمها مازالت تحمل عناصر المقاومة ضد المد العولمي الذي يسعى وراء كل خصوصية من أجل تعميم النموذج العولمي

أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائهم"79" ولي بنسبة قدرها "36.7%" وهي نسبة تدل على أن الأولياء يلبون تلبية جميع طلبات أبنائهم لغرض توفير كل المستلزمات والحاجيات من أجل دفعهم إلى النجاح والتفوق وتحمل مسؤولياتهم في هذا الجانب على اعتبار أنه تم توفير مطالبهم .

أما الأولياء الذين لا يلبون جميع طلبات أبنائهم فكان عددهم "85" بنسبة مئوية تساوي"39.5%" وهي نسبة تدل على الاختلاف في أساليب التربية والتنشئة وتوظيف أساليب الضبط من أسرة إلى أخرى ولكن في هذه الحالة إن هذه الفئة قد يعزى رفض الطلب لكونه سابق لأوانه أو ان الطلب غير عقلاني أو أن عدم التلبية شكل من أشكال التحفيز ذلك أن هناك من الأولياء من يرفضون تلبية طلبات أبنائهم إلا بعد نجاحهم وتفوقهم في دراستهم وحتى يكون النجاح محفزا للتلبية .

وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم يلبون جميع طلبات أبنائه مكان عددهم "16" بنسبة "07.4%" وهنا تكمن العلاقة الارتباطية وإن كانت ضعيفة إلا أنها نسبة جديرة بالقراءة خاصة وأن في مجتمعنا العديد من المثقفين والإعلاميين والمربين الذين يرفضون بعض القيم العالمية – المعولمة – ولكن الاختلاف يبقى لدى الآباء في مسألة تلبية طلبات الأبناء والآثار التربوية الناجمة والناتجة عن هذا الموقف ، فالذين يعمدون إلى تلبية جميع طلبات أبنائهم يرون أنها تغنيهم عن السعي وراء تحقيق الطلبات وتغنيهم عن الاهتمام والتفكير فيما يريدون أن يحققوه من طلبات وبالتالي يشتغلون فقط بدراستهم وتفوقهم والاجتهاد في تحقيق النجاحات الدراسية أما المخالفون لذلك أي الرافضون لتلبية جميع طلبات أبنائهم فإنهم يرون بان هذا الموقف هو من قبيل التدليل وهو قد ينعكس سلبا على تربية الأبناء فقد ينتج أبناء

اتكاليين وغير مسؤولين ويعتمدون على غيرهم في كل المجالات وهو الأمر الذي يراه أصحاب هذا الاتجاه .

وفي من خلال العلاقة الارتباطية فإن المكتسبين للقيم المعولمة لا يرون مانعا في تلبية جميع طلبات أبنائهم على أن تكون تتوافق مع سنهم وغير سابقة لأوانها وعقلانية

أما المحايدون فإن عددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" وهي نسبة مهمة وتدعو إلى التساؤل حول مدى الوعي الذي تشكل لدى بعض الأسر حول المخاطر التي يمكن أن تحملها العولمة عبر الوافد فضلا على أن الأمر متعلق بأساليب التربية والتنشئة ولابد أن يكون الموقف واضحا وغير ضبابي في هذا الشأن .

الجدول رقم 23 : علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة بتربية الأبناء على أسلوب الحرية

		العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أربي أبنائي على أسلوب الحرية	موافق	15	7	40	18.6	65	30.2	120	55.8
	لاأدري	3	1.4	10	4.7	6	2.8	19	8.8
	أرفض	16	7.4	29	13.5	31	14.4	76	35.3
المجموع		34	15.8	79	36.7	102	47.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								6.73	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.150	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية ، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب" لاأدري" فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية "120" ولي بنسبة قدرها "55.8%" والمحايدين عددهم "19" ولي بنسبة مئوية قدرت

ب"08.8%" أما الأولياء الذين لا يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية فكان عددهم "76" بنسبة مئوية تساوي"35.3%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية كان عددهم "15" بنسبة "07%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض تربية أبنائهم على أسلوب الحرية "31" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"14.4%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "16" بنسبة "07.4%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "65" بنسبة 30.2%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 06.73عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.15 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يربون أبناؤهم على أسلوب الحرية.

من خلال الجدول المركب رقم 18 فإنه لا توجد علاقة ارتباطية بين العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة وتربية الأبناء على أسلوب الحرية وهذا ما تؤكده قيمة Sig " 0.15 وهي قيمة غير دالة فالعولمة لا تساعد على ترسيخ قيم المواطنة كما أنها لا تؤثر في تربية الأبناء على أسلوب الحرية

الجدول رقم 24 : علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة

باعتماد أسلوب المجاملة كتعبير على الرضا مع الأبناء

		العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
اعتماد أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائي	موافق	27	12.6	64	29.8	94	43.7	185	86
	لاأدري	1	0.5	8	3.7	4	1.9	13	6
	أرفض	6	2.8	7	3.3	4	1.9	17	7.9
المجموع		34	15.8	79	36.7	102	47.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								10.54	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.032	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن اعتماد أسلوب

المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم عددهم "185" ولي بنسبة قدرها "86%" والمحايدين عددهم "13" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"06%" أما الأولياء الذين لا يعتبرون اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم فكان عددهم "17" بنسبة مئوية تساوي"07.9%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم كان عددهم "27" بنسبة "12.6%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم"04" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"1.9%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "06" بنسبة "2.8%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "94" بنسبة 43.7%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 10.54عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.032 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبناءهم.

بناء على ماجاء في الجدول المركب رقم 19 فإن عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" وهي نسبة تدل على أن المد العولمي وجد طريقه إلى وعي ونفوس الأفراد والأسر والمجتمعات سيما وأن العولمة تتخذ من هذه المنابر عنوانا لها فالمواطنة تأثر مفهومها كما سبق ذكره بالعولمة

ومن ثم نقول بأن الذين يكتسبون قيما معولمة يوافقون على أن هذه الأخيرة تساهم في ترسيخ قيم المواطنة

أما عدد الرافضين لذلك فقدر ب"102" بنسبة قدرها 47.4%" وهي نسبة هامة تدل عن وعي الأسر بزحف العولمة ومساعيها وأهدافها الرامية إلى احتواء الأسر من خلال استغراق خصوصياتهم ومشاركتهم في كل حركاتهم وسكناتهم ومن ثم تفعيل عناصر المقاومة .

أما عدد الموافقين على العبارة الثانية عدد الموافقين على أن اعتماد أسلوب المجاملة من الأولياء كتعبير عن الرضا عن أبنائهم فكان "185" ولي بنسبة قدرها "86%" وهي نسبة تدل على وعي كبير وحضور لدى الأولياء في متابعة تربية أبنائهم مع العلم أن أساليب التربية والضبط تختلف من أسرة إلى أسرة ومن مجتمع إلى آخر كما أن الجدول يعكس أن القيم الأصيلة تؤسس وتعترف وتقر هذا الأسلوب الذي يعتبر أكثر الوسائل فاعلية في تربية الأبناء لأنه يحول دون طاعة معايير أو موافقة الاتجاهات الخارجية ويفتح مجال المناقشة والحوار ومن ثم طاعة المعايير الداخلية .

أما عدد الرافضين للعبارة الثانية فكان عددهم 17" بنسبة مئوية تساوي"07.9%" وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع عدد الموافقين ومرد ذلك هو معاملة الأولياء لأبنائهم كما عوملوا من طرف أوليائهم أي أن الأولياء يستحضرون معاملة منسوخة على الرغم من التغيّر الاجتماعي الذي تشهده المجتمعات العالمية فضلا على المجتمع الجزائري .

كما أن العلاقة الارتباطية بين العبارتين تظهر من خلال القيمة الدالة وإن كانت ضعيفة وتفسيرا لذلك فإن الذين يرون ان العولمة تعمل على ترسيخ قيم المواطنة وفي نفس الوقت يعتمدون أسلوب المجاملة كتعبير عن الرضا عن أبنائهم والذي بلغ عددهم "27" بنسبة "12.6%" وهي نسبة مهمة تدل على أن المكتسبين للقيم المعولمة يرون في أسلوب المجاملة أن لديه آثارا إيجابية على مواقف وأدوار الفرد سواء داخل الأسرة أو في الجماعات

الأخرى فهو أسلوب يمهد لمواقف اجتماعية أكثر تكيفا خاصة وأن العولمة شكلت مجتمعات أكثر ما يكون أصحابها بحاجة إلى من يشجعه باستمرار بعبارات الشكر والمدح هذا الموقف يساهم في صياغة وتكوين وبناء الثقة بين أفراد الأسرة ويعمل على تكوين شخصية الطفل شخصية سوية ومتوازنة .

الجدول رقم 25 : علاقة ترسيخ قيم المواطنة العالمية من خلال العولمة

بجعل السيرة الذاتية نموذجا للأبناء يحتذون به

		العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاأدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أجعل من سيرتي الذاتية نموذجا يحتذي به أبنائي	موافق	28	13	50	23.3	82	38.1	160	74.4
	لاأدري	0	0	16	7.4	11	5.1	27	12.6
	أرفض	6	2.8	13	6	9	4.2	28	13
المجموع		34	15.8	79	36.7	102	47.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								12.99	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.011	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة

قدرها 47.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم عددهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" والمحايدين عددهم "27" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"12.6%" أما الأولياء الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم كان عددهم "28" بنسبة "13%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم "09" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"04.2%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "06" بنسبة "2.8%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "82" بنسبة 32.1%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 12.99عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.011 بمستوى دلالة يسأوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده 0.05 أي أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم.

من خلال الجدول المركب رقم 25 فإن عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" وهي نسبة تتم على أن العولمة شكّلت مفاهيم خاصة بها تستولي من خلالها على وعي واهتمام الأفراد وجعلت من هذه المفاهيم مدخلا من مداخل الانخراط في منظومة القيم المعولمة بكل مستوياتها.

أما عدد الرافضين لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%" وهي نسبة عالية مقارنة مع الموافقين وهذا يحيل إلى وضع تأسس من خلاله وعي بمخاطر العولمة وهذا يدفع هذه الفئة إلى التمسك بأصالتهم وتراثهم وقيمهم النابعة من دينهم وحضارتهم على الرغم من أن الانفتاح على المقبول لا ضير فيه ذلك أن الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق الناس بها

أما بالنسبة للعبارة الثانية فكان عدد الموافقين على أن الأولياء يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم "160" ولي بنسبة قدرها "74.4%" وهذا ينم على أن أسلوب القدوة مازال يحتفظ بفاعليته وبموقعه في وعي الأولياء ذلك أن التقمص والقدوة هي من اهتمام الأولاد فلابد من استغلال هذ الشعور لدى الآباء من أجل تمرير القيم والسلوكات الحسنة .

أما الأولياء الذين لا يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فكان عددهم "28" بنسبة مئوية تساوي"13%" وهذه النوعية التي ترفض تقديم نفسها كنموذج فهي تخشى اتباع الأبناء لها لأن سيرتهم غير مشرفة وتحمل الكثير من السلبيات هذا ما يجعلهم يرفضون إقتداء أبنائهم بهم .

كما أنه ومن خلال الجدول المركب فإن العلاقة الارتباطية بين المؤشرين قائمة من خلال قيمة Sig " 0.011 وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم يجعلون من سيرتهم الذاتية نموذجا يحتذي به أبناؤهم فعددهم "28" بنسبة "13%" وهي نسبة تجعل من الذين يحملون القيم المعولمة يمارسون أسلوب القدوة لأن هذا الأسلوب يحمل تلك العلاقة بين الابن والأولياء والتي تنم على المحبة بين أفراد الأسر وعلى الإيجابية في المعاملة والتقدير في المكانة والموقف وهذا بدوره قد يشير إلى التوازن والاستقرار الأسري ولعل من أهم ما تبرزه القراءة الإحصائية أن العولمة القيمية والثقافية قد تؤثر في الشخص ونمطه المعيشي ولكن على

المستوى الفردي ولكن إذا تعلق الأمر بالتربية والتنشئة فإن الأولياء لا يفرطون في دورهم التقليدي في عملية التنشئة الاجتماعية فيلجؤون إلى الكتاتيب أو المدارس القرآنية إلى غير ذلك من الأساليب المقررة وفق الدور التقليدي للآباء .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أهمية النسب المحايدة والمقدرة ب 08.4% في التفاعل مع الموضوع ، إذ الحياد قد يوحي بالعلم وعدم الرغبة بإبداء الرأي ، أو عدم العلم وهنا لابد أن نبحث عن أسباب غياب الوعي بمثل هذه المواضيع ومن ثم نؤسس لدراسات في هذا المجال .

تحليل بيانات ومناقشة الفرضية الثانية القائلة : يمارس العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأقل اكتسابا للقيم المعوّلمة

الجدول رقم 26 : علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعيةبعدم المبالاة بأخطاء الأبناء

		إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية							
		موافق		لا أدري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا أخطأ أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه	موافق	04	1.9	04	1.9	04	1.9	12	5.6
	لاأدري	01	0.5	02	0.9	03	1.4	06	2.8
	أرفض	57	26.5	32	14.9	50.2	108	197	91.6
المجموع		62	28.8	38	17.7	115	53.5	215	100%
قيمة كاف تربيع								14.10	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.00	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبونعن عبارة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والعبارة التي تنص على أنه إذا أخطأ أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه ، فكان عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب"

62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "38" فرد بنسبة"17.7%" أما الرافضونلذلك فقدر عددهم ب"115" بنسبة قدرها 53.5%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم"12" ولي بنسبة قدرها "6.5%" والمحايدين عددهم "06" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.8%" أما غير الموافقين من الأولياء بعدم المبالاة بأخطاء أبناءهمفكان عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%"،

وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعيةوالذين وافقوا على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهمكان عددهم "04" بنسبة "1.9%" ،في حين تظهر أكبر نسبة في خانة الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهمبتكرار قدره "50.2" بنسبة "108%"

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 14.10 عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية Sig " 0.00" بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده أن احتمال المعنوية Sig أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة على أن لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية علاقة بأن الأولياء لا يبالون بأخطاء أبنائهم.

إن عدد الموافقين إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" وهي نسبة توحي إلى الاهتمام والدراسة والقول بأنها متأثرة إلى حد ما باستقلالية الحياة المدنية وهو نوع من القيم المعولمة التي باتت تقدم نفسها بديلا عن بعض الصيغ الفكرية والتصورات المفاهيمية

أما المحايدون فكان عددهم "38" فرد بنسبة"17.7%" وهي نسبة تدعو إلى القلق ذلك أن الحياد لايعكس مستوى ودرجة الوعي لدى هذه الفئة كما أنها تحمل الكثير من الشكوك حول

حيادهم وقد يرجع هذا الحياد إلى محدودية المستوى التعليمي أو العزلة الاجتماعية التي تحول دون عملية التفاعل الاجتماعي

و عليه و بناء على النتائج الظاهرة في الجدول فإن العلاقة الارتباطية بين المؤشرين ذات دلالة وتظهر من خلال الاستدلال الإحصائي وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن والذين وافقوا على أنهم لا يبالون المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية كان عددهم "04" بنسبة "1.9%" ،في حين تظهر أكبر نسبة في خانة بأخطاء أبناءهم الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم لا يبالون بأخطاء بتكرار قدره "50.2" بنسبة "108%" أبناءهم

كانت أعلى من نسبة الموافقين ،يمكن اعتبار هذا دليلا وهذا يفسر على أن نسبة الرافضون التربية التي تعتمد على الموروث الثقافي و الذي على حرص الآباء على اعتماد أساليب بدوره يتشكل من الأنماط و المعايير التي تفرضها المنظومة القيمية رغم تأثرها بالأفكار العولمية ،لكنها في نفس الوقت تبدي نوعا من المقاومة لهذه الأخيرة و دليلنا في ذلك هو نسبة الرافضون لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية وكذا الرافضون لفكرة عدم المبالاة والتي تبدو عالية مقارنة بباقي النسب مما يوحي أن أساليب الضبط التقليدية تبقى ذات أثر و تأثير في المجتمع و هذا ما يحيل إلى تحليل طبيعة الأسرة الجزائرية التي تنقسم اليوم بين نوعي الأسرة الممتدة و الأسرة النواة فوجود هذين النوعين المتزامنين في المجتمع يؤكد الاختلاف الواضح في الأساليب التربوية ، ففي الأسرة الممتدة و بالنظر لطبيعتها نجد أسلوب العقاب ظاهرا و مهيمنا لأن مسؤولية تربية الأبناء لا تقع فقط على عاتق الآباء و إنما أيضا الأقارب و ذلك لكون هذه الأسرة تضم أكثر من ثلاثة أجيال ففي الغالب يكون الجزء الكبير من التربية للجد و الجدة و ذلك ما تفرضه طبيعة و عادات المجتمع الجزائري كما أسلفنا و الذي يعتمد أساليب الضبط التقليدية و الذي لا يبدو متأثرا البتة بقيم العولمة

أما إذا عدنا إلى النوع الثاني و هو الأسرة النواة و الذي يحوي جيلين فقط و هم الآباء و الأبناء فهنا يمكن أن يكون للأساليب التربوية دور في تقويم الأبناء وفقا للطرق الحديثة و المتأثرة بقيم العولمة و التي تعتمد أسلوب الثواب و المرونة في تربية الأبناء وتكترث لأخطاء أبنائها وتحاول الوقوف على أسبابها ومعالجتها وفق متطلبات الموقف .

أما عدد المحايدين على العبارة الثانية فكان عددهم "06" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.8%" وهي نسبة غير مهمة بل إنها تدل على حالة الوعي المنتشرة لدى أغلب الأسر .

الجدول رقم 27: علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بطرد الأبناء إذا لم يلتزموا بالأوامر

		إبعاد الدين عن الأمور السياسية والإجتماعية							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت	موافق	04	1.9	05	2.3	09	4.2	18	8.4
	لاادري	01	0.5	04	1.9	05	2.3	10	4.7
	أرفض	57	26.5	29	13.5	101	47.0	187	87.0
المجموع		62	28.8	38	17.7	115	53.5	215	100%
قيمة كاف تربيع								16.10	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.001	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والعبارة التي تنص على أنه إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت

، فكان عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "38" فرد بنسبة"17.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"115" بنسبة قدرها 53.5%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم "18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" والمحايدين عددهم "10" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"4.7%" أما الأولياء الذين يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم فكان عددهم "187" بنسبة مئوية تساوي"87%"،

وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين وافقوا على أنهم يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم كان عددهم "04" بنسبة "1.9%" ،في حين تظهر أكبر نسبة في خانة الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم بتكرار قدره "101" بنسبة "47%"

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 16.10 عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية Sig " 0.001" بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية Sig أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة على أن لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية علاقة بأن الأولياء يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم.

إن عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" وهي نسبة تدل على أن المد العولمي استطاع أن يكون مساحة ضمن المنظومة القيمية وأنها تمكنت من بعض المستويات والدليل على ذلك بعض الممارسات والسلوكيات التي نراها كل يوم

أما عدد الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"115" بنسبة قدرها 53.5%" وهي نسبة تدفعنا إلى القول بأن قيم الأصالة لها تأثيرها وجذبها وارتباط أفرادها بها

أما عدد الموافقين على أنهم يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم "18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" وهي نسبة تتم على وعي لدى غالبية الأسر في كيفية معالجة أخطاء أبناءهم وأن طرد الأبناء إلى الشارع هو الدفع بهم إلى أسباب الانحراف والضياع وعدم الرجعة .

و عليه و من خلال المعطيات السابقة تظهر العلاقة بين هذين المؤشرين أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين وافقوا على أنهم يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم كان عددهم "04" بنسبة "1.9%" ،في حين تظهر أكبر نسبة في خانة الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم يطردون أبناءهم من البيت إذا لم يلتزموا بأوامرهم بتكرار قدره "101" بنسبة "47%"

وتأسيسا على ذلك إن نسبة الرافضون كانت عالية مقارنة بباقي النسب و هذا يدل دلالة واضحة على تمسك الأسرة الجزائرية بالقيم الدينية و جعلها أحد الروافد الثقافية و التي تهيمن على الأساليب التربوية والتي هي تقليدية حتما و تعتمد أسلوب التسلط و الذي بدوره يتميز بالخصائص التالية :

"فرض الرأي على الطفل ، منع تحقيق رغباته ، فرض نظام صارم عليه ، كبح إرادته ، استخدام اللوم و العقاب في كل شؤونه كما ذهب إليه شقير زينب محمد في دراسته المتعلقة بالباثولوجية الاجتماعية والمشكلات المعاصرة والذي نشر في 2001 "

كما يمكن أن يتأسس على ذلك أن الفرد الجزائري تحوّلت لديه الأفكار و التصورات التربوية إلى معتقدات و هنا يجب أن نشير إلى أن المعتقدات هي التصديق الجازم بشيء معين ، و هي تصور الفرد و معرفته حول شيء محدد ، حيث يرى " **روكش**" كما جاء في الفصل

النظري أن القيم هي نوع من أنواع المعتقدات ، حيث أشار إلى وجود ثلاثة أنواع من المعتقدات و هي":

- **معتقدات وصفية:** تصف موضوع الاعتقاد بالصحة أو الزيف

- **معتقدات تقيمية :** نصف موضوع الاعتقاد بالحسنى أو القبح

- **معتقدات آمرة أو ناهية :** بواسطة هذه المعتقدات يحكم الشخص على الوسائل و الغايات بجدارة أو عدم جدارة الرغبة ، و تعد القيم معتقدات آمرة أو ناهية فهي معتقدات ثابتة نسبيا و تحمل في محتواها تفضيلا فرديا (شخصيا) أو اجتماعيا لغاية من غايات السلوك"

و بناء عليه نحن نعتقد أن غالبية أفراد العينة تنتمي إلى النوع الثالث و هو ما يفسر النتائج عموما.

الجدول رقم 28: علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بتأديب الأبناء بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر

		إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب	موافق	14	6.5	17	7.9	29	13.5	60	27.9
	لاأدري	04	1.9	06	2.8	20	9.3	30	14.0
	أرفض	44	20.5	15	7.0	66	30.7	125	58.1
المجموع		62	28.8	38	17.7	115	53.5	215	100%
قيمة كاف تربيع								12.39	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.015	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والعبارة التي تنص على أنه إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب ، فكان عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" أما المجيبون ب" لاأدري" فعددهم "38" فرد بنسبة"17.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"115" بنسبة قدرها 53.5%"،

أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "60" ولي بنسبة قدرها "27.6%" والمحايدين عددهم "30" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"14%" أما الأولياء الذين يرفضون تأديب أبنائهم بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"،

وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين وافقوا على أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر كان عددهم "14" بنسبة "6.5%" ، في حين تظهر أكبر نسبة في خانة الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر بتكرار قدره "66" بنسبة "30.7%"

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 14.10 عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية Sig " 0.00" بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده أن احتمال المعنوية Sig أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة على أن لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية علاقة بأن الأولياء يؤدبون أبنائهم بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر.

إن عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" وهي نسبة تدل على أن القيم المعولمة لها تمثلاتها الفكرية والسلوكية لدى بعض الأسر

أما عدد الرافضون لذلك فقدر ب"115" بنسبة قدرها 53.5%" وهي نسبة دالة على تشكل حالة وعي تجاه مخاطر العولمة

أما الموافقون على العبارة الثانية والمتعلقة بأنهم إذا لم يلتزم أحد أبنائهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب فكان "60" ولي بنسبة قدرها "27.6%" وهي نسبة مهمة توحي إلى تأثر وتوارث

الأولياء للأساليب التي تلقوها أو مرد الأمر إلى انتمائهم إلى أسرة ممتدة التي كثيرا ما تتخذ من الضرب وسيلة للتربية والتأديب .

أما الأولياء الذين يرفضون تأديب أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%" وهي نسبة تدل على أن أغلبية الأولياء لا يستعملون أسلوب الضرب لما أبان عليه هذا الأسلوب من فشل تربوّي على كل المستويات والشواهد حاضرة ومنتشرة ذلك أن سبب الانحراف أو انحراف الحدث هو الضرب وعدم المبالاة بشعوره فيتكون لديه دافع للهروب نحو محاضن أخرى قد تحترم رأيه وتستمع إليه كجماعة السوء مثلا .

أما المحايدون في العبارتين فكانت بالنسبة للمؤشر الأول "38" فرد بنسبة"17.7%" وهي نسبة قد تفسر على أن هذه الفئة لا تدرك ماهو حاصل وواقع وجملة الرهانات التي يعيشها المجتمع أما المؤشر الثاني فكان عدد المحايدين "30" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"14%" وهي نسبة ضئيلة تتم على فهم أساليب التربية وعدم التفاعل مع الموقف وعدم القدرة في التعامل فيترك ذلك لمحض الصدفة أو الحالة النفسية .

من خلال النتائج السابقة تبدو العلاقة الارتباطية قائمة بين المؤشرين وتظهر أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين وافقوا على أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر كان عددهم "14" بنسبة "6.5%" ،في حين تظهر أكبر نسبة في خانة الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر بتكرار قدره "66" بنسبة "30.7%" إن ارتفاع نسبة الرافضون لفكرة الضرب مؤشر مهم و ذو دلالة أهم و ذلك لابتعاد الآباء عن أسلوب العقاب من خلال رفض الضرب و هو يعبر عن ظهور نوع من الوعي و الإدراك لدى الآباء على عدم جدوى العقاب لأنه يعبر عن القسوة و أصبح الكثير من الأولياء يدركون أنه ينتج عن

اتباع هذا الأسلوب أطفال ذو شخصيات مترددة ، خائفة و قلقة و يكونون شديدي الحساسية و الخوف من العقوبة.[1]

و يمكن تفسير اتجاه البعض من أفراد العينة إلى العنف بأنه و الحق يقال أن الإنسان المعاصر يعاني من انفعال نفسي شديد : يحتمل أنه بلغ حده الأقصى ، و أدى إلى فقدان التوازن الداخلي و التكامل المتبادل للوظائف النفسية التي تتميز بها الشخصية الواعية والمحبة و المتعاطفة و التي تسعى اى تحقيق توافق مع السلام الداخلي و الخارجي الأول مع الذات و الثاني مع الأسرة. [2]

و العنف الممارس مع الأبناء يولد حتما ردة فعل و كلاهما يعملان وفق المبادئ نفسها و على كافة المستويات ، من الشخص إلى الأسرة ... و هو في الوقت نفسه فاعل و موضوع كلتا الطاقتان العنيفة و المحبة تسري بثبات في كل واحد منا ، و تفيد في تفسير الانحراف و السلوك اللامتوقع لدى الأبناء

[1] بولوفة بوخميس :انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي،المكتب الجامعي الحديث ،2013 ، ص180

[2] مايكل ن ناغلر:البحث عن مستقبل لاعنفي ،معابر للنشر والتوزيع ،دمشق ،2009 ، ص39

الجدول رقم 29: علاقة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية بالتقليل من فرص التنفيس والترفيه في تعديل السلوك

		إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائي	موافق	17	7.9	18	8.4	41	19.1	76	35.3
	لاأدري	3	1.4	3	1.4	8	3.7	14	6.5
	أرفض	42	19.5	17	7.9	66	30.7	125	58.1
المجموع		62	28.8	38	17.7	115	53.5	215	100%
قيمة كاف تربيع								05.24	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.26	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والعبارة التي تنص على أن الولي يعتمد على التقليل

من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائه ، فكان عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "38" فرد بنسبة"17.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"115" بنسبة قدرها 53.5%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أن الولي يعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائه "76" ولي بنسبة قدرها "35.3%" والمحايدين عددهم "14" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"6.5%" أما الأولياء الذين يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"،

وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية والذين وافقوا على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم كان عددهم "17" بنسبة "7.9%" ،في حين تظهر أكبر نسبة في خانة الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم بتكرار قدره "66" بنسبة "30.7%"

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 5.24عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية Sig " 0.26" بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجده أن احتمال المعنوية Sig أكبر من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة على أن لإبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية علاقة بابتعاد الأولياء على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم.

إن عدد الموافقين على إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية يقدر ب" 62" فرد بنسبة تقدر ب"28.8%" وهي نسبة تدل على اكتساب هذه الأسر للقيم التي نادت بها العولمة وأن حالة ثقافية جديدة بدأت تتشكل نتاج اكتساب القيم المعولمة

أما عدد الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"115" بنسبة قدرها 53.5%" وهي نسبة تدل على عدم نجاح العولمة في ترسيخ قيمها لهذه الأسر بفعل عناصر المقاومة وعلى رأسها القيم الدينية

أما عدد الموافقين على أن الولي يعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائه "76" ولي بنسبة قدرها "35.3%" وهذه نسبة تدل على أن بعض الأسر تعتمد هذا الأسلوب كأسلوب تدريجي ومرحلي بهدف تقويم السلوك وإشعار الابن بعدم الرضا

بناء على المعطيات السابقة نجد أن العلاقة الارتباطية بين المؤشرين تظهر من خلال أن المؤيدين لفصل الدين عن الأمور السياسية والاجتماعيةوالذين وافقوا على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم كان عددهم "17" بنسبة "7.9%" ،في حين تظهر أكبر نسبة في خانة الذين يرفضون إبعاد الأمور السياسية عن الدين وكذلك يرفضون أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهمب تكرار قدره "66" بنسبة "30.7%"

ومن ثم فالممانعون للتقليل من وسائل الترفيه نسبتهم كبيرة جدا مقارنة بباقي النسب و هذا في اعتقادنا أمر بالغ الخطورة بالنظر إلى العديد من النصوص هي سرد من نوع أو آخر و لنأخذ كمثال على ذلك التلفزيون على اعتبار أنه أقوى وسائل الاتصال و الترفيه على الإطلاق ، إذا أن النصوص التي تعرض على شاشات التلفاز هي نوع من السرد بمعنى أنها تحكي قصة و يكون لها بداية ما ، و طرح ما، يجري العمل عليه أو مشكلة ما يجب حلها ، و قرار ما يتم إتخاذه ، هذا أمر مهم لأن السرد له قدرة على تحريكنا و التأثير فينا بطريقة عميقة عاطفيا و فكريا ، و تجدر الإشارة إلى أن نضع في الاعتبار حقيقة أن المادة الإعلامية ا عموما على أنها سرد مثل الإعلانات التجارية و البرامج الرياضية ، و البرامج الحوارية و برامج الألعاب تحتوي في كثير من الأحيان على فحوى السرد ومكونات درامية

حتى برامج الأخبار يمكن أن ينظر إليها بأنها تتألف من أجزاء من سرد صغير و تشكل في مجملها سرد الخبر

كل ما تقدم ينشئ مما لا يدع مجالا للشك أن هناك تأثيرا للعولمة على وسائل الإعلام و الترفيه ، و كما هو معروف أن مجتمعنا ليس صانعا لهذه النصوص و إنما هو مستهلك مما يكون له الأثر و الدور البالغان في توجيه سلوك الأبناء و تعديله وفقا لأنماط ثقافية معولمة بدرجة أولى و خصوصا في وسائل الإعلام و الترفيه الجماهيرية .

الجدول رقم 30: علاقة الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح

بعدم اللامبالاة بأخطاء الأبناء

		يجب أن نستفيد من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا أخطأ أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه	موافق	7	3.3	5	2.3	0	0.00	12	5.6
	لاادري	04	1.9	01	0.5	1	0.5	06	2.8
	أرفض	164	76.3	19	8.8	14	6.5	197	91.6
المجموع		175	81.4	25	11.6	15	7.0	215	100%
قيمة كاف تربيع								12.78	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.012	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائهم ، فكان عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4%" أما المجيبون ب" لاأدري" فعددهم "25" فرد بنسبة"11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"15" بنسبة قدرها

07%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا "12" ولي بنسبة قدرها "5.6%" والمحايدين عددهم "06" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.8%" أما الأولياء الذين لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا فكان عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا كان عددهم "07" بنسبة "03.3%" ويظهر عدد من الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا "14" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"6.5%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "164" بنسبة "76.3%" .

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 12.78عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.012 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب الاستفادةمن تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا.

إن عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4%" وهذه النسبة حررت الفرد من النظرة المغلقة للأحداث ودفعت به نحو التعرف على تاريخ وثقافات المجتمعات الأخرى قصد الاستفادة منها فضلا على أن العولمة من شعاراتها السعي إلى ارتباط الفرد بثقافة عالمية واحدة وجعل من الثقافة العالمية مرجعية الوعي والتفكير وهذا ما لانرجوه

في حين أن الرافضون لذلك قدّر عددهم ب"15" بنسبة قدرها 07%" وهي تدل على أن هذه العبارة وحدها دون الارتباط بالعبارة الثانية تتّم على عدم فهم معنى القراءة والتطّلع لثقافات

الآخرين سواء كان ذلك مردّه إلى الرفض المطلق للمد العولمي من خلال هذا المدخل أو غياب معايير الانتقاء والاستفادة.

في حين أن المحايدين والمقدر عددهم "25" فرد بنسبة"11.6% وهي نسبة تم تفسيرها في الجداول السابقة وإضافة إلى ذلك إنها تحتاج لعقد دراسات حول هذا الحياد الذي قد يفسر في غالبه إلى حالة الارتباك و اللاوعي لدى هذه الفئة .

أما العبارة الثانية فكان عدد الموافقين على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا "12" ولي بنسبة قدرها "5.6%" وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالرافضون وتدل على أن الأولياء تشّكل لديهم وعي حول مقام التربية والتنشئة وتكشفت لهم وسائلها وأسبابها فأصبحو لا يعتمدون هذا الأسلوب والشاهد على ذلك نسبة الرافضون الذين كان عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%"

كما يتبين من خلال المعطيات السابقة أن العلاقة الارتباطية بين هذين السؤالين والتي كانت على النحو التالي :

أن المؤيدين لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا كان عددهم "07" بنسبة "03.3%"

و عدد من الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا "14" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"6.5%"

في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "164" بنسبة "76.3%"

فهذه النسب تدل على أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة قد وافقت على الاستفادة من تاريخ الأمم السابقة و لكنها في نفس الوقت رفضت فكرة عدم اللامبالاة بأخطاء الأبناء و هذا أمر يدعو إلى الحيرة و الاستغراب؟؟

و قد يفسر قبول فكرة الاستفادة من تاريخ الأمم السابقة بنوع من الإدراك لدى الأولياء بالفارق في التقدم الحضاري بيننا و بين الأمم الأخرى و من خلال مشاكلة هذه الأمم و تتبع خطواتها يمكن تحقق نتائج مهمة على المستويين الثقافي و التربوي اعتقادا منهم أن ما يحصل من تطور و تقدم لدى الأمم الأخرى إنما هو نتاج لهذا التراكم الثقافي و المعرفي و الذي انعكس بدوره على الحياة المادية و خصوصا ما تعلق بالعالم الغربي .

لكننا من جهة ثانية نجد رفضا لفكرة اللامبالاة بأخطاء الأبناء و هذا ما يمكن تفسيره بالتعلق بالموروث الثقافي و المعايير الموجودة في مجتمعنا و التي تفرض على الأولياء المرافقة و المراقبة المستمرة للأبناء و التي تفرض بدورها عدم التغاضي عن الأخطاء التي في كثير من الحالات تجابه بآليات الضبط الاجتماعي المتمثلة في العقاب بنوعيه المادي و المعنوي

الجدول رقم 31: علاقة الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الالتزام بالأوامر

		يجب أن نستفيد من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت	موافق	12	5.6	04	1.9	02	0.9	18	8.4
	لاادري	05	2.3	03	1.4	02	0.9	10	4.7
	أرفض	11	5.1	18	8.4	11	5.1	187	87.0
المجموع		175	81.4	25	11.6	15	7.0	215	100%
قيمة كاف تربيع								10.38	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.034	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطرده من البيت ، فكان عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4%" أما المجيبون

ب"لاأدري" عددهم "25" فرد بنسبة"11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"15" بنسبة قدرها 07%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم "18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" والمحايدين عددهم "10" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"4.7%" أما الأولياء الذين لا يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم فكان عددهم "187" بنسبة مئوية تساوي"87%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم كان عددهم "12" بنسبة "5.6%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض انهم يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم "11" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"5.1%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "11" بنسبة "5.1%" .

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 10.38عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.034 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم.

من خلال التحليل الإحصائي يظهر جلّيا أن الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4%" وهي نسبة تدل على وعي هذه الفئة وفهمها أن الحكمة ضالة المؤمن وأن الفطنة والذكاء في قراءة تاريخ الأمم السابقة والحالية خاصة الناجح منها من أجل الاستفادة من الإيجابيات وتجنّب السلبيات دون التفريط في الكليات والأصول التي تقوم عليها الهوية والخصوصية .

أم عدد الرافضون لذلك فقدر ب"15" بنسبة قدرها 07%" وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الموافقين وقد يفسر اتجاه هذا الرأي إلى عدم الإدراك والتفاعل أو الرفض المطلق لكل وافد وهذا خطأ قد يجعل أصحابه يعيشون على هامش الحياة .

أما بالنسبة للعبارة الثانية فإن عدد الرافضون أنهم لا يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم فكان "187" بنسبة مئوية تساوي"87%"، وهذه نسبة تدل على أن حالة الوعي العميق بمخاطر الشارع وبراثنه وفساده التي تدفع دائما إلى الانحراف الذي يصعب معه التقويم ودائما ما تنتهي هذه الحالات إلى متابعات قضائية والشاهد على حالة الوعي هي نسبة الموافقين التي كان عددها"18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" وهي نسبة ضعيفة وهزيلة من حيث درجة غياب الوعي

أما العلاقة الارتباطية بين السؤالين فكانت على النحو التالي أن المؤيدين لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم كان عددهم "12" بنسبة "5.6%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنهيجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض أنهم يطردون أبناءهم إذا لم يلتزموا بأوامرهم "11" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"5.1%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "11" بنسبة "5.1%" .

فمن خلال استقراء النتائج السابقة يبدو أن أهم ما يشد الانتباه هو موافقة الغالبية الساحقة على الاستفادة من تاريخ الأمم السابقة و من جهة ثانية نفس الفئة أو الغالبية ترفض فكرة الطرد من البيت للأبناء

و نحن بدورنا نرد ذلك إلى الوعي الموجود لدى الآباء و بأهمية الجوانب التربوية و التي تلعب دورا أساسيا في تنمية الوظائف الذهنية و الجمالية و الخلقية و الروحية ، و في هذا

المستوى تتداخل طرق التربية بكيفية غير مباشرة و ليس كما هو الحال مع "تعلم" و "اكتساب" الثقافة حيث تتداخل الطرق التربوية بكيفية مباشرة (1)

و مرد ذلك إلى أن التربية الأسرية تقوم على الأزواج : حب، كره ، التحام ، رفض ، تبعية ، استقلالية ، كما تقترح الأسرة حدودا تسمح باحتواء (الإشباع)الطبيعي للأبناء و هي حدود بناءة و آمنة ، و من هذا المنطلق يعتقد غالبية أفراد العينة أن أأمن مكان لحماية الأبناء هو البيت و ذلك ما يسود لدى الأسرة الجزائرية

فمن غير الطبيعي و لا المعقول أن تقوم الأسرة متمثلة في الأولياء بطرد أبنائها في الشارع كنوع من العقاب ، لأنها تعتقد اعتقادا جازما في الأساليب التي قدمناها ، ضف إلى ذلك معرفة الآباء بطبيعة الشارع او المحيط في المدن خصوصا الكبرى و لسنا نقشي سرا إذا قلنا أن خطورة الشارع و المحيط ظاهرة للعيان في المدن الجزائرية و استفحال الظواهر المشينة لا ينكرها أحد من الاعتداء الجسدي إلى التحرش إلى .....الخ كل هذه الأسباب تبدو في نظرنا جد مقنعة و مبررة لعدم قبول فكرة معاقبة الأبناء بطردهم من البيت .

في حين أنه لا تعارض البتة مع فكرة الاستفادة من تاريخ الأمم السابقة

الجدول رقم 32: علاقة الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح بتأديب الأبناء بالضرب إذا لم يلتزموا بالأوامر

		يجب أن نستفيد من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح							
		موافق		لا أدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب	موافق	27	12.6	02	0.9	00	0.00	29	13.5
	لا أدري	47	21.9	10	4.7	06	2.8	63	29.3
	أرفض	101	47.0	13	6.0	09	4.2	123	57.2
المجموع		175	81.4	25	11.6	15	7.0	215	100%
قيمة كاف تربيع								05.13	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.27	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أنه إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب ، فكان عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4%" أما المجيبون ب " لاأدري" فعددهم "25" فرد بنسبة "11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"15" بنسبة قدرها 07%"، أما

بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامرهم "29" ولي بنسبة قدرها "13.5%" والمحايدين عددهم "63" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"29.3%" أما الأولياء الذين لا يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامرهم فكان عددهم "123" بنسبة مئوية تساوي"57.2%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامره كان عددهم "27" بنسبة "12.6%" ويظهر عدد من الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامرهم "09" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"4.2%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "101" بنسبة "47%" .

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 05.13عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.27 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة بين عبارة أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامرهم.

يتضح من خلال الجدول أن عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4%" وهي نسبة تدل على أن هناك اتجاها واعيا بالنسبة للأولياء فيما يخص متابعة خطوات الأمم الناجحة حاضرا وتاريخا وتحصيل ما هو نافع واستبعاد ما يتعارض مع قيمنا وطبعا هذه رؤية لابد من تشجيعها لأنها رؤية فعالة وهادفة خاصة في المجال التربوي .

أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"15" بنسبة قدرها 07%" وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الموافقين وهذه الرؤية محدودة وفيها حالة من القلق والارتباك وعدم التمييز بين المطلوب

والمرغوب في تاريخ الأمم وبين الذي يجب استبعاده وهذه الفئة نرى أنها قد تتضاءل مع مرور الوقت لأن التجربة والحراك العالمي سوف يشكل حالة من الوعي بضرورة الانخراط في العملية التفاعلية سواء على المستوى الداخلي– المحلي – أو الخارجي–العالمي – .

أما العبارة الثانية فكان عدد الموافقين على أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامرهم "29" ولي بنسبة قدرها "13.5%" والمحايدين عددهم "63" وهي نسبة تدل على أن هناك تبنيا واعيا لأساليب جديدة غير الضرب الذي أصبح وسيلة قلّ ما تستعمل خاصة في ظل التشريعات القانونية الجديدة التي طالت المنظومة التربوية على مستوى المدارس أو تلك التي تضمنها قانون العقوبات فهذه التعديلات جاءت بالمناسبة نتيجة للتغير الاجتماعي على مستوى المجتمع ونتيجة لحالة الوعي التي تشكلت عبر المنظمات الدولية وعبر التفاعلات والتواصل والاحتكاك بتجارب الآخرين والدليل على هذا المنحى فيما يخص تشكل ثقافة خاصة في التعامل مع الأبناء ليس من بينها الضرب هم الرافضون الذي بلغ عددهم "123" بنسبة مئوية تساوي"57.2%"،

ومنه ومن خلال النتائج السابقة تظهر العلاقة الارتباطية بين المؤشرين أن المؤيدين لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامره كان عددهم "27" بنسبة "12.6%" ويظهر عدد من الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض أنهم يؤدبون أبناءهم بالضرب إذا لم يلتزموا بأوامره "09" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"4.2%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "101" بنسبة "47%" .

أي أن غالبية أفراد العينة توافق على الاستفادة من تاريخ الأمم السابقة و كذلك الغالبية لا توافق على فكرة عقاب الأبناء بالضرب و هذا ما يجعلنا نعتقد في أن هناك نوعا من الوعي الاجتماعي التربوي بدأ يتبلور لدى الآباء بحكم إرهاصات العولمة و القيم الجديدة المحمولة عن طريق وسائل الإعلام ، و هنا تجدر الإشارة إلى التوجه العالمي الحديث في نبذ فكرة العنف و الضرب خصوصا لدى الأسرة و ما يثار في كل المنتديات حول ظاهرة العنف بأنواعه يعد منحى وشاهدا على ذلك .

و فيه نلاحظ تبني الأولياء لأساليب جديدة تعتمد فيها على أساليب الرفق و اللين و ذلك له ما يبرره في نظرنا ، فإذا عدنا إلى نظرية الرباط الاجتماعي(نظرية هيرشي) 1969 نجد أن نظرية الضبط اعتمدت على مسلمة البديهية القائلة " إن الحفاظ على الامتثالية يعتمد على تقدير (تقييم) كلفة/فائدة الأفعال ، كانت هذه النسبة كلفة / فائدة تختزل فيما مضى في المظاهر المادية فقط ، ثم فيما بعد أصبح الباحثون يأخذون بعين الاعتبار الخطر الذي يمكن أن يظهر على مستوى الحفاظ على صورة ذات منسجمة و على علاقات اجتماعية مهمة ، و كذلك خطر الفقدان أو الحفاظ على مكانته

و هذا ما يبحث عنه أولياء اليوم بخلاف ما كانت تجري عليه الأمور سابقا حيث كانت كل أو جل الأسباب هي بالضرورة الاجتماعية مسوغات لضرب الأبناء

علينا أن ندرك أننا اليوم في عالم مختلف بمعايير مختلفة تحكمه أساليب تربوية مختلفة لأجيال من الشباب تعيش ظروفا مختلفة في بيئات مختلفة على سابقتها تعتمد على فكرة التغير الاجتماعي و محكومية الزمان و المكان والحال.

الجدول رقم 33: علاقة الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح بالتقليل من فرص التنفيس والترفيه في تعديل السلوك للأبناء

		يجب أن نستفيد من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح						المجموع	
		موافق		لاادري		أرفض			
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائي	موافق	62	2.8	08	3.7	6	2.8	76	35.3
	لاادري	09	4.2	04	1.9	01	0.5	14	6.5
	أرفض	104	48.4	13	6.0	08	3.7	125	58.1
المجموع		175	81.4	25	11.6	15	7.0	215	100%
قيمة كاف تربيع								4.40	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.35	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء يعتمدون على

التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم، فكان عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "25" فرد بنسبة"11.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"15" بنسبة قدرها 07%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"76" ولي بنسبة قدرها "35.3%" والمحايدين عددهم "14" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"6.5%" أما الأولياء الذين لا يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والذين وافقوا على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم كان عددهم "62" بنسبة "2.8%" ويظهر عدد من الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح وكذلك رفض أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"08" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"3.7%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "144" بنسبة "84.4%" .

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 4.40عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.35 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة بين عبارة أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح والعبارة التي تنص على أن الأولياء يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم.

ومن خلال الجدول المركب يتضح أن عدد الموافقين على أنه يجب الاستفادة من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح يقدر ب" 175" فرد بنسبة تقدر ب"81.4% وهي نسبة تم تقديم

بعض التبريرات في الجداول السابقة بالإضافة أنها مؤشر على حالة تصاعد وازدياد الاهتمام بتاريخ الأمم السابقة وتجاربهم قصد الاستفادة منها وعلى سبيل المثال نظام L.M.D التربوي الذي يعتبر من انجح الأنظمة في ألمانيا

أما عدد الرافضين لذلك فقدر ب"15" بنسبة قدرها 07%" وهي نسبة تدل على أن حالة التخوف والخوف من المد العولمي ومخاطره بدأت تتلاشى في بعض الجوانب التي يجب الاستفادة منها

أما العبارة أو السؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"76" ولي بنسبة قدرها "35.3% وهي نسبة مهمة تشير إلى اعتماد الأولياء لبعض الأساليب منها الحرمان قصد التعريف بالخطأ وعدم الرضا وهي مساحة نفسية يراجع الابن نفسه من خلالها

أما عدد الرافضين من الأولياء الذين لا يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم فكان "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%" وهي نسبة تدل على أن عدم الحرمان أسلوب ناجع وناجح وفعال لأنه يجعل الابن متحمّلا لمسؤوليته .

بناءا على ما جاء في المعطيات السابقة فإن العلاقة الارتباطية بين المؤشرين تبدو من خلال أن نسبة الموافقين على الاستفادة من تاريخ الأمم السابقة كبيرة مقابل بقية النسب و هو الأمر الذي يوحي دائما بالبعد العولمي للثقافة و الذي من خلاله تقع العولمة في القلب من الثقافة الحديثة و تقع الممارسات الثقافية في القلب من العولمة .

أما من جهة ثانية ما نلاحظه هو رفض غالبية أفراد العينة لفكرة التقليل من فرص الترويح و التنفيس في تعديل سلوك الأبناء و ذلك مرده إلى عدم القدرة الفعلية على الحد و التقليل من فرص الترويح و التنفيس و ذلك لمجموعة من الأسباب الموضوعية و التي تتمحور دائما حول هذه الوسائل فلو أخذنا وسائل الإعلام كمثال التلفاز حيث تزداد أهميته في حياة

الأبناء كونه مصدرا خالصا للترفيه يقدمه الآباء حين احتياجهم لفترة راحة من رعاية أبناءهم فنحول تدريجيا إلى حضور طاغ و مخرب في حياة الأسرة غير أنه على الرغم من ازدياد استياء الآباء من تدخلات التلفزيون في الحياة الأسرية و على الرغم من شعورهم العميق بالندم لعجزهم عن السيطرة على مشاهدة أبناءهم، فإنهم لا يفعلون شيئا لتخليص أنفسهم من هيمنته ، ذلك أنه لم يعد في إمكانهم التعامل بنجاح مع المواقف من دونه.

و عليه فلا بد من اشتراك الآباء و الأبناء في المشاهدة الجماعية مع أولادهم لشرح الأحداث و بيان مبرراتها و من الضروري أن تهتم الدراما التلفزيونية بموضوعات تدعو إلى الخير و أن تعبر عن مشكلات الأولاد في مراحل العمر المختلفة و أن تهتم الإعلانات التلفزيونية بالسلع الغذائية الأساسية لنمو الأطفال .

ما سبق يمكن تعميمه على بقية وسائل الترفيه من مثل الأنترنت و مواقع التواصل الاجتماعي إلى الكتب و المجلات .

الجدول رقم 34: علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية بعدم المبالاة بأخطاء الأبناء

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية لمواكبة التطور الحاصل							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا أخطأ أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه	موافق	02	0.9	06	2.8	04	1.9	12	5.6
	لاأدري	03	1.4	01	0.5	02	0.9	06	2.8
	أرفض	78	36.3	41	19.1	78	36.3	197	91.6
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع								10.89	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.037	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول:

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه ، فكان عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%"، أما بالنسبة

للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنه إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه "12" ولي بنسبة قدرها "5.6%" والمحايدين عددهم "06" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.8%" أما الأولياء الذين رفضوا إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه فكان عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه كان عددهم "02" بنسبة "0.9%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض الأولياء إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه "78" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"36.3%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "78" بنسبة "36.6%" والرافضون للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "04" بنسبة "1.9%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 10.89عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.037 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه.

نلاحظ من خلال الجدول المركب أن عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" وهي نسبة تنم على أن العولمة استطاعت أن تحمل هذه الأسر على ممارسة بعض القيم والعادات العالمية كمنطلق لمواكبة التطور وبهذا يمكن القول أن العولمة أوجدت لنفسها مكانا في وعي هذه الفئة كمدخل من مداخل المواكبة التي ما فتئت أن نادت بها

العولمة في الكثير من المناسبات العالمية والمحافل الدولية وهذا يعتبر من الأهداف التي تسعى إليها العولمة من خلال توحيد بعض العادات والممارسات حتى تتشابه الرغبات والأذواق

أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%" وهي نسبة مهمة تدفعنا إلى القول بأن هناك قائما عنوانه الممانعة ضد كل أشكال التعولم حتى وإن كان من محاسنها فالممارسات والعادات توحد الأذواق والرغبات ومن ثم المواقف والاتجاهات وبهذا يكون الانخراط دون شعور في تيارات العولمة

أما العبارة أو السؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنه إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه "12" ولي بنسبة قدرها "5.6%" وهي نسبة ضعيفة تدل على وعي كبير بمسؤولية الأولياء في تربيتهم وتنشئتهم لأبنائهم فعدم المبالاة إذا اخطأ الابن هو بمثابة الموافقة على كل ما يقوم به الابن بعيدا عن المعيارية التي تفصل بين الحسن والقبيح وبين المرغوب فيه وغيره وبين الصحيح والخطأ وهذا يشكل مساسا بالبناء الاجتماعي الذي من شروطه توافق الغايات والاتجاهات للمجتمع والشاهد على هذا الوعي هو نتيجة الرافضون الذين رفضوا إذا أخطأ أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه فكان عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%" وهي نسبة تحملنا للقول بأن الأسر على وعي كبير بمسؤولياتهم في تربية أبناءهم

و يبدو جلّيا من خلال قراءة النتائج أن العلاقة الارتباطية بين المؤشرين تؤكد أن غالبية أفراد العينة توافق على ممارسة بعض العادات و السلوكيات المعولمة لكنها في نفس الوقت تعارض معارضة شديدة لفكرة اللامبالاة بأخطاء الأبناء و هذا يمكن تفسيره من خلال قناعة الآباء بأن دور الأهل في احترام لائحة القيم في طريقة تربيتهم لأبنائهم هي التي تساعد عملية التكييف مع قيم هذه اللائحة أو تعيقها و تجعلها تتعثر ، فأسلوب تربية الأهل شكل يتوافق مع الصورة النموذجية المتوقعة وهو الذي يسمح للأبناء بالمزيد من فهم و معرفة جوهر وحقيقة المحرمات و المسموحات و يؤدي إلى تمثل القيم و اعتمادها جزءا أساسيا في

بنية شخصية الفرد بحيث تتحول هذه المبادئ إلى رقيب داخلي ذاتي على النفس يحاسبها على سلوكها و يربط هذا السلوك بتلك القيم.[3]

و على هذا فإن حسن تمثل الأبناء و عمق امتثالهم لقيم الأولياء و التي هي في نفس الوقت قيم المجتمع بشكل عام ،ومن ثم فهو المؤشر الأساسي على فشل أو نجاح المهمة التربوية المنوطة بالمسؤولية الوالدية في الأسرة و المجتمع.

و هذا ما يظهر من خلال ما يسمى بالضمير الأخلاقي أو الأنا الأعلى أو بمثال الأنا أو بالأنا المثلي حيث أن درجة التمثل و الامتثال في سلوك الأبناء قياسا بمبادئ الأولياء تتراوح من الرفض إلى القبول (مما يرتبط بأسباب عديدة).

أخيرا يبدو أن العامل الحاسم في هذه التربية الأسرية هو أولا إحساس الأبناء بمدى صدق و عمق اقتناع الأولياء فكرا و سلوكا بالقيم و المبادئ التي ينادون بها سواء ما كان محليا منها أو ما كان معولما مما يؤهلهم حتما لأن يكونوا قدوة حسنة فعلا في نظر أبناءهم، فعند ذلك يحصل التمثل ، و ثانيا اقتناع الأبناء بصحة و صوابية هذه المبادئ خصوصا المعولمة و تلك قضية ترتبط إلى حد كبير بقدرة الأهل على الحوار و النقاش و الإقناع ، شرحا و ترغيبا و ليس قهرا و ترهيبا.

3_ عباس محمود **مكي :** دينامية الأسرة في عصر العولمة ،**المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت ، 2007 ، ص145**

الجدول رقم 35: علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الالتزام بالأوامر

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية لمواكبة التطور الحاصل							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت	موافق	05	2.3	07	3.3	06	2.8	18	8.4
	لاادري	02	0.9	05	2.3	03	1.4	10	4.7
	أرفض	76	35.3	36	16.7	75	34.9	187	87.0
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع								14.12	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.001	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت ، فكان عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم

يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنه إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت "18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" والمحايدين عددهم "10" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"4.7%" أما الأولياء الذين رفضوا **ذلك** فكان عددهم "187" بنسبة مئوية تساوي"87%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم **إذا** لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطرودنه من البيت كان عددهم "05" بنسبة "2.3%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت "75" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"34.9%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "76" بنسبة "35.3%" والرافضون للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "06" بنسبة "2.8%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 14.12عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.001 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت.

ويظهر من خلال الجدول المركب أن عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" وهذا يدل على أن الأسر لا تعارض هذا النوع من التثاقف الذي هو من

ضمن آليات العولمة وسيرورتها ذلك أن هذا النوع يكسب الفرد وعيا بالقضايا العالمية كما أنه ومن خلال نتائج الجدول فإن هناك نوعا من الأسر مازالت تقاوم وتمانع هذا المد ومتمسكة بقيمها الأصيلة ويتجسد ذلك من خلال الرافضين الذي بلغ عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%

أما السؤال الثاني فكان عدد الموافقين فكان على أنه إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت "18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" وهي نسبة تؤكد وتدعم نظرية الوعي المتشكل لدى الأولياء خاصة في هذا البعد الذي ندرك منة خلاله أن الطرد من البيت يعني التخلي المطلق عن تربية الأبناء والانسحاب من منظومة الأسرة ورمي الابن إلى أحضان الشارع الذي كلنا ندرك مخاطره وانحرافاته والدليل على هذا الوعي هي عدد الرافضين الذين بلغ عددهم النسبة الأكبر ب عددهم "187" بنسبة مئوية تساوي"87%"،

أما عدد المحايدين في العبارتين يدل على حالة الارتباك التي تستدعي دراسات مستقلة وعميقة حول هذا الاتجاه

من خلال النتائج السابقة تظهر العلاقة الارتباطية بين المؤشرين في أن غالبية أفراد العينة توافق على فكرة ممارسة بعض العادات و السلوكات المعولمة و لكنها في نفس الوقت ترفض بشدة طرد الأبناء من البيت إذا لم يمتثلوا للأوامر و النواهي تفسير ذلك يعود إلى أن النمط التربوي السائد في الأسرة الجزائرية بعيد كل البعد عن مثل هذه الممارسات الا فيما ندر من الحالات ، و ذلك للاعتقاد السائد بين الأولياء و القاضي بالمحافظة على الأبناء و تجنب اللوم و الفضيحة الاجتماعية في حالة الطرد و خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالإناث على وجه التحديد فالأمر غير وارد البتة في هكذا مجتمعات و التي توصف بأنها محافظة إلى حد ما .

ففكرة الطرد من البيت تعبر عن الأسباب التسلطية في التربية حيث تحدد و تضبط و تقيم سلوكات و مواقف (اتجاهات) الأبناء تماشيا مع معيار سلوك يكون في العموم معيارا مطلقا بسلطة عليا كذلك يعطي قيمة للطاعة كخلق ، و يشجع التدابير العقابية ، متحمس لخلق صراعات مع الأبناء بالبحث عن ثغرات في سلوكهم أو قيمهم و هو يرسخ القيم الإجرائية مثل "احترام السلطة" و "احترام العمل" و "احترام النظام"و "احترام العادات" و لا يشجع النقاشات مع الأبناء و يعتقد أن على الطفل أن يقبل أقوال الولي كشيء صحيح و مطلق و هو بهذا يجعل من الأبناء مسئوولين عن جزء من النظام المنزلي، و كنتائج لهذه الممارسة التضييق على الطفل بقوة وهذا لا يشجعه على الاستقلالية و التأكيد على الذات و لا يحترم فرديته

و عليه و ما دامت هذه مميزات الأسلوب التسلطي في التربية نلاحظ أن فئة الرافضون لفكرة الطرد نسبتها كبيرة وهي أكبر دليل على أن الأسرة الجزائرية المعاصرة تتجنب هذا الأسلوب و لا ترى فيه نموذجا تربويا.

الجدول رقم 36: علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية بالتأديب بالضرب في حالة عدم الالتزام بالأوامر من طرف الأبناء

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية لمواكبة التطور الحاصل							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أوْدبه بالضرب	موافق	23	10.7	17	7.9	20	9.3	60	27.9
	لاادري	12	5.6	05	2.3	13	6.0	30	14.0
	أرفض	48	22.3	26	12.1	51	23.7	125	58.1
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع								15.00	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.00	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب ، فكان عدد

الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنه إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "60" ولي بنسبة قدرها "27.9%" والمحايدين عددهم "30" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"14%" أما الأولياء الذين رفضوا إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب كان عددهم "23" بنسبة "10.7%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "51" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"23.7%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "48" بنسبة "22.3%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "20" بنسبة "9.3%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 15عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.00 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب.

من خلال الجدول المركب يظهر أن عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" وهي نسبة تكررت معنا من خلال هذا البعد وهي تحمل نفس التفسير الرامي إلى أن الأولياء لا يرون مانعا في ممارسة بعض العادات والسلوكات التي من شأنها أن تزيد من الوعي والاطلاع على ثقافة الآخرين واستغلالها في الأحسن

أما عدد الرافضون فبلغ ب"84" بنسبة قدرها 39.1%" وهي نسبة تدل على حالة الممانعة والمقاومة التي تبديها الأسر تجاه المد العولمي

أما بالنسبة للعبارة الثانية فكان عدد الموافقين على أنه إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "60" ولي بنسبة قدرها "27.9%" وهي نسبة تعبر عن أن هولاء الأسر مازالت تعتمد أسلوب الضرب ظنا منها على أنه مازال يأتي بنتائجه وثماره وأنه قد يكون الأسلوب الأمثل مع حالة التمرد التي يعيشها الأبناء نتيجة التغير الاجتماعي

ولكن ومن جهة أخرى أن الأولياء الذين رفضوا إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%" وهي النسبة التي تدل على تفطن ووعي الأولياء بعدم نجاعة هذا الأسلوب وفشله في العملية التربوية .

أما المحايدين في العبارتين فلا يوجد ما يبرر حيادهم سوى أنهم غير متفاعلين مع غيرهم أو أنهم يعيشون في حالة من التيه لم يترتب لهم من خلاله أي موقف

ولكن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال النتائج السابقة هو العلاقة الارتباطية التي بدت بين العبارتين من خلال المعارضة الشديدة للغالبية من أفراد العينة لفكرة الضرب للأبناء و هذا يشير إلى الوعي الحادث لدى هذه الفئة من الآباء بعدم جدوى ضرب الأبناء بل بخطورة الإقدام على هكذا أفعال لأنها تعتبر من قبيل العنف الممارس حيث يعرف العنف VIOLENCEبأنه سلوك يصدر عن الفرد بهدف إلحاق الأذى أو الضرر و هنا يمكن أن

يضيع أو يختفي الهدف ، لذا فإن السلوك العنيف عادة ما تكون دوافعه ضعيفة إن لم تكن منعدمة فهو سلوك تلقائي متكرر له طابع النزوة

و لأن الآباء يعلمون أن هذا السلوك لا يمكن أن يأتي بنتائج مهمة على المستوى التربوي و ذلك ما تدعمه نظرية التعلم الاجتماعي فهي خير نموذج على هذا الاتجاه ، بحيث يذهب ألبرت باندورا إلى أن العدوان سلوك متعلم مثله مثل غيره من أنواع السلوك الأخرى و انه لا وجود لشيئ يدعى الغريزة العدوانية ، بل إن أساليب التربية و التنشئة الاجتماعية يكون لها الغلبة في تعلم الأفراد الأساليب السلوكية التي يتمكنون عن طريقها من تحقيق أهدافهم و هذا الحال ربما ينطبق على مجموع أفراد العينة الموافقين لفكرة ضرب الأبناء و من هنا فإن مبدأ التعلم له الدور الأكبر و الحاسم في تعلم مثل هذه السلوكيات حيث تنهض نظرية التعلم على ثلاثة إبعاد رئيسة :

(أ) أسلوب التعلم و الملاحظة و التقليد

(ب) الدافع الخارجي المحرض على العدوان

(ج) تعزيز و تدعيم العدوان

و توجد في المقابل ثلاثة مؤثرات رئيسية تقود إلى (ضبط) السلوك العدواني تتمثل في المثيرات التي تسبق السلوك الذي نحن بصدده ثم نتائج التعزيز و العقاب و أخيرا العمليات الفعلية أي ما يدركه الناس و يفكرون فيه و يشعرون به و قد أجرى "باندورا" العديد من التجارب التي تؤكد وجهة نظره

و مهما يكمن من اختلاف بين المؤيد و المعارض لفكرة ضرب الأبناء يبقى الأمر رهينة ظروف و عوامل ذاتية و موضوعية و حتى حالات موقفية تختلف باختلاف الموضوعات المعالجة و الطبيعة الأسرية و الأساليب التربوية المنتهجة .

الجدول رقم 37: علاقة ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية في التقليل من فرص التنفيس والترفيه في تعديل السلوك للأبناء

		يجب ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية لمواكبة التطور الحاصل							
		موافق		لاادري		أرفض		**المجموع**	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائي	موافق	22	10.2	19	8.8	35	16.3	76	35.3
	لاادري	03	1.4	06	2.8	05	2.3	14	6.5
	أرفض	58	27.0	23	10.7	44	20.5	125	58.1
المجموع		83	38.6	48	22.3	84	39.1	215	100%
قيمة كاف تربيع								10.09	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.039	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبون عن عبارة يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي

تنص على أن الأولياء يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم، فكان عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "48" فرد بنسبة"22.3%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"84" بنسبة قدرها 39.1%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"76" ولي بنسبة قدرها "35.3%" والمحايدين عددهم "14" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"6.5%" أما الأولياء الذين رفضوا **ذلك** فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والذين وافقوا على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم كان عددهم "22" بنسبة "10.2%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم وكذلك رفض الأولياء يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"44" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"20.5%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "58" بنسبة "27%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "35" بنسبة "16.3%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 10.09عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.039 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم والعبارة التي تنص على أن الأولياء يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم.

فمن خلال الجدول المركب يتبين أن عدد الموافقين على أنه يجب ممارسة بعض العادات والسلوكات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم يقدر ب" 83" فرد بنسبة تقدر ب"38.6% وهذه النتيجة تم تفسيرها من خلال الجداول السابقة ويضاف إليها أنها مؤشر قوي على أن آليات العولمة استطاعت أن ترفع من مستوى استيعاب الأسر لها بفعل اكتساب هذه الأخيرة لبعض القيم العولمية وتبريرهم في ذلك أن عادات وسلوكات العالم المتقدم قد تدفع إلى التطور .

أما عدد الرافضين لذلك فقدر ب"84" بنسبة قدرها 39.1%" وهي نسبة تقارب النسبة الأولى وتدل على أن العولمة لم تتمكن بصفة نهائية من منظومة القيم للأسر الجزائرية وان هناك ممانعة ومقاومة لمدها نتيجة الوعي بمخاطرها .

أما السؤال الثاني فإن عدد الموافقين على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"76" ولي بنسبة قدرها "35.3%" وهي نسبة هامة بالنظر إلى طبيعة الأسلوب الذي يصعب وفق معطيات الوقت الراهن تطبيقه لوجود ما يسمى بالبدائل سواء على مستوى الوسائل أو حتى المؤسسات فيستطيع الفرد أن يعوض التقليل من خلال أصدقائه أو من خلال أقاربه أو من خلال بعض الوسائل البديلة كشبكات التواصل .

أما الرافضون لذلك فكان عددهم 125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وهي نسبة تدل على وعي تام بأساليب التربية وكيف ومتى يكون توظيفها

أما المحايدون في العبارتين فلا مبرر لهم سوى عدم القدرة على مواكبة التغير أو عدم الوعي بمعطيات العصر ورهاناته .

من خلال ما سبق من تحليل تتضح العلاقة الارتباطية بين العبارتين أو المؤشرين نجد أن الأمر لا يختلف عن سابقه من الجداول حيث أن فئة كبيرة من العينة توافق على تبني العادات و السلوكيات المعولمة و لكنها في نفس الوقت تعارض فكرة التقليل من وسائل

الترفيه و التنفيس في تعديل سلوك الأبناء بالنظر إلى قناعة الأولياء بأنه إذا كان لكل عصر سمات ما تميزه و تحدد ملامحه و توجهاته فإن مهمة هذا العصر تتمثل في التطور التكنولوجي الهائل و التغيرات المتسارعة في وسائل الإعلام التي استطاعت أن تختصر المسافات و تزيل الحدود و تحول العالم إلى قرية صغيرة ممهدة لمشروع العولمة التي أثارت جدلا كبيرا بين الرفض و القبول لما هو جدير بالتأمل

و اعتبار أن الثورة التكنولوجية أصبحت حتمية تزداد رسوخا و قوة في حياتنا بحيث لم يعد بالإمكان الحديث عن إغلاق النوافذ و المداخل أمام التيارات القادمة ، لأننا مجبرون و مطالبون بالاستجابة لهذه التيارات.

و كل ذلك إنما يحمل النبأ عن طريق القراءة في الصحف و المجلات أو عن طريق السينما و المسرح أو وسائل الترفيه و التواصل الاجتماعي ما أكثرها في أيامنا هذه

لذلك يبدو رفض الغالبية من أفراد العينة لفكرة التقليل من وسائل الترفيه و التنفيس أمرا مبررا ما دام منطق الأشياء هو كذلك على المستوى الفردي و الجماعي (الأسرة).

الجدول رقم 38: علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج باللامبالاة بأخطاء الأبناء

		التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا أخطا أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه	موافق	01	0.5	04	1.9	07	3.3	12	5.6
	لاأدري	01	0.5	01	0.5	04	1.9	06	2.8
	أرفض	26	12.1	35	16.3	136	63.3	197	91.6
المجموع		28	13.0	40	18.6	147	68.4	215	100%
قيمة كاف تربيع								1.94	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.74	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أنه إذا أخطا أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه ، فكان عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا "12" ولي بنسبة قدرها "5.6%" والمحايدين عددهم "06" ولي بنسبة

مئوية قدرت ب"2.8%" أما الأولياء الذين رفضوا أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا فكان عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا كان عددهم "01" بنسبة "0.5%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لان التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا "136" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"63.3%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "26" بنسبة "12.1%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "07" بنسبة 3.3%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 1.94عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.74 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا.

من خلال الجدول المركب يتضح أن فئة الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" وهذا مؤشر على أن هناك من يعتقد أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وهذا لما يكتشفه من قيم وعادات لديهم فيسود الاعتقاد أن حالة الحضارة المادية التي يتمتع بها الغرب قد تزيد من وعينا .

أما عدد الرافضين لذلك فقدر ب"147" بنسبة قدرها 68.4%" وهي نسبة مهمة مقارنة بسابقتها ومردها إلى الوعي الذي تشكل لدى هذه الفئة في أن الحضارة والقيم الغربية بيئتها

الغرب فلايمكن أن تستقدم مجموع القيم من خلال التواصل على أساس أن هذا المجتمع له معاييره وخصوصياته من أهمها لا تقبل كل وافد .

أما بالنسبة للمؤشر الثاني فإن عدد الموافقين على أنهم لا يبالون بأخطاء أبناءهم إذا أخطؤوا "12" ولي بنسبة قدرها "5.6%" وهي نسبة غير مقلقة وهذا نتاج لحالة الوعي التي أصبح يتمتع بها الأولياء خاصة في مجال التربية والمتابعة والمسؤولية ولعلمهمّ أن فشلهم هو فشل المجتمع والمشروع الحضاري والشاهد على هذا المنحى هو عدد الرافضون الذي بلغ عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%"

مما سبق تظهر العلاقة الارتباطية بين المؤشرين ذات دلالة من خلال أن فئات العينة منقسمة بين مؤيد و معارض و متردد بينما متقاربة فيما يخص فكرة التواصل مع الأصدقاء من الخارج و لكن الغالبية الساحقة من أفراد العينة حوالي 197 بنسبة مرتفعة قدرت ب: 91,6 % تعارض بشدة فكرة التغاضي و اللامبالاة بأخطاء الأبناء و ذلك يمكن تفسيره بإدراك الآباء لأدوارهم في تحديد سلوكات الأبناء على اعتبار أنهم مسؤولون مسؤولية مباشرة على فرض النظام داخل الأسرة و هذا ما تؤكده الدراسات النظرية و التطبيقية حيث أن الأسرة تقوم بمهمة أساسية استمرت معها منذ قيامها حتى يومنا هذا و هي المتابعة و المراقبة على سلوك أفرادها و تصرفاتهم في حدود القيم و المعايير السلوكية المتعارف عليها و تأتي قوة الرقابة الاجتماعية SOCIAL LENSORSHIP في الأسرة بوصفها المكونة الأساسية لقوى الرقابة الذاتية على أفرادها و يعنى بها قوة الضمير الذي يتكون في شخصية الفرد من خلال تربيته و تنشئته داخل الأسرة و يصبح الضمير هو الموجه و الرقيب على سلوكاته ، فالأسرة تمارس الضبط الاجتماعي من خلال رقابتها و متابعتها لأبنائها.

لأن مثل هذا الضبط له دور هام في تدعيم القيم الاجتماعية لدى الأفراد و لكنه يعتمد على طبيعة النظام الاجتماعي، لذا فإن الخلل الذي يصيب هذه الرموز الضبطية و هذا ما لمسناه من خلال رفض غالبية أفراد العينة ، سوف يؤدي إلى ضعف تحملهم مسؤولية القيادة في

الأسرة ، و الوضع الصحيح لهذه الرقابة هو مساءلة أبنائها و معاقبتهم و حتى عقابهم إذا التزم الأمر على أفعالهم المخالفة داخل و خارج الأسرة و ألاّ تتجه في التعامل معهم دائما إلى التسامح أو المجاملة أو المبالغة في حد السلطة القاسية أو المتسامحة حد الإفساد .

الجدول رقم 39: علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الالتزام بالأوامر

		التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت	موافق	07	3.3	08	3.7	03	1.4	18	8.4
	لاأدري	07	3.3	02	0.9	01	0.5	10	4.7
	أرفض	133	61.9	30	14.0	24	11.2	187	87.0
المجموع		147	68.4	40	18.6	28	13.0	215	100%
قيمة كاف تربيع								9.88	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.042	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أنه إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت ، فكان عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون

ب"لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت "18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" والمحايدين عددهم "10" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.8%" أما الأولياء الذين رفضوا أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت فكان عددهم "187" بنسبة مئوية تساوي"87%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت كان عددهم "07" بنسبة "3.3%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لان التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من "24" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"11.2%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "133" بنسبة "61.9%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "03" بنسبة 1.4%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 9.88عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.042 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءه بأوامرهم يطردونه من.

يتبيّن من خلال الجدّول المركب أن عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" وهذا يوضح ان الموافقين يعتقدون بهكذا وعي ثقافي وهذا قد يكون مرده لحالة الانبهار من الوافد

أما عدد الرافضين لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%" وهذا قد يعني أن هذه الفئة لا تثق ولا تؤمن بقيم العولمة الرامية للتواصل مع أصدقاء الخارج خاصة وأن هذا التواصل لايحمل معنى التوازن والندية في العلاقة بل يحمل معنى الفرض والاستصغار ثقافة وحضورا

أما بالنسبة للعبارة الثانية فإن عدد الموافقين على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يطردونه من البيت "18" ولي بنسبة قدرها "8.4% وهذه الإحصائية تحمل حالة من الوعي تشكلت لدى الأولياء في زمن العولمة واستطاعوا أن يكتسبوا خبرة في مجال التربية والتنشئة والرعاية والمتابعة خاصة وأن مسألة الطرد باتت تشكل هاجسا لما تحمله من خطورة وانسحاب لصالح الشارع والدليل على ذلك نسبة الرافضين لذلك والتي قدرت ب"187" بنسبة مئوية تساوي"87%"

أما المحايدون فكان عددهم في المؤشر الأول "40" فرد بنسبة"18.6%" وبالنسبة للمؤشر الثاني عددهم "10" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.8%" وهذه النسبة رفضت التعبير عن موقفها واتجاهها سواء كان ذلك مرده إلى الجهل بمعطيات الحال وتفاعلاته وتمثلاته أو الخوف والتردد والارتباك فهذا يدفعنا إلى دراسة هذه الفئة وتفسير حالة الامتناع

ولعل العلاقة الارتباطية بين المؤشرين تكمن في انّ أفراد العينة التي توافق على فكرة التواصل مع الأصدقاء من الخارج لما تراه من أهمية لهكذا إعلانات و التي تزيد من خبرات الأبناء و تساعدهم في بناء علاقات مع العالم الخارجي مما يزيد في رصيدهم المعرفي و الثقافي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي.

و من جهة أخرى نجد أن غالبية أفراد العينة ترفض رفضا قاطعا لفكرة الطرد من المنزل لما يعتقد أنه يشكل من خطورة على الأبناء لأنه في حقيقة الحال هو نوع من العزل الاجتماعي الحرمان العاطفي و اللذين يبقيان الفرد على تفرده أو فردانيته و عدم تحويله إلى فرد مؤنس

أو شخص يتسم بالسمات الشخصانية ، و نتوصل أيضا إلى حقيقة أن التفاعل الرمزي و الاحتضان الأسري يحولان الفرد إلى إنسان بواسطة استخدام آليات التأنيس لتشغيل قدرته الذكائية و استعداداته الاجتماعية و قابليته للاكتساب ، آنذاك تتحرك قدراته و استعداداته لكي تتشكل عنده معاني الرموز و بواسطتها يستطيع قراءة الإرشادات و فهم معانيها و بدورها تبنى عنده خبرة اجتماعية .

الجدول رقم 40: علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج بتأديب الأبناء بالضرب في حالة عدم الالتزام بالأوامر

		التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب	موافق	34	15.8	15	7.0	11	5.1	60	27.9
	لاادري	02	0.9	10	4.7	18	8.4	30	14.0
	أرفض	15	7.0	15	7.0	95	44.2	125	58.1
المجموع		147	68.4	40	18.6	28	13.0	215	100%
قيمة كاف تربيع								12.65	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.013	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أنه إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب ، فكان عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة

قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "60" ولي بنسبة قدرها "27.9%" والمحايدين عددهم "30" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"14%" أما الأولياء الذين رفضوا أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب كان عددهم "34" بنسبة "15.8%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "95" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"44.2%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضون للسؤال الثاني في نفس الوقت فعددهم "15" بنسبة "07%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت فكان عددهم "11" بنسبة 5.1%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 12.65عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.013 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب.

ولعله ومن خلال الجدول المركب يتضح أن عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13% وهذه نسبة سبق شرحها وتفسيرها بالإضافة إلى أن التواصل مع الخارج في نظر هؤلاء قد يزيد من مساحة الاطلاع والمتابعة للأحداث العالمية والتفاعل معها ضمن مقتضيات العولمة وآلياتها

أما عدد الرافضون فقدر ب"147" بنسبة قدرها 68.4%" وهذه الفئة ترى بأن الوعي لايتشكل من خلال التواصل مع الأصدقاء من الخارج بل من خلال الانتباه إلى قضايا المجتمع والتفاعل معها .

أما بالنسبة للعبارة الثانية فإن عدد الموافقين على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "60" ولي بنسبة قدرها "27.9% وهذه النسبة مازالت تؤمن بالعقاب التربوي كآلية حاضرة وفعالة وهذا يمكن إرجاعه إلى الطريقة التي نشأت من خلالها أو نمط الأسرة الذين يعيشون فيه فالتربية والمتابعة في الأسرة الممتدة تختلف عن الأسرة النووية .

أما عدد الرافضون للتأديب في حالة الخطأ بالضرب فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1% وهي نسبو مهمة تدل على أن وسيلة الضرب لم تعد لها مكانتها وأن التطور وعصر المعلوماتية فرض وسائل وأنماطا مختلفة تتوافق ومقتضيات العصر

أما المحايدون فتكررت نسبهم عبر جميع الجداول وكان قد سبق تفسير موقفهم

و عليه يمكن ملاحظة العلاقة الارتباطية بين المؤشرين من خلال قبول بعض أفراد العينة لفكرة العلاقات مع الأصدقاء من الخارج بالنظر لإدراكهم أهمية هذه العملية في تزويد الأبناء بالمعارف و اكتساب أنماط ثقافية جديدة و لكن ما يشد الانتباه في النتائج هو رفض غالبية أفراد العينة لفكرة العقاب من خلال العنف المادي و المتمثل في الضرب و ذلك يمكن إرجاعه إلى اقتناع غالبية أفراد العينة بعدم جدوى هذا الأسلوب العقابي و الذي أصبح لا يتماشى و مقتضيات التنشئة الاجتماعية لأن من الضروري التأكيد على أهمية ممارسة الأسرة لدورها في هذه العملية وفق أساليب اللين و حسن المعاملة حيث أن التنشئة تمثل أولى أشكال الضبط الاجتماعي و يقصد به الضبط الاجتماعي الوقائي، أي ذلك النمط من الضبط الذي يحول بين الفرد و الانحراف عن معايير و قيم المجتمع .

فالعملية تستهدف تأهيل الفرد للمشاركة في نشاط جماعة معينة عن طريق تعلم المعايير و الأدوار التي تتوقعها الجماعة و تقرها ، و ذلك لا يمر حتما بالعقاب و العنف البدني خصوصا إذا ما علمنا أنها عملية مستمرة نظرا لأن الأدوار الخاصة بوضع اجتماعي لا تكتسب عادة دفعة واحدة بمجرد اكتساب الفرد لهذا الوضع ، و لكنها تتعلم مرة و مرات على امتداد فترة شغل الإنسان لهذا الوضع ، فاكتساب الدور و تعلمه يتم بشكل متصل.

على الرغم من أن التنشئة الاجتماعية ينظر إليها عادة من جانبها الإيجابي بمعنى أنها تنطوي على تعلم شيء ما ، إلا أنها مع ذلك تنطوي دائما على خسائر و مكاسب في نفس الوقت ، لأن شغل وضع اجتماعي جديد يعني دائما ترك موضع سابق و كل ذلك مرهون بالمراحل العمرية ، ففكرة الضرب و العقاب البدني قد تصلح لمرحلة دون أخرى و هو ما أراد أن يعبر عنه أفراد العينة من خلال النسبة العالية الرافضة لفكرة العنف المادي كأسلوب للعقاب.

الجدول رقم 41: علاقة التواصل مع الأصدقاء من الخارج في التقليل من فرص التنفيس والترفيه في تعديل سلوك الأبناء

		التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائي	موافق	49	22.8	16	7.4	11	5.1	76	35.3
	لاادري	06	2.8	06	2.8	02	0.9	14	6.5
	أرفض	92	42.8	18	8.4	15	7.0	125	58.1
المجموع		147	68.4	40	18.6	28	13.0	215	100%
قيمة كاف تربيع								10.90	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.031	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أنهم يعتمدون على

التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم، فكان عدد الموافقين على أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي يقدر ب" 28" فرد بنسبة تقدر ب"13%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "40" فرد بنسبة"18.6%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"147" بنسبة قدرها 68.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"76" ولي بنسبة قدرها "35.3%" والمحايدين عددهم "14" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"6.5%" أما الأولياء الذين رفضوا أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والذين وافقوا على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم كان عددهم "49" بنسبة "22.8%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لان التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي وكذلك رفض أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"15" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"07%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت "92" بنسبة "42.8%" والرافضين للسؤال الأول والموافقين على السؤال الثاني في نفس الوقت كان عددهم "11" بنسبة 5.1%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 10.90عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.031 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي والعبارة التي تنص على أن الأولياء يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم

نلاحظ من خلال النتائج أن العلاقة الارتباطية تتجلى من خلال قبول بعض أفراد العينة فكرة التواصل مع الأصدقاء لما يعتقده الآباء من فائدة لأبنائهم من خلال عملية الاتصال والتواصل مع الغير بهدف زيادة الثقافة وتوسيع المدارك .

لكن الغالبية في المقابل من أفراد العينة ترفض بشدة فكرة التقليل من فرص التنفيس والترفيه وذلك مرده إلى اقتناع الآباء بأن هذه الفكرة هي ضرب من الخيال في عصرنا هذا ذلك أن وسائل الترفيه تنتشر وتأخذ حيزا واسعا وكبيرا في وسائل الإعلام والاتصال والحد منها في نظر العينة يبدو مستحيلا بالنظر إلى تعاظم و إزدياد دورها بالنسبة للجميع سواء الكبار أو الصغار وهذا ما بينته الكثير من الدراسات كدراسات **ويلبر ثرام** وآخرون والتي قامت الدراسة بدراسة العلاقة بين التلفزيون والطفل على اعتبار أن التلفزيون يبدو أخطر وأهم وسائل الترفيه والاتصال على الإطلاق .

حيث بينت الدراسة أن مكانة التلفزيون تعظم لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 3-6 سنوات نظرا لما يعرض لهم ومدى الإشباع الذي يحققه لهم .

فضلا على أن أغلب الدراسات وقفت على أن الطفل يقضي يوميا أمام التلفزيون من 06 إلى 07 ساعات يوميا أي بمعدل 25 ساعة في الأسبوع فبعد أن كان الطفل ينام على حكايات الجد والجدة أو الأم أصبح اليوم يستغرق في النوم وهو أمام التلفاز حتى أن بعض الباحثين أطلق عليه إسم الجليس الإلكتروني

أي أنه وبعقد عملية حسابية إلى غاية شهادة البكالوريا فإن ما يقضيه الابن أمام التلفاز أكثر ما يقضيه أمام كتبه وكراريسه بل إن التلفزيون أصبح مساحة تنوب على الأولياء فحينما تكثر الأشغال أو المشاغل أو الاهتمامات فإنه يدفع بالأبناء إلى مشاهدة التلفزيون أي أن حرمان الفرد من فرص التنفيس إنما هو عقوبة غير مباشرة للأولياء لأنهم لا يدركون كيف يتصرفون في حالة التقليل من ساعات المشاهدة .

الجدول رقم 42: علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية بعدم المبالاة في حالة أخطأ أحد الأبناء

		العولمة تساعد في ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا أخطا أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه	موافق	07	3.3	05	2.3	00	0.00	12	5.6
	لاأدري	03	1.4	03	1.4	00	0.00	06	2.8
	أرفض	92	42.8	71	33.0	34	15.8	197	91.6
المجموع		102	47.4	79	36.7	34	15.8	215	100%
قيمة كاف تربيع								13.15	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.00	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أنه إذا أخطا أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%"،

أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم إذا أخطا أحد أبنائهم لا يبالون بأخطائه

"12" ولي بنسبة قدرها "6.5%" والمحايدين عددهم "06" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"2.8%" أما الأولياء الذين يرفضون أنه إذا أخطا أحد أبنائهم لا يبالون بأخطائه فكان عددهم "197" بنسبة مئوية تساوي"91.6%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم إذا أخطا أحد أبنائهم لا يبالون بأخطائه كان عددهم "07" بنسبة "3.3%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض إذا أخطا أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه"34" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"15.8%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "102" بنسبة "47.4%" .

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 13.15عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.00 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا أخطا أحد أبناءهم لا يبالون بأخطائه.

ومن خلال الجدول المركب تظهر العلاقة الارتباطية بين المؤشرين من خلال أن هناك بعض أفراد العينة يوافقون على قيم العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة والأمر هنا مفهوم وفي غاية الوضوح كون الكل يبحث عن الأفضل لأبنائه فلا ممانعة في استغراق هذه القيم المعولمة التي تدعو إلى تفعيل العمل الجاد والمتواصل والذي يساهم في بناء الأفراد والمجتمعات وعمارة الأوطان

ولكن في الجهة المقابلة وعلى النقيض من ذلك تمأما نجد أن غالبية أفراد العينة ترفض فكرة عدم المبالاة بأخطاء الأبناء ومبرر ذلك قد قدمناه في الجداول السابقة بالنظر إلى أن نفس الأسباب والدوافع تقف وراء رفض هذه الفكرة ، لأن للامبالاة ماهي إلا مؤشر على ضعف الأولياء وتصدع كيان وبنيان الأسرة وينذر بالخطر المهدد لكيان المجتمع كما أن هذا المؤشر يعد من أهم أسباب التفكك الأسري ولا يخدم تماما فكرة المواطنة لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى الوعي والفرد الصالح وهذا لايتأتى من الفراغ بل هو نتاج بيئة صالحة وفعالة وأساليب تربوية ممنهجة وتماسك أسري ومصاحبة ومسايرة ومراقبة ومرافقة للأبناء .

ذلك أنه كيف يمكن للوالد الذي ينتهج أسلوب لامبالاة أن ينجح في غرس القيم الحسنة مثل حب العمل واحترام الملكية العامة والخاصة والصدق والأمانة والاحترام والتعاون ومنه نخلص إلى أن النجاح في التربية ليس معادلة صفرية بل لها قيمتها وضريبتها ومن ثم نصل إلى ترسيخ القاعدة التي أعتبرها ذهبية مؤداها أن أي بيئة صالحة تفرز نشىءا صالحا يكون مجتمعا صالحا .

الجدول رقم 43 : علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية بطرد الأبناء من البيت في حالة عدم الالتزام بالأوامر

		العولمة تساعد في ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاأدري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت	موافق	08	3.7	10	4.7	00	0.00	18	8.4
	لاأدري	03	1.4	06	2.8	01	0.5	10	4.7
	أرفض	91	42.3	63	29.3	33	15.3	187	87.0
المجموع		102	47.4	79	36.7	34	15.8	215	100%
قيمة كاف تربيع								7.87	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.96	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								لا توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أنه إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب"لاأدري"

فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامري يطرودنه من البيت "18" ولي بنسبة قدرها "8.4%" والمحايدين عددهم "10" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"4.7%" أما الأولياء الذين يرفضون أنه إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامري يطرودنه من البيت فكان عددهم "187" بنسبة مئوية تساوي"87%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامري يطرودنه من البيت كان عددهم "08" بنسبة "3.7%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامري يطرودنه من البيت "33" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"15.3%".

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 07.87عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.96 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أكبر من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه لا توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامري يطرودنه من البيت.

من خلال الجدول الإحصائي نقف على أن بعض أفراد العينة توافق على فكرة أن العولمة تساهم في ترسيخ قيم المواطنة وذلك من خلال تنامي اهتمام بما يحدث في العالم من خلال التعددية الثقافية والتطور الحاصل على المستوى المادي والمعرفي والذي بدأ يستغل من قبل العولمة وبدأت من خلاله في صياغة قوانين تستميل من خلالها الأفراد والمجتمعات مثل النفع العام والخدمة الاجتماعية المجانية والتعاون .....الخ

ولكننا من جهة أخرى نجد أن غالبية الأفراد يرفضون بشدة فكرة طرد الأبناء من المنزل وذلك يعود للأسباب التي قدمناها في الجداول السابقة إضافة إلى تبلور فكرة الوعي لدى

الآباء بأهمية الوقاية من كل الأخطار الاجتماعية والسلوكية حيث أن استراتيجية العلاج تنتظر أن يحصل الحدث وتعمل بعد ذلك على تحديد معالمه وعلى تشخيص عوارضه ثم اعتماد الحلول بعد ذلك أما استراتيجية الوقاية فإنها تحتاط وتتوقع ما يمكن أن يحصل إذا توفرت شروط معينة فتعمل على تأمين المحيط الذي يعيش فيه الفرد مما يسمح له بالتكيف مع البنية والبيئة ويتآلف وينسجم مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده وغاياته وأهدافه فإذا كانت استراتيجية الوقاية أصعب من استراتيجية العلاج فإنها في الوقت نفسه أفعل وأفضل وأعظم مردودا وأثرا وهذا ما تفطن له الأولياء ويظهر ذلك من خلال رفضهم إلى فكرة طرد الأبناء من المنزل لأنهم يعتبرون ذلك مقدمة مهمة وأساسية للمشكلات الاجتماعية كجنوح الأحداث أو الانخراط في عالم التعاطي ومن ثم وكنتيجة فإن الطرد من البيت والمنزل لايساعد الأسرة في حل مشاكلها والتوافق داخلها بل إنه يدفع بها إلى حافة التفكك والانهيار الأسري والدخول في نفق مظلم لاتعرف بدايته من نهايته .

الجدول رقم 44: علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية بتأديب الأبناء بالضرب في حالة عدم الالتزام بالأوامر

		العولمة تساعد في ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب	موافق	30	14.0	22	10.2	08	3.7	60	27.9
	لاادري	13	6.0	14	6.5	03	1.4	30	14.0
	أرفض	59	27.4	43	20.0	23	10.7	125	58.1
المجموع		102	47.4	79	36.7	34	15.8	215	100%
قيمة كاف تربيع								16.54	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.00	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أنه إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أؤدبه بالضرب ، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب"لاأدري" فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها

47.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "60" ولي بنسبة قدرها "27.9%" والمحايدين عددهم "30" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"14%" أما الأولياء الذين يرفضون أنه إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب كان عددهم "30" بنسبة "14%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لان العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب "23" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"10.7%" في حين أن الموافقين على السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "59" بنسبة "27.4%" .

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 16.54عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.00 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء إذا لم يلتزم أحد أبناءهم بأوامرهم يؤدبونه بالضرب .

نلاحظ من خلال استقراء الجدول ونتائجه أن نسبة متوسطة من أفراد العينة والتي قدرت ب 59 % توافق على العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة والتي أشرنا إلى أنها تشمل قيم حب العمل واحترام القانون والملكية العامة والخاصة وهذه في الغالب قيم تشترك فيها كل شعوب العالم نظريا ولكن ماهو جدير بالاهتمام هو كيفية تحويل هذه القيم إلى ممارسات تظهر في الواقع وذلك لا يمكن إلا من خلال سلوك الآباء الذي حتما سوف ينتقل إلى الأبناء عن طريق الفعل والممارسة وعن طريق المعايير والأنماط السلوكية المحمولة بواسطة

الثقافة والتي نبحث عنها فيما يسمى بثقافة المواطنة التي تنطلق من ترسيخ قيم المساواة والاحترام المتبادل والحوار .

كل ذلك نجد له دلالة في العودة إلى رأي أفراد العينة في فكرة عقاب الأبناء بأسلوب العنف المادي أي الضرب وهو ما نجد ان نسبة كبيرة جدا من أفراد العينة والتي بلغت نسبة 58 % رافضة لهذا الأسلوب وهذا تعبير منها أن القيم السالفة الذكر لا يمكن تبنيها والوصول إليها عبر استخدام وسيلة أسلوب الضرب وإنما يكون عن طريق الحوار مع الأبناء وحسن الاستماع إليهم ومعاملتهم بالرفق والليونة والتي من شأنها ان ترسخ فيهم قيم المجتمع والتي من مكوناتها قيم المواطنة .

الجدول رقم 45 : علاقة العولمة التي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية في التقليل من فرص التنفيس والترفيه لتعديل سلوك الأبناء

		العولمة تساعد في ترسيخ قيم المواطنة العالمية							
		موافق		لاادري		أرفض		المجموع	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
أعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائي	موافق	29	13.5	28	13.0	19	8.8	76	35.3
	لاادري	08	3.7	06	2.8	00	0.00	14	6.5
	أرفض	65	30.2	45	20.9	15	7.0	125	58.1
المجموع		102	47.4	79	36.7	34	15.8	215	100%
قيمة كاف تربيع								9.78	
درجة الحرية								04	
قيمة SIG								0.044	
مستوى الدلالة								0.05	
القرار								توجد دلالة	

تحليل ومناقشة معطيات ونتائج الجدول :

يتبين من خلال هذا الجدول المركب الذي يوضح العلاقة بين المجيبين عن عبارة العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يعتمدون على

التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم، فكان عدد الموافقين على أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية يقدر ب" 34" فرد بنسبة تقدر ب"15.8%" أما المجيبون ب "لاأدري" فعددهم "79" فرد بنسبة"36.7%" أما الرافضون لذلك فقدر عددهم ب"102" بنسبة قدرها 47.4%"، أما بالنسبة للسؤال الثاني فكان عدد الموافقين على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم

"76" ولي بنسبة قدرها "35.3%" والمحايدين عددهم "14" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"6.5%" أما الأولياء الذين يرفضون أنه يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم فكان عددهم "125" بنسبة مئوية تساوي"58.1%"، وتظهر العلاقة بين هذين السؤالين أن المؤيدين لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والذين وافقوا على أنهم يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءه مكان عددهم "29" بنسبة "13.5%" ويظهر عدد الأولياء في خانة الرفض لأن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية وكذلك رفض يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبناءهم"15" ولي بنسبة مئوية قدرت ب"07%" في حين أن الموافقين عن السؤال الأول والرافضين للسؤال الثاني في نفس الوقت عددهم "65" بنسبة "30.2%" .

ومن خلال هذه النتائج تبين أن قيمة(كا^2) المحسوبة تقدر 09.78عند درجة حرية(04) وقيمة احتمال المعنوية " Sig " 0.044 بمستوى دلالة يساوي 0.05 وعند مقارنة قيمة sig بمستوى الدلالة أي (ألفا) نجد أن احتمال المعنوية (Sig) أقل من مستوى الدلالة ألفا وعليه فإنه توجد دلالة بين عبارة أن العولمة تساعد على ترسيخ قيم المواطنة العالمية والعبارة التي تنص على أن الأولياء يعتمدون على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائهم

ومنه يمكن أن نستنتج أن فئة لا بأس بها من أفراد العينة توافق على فكرة العولمة تساعد في ترسيخ قيم المواطنة وهذا الأمر يبدو واضحا على اعتبار أنه لا تقتصر العولمة على الأنساق العالمية الكبرى بل تمتد آثارها إلى حياتنا الشخصية وإلى الطريقة التي نتصور فيها أنفسنا وأنماط ارتباطنا بالآخرين ،إن العولمة تدخل في ثقافتنا المحلية وتقتحم علينا حياتنا الشخصية سواء عن طريق المصادر المباشرة مثل وسائل الإعلام والإنترنت أو عن طريق الاتصالات الشخصية مع أشخاص من ثقافات وبلدان أخرى .

من جهة ثانية نجد أن غالبية أفراد العينة أي بما نسبته 58.5 % ترفض فكرة الحد من فرص الترفيه والتقليل من وسائلها لأهميتها الثقافية والدور المهم الذي تلعبه في هذا المجال ولعدم القدرة على السيطرة والتقليل منها بالنظر لمجموعة الأسباب التي قدمناها سابقا ويضاف إليها ان واقعنا اليوم هو في المقام الأول من نتاج الثورة التكنولوجية التي تولدت منها ثورة وتطور إعلامي هائل فعّل الاتصال الجماهيري وربط العلاقات الاجتماعية التي تجاوزت الحدود الجغرافية وعلى هامش ذلك تكون النظام العالمي الذي تشكلت من خلاله انساقا دولية تنشط في مجال السلع والخدمات بكل أنواعها ، ويعتقد الكثيرون ان الموقع المتقدم الذي تحتله البلدان الصناعية في النظام المعلوماتي العالمي قد أخضع البلدان النامية لشكل جديد من الاستغراق الإعلامي والتبعية الإعلامية ومن ثم فإن التقليل من فرص الترفيه قد تكون على المستوى المباشر كالتنقل أما على المستوى الواقعي فإن الأولياء نفسهم لا يمكن لهم التخلي عن مشاهدة التلفاز كما أن مقاهي الأنترنت منتشرة فلا يمكن حرمان الطفل منها ومن ثم لابد وأن تكون سياقات أخرى لمتابعة الأبناء وتربيتهم بعيدا على هذا لأسلوب .

الفرضية رقم03: توجد فروق في درجة تغيّر أساليب الضبط الاجتماعيلدى الأسر الجزائرية نتاج عملية الإكتساب تعّزى إلى متغيّر (الجنس و المستوى التعليمي وشكل الأسرة)

الجدول رقم 46 : يوضح اختبار ت لدرجة الفروق في تغيّر أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاكتساب تعزى إلى متغيّر الجنس

الجنس	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة SIG	مستوى الدلالة	القرار
ذكور	99.84	7.70	2.36	213	0.019	0.05	توجد دلالة
اناث	102.16	6.36					

عرض وتفسير نتائج الجدول رقم 46 :

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح اختبار ت لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير الجنس أن المتوسط الحسابي للذكور يقدر ب: "99.84" مقابل متوسط "102.16" للإناث في حين أن الانحراف المعياري لذكور يساوي "7.70" والانحراف المعياري للإناث "6.36" وعند حساب قيمة "ت" المحسوبة وجدناها تساوي "02.36" بدرجة حرية "213" وعند مقارنة قيمة احتمال المعنوية "sig" "0.019" الأصغر من مستوى الدلالة "0.05" نستنتج أنه توجد دلالة إحصائية على أنه توجد فروق بين الذكور والإناث من أولياء الأبناء فيما يخص تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب.

من خلال الجدول المبين أعلاه ومن خلال ما توصل إليه التحليل الإحصائي فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تغيّر أساليب الضبط الاجتماعي تعزى إلى متغير الجنس

وهذا راجع إلى أن الأمهات يعتمدن في الغالب تربية الأبناء وتنشئتهم على وسائل الثواب والتدليل تفاديا الصدام معهم ومعاملتهم باللّين وبالحسنى كما أن الأم دائما تريد استبعاد الصدام بينها وبين أبنائها أو بين أفراد العائلة لأن العلاقة بين الأم والطفل دائما علاقة عاطفية تبادلية مملؤة بنبرات الحب والحنان والتي لا يستطيع الحصول عليها بدون امه لهذا يأتي اللين والتدليل للحفاظ على هذه الصورة والمكانة كما أن الأم وباعتمادها أسلوب اللين والتدليل أحيانا المفرط هي لغرض إقناع الطفل بإتباع توجيهات الأب وهذا ليس دائما في صالح العملية التربوية كما أن عمل الأب وغيابه عن الأسرة لساعات طويلة يجعل الأم في احتكاك واتصال دائم بينها وبين أولادها مما يجعل أسلوبها دائما يراعي نفسية الطفل وطبيعة العلاقة المرتسمة من خلال الحضور الدائم لها لأنه في النهاية تبرير غياب الأب من طرف الأم يكون من خلال التعويض الذي يكون بدوره من خلال التدليل.

كما أن الاختلاف بين الجنسين أمر طبيعي وفطري مرتبط أساسا بنفسية كل منهما فالأب يمارس ويعتمد أسلوب الشدة في بسط الرقابة والتوجيهات ورسم محددات التعامل مع سلوك الأبناء لأنه المسؤول عن هذه الأسرة من حيث الجوانب المادية والاقتصادية ومن حيث الحضور الاجتماعي لها فيرى صورته من خلال تنفيذ رؤيته وقراراته وهذا انحراف في الوعي فرضته طبيعة البيئة التي نشأ فيها الآباء ويحاولون نمذجتها وتنميطها وإعادة إنتاجها من طريقة تربية أبنائهم

ولكن ومن جهة أخرى إن غياب الأب للعمل وتوفير للقمة العيش يزيد من شوقه إليهم فيحاول سد تلك العاطفة وذلك الشوق من خلال معاملتهم بالين والمرونة والحوار والجلوس إليهم في وقت الفراغ خاصة إذا أدركنا أننا نعيش في مجتمع يشرك الشارع في تربية أبنائه بوعي أو بغير وعي .

جدول رقم 47 : يوضح اختبار" ت درجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير شكل الأسرة نووية وممتدة.

شكل الاسرة	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة SIG	مستوى الدلالة	القرار
نووية	101.20	7.25	1.40	208	0.09	0.05	توجد دلالة
ممتدة	99.93	7.07					

عرض وتفسير نتائج الجدول رقم 47 :

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح اختبار" ت درجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير شكل الأسرة (نووية وممتدة) أن المتوسط الحسابي للذين شكل أسرتهم نووية يقدر ب: "101.20" مقابل متوسط "99.93" للذين شكل أسرتهم ممتدة في أن الانحراف المعياري لذوي الأسر النووية يساوي "7.25" وانحراف معياري لذوي الأسر الممتدة "07.07" وعند حساب قيمة "ت" المحسوبة وجدناها تساوي "01.40" بدرجة حرية "208" وذلك لامتناع مع المستجوبين عن الإجابة عن هذا السؤال، وعند مقارنة قيمة احتمال المعنوية "sig" "0.09" الأصغر من مستوى الدلالة "0.05" نستنتج أنه توجد دلالة إحصائية على أنه توجد فروق بين الأسر النووية والممتدة في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب.

من خلال الجدول المركب يتراءى جلّيا بأن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى إلى شكل الأسرة ذلك أن الأسرة الممتدة تعبر عن نوع من الصرامة والشدة ومركزية التوجيه والتربية التي دائما ما يتحكم فيها الجد أو الأكبر ودائما ما يكون النمط التسلطي هو السائد في هذا النوع من الأسر.

وهذا النوع من الأسر المتميز بالنمط التسلطي تكون التنشئة فيه موروثة وتنتقل وفق آليات معروفة ومتوارثة ويمارسها الجد على ما نشأ عليه ومن ثم تكون التنشئة مؤسسة على الإذعان والتبعية وهذا يجعل الحوار والنقد والمناقشة والتراجع عن القرارات منعدما هذا من جهة ومن جهة أخرى إن العملية التربوية يشترك فيها كل الحاضرين والموجودين في السكن سواء من العم أو ابن العم أو العمة دون أن يتدخل الوالدان وهو النمط السائد قبل الانفتاح ولا يمكن تجاوز هذا الأمر إلا من خلال الانفصال المكاني مما ينقلنا إلى الأسرة النووية

إن الأسر النووية والتي تأثرت بالتغيّر الاجتماعي الحاصل في المجتمع بدأت تتكيف مع المقتضى الحاصل والذي نتج عن تمرد الأبناء عن آبائهم خاصة في الأسر الممتدة مما جعل المراجعة بادية في الأسر الممتدة فأصبح التدليل موجود وسبل التشارك والحوار قائمة بين أفراد الأسرة والمشاركة في المسؤولية

ومن ثم تستنتج أن الأسر الممتدة تتبنى أسلوب التسلط و الشدة والعقاب التربوي على العكس في الأسر النووية التي تعتمد أسلوب الليونة والحوار والثواب التربوي .

الجدول رقم 48 : يوضح اختبار تحليل التباين لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوجة.

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر	قيمة SIG	مستوى الدلالة	القرار
بين المجموعات	387.47	04	96.86	2.05	0.08	0.05	لاتوجد فروق
داخل المجموعات	9724.13	206	47.20				
المجموع	10111.60	210					

عرض وتفسير نتائج الجدول رقم48 :

وجدنا في الجدول رقم " 48" الذي يوضح اختبار تحليل التباين لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوجة أن مجموع المربعات بين المجموعات يقدر ب: "387.47" بدرجة حرية "04" ومتوسط حسابي يساوي "96.86" أما مجموع المربعات داخل المجموعات فيساوي "9724.13" بدرجة حرية مقدرة "206" ومتوسط مربعات "47.20" في قيمة معامل (فيشر) ستاوي "2.05" ، أما قيمة احتمال المعنوية "sig" "0.08" وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة "0.05" ومنه نستنتج أنه لا توجد دلالة إحصائية على أنه توجد فروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوجة.

فمن خلال الجدول يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تغير أساليب الضبط تعزى إلى المستوى التعليمي للزوجة وهذا يؤكد على أن المستوى التعليمي للزوجة لم يظهر كمؤشر على العملية التربوية وعلى نمط الأسلوب التربوي المتبع وهذا بدوره قد يفسر على ان الأمهات يتبعن الطريقة التقليدية في التربية أو أنهن يثقن في أزواجهن الذين يعتبرونهم مرجعا ومنطلقا في التعامل مع الأبناء فالأم تطبيقيا هي مساعدة للأب في عملية التربية وهو من يملي أو يحدد طريقة التعامل مع الأبناء وضمنيا هو من يمتلك المساحة والسلطة والقرار في تحديد الأسلوب التربوي والكيفية التي يمارس بها .

ومن ثم فمن خلال الجدول أن المستوى التعليمي للزوجة لم يظهر كمؤشر على العملية التربوية من خلال التغير في أساليب الضبط الاجتماعي–الثواب – والعقاب – مما يرسخ علاقة التبعية في تبني أساليب التربية بين الزوجة والزوج وهذا وضع قد يجنب حالة العلاقات غير المتجانسة وغير المتوازنة في تربية وتنشئة الأبناء لأن الزوجة إذا اعتمدت أسلوبا معينا واعتمد الزوج أسلوبا مخالفا يحدث الصدام بينهما وتسود حالة من التشنج في العلاقات العائلية .

الجدول رقم 49 : يوضح اختبار تحليل التباين لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوج.

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة فيشر	قيمة SIG	مستوى الدلالة	القرار
بين المجموعات	28.22	03	09.40	03.18	0.015	0.05	توجد فروق
داخل المجموعات	11109.87	211	52.65				
المجموع	11138.09	214	53.10				

عرض وتفسير نتائج الجدول رقم 49 :

وجدنا في الجدول رقم " **49**" يوضح اختبار تحليل التباين لدرجة الفروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوج أن مجموع المربعات بين المجموعات يقدر ب: "28.22" بدرجة حرية "03" ومتوسط حسابي يساوي "9.84" أما مجموع المربعات داخل المجموعات فيساوي "11109.87" بدرجة حرية مقدرة "211" ومتوسط مربعات "52.65" في قيمة معامل (فيشر) ستاوي "03.18" ، أما قيمة احتمال المعنوية "sig" "0.015" وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة "0.05" ومنه نستنتج أنه توجد دلالة إحصائية على أنه توجد فروق في تغير أساليب الضبط لدى الأسر نتاج عملية الاستيعاب تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للزوج.

إن المستوى التعليمي للزوج ظهر كمؤشر مؤثر في تغير أساليب الضبط الاجتماعي وهذا يدل على أن المستوى التعليمي للزوج يؤثر على تبني واختيار أسلوب الثواب أو العقاب وهذا راجع إلى التحصيل العلمي والمعرفي الذي اكتسبه من خلال مساره التعليمي ومجمل الخبرات التي اكتسبها من خلال التفاعلات اليومية سواء من خلال العمل أو باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى أو من خلال عمليات المثاقفة والحوار والتشاور التي يباشرها الزوج مع غيره منطلقا من مستواه التعليمي ، إن المستوى التعليمي للزوج يؤهله لاختيار الأسلوب الأنسب وفق مقتضيات الموقف ومتطلباته كما أنه لايدفعه إلى المغالاة في تبني أسلوب على حساب آخر بل يجعل من التوازن هدفا للعملية التربوية قصد المحافظة على التوازن النفسي للطفل أو الولد .

ومن هنا نقول أن الأسلوب التربوي المختار من الأب أو الزوج مرهون بالمستوى التعليمي فكلما زاد المستوى التعليمي كلما غلب أسلوب الثواب وكلما كان المستوى التعليمي محدودا أو معدوما كلما غلب أسلوب العقاب التربوي وهذا بدوره مرتبط بالأهداف التربوية التي في النهاية تحدد الأسلوب المتبع واستنادا لما سبق نجد دراسة جزائرية تتقاطع مع هذا الموضوع وهي دراسة"[1] محمد بومخلوف "وآخرون يوضح أن الأسرة الجزائرية تحدد هدفها التربوي بإتباع المنهج والأسلوب الذي تراه مناسبا لذلك في التأديب والحماية والوقاية والتقويم والمحافظة على القيم ، وقد تختلف الأسر في تبني الأساليب من أجل غرس القيم وإعادة إنتاجها لأبنائها ، إذ لا اختلاف بوجود أساليب كثيرة ومتعددة في ممارسة العملية التربوية سواء من خلال التأديب والتأنيب أو المباركة والثواب كما أن اختلاف درجتها مرتبط بطبيعة السلوك المخل ، أي أن التأنيب والتأديب متدرج مرحليا حسب درجات السلوك المعاقب عليه

[1] - بومخلوف محمد وآخرون :واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري ، دار الملكية للطباعة ، الجزائر ، 2008 ، ص88-91

ملخص نتائج الدراسة :

نتائج الفرضية الأولى : يمارس الثواب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأكثر اكتسابا للقيم المعوّلمة.

من خلال استعراض نتائج الجداول في محاولة لاستخراج استنتاج عام حول الفرضية الأولى والتي من خلال التحليل يمكن أن نلاحظ ان العولمة في بعدها الاجتماعي تدفع إلى الالتقاء والتقارب بين المجتمعات في مجال تبني أساليب الضبط والمتابعة والتوجيه خاصة وأن العولمة أبانت على رؤيتها الرامية إلى الوصول إلى ثقافة كونية واحدة .

كما أن العولمة على المستوى الاجتماعي ليست فقط هذا الجانب الزاهي فحسب بل هي قائمة كذلك على جلب أنماط من السلوك الاجتماعي المتشبع بالقيم والثقافة الغربية وهذا ما لاحظناه من خلال نتائج جداول الفرضية بصرف النظر عن مدى قبول ورفض هذه المجتمعات لهذه الأنماط من السلوكات .

هذه الوضعية المتأرجحة اجتماعيا بين القبول والرفض– لأنماط السلوك – والمكتنزة ماديا خصوصا عند الأسر الأكثر اكتسابا للقيم المعولمة أثرت في العلاقات الاجتماعية بين الأسر في المجتمع الواحد وبين أفراد الأسرة الواحدة فتقلصت مساحات القيم الأصيلة تاركة المجال أمام القيم المعولمة التي تمكنت من ثقافة الأسرة ورؤيتها التربوية بل وأثرت على اتجاهها ومواقفها من جهة وعلى تبنيها للأساليب المتبعة في عملية التنشئة من جهة أخرى ، صحيح أن العولمة أبهتت روح المحبة بين الأفراد وألغت معاني التضامن بينهم ، وسخرت من المواقف الإنسانية والاجتماعية المتشربة من نبع القيم الأصيلة وفي المقابل تباهت بالمواقف المادية وتعالت على التضامن الداخلي الأسري إلا أن هذا لم يمنع من أن العولمة تماهت مع توجه الأسرة بل وأثرت فيه من خلال أن قيمها زادت من قناعة الأسر في ممارسة

أسلوب الثواب بل أحيانا جعله على المستوى المطلق في التعاطي مع أخطاء وسلوكات الأبناء التي تخالف توجهات المجتمع وهذا ما أظهرته نتائج الفرضية .

كما لأحطنا أن القيم المعولمة والعادات الاجتماعية تلعب دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي لاتقل شأنا عن دور القوانين الوضعية ، فالعادات الاجتماعية هي السلطة غير المكتوبة والتي توجه مواقف الآباء تجاه أفعال وتصرفات الأبناء والتعامل معها والعادات حاضرة في كل مكان وزمان للأسرة وفي كل مناسبة بل وتتدخل تلقائيا وبدون إذن في كافة تعاملات الأسرة مع أبنائها وهي بذلك كما وضحته النتائج تستمد قوتها بما تستخدمه من جزاءات اجتماعية تلك الجزاءات التي قد تأخذ الشكل الإيجابي والمتمثل في الثواب .

من ناحية أخرى بينت النتائج أن الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي لما يؤديه من وظائف اجتماعية واستقرار للنظم ويظهر ذلك في الجداول التي استخدمت فيها عبارة إبعاد الدين على بعض الجوانب والتي قوبلت بالرفض في كثير من الأحيان .

وفي جانب آخر نجد أن الأسرة تلعب دورا فاعلا في بناء شخصية الأبناء وذلك من خلال إشباعهم بحاجاتهم وتلبية رغباتهم سواء الأساسية أو الثانوية وهذا ناتج عن ثقافة قيم العولمة وهذا يساعد على التكيف وتحمل المسؤولية وعدم الشعور بالحرمان الاجتماعي والانخراط بذلك في المنظومة المجتمعية وهو متشبع .

وأخيرا وبالنظر إلى المعطيات السابقة يمكن أن نقر بتحقق الفرضية الأولى من الدراسة والتي تفيد تبني الأسرة الأكثر اكتسابا للقيم المعولمة أسلوب الثواب كأحد آليات الضبط الاجتماعي الأساسي .

نتائج الفرضية الثانية : يمارس العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأقل اكتسابا للقيم المعولمة.

إن أولى النتائج المتمخضة عن الدراسة تتمثل في كون الأسرة تستطيع أن توفر نوعا من العلاقات الاجتماعية التي تمتاز بدرجة عالية من الثبات إذا ما قيست بغيرها من العلاقات الاجتماعية الأخرى وعلى هذا فالعلاقات الأسرية هي التي تحدد تلك العلاقات من حيث التماسك والتضامن والإلتزام الاجتماعي المرتكز على الروابط الأسرية بين الآباء والأبناء وهذا لما لها من وظائف وإشباعات أساسية .

النتيجة الثانية أن العولمة ومن خلال آلياتها ووسائلها التي لم تقتصر على وسائل الاتصال الجماهيري ولكن تجاوزت الحضور الفيزيائي إلى المفترض من خلال شبكات التواصل قد غيرت من منطلقات التعامل مع أساليب الضبط وشكلت لدى الأفراد نوعا من الوعي في التعامل مع العملية التربوية ومن ثم فغياب هذه الحالة من الوعي الذي تنامى كما اسلفنا بفعل العولمة إلا واتسعت معه حدود تبني وممارسة العقاب في التعامل مع سلوكات الأبناء وبدا ظاهرا وجليا في المؤشر المتعلق بطرد الأبناء من البيت وعلاقاته بترسيخ قيم المواطنة .

كما أن الدراسة أبانت عن أن فعل العولمة ساهم بدور خطير وفعال في تشكل الأسر والمجتمعات حتى صرنا نسمع عن مؤسسات افتراضية تشارك الأسرة والمجتمع في العملية التربوية إلا أن هذا الأمر شكل وبصورة إيجابية حالة من الاهتمام لدى الأسر والمجتمعات تعنى بدراسة الضبط الاجتماعي والإرشاد الاجتماعي كمخرجات للتغير والتحول السريع للمجتمعات ، ومن ثم لابد من ملء الفجوة المعرفية التي خلفتها الثورة المعلوماتية بين الدول المتقدمة وتلك التي تسعى إلى التقدم من خلال توسيع المشاركة الاجتماعية بين أفراد المجتمع بل والحث عليها من أجل المحافظة على الخصوصية الثقافية .

إن من نتائج الدراسة أن الدين أحد مرجعيات التعامل والتفاعل مع حركات الحياة وسكناتها بالنسبة لعينة الدراسة مما يعزز أن العولمة فشلت في إضعاف الأفراد في علاقاتهم بدينهم وظهر ذلك من خلال المؤشر المتعلق بعلاقة إبعاد الدين بعدم المبالاة بأخطاء الأبناء وعدم الالتزام بالأوامر وبالضرب .

أما بخصوص علاقة الأبناء الأسرية فقد وجدنا أنه إلى جانب الوظيفة الاجتماعية للأسرة فإن لها وظيفة نفسية تقوم على تنشئة الطفل بصورة متوازنة ، فالأسرة المستقرة والتي تقوم بإشباع حاجيات أبنائها تساهم في اتزانهم وإيجاد التجاوب العاطفي والنفسي والعكس صحيح بالنسبة للأسر المضطربة أي أن القيم المعولمة ومن خلال أنماط التعامل ساعدت في ترسيخ وتكريس التوازن منة خلال مدى تلبية رغبات الطفل .

كما أن النتائج أظهرت ردة فعل الأسر الأقل استيعابا للقيم المعولمة في التعامل مع الأبناء من خلال اعتماد أحيانا أسلوب العقاب ذلك أن الدراسة محورها الضبط الاجتماعي وتحديدا أسلوب الثواب والعقاب فإنه يتأكد على أن هذين الأسلوبين يظهران ويظهر تبنيهما من خلال عملية التنشئة الاجتماعية على اعتبار ان عملية التنشئة تمثل أولى أشكال الضبط الاجتماعي الوقائي والتي بدورها تحدد أنماط التعامل مع أخطاء الأبناء سواء من خلال الثواب أو العقاب .

وتجدر الإشارة إلى أن التغيّرات والتحوّلات الحاصلة على العالم من خلال وقع العولمة ألقى بظلاله على بنية الأسرة التي ظهرت بشكل مغاير لما كانت عليه من خلال البنية التقليدية – أي الأسرة الممتدة أو النواة – فشكل الأسرة الحالي أصبح مرتبط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتأثرة بالعولمة ولا يمكن بأي حال فصلها عنها فتراجع شكل الأسر الممتدة التي كانت من خلال العملية التربوية تشاركية وأسلوب العقاب والزجر السائد فيها وتوسع شكل الأسر النواة وهذا نتاج للعولمة وهذا الشكل أصبح السائد والمراقبة والمحاسبة للأبناء مرتبطة من خلاله بالزوج والزوجة ومن ثم يتراجع من خلالها أسلوب العقاب

ولكن ومن جهة ثانية لايمكن أن نستبعد المقاربة التاريخية المشكلة لشكل وقيم الأسرة الجزائرية التي مازالت تحتفظ ببريقها وبمكانة ودور الأجداد أو الأعمام أو الأخوال أو الجيران في العملية التربوية .

كذلك أظهرت الدراسة دور الأسرة الفعال في غرس قيم المواطنة الصالحة والأهم من ذلك تهيئة وتحضير الفرد على تحمل المسؤولية والاستعداد للقيام بالأدوار المنوطة به ضمن اتجاهات وتوجهات المجتمع ولايتأتى ذلك إلا من خلال استبعاد معوقات ذلك لاسيما التفكك الأسري أو الخلافات الأسرية ومن ثم التوازن في ممارسة أساليب الثواب أو العقاب يقي من الانحراف أو الاختلاف الأسري .

إن الدراسة أثبتت أن المثاقفة الإيجابية تزيد من الوعي لدى الأفراد وتجعل تفكيرهم على المستوى العالمي وليس معزولا عن الأحداث لاسيما تواريخ الأمم الناجحة ويساهم كمؤشر في تربية الأبناء على هذا النمط مما يؤكد على أن الأسر الأقل اكتسابا للقيم المعولمة تتأثر بالأساليب التقليدية .

وعليه وبناء على ما سبق يمكن أن نقر بتحقق الفرضية الثانية والتي مفادها أن العقاب كأسلوب ضبط اجتماعي أساسي لدى الأسر الأقل اكتسابا للقيّم المعولمة .

نتائج الفرضية الثالثة : توجد فروق في درجة تغيّر أساليب الضبط الاجتماعيلدى الأسر الجزائرية نتاج عملية الاكتساب تعزى إلى متغّيرات (الجنس و المستوى التعليمي وشكل الأسرة).

يبدو من خلال استعراض نتائج الفرضية الثالثة انه وبداية بالنسبة لمتغير الجنس أن الفروق الموجودة ترجع أساسا إلى الفروق الطبيعية والفطرية أي الاختلافات الفطرية والطبيعية الموجودة بين المرأة والرجل ونظرا لهذه الفروق فإن الأساليب تأرجحت بين الشدة حينا واللين في الأحيان الأخرى .

فبالنسبة للمرأة تحاول في كثير من الأحيان والحالات الإبقاء على علاقة الود الموصول بينها وبين أبنائها وذلك راجع إلى غلبة الجانب العاطفي على تصرفاتها وتعاملها .

على العكس من ذلك نجد أن الكثير من الآباء تغلب عليهم طبيعتهم الذكورية في التعامل والتي تعتمد في كثير من الحالات الشدة والحزم وقد يصل أحيانا إلى مستوى القسوة .

كل ذلك يعود حتما إلى طبيعة السلطة وعلاقات السيطرة والخضوع والقرار التي تميز الأسر الجزائرية على اعتبار أن غالبية المجتمع الجزائري توصف بأنها مجتمع ذكوري يكرس السلطة للرجل .

كل هذه المعطيات تدل دلالة واضحة على طبيعية الاختيارات والاتجاهات التربوية والتي تحدد الفروق بين النساء والرجال في هذا الجانب .

أما بخصوص متغير المستوى التعليمي انقسمت النتائج بين اتجاهين الأول الخاص بفئة الزوجات والتي جاءت النتائج الإحصائية ليست ذات دلالة بمعنى أن كل الزوجات لم تظهر مؤشرات على تبنى أساليب تربوية بخصوص الضبط وهذا يدل على أنهن ينتهجن الأساليب التقليدية والتي تعرف لدى المجتمع الجزائري ، وبالخصوص في الوسط النسوي حيث يلعب

العرف والعادة دورا أساسيا في التربية والتنشئة لدى المرأة و أنها ترتكز على اتجاه الزوج في التربية ثقة منها في طريقته وتبنيه لأساليب الضبط .

من جهة أخرى كلن الاتجاه معاكسا لدى الأزواج حيث أظهرت النتائج الإحصائية وجود دلالة بما يعني أن الأزواج يلعب المستوى التعليمي لديهم دورا كبيرا في تغيّر وتبني أساليب الضبط لاسيما أسلوبي الثواب أو العقاب وهذا انعكاس للمستوى الثقافي الذي بدوره يؤسس لأشكال جديدة من الممارسات التربوية في الأسرة سواء التعامل أو شكل العلاقات مع الأبناء أو طبيعة الاتجاهات والمواقف مع الأخطاء والممارسات غير المقبولة من طرف الأبناء .

اما بالنسبة لمتغيّر شكل الأسرة والتي أثبتت النتائج وجود فوروق ذات دلالة الأمر الذي يعني أن هناك اختلاف بين الأسرة في طبيعة التركيبة والذب بدوره يكرس هذه الفروق فالأسرة الممتدة من حيث الخصائص تتكون من أكثر من جيلين أي أن عددها كبير ووظائفها كبيرة ومتعددة فالوظيفة التربوية من داخلها هي وظيفة تشاركية يتشارك فيها الكل سواء الجد أو العم أو ابناء العم وهذا بالنظر إلى طبيعة تركيبها أما الأسرة النواة وهو النموذج الذي يتجه نحوه المجتمع الجزائري تدريجيا فتعرف بأنها تتكون من جيل واحد فقط الآباء والأبناء فمن خلالها الجوانب التربوية يحتكرها الزوجان دون سواهما .

كل هذه المعطيات هي بدورها مؤشرات تكرس الفروق بين نوعي الأسرة من حيث الطبيعة والشكل علما أن المجتمع الجزائري يمكن وصفه بأنه مجتمع مزدوج الشكل الأسري حيث ينتشر الشكلان في المدينة الواحدة والحي الواحد .

وعليه وبناء على ما سبق يمكن أن نقر بتحقق الفرضية الثالثة والتي مفادها **توجد فروق في** درجة تغيّر أساليب الضبط الاجتماعيلدى الأسر الجزائرية نتاج عملية الاكتساب تعزى إلى متغّير (الجنس و المستوى التعليمي وشكل الأسرة)

الاستنتاج العـــام :

من خلال الدراسة الراهنة يمكن القول أن الأسرة تتربع على مكانة المؤسسة الاجتماعية الأهم وبامتياز باحتلالها موقع النواة الصلب في مهام التنشئة الاجتماعية لأبنائها فهي الوسط الطبيعي والمرجعية الأولى في نقل القيم وتربية الطفل ، وتوفير حاجاته المادية والنفسية وإشباع رغباته وتوفير متطلبات الألفة والحنان والدفء التي يحتاجها الطفل خلال المراحل الأولى من حياته ، كما أنها هي المسؤول الأول على تحديد السمات والمعالم الأساسية لشخصيته وميوله ورغباته وعلى تطبيع سلوكه مع خصوصيات واقعه الاجتماعي.

إن النظام الأسري منوط به مهام تحديد طبيعة الروابط المعنوية والنفسية مع العالم الخارجي وذلك وفق غايات واتجاهات المجتمع ، كما أنه منوط به توفير الفضاء الملائم للأفكار الإيجابية التي تعكس سلامة التنشئة والتربية بما يتوافق وماهية المجتمع .

كما أن النظام الأسري هو الحافز والحامي للأبعاد الروحية والأخلاقية والثقافية لعملية التربية والتكوين وهو المسؤول على حالة التوازن والتماسك الاجتماعي والذي يقتضي متانة الروابط الوالدية مع الأبناء واستمرار التواصل وإيجابية التفاعل .

وهذا لا يتأتى إلا من خلال المرور عبر بوابة الضوابط التي تحدد الأوامر والنواهي وتفعل فعل الكاشف والمحدد للسلوك وذلك ما تظهره فكرة الضبط الاجتماعي والتي تبدو فكرة قديمة نابعة من المبدأ البسيط الذي يقول بأن كل الحياة الاجتماعية ترتكز بالضرورة على شيئ من التنظيم وأن كل تنظيم يتضمن نوعين من الضبط (رسمي أو غير رسمي) وأن هذا الأخير يتمظهر في الآليات التي حددها المجتمع سلفا وهي الثواب والعقاب وهذا ما ظهر من خلال الدراسة الحالية ومن خلال الأسرة المكتسبة والمستغرقة من قبل قيم العولمة والتي تمارس نوعين من لآليات الضبطية المشار إليهما ، وفي ظل ما نشهده من تغيرات هيكلية على مستوى الأسرة والمجتمع فإن النتائج أظهرت أثر الأفكار والسلوكيات المعولمة على الأداء

الوظيفي للأسرة والذي تباينت إزاءه ردات الفعل وذلك ما ظهر من خلال الرفض الصريح لبعض الأولياء لهذه الأفكار وذلك حسب النتائج الموضحة في الجداول في حين أننا وجدنا قبولا غير مشروط لهذه الأفكار المعولمة والتي تجسدت في طريقة التفكير الغربية وممارسات بعض سلوكياتهم ، مما يدل دلالة قطعية وواضحة على استغراق هذه الأسر الجزائرية للأفكار الوافدة عبر العولمة وتأثر تبنيها لأساليب الضبط من خلال الثواب والعقاب بها .

ومما يشد الانتباه من خلال النتائج هو ظهور ووجود نوع المقاومة في محاولة للحفاظ على الخصوصية الثقافية من خلال ظهور الدور الكبير الذي يلعبه العرف والتقليد التربوي الجزائري ،كل ذلك يبدو أمرا طبيعيا ومقبولا في ظل ما تشهده الأسرة الجزائرية من تجاذبات وصراعات بين الثقافات .

لكن يجب أن ننتبه إلى أن هذه النسب المحققة في النتائج الدراسية هي رهينة الزمان والمكان والظروف الاجتماعية فهي قابلة للتغير والتوسع وهذا ما ينبئ بالخطر ويهدد الخصوصية الثقافية ويضرب الأسرة في الصميم .

لذا تبدو المثاقفة والمواجهة الثقافية أمرا مفروضا واقعا لما هو موجود من وسائل تفعل ذلك وتعمل عليه وأننا إذا أردنا أن ننخرط بنوع من الخصوصية والمحافظة على الهوية أن نعمل على إيجاد حالة من الوعي تشارك من خلالها جميع المؤسسات الاجتماعية تنبه لمخاطر العولمة وتعمل على الحد من استغراقاتها لأن الواقع العالمي لا يعترف إلا بثقافة عالمية واحدة في وحدة كونية واحدة .

الخاتمة :

في نهاية هذه الدراسة نقول بأن الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تقوم بإعداد الفرد وفق متطلبات أهداف المجتمع وغاياته وذلك من خلال تلقينه القيم التي يؤسس عليها النظام الاجتماعي إلا أن هذه الوظيفة عرفت تحديات سواء من خلال القيم المحمولة إلينا عبر مختلف الوسائل والآليات خاصة أو من خلال التطور الحاصل في النظم الاجتماعية بفعل التأثير العولمي عامة

إن الواقع الاجتماعي على المستوى العالمي أقل ما يقال عنه أنه موسوم بانفجار معرفي وتكنولوجي غير مسبوق غيّر من مفهوم الزمان والمكان وألقى بظلاله على جميع النظم وأوجد هاجس لدى المجتمعات تتعلق بفقدان الهوية لاسيما هوية الأسرة وأساليبها في تربية أبنائها وتنشئتهم .

ان الأسرة تتعامل مع أبنائها بأساليب متنوعة ومختلفة عبر ما يسمى الممارسات والقيم الاجتماعية الملزمة والتي تحدد علاقات المجتمع ككل ومن ضمن هذه الأساليب أسلوب الثواب والعقاب كأحد أساليب الضبط الاجتماعي التي تباشرها الأسرة والتي تتحدد من خلالها شخصية الطفل ، فاختيارنا للأسلوب التربوي هو اختيارنا لشخصية الطفل فعلماء النفس أكدوا بأن السنوات الأولى من حياة الفرد هي المرحلة الحاسمة في تحديد المعالم والمبادئ الأساسية للشخصية إلا أن هذا الأمر لم يعد منوطا بالأولياء بل إنه أصبح متأثرا بما حملته إلينا العولمة التي تدخلت في شتى مجالات الحياة بل إنها أصبحت المتحكم في نسقها مما أثر ذلك على اختيار وتبني الأساليب التربوية فجاءت هذه الدراسة لتلقي بضلالها على مدى تأثر تبني أساليب الضبط بقيم العولمة من حيث حجم الاكتساب والتفاعل لتنتهي الدراسة أن القيم المعولمة ساهمت في تأكيد وعي الأسرة في تبنيها أسلوب الثواب وممارسته بشكل أكبر أثناء تربية ووافقت التوجه العام للأسر على تفادي أسلوب العقاب كنمط تربوي لتنشئة الأبناء وهكذا نستطيع القول أن هذه الدراسة وقفت على أن القيم الأصيلة للمجتمع الجزائري متوازنة ولها محددات سوسيولوجية دفعتها لتبني أسلوب الثواب كما أن العولمة أكدت موقف الأسرة الجزائرية ووعيها بفشل العقاب التربوي .

أما التوصيات والمقترحات فإن نقدمها على النحو التالي :

بالنسبة للتوصيات فإنه بعد التأكد من التحقق الفعلي لفرضيات الدراسة فإننا وعلى ضوء إشكالية الدراسة ونتائجها نوصي بمايلي :

التوعية والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة والصحيحة والتمسك بالقيم الأصيلة والمحافظة على الخصوصية والهوية من خلال عملية تشاركية تقوم بها كل النظم الاجتماعية

ترسيخ دور الأسرة ومن بعدها الجماعات الاجتماعية الأخرى في عملية الضبط الاجتماعي الرسمي أو غير الرسمي

ضرورة مراجعة التشريعات والنظم القانونية بما يحفظ طبيعة وخصائص المجتمع الجزائري

ضرورة العمل على إبراز نوعية وقيمة الأعراف والتقاليد التي تحكم الأسرة الجزائرية من خلال العملية التربوية .

تفعيل دور وسائل ومؤسسات الضبط المختلفة وفي المقابل توفير حاجات المجتمع المادية والفكرية والسياسية والاقتصادية ...الخ

العمل على معالجة مشكل البطالة وإنهاء حالة الفراغ الموجودة في المجتمع لأن البطالة والفراغ يضعف من حصانة منظومة القيم .

التحسيس بدور الأسرة ووظيفتها في تكوين جيل خال من التشوه الفكري والمعرفي .

تشجيع الباحثين على القيام بدراسات ميدانية وعلمية من أجل التعرف على أسباب الاستغراق والتماهي مع حالة العولمة

إجراء دراسات وندوات وملتقيات وحملات تحسيسية نعرف من خلالها بإيجابيات العولمة ومساوئها

كما أن الاقتراحات التي أوجهها من خلال نتائج البحث والدراسة فهي

استخدام وسائل الاتصال الجماهيري للتوعية بمخاطر العولمة وقيمها والتمسك بالقيم الأصيلة والخصوصية الثقافية .

القيام بتأسيس مراكز ترصد أسباب التغير والتحول السلبي المؤثرة في المجتمع الجزائري وتقديم الحلول لذلك .

فرض عقد ندوات جهوية وبانتظام وبصورة دورية على مستوى الجامعات والمؤسسات الفاعلة للتوعية بمخاطر التماهي وتبني قيم العولمة بعيدا عن المحددات السوسيولوجية للمجتمع الجزائري

فتح تخصص على مستوى الجامعة تابع للعلوم الإنسانية والاجتماعية يتعلق بالعولمة على اعتبار أن هناك دراسات قامت على أساس علم اجتماع العولمة .

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1-إبراهيم عبد الله ناصر:علم الاجتماع التربوي ، دار وائل للنشر ،عمان،ط1 ،2011

2-ابن منظور : لسان العرب ، ج 12 ، د ط ، دار صادر ، بيروت ، د س .

3-احسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ،ط1 ،دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1982.

4-أحمد ابوزيد : البناء الإجتماعي مدخل لدراسات المجتمع ج2 الأنساق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ،ط2.

5-أحمد إسماعيل أحمد :الإعلام التربوي ودوره في التربية والتعليم ، دار كنوز المعرفة ،عمان

6-أحمد الخشاب : دراسات في النظم الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،1998دط.

7-احمد الخشاب : الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،ط2 ،1958.

8-احمد محمد هلالي : عولمة التعليم الجامعي ،ط1 دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان 2012

9-أمال عبد الحميد وآخرون :علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، دار الميسرة ،عمان ، ط2 ، 2015 ،

10- الأمين عدنان : التنشية الاجتماعية وتكوين الطباع ، المركز العربي الثقافي ، المغرب ، ط1 ، 2005.

11- أمينة على الكاظم : التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري ، ط1 ، هاجر للطباعة والنشر ، قطر، ب ت

12- أنتوني غيدنز: علم الاجتماع ،ط 1، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ،2005.

13- إيهاب عيسى المصري و طارق عبد الرؤوف محمد : القيم التربوية والأخلاقية ، ط1 ، مؤسسة طيبة ، القاهرة ، ط1.

14- أيوب دخل الله: التربية ومشكلات المجتمع في عصر العولمة ، دار الخلدونية للنشر، ط1.

15- بركات حليم :المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 .

16- برهان غليون : العولمة وأثرها في الوطن العربي ، دار الثقافة ، ط1 ، 2009

17- بن شريط عبد الرحمان : الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة ، دار كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011 ، ط1 .

18- بوفولة بوخميس : انحراف الأحداث من منظور قيمي أخلاقي ، ط 1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الجزائر ، 2013 .

19- بومخلوف محمد وآخرون: واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري ، دار الملكية للطباعة ، الجزائر ، 2008

20- توما جورج خوري : المناهج التربوية ،ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،1983، 17

21- ثريا التجاني : القيم الاجتماعية والتلفزيون ، دط، دار الهدى ، الجزائر ، 2011 .

22- جون تومنيلسون : العولمة و الثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان و المكان ،ط1 ،عالم المعرفة ، الكويت، 2008.

23- حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة ، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2008ط2.

24- حسان هشام : مدخل إلى علم الاجتماع التربوي ،دار النقطة ، الجزائر ، ط1 ، 2008 .

25- حسن الساعاتي :علم إجتماع قانوني ،مكتبة الأنجلو مصرية ،1968 ،ط4

26- حسن علي حسن :المفارقة القيمية والتغير الإجتماعي الإسلامي ، دراسة إستكشافية تحليلية لواقع المجتمع المصري المسلم المعاصر ،

27- حسين عبد الحميد احمد رشوان : الأسرة والمجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية2003 .

28- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التنشئة الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع النفسي ، دار الوفاء ،ط1، الإسكندرية ، 2012.

29- حسين عبد الحميد رشوان :الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2003 ، .

30- دلال إستيتية ملحس : التغير الاجتماعي و الثقافي ،ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2004

31- دلال ملحس استيتية ،عمر موسى سرحان :المشكلات الاجتماعية ،دار وائل للنشر ،عمان، ط1 ،2012 ،ص268.

32- ر، بودون وآخرون : المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة الدكتور سليم حداد ،د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د س

33- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية ،ط1 مطبعة دار هومة ، باتنة ، الجزائر ،202

34- زاهي رشدان :التربية والتنشئة الاجتماعية ، دار وائل للنشر ، عمان ،2005 ،ط1

35- زكريا شلول وآخرون : معالم في الثقافة الإسلامية ،دار كنوز المعرفة ،عمان ، الأردن ، 2013 ، ط1

36- ساسكيان ساسن ، ترجمة على عبد الرزاق جلبي :علم اجتماع العولمة ، المركز القومي للترجمة ، ط1 .

37- سامي محمد نصار: قضايا تربوية في عصر العولمة ، ط2 ،الدار المصرية اللنانية ، القاهرة ، 2008 .

38- سعاد جبر: القيم العالمية و أثرها في السلوك الإنساني ، ط1، عالم الكتب الحديث،عمان، 2008.

39- سعاد جبر سعيد : سيكولوجية التنشئة الأسرية للفتيات ،عالم الكتب الحديث ،عمان ط1، 2008 .

40- سعيد إسماعيل علي : الأصول الاجتماعية للتربية ،دار السلام ،القاهرة ، ط1 2013،

41- سلوى علي سليم : الإسلام والضبط الإجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، 1985 ،ط1

42- سمير إبراهيم حسن: الثقافة والمجتمع ، دار الفكر ،دمشق ، سوريا ، 2007 ، ط1

43- سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية ، ط1 ،بيروت ،دار النهضة العربية ،1983

44- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية ،دار الميسرة عمان ،ط2، 2015.

45- سهيل حسين الفتلاوي :العولمة وأثارها في الوطن العربي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،2009 ، ط1.

46- السيد ياسين و آخرون:العرب و العولمة،ط1 ، مركز الدراسات ، بيروت ، 1999

47- شفيق رضوان: علم النفس الاجتماعي ،مجد المؤسسة الجامعية ،لبنان ،ط2 ،2008

48- شوقي جلال : العولمة الهوية و المسار ، ط 1 ، الدار المصرية اللبنانية ، 2007

49- صالح فيلالي : العولمة انتصار للغموض "سلسلة أعمال ملتقيات العولمة والهوية الثقافية " ، مخبر علم الاتصال للبحث والترجمة ، قسنطينة ، 2010 .

50- صالح محمد على أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ،ط1، دار الميسرة الأردن ،1998 .

51- صلاح بن ردود بن حامد الحارثي: دور التربية إسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة ، مكتبة السوادي .

52- ضياء زاهر الدين: القيم في العملية التربوية ، د ط ،مؤسسة الخليج العربي سلسلة معالم تربوية، القاهرة ،1991

53- عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط5 .

54- عامر مصباح : التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي،ط1، دار الكتاب الحديث الجزائر ، 2011

55- عامر مصباح :علم الإجتماع الرواد والنظريات ،ط1 دار الأمة للطباعة والنشر،الجزائر ،2005 .

56- عباس محمود مكي : دينامية الأسرة في عصر العولمة ،المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت ، 2007 ،

57- عبد الرحمان بن محمد بن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، المكتبة التجارية ، القاهرة ،

58- عبد القادر تومي : الأسس الفلسفية للعولمة الإقتصادية ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ط1 .

59- عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، دط ، 2003

60- عبد الكريم علي اليماني : فلسفة القيم التربوية ، ط1 ، دار الشروق ،عمان ، 2009

61- عبد الكريم غريب ، سوسيولوجيا المدرسة ،منشورات عالم التربية ،الدار البيضاء ، ط1 ،2009 .

62- عبد الكريم غريب و آخرون : التواصل والتثاقف ،ط1 ، منشورات عالم التربية ، دار النجاح الجديدة ، الرباط، 2010.

63- عبد اللطيف محمد خليفة : ارتقاء القيم دراسة نفسية ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون .

64- عبد الله الغذامي: الليبيرالية الجديدة ،ط 2 ،المركز الثقافي العربي ، المغرب ، 2013 .

65- عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني : الأسرة على مشارف القرن 21 م ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،،ط1 ،2000 .

66- عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني : علم النفس الطفولة الأسس النفسية والاجتماعية، دار الفكر العربي .

67- عبدالله الرشدان : علم اجتماع التربية ، ط1، دار الشروق ، عمان ، 2004 .

68- عبدالله زاهي الرشدان :التربية والتنشئة الاجتماعية ،ط1، داروائل للنش،د س

69- عثامنية لخميسي: عولمة التجريم والعقاب ، دار هومة للطباعة ، الجزائر ، ط2008

70- عدلي السمري :الثابت والمتغير في آليات الضبط الإجتماعي ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ط 1 ،2006.

71- عدنان إبراهيم أحمد ومحمد المهدي الشافعي :علم الاجتماع التربوي الأنساق الاجتماعية التربوية ،جامعة سبعا ، ليبيا،.

72- علي أومليل : سؤال الثقافة الثقافة العربية في عالم متحول ،المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط1 ،2005 .

73- علياء شكري :الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 1998 .

74- عيسى محمد رفيق: توضيح القيم ،ط1 ، ج1، المجلة التربوية ، العدد 3 ، 1995 .

75- غني ناصر الحسين القرشي : الضبط الإجتماعي ،دار الصفاء للنشر ، عمان ، ط1 ،2011.

76- فاديا ابوخليل :الثقافة والتنشئة الاجتماعية وأثرهما في تكوين شخصية الفرد ،دار النهضة العربية،بيروت ،ط1، 2014 .

77- فاروق الرومساني: تعديل وبناء السلوك الإنساني ،دار الفكر ، الأردن ، 2000 ، دط.

78- فاطمة الكتاني:الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية ،دار الشروق ،عمان ،ط1 ، 2000،

79- فؤاد حيدر:علم النفس الاجتماعي دراسات نظرية تطبيقية ، ط1 ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 1994،

80- فواز بن فتح الله الراميني : تعليم الاتجاهات والقيم في المجتمع المدرسي ، ط1 ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية ، 2010 .

81- فيليب ريتور : الدروس الأولى في علم الإجتماع ،ترجمة محمد حديدي ، دار الأمان ، المغرب ، ط1 ،2015.

82- كمال التابعي : الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم ،د ط دار المعارف ،مصر 1985

83- ليا عادل: الدولة الحديثة لمواجهة العولمة النيوليبرالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ،2008 .

84- ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغير ، ط 2 ،دار الشروق للنشر والإشها ،عمان ،2011.

85- مالك بن نبي : مشكلة الثقافة ، ترجمة عبد الصبور شاهين ،ط1 ،دار الوعي، الجزائر، 2013

86- ماهر محمود عمر: سيكولوجية العلاقات الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، دط ، 2008 .

87- مايكل ن ناغلر: البحث عن مستقبل لاعنفي ،معابر للنشر والتوزيع ،دمشق ،2009

88- محمد أحمد محمد بيومي: علم اجتماع القيم ، د ط ، دار المعرفة الجامعية ، مصر2002.

89- محمد الزلباني : القيم الاجتماعية مدخل للدراسات الأنثربولوجية والاجتماعية ، د ط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1973 .

90- محمد الغريب عبد الكريم : البحث العلمي التصميم والمنهج والإجراءات ، الإسكنرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1982.

91- محمد حمدي زقزوق : مقدمة في علم الأخلاق ،ط4 ، دار الفكر العربي ،القاهرة 1993

92- محمد خليفة بركات : علم النفس التربوي في الأسرة ،دار القلم ، الكويت ، 1977 ، ط1 .

93- محمد سلامة محمد غياري :الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة الطفولة الشباب ،مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، السعودية ، ط1 ،1983 .

94- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1979 ،ط1

95- محمد عاطف غيث :**علم الاجتماع** ، كلية الآداب ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1995 .

96- محمد عمارة ، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ، 1999.

97- محمد عمر الحاجي : العولمة أم الشريعة الإسلامية ، ط2 ، دار المكتبي ، دمشق، 2002

98- محمد غربي : التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة ، ابن النديم للنشر ، الجزائر ، ط1 ، 2014

99- محمد فاوبار :المدرسة والمجتمع وإشكالية لا تكافؤ الحظوظ ،ط1، مطبعة النجاح الجديد ، الجزائر ، د س .20

100-محمود بن شريف :الأديان في القرآن ،دار المعارف في مصر ، القاهرة ، 1980 ، ط4.

101-مصطفى الخشاب : دراسات في علم الاجتماع العائلي ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1981 .

102-مصطفى حجازي :علم النفس والعولمة رؤى مستقبلية في التربية والتنمية ،ط2 ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،بيروت ،2007.

103-مصلح الصالح :الضبط الإجتماعي ، مؤسسة الوراق ،عمان ،ط1 ،2004 .

104-**المعجم الفلسفي** ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص 151.

105-معجم المعاني الجامع ، النسخة الالكترونية

106-معن خليل العمر : التنشئة الاجتماعية ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،ط1 ،2004 .

107-معن خليل العمر: قضايا اجتماعية معاصرة ، دار الكتاب الجامعي الإمارات العربية ، 2001 ، ط1 .

108-معن خليل عمر : نقد الفكر الإجتماعي المعاصر ،دراسة تحليلية ونقدية ،ط2 ،دار الآفاق الجديدة ،بيروت ،1991 .

109-**أحمد حسن القواسمة** ، عايد بن علي البلوي : منظومة القيم الجامعية : ط1 ، ، دار الصفا ، عمان ، 2015 .

110-منى يوسف بحري ونازك عبد الحليم : **العنف الأسري**، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، ط2 ،2015 .

111-منى يوسف كشيك ، محمد جهاد جمل: القيم التربوية في برامج الأطفال بالفضائيات العربية ، ط1 ، دار الكتاب الجامعي

112-منير مرسي سرحان : في إجتماعيات التربية ،مكتبة انجلو مصرية ،ط1، 1974 .

113-موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، د ط، دارالقصبة،الجزائر 2013

114-ناصر ثابت : دراسات في علم الاجتماع التربوي ،ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع الكويت ،1996.

115-نخبة من الأساتذة :المرجع في المصطلحات الاجتماعية ، د ط ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 506،1985.

116-ندبم نجدي :**جدل الإستشراق والعولمة** ،دار الفرابي بيروت ،لبنان ، 2012 ، ط1 .

117-نعيم إبراهيم ظافر :إدارة العولمة و أنواعها ،ط1 ، عالم الكتب الحديث، 2010.

118-نعيم حبيب جعنيني : علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق ،ط1 ، دار وائل للنشر، عمان ، 2009 .

119-نورهان منير حسن فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الاجتماعية ، دط ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية ،1999 .

120-نيكلاس لومان : مدخل إلى نظرية الأنساق ، ترجمة يوسف فهمي حجازي ، ط1 ، دار منشورات الجمل بغداد ، 2010.

121-هاني إدريس : العرب والغرب أي علاقة أي رهان ، ط1 ، دار الإتحاد ، بيروت ،. 1998 .

122-يحي اليحياوي : في العولمة والتكنولوجيا والثقافة ، دار الطليعة ، بيروت ، 2001 ، ط1

123 - يولكيركبرايد: العولمة الخارجية، ترجمة رياض الأبرش،مكتبة العبيكان ،السعودية،2003 .

القوانين :

123-قانون 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 المعدل والمتمم للقانون84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري

مجلات ودوريات :

124-مجلة محكمة ، عالم التربية

125-مجلة الشروق اليومي العدد 2323 بتاريخ 17 جوان سنة 2008

126-كريم أبو حلاوة : الآثار الثقافية للعولمة ، حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة مجلة ((عالم الفكر))، الكويت ،العدد 3 المجلد .

127-أحمد محمد الدغشي : بحث مقدم الى مؤتمر العلوم التربوية والنفسية ، كلية العلوم التربوية ، جامعة اليرموك ، الأردن)

رسائل جامعية :

128-ميلود بكاي: بيداغوجية الثواب والعقاب وأثرها على الأهداف السلوكية لحصة التربية البدنية والرياضية في المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.

129-دلاسي أمحمد : العائلة بالمناطق شبه الصحراوية – رسالة ماجيستر

130-عيسى الشماس : دراسة تحليلية مقارنة للقيم التربوية في قصص الأطفال المترجمة في سورية ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق1992 .

المراجع باللغة الفرنسية

131- Boutefnouchet Mustapha : la famille algerienne, son évolution et ses caractéristique ,SNED , Alger , 1982.

132- carification phi de latakappa . 1994 . p679 smith and sertanien values

133- Emile DurkheimM :la famille conjugale , revue philosophique, janvier ,février ,1921 ,

134- Grawitz Madeliene :Lexique des scences sociales ,paris ,Ed Dalloz 6.

المراجه باللغة الانجليزية

135- Milton Rokeach , the nature of human values ,the free press 1973,p 16

136- Resher N Introduction to value theory.new jersey. 1969.

مواقع التواصل الإجتماعي:

http://www.wilayadjelfa.dz/index.php/

الملاحق

قائمة الأساتذة المحكمين:

الرقم	الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجـــــــــامعة
01	**هشام حسان**	أستاذ تعليم عالي	الجـــــــلفة
02	**ميلود بكاي**	أستاذ تعليم عالي	الجـــــــلفة
03	**حفصة جرادي**	أستاذ تعليم عالي	الأغواط
04	**أمحمد بن العربي**	أستاذ محاضر" أ "	الجـــــــلفة
05	**الباتول علوط**	أستاذ محاضر" أ "	الجـــــــلفة
06	**عمر المهدي**	أستاذ محاضر" أ "	الجـــــــلفة
07	**العربي حران**	أستاذ محاضر" أ "	الأغواط
08	**فايزة التونسي**	أستاذ محاضر" أ "	الأغواط
09	**يحي ونوقي**	أستاذ محاضر" أ "	الجـــــــلفة

وزارة التعليـــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــــي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمـــــارة بحـــث

عنوان الموضوع :

عولمـة القيـــم وأثرها على أساليب الضبـــط الاجتمـــــاعي داخـــل الأســـــر الجزائـــــــرية

(دراســة ميـــدانية لأسر بولايات الجلفة ، الأغواط ، المسيلة)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام جديد في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع التربوي

إعداد الطالـــب:

نور الدين بوعبدلي

إشراف الأستاذ الدكتور:

ميلـــود بكـــاي

السنة الجامعية : 2015- 2016

البيانات المستعملة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

أولا البيانات الأولية :

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- الســـن : أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐ من 40 إلى 49 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

4- مدة الزواج : أقل من 05 سنوات ☐ من 05إلى 09 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5- المستوى التعليمي للزوج : لا يعرف القراءة ولا الكتابة : ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

6- المستوى التعليمي للزوجة : لاتعرف القراءة ولا الكتابة ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

7- مهنة الزوج : ..... بدون مهنة : ☐

8- مهنة الزوجة : ..... بدون مهنة : ☐

9- عدد أفراد الأسرة : ☐

10 – شكل الأسرة :

نووية (الوالدين والأبناء فقط) : ☐

ممتدة (الوالدين والأبناء والجد والجدة والأعمام ...) ☐

10- نوعية السكن : سكن تقليدي : ☐ فيلا: ☐ شقة في عمارة : ☐

نرجو منكم قراءة كل عبارة ثم الإجابة عليها بوضع علامة (×) في المكان المناسب .

01 - بعض العادات الاجتماعية في مجتمعنا هي عادات بالية موافق ☐ معارض ☐ محايد

02 - كثرة الأولاد في الأسرة تجعل الأسرة تعاني ماديا موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

03- عدد قليل من الأولاد يوفر الرعاية المناسبة لهم موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

04- يجب إبعاد الدين عن الأمور السياسية والاجتماعية موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

05- يجب أن نستفيد من تاريخ الأمم المتقدمة الناجح موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

06- أشارك في احتفالات أعياد الميلاد الخاصة بأصدقائي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

07- أحتفل بأعياد ميلاد أبنائي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

08- أشارك في احتفالات رأس السنة الميلادية موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

09- أسمح لأبنائي بحضور احتفالات أعياد الميلاد الخاصة بأصدقائهم موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

10- أتبع الموضة والماركات العالمية موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

11- أفضل متابعة الحصص الثقافية العالمية بنسختها العربية موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

12- يجب ممارسة بعض العادات والسلوكيات العالمية لمواكبة التطور الحاصل في العالم موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

13- التواصل مع الأصدقاء من الخارج يزيد من الوعي الثقافي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

14- العولمة تساعد في ترسيخ قيم المواطنة العالمية موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

15- لا ينبغي التحصين ضد العولمة بأي شكل من الأشكال موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

16- أسمح لأبنائي باستخدام الانترنت بحرية تامة موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

17- يملك ابني حسابا على شبكة التواصل الاجتماعي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

18- أسمح لأبنائي بمشاهدة القنوات الفضائية الأجنبية والعربية كما يشاؤون موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

19- أسمح لأبنائي بحرية التصرف في اقتناء حاجياتهم وألبستهم موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

20- إذا أخطأ أحد أبنائي أحاوره وأبين له عاقبة خطئه موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

21- إذا أخطأ أحد أبنائي لا أبالي بأخطائه موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

22- أربي أبنائي على أسلوب الحوار موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

23- أربي أبنائي على أسلوب القدوة موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

24- ألبي جميع طلبات أبنائي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

25- أربي أبنائي على أسلوب الحرية موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

26 - أعتمد على المكافأة في تربية أبنائي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

27- أعتمد على تقديم الهدية في تربية أبنائي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

28- أعتمد على أسلوب المجاملة تعبير مني على الرضا موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

29- علاقتي بأبنائي مبنية على الاحترام موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

30- يشعر أبنائي بالأمان داخل الأسرة موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

31- إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أترك له الحرية ولا أتدخل في شؤونه موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

32- إذا لم يلتزم أحد أبنائي بأوامري أطرده من البيت موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

33- إذا لم يلتزم أبنائي بأوامري أؤدبهم بالضرب موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

34- أربي أبنائي على أسلوب الامتثال القسري موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

35- علاقتي مع أبنائي متوترة موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

36- أربي أبنائي على أسلوب العقاب المالي (تقليل المصروف أو منعه) موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

37- أعاقب أبنائي باستمرار موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

38- أجعل من سيرتي الذاتية نموذجا يحتذي به أبنائي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

39- أجعل من السخط والإعراض طريقا للعقوبة موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

40- أتخذ من المقاطعة والهجر أسلوبا للعقاب موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

41- التكليف بأعمال شاقة تتجاوز طاقة الأبناء موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

42- أرى أنه يجب عدم تلبية طلبات ورغبات أبنائي عندما لا يظهرون الطاعة موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

43- أعتمد على التقليل من فرص الترفيه والتنفيس في تعديل سلوك أبنائي موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐